

A



CDIP/22/18

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 21 مايو 2019

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، من 19 إلى 23 نوفمبر 2018

التقرير

الذي اعتمده الأمانة

1. عقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في الفترة من 19 إلى 23 نوفمبر 2018
2. وكانت الدول التالية ممثلة: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، الكاميرون، كندا، الصين، الكونغو، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، العراق، إيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، مالطة، موريتانيا، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، وسري لانكا، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زمبابوي (97).
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC)، الاتحاد الأوروبي، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، اتحاد المجالس العربية للبحوث العلمية (FASRC)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Patent Office)، مركز الجنوب (SC)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (11).
4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: الرابطة الكونغولية للتنمية الزراعية (ACDA)، كوفدرالية مجموعات مستخدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات (CEPIUG)، الشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CROPLIFE International)، الجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، مؤسسة مركز التنمية الاجتماعية والاقتصادية (CSEND)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، المجموعة الدولية للناشرين في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب (STM)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI)، جمعية أطباء بلا حدود (MSF)، مجمع براءات الأدوية (MPP)، جمعية قطاع الأفلام السينمائية (MPA)، المنظمة الوطنية للملكية الفكرية (NIPO)، معهد البحث العلمي الجمهوري للملكية الفكرية (RSRIIP)، الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية (WFEO) (11).
5. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.
6. وترأس الدورة السيد حسن كليب، السفير، الممثل الدائم لإندونيسيا. وتولت السيدة كيري فول، رئيسة المكتب الوطني للإدارة العامة للملكية الفكرية (NIPMO)، إدارة العلوم والتكنولوجيا، بريتوريا، جنوب أفريقيا، والسيد راي أغوستو ميلوني غارسيا، مدير، مدير الإشارات المميزة، الإدارة الوطنية للملكية الفكرية) وعمل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، ليا، بيرو، محام نائبي الرئيس.

## البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. وافتتح الرئيس الدورة. ورحب بالوفود المشاركة في الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية وأعرب عن امتنانه لجميع الوفود والمجموعات الإقليمية لدعمها المستمر. وأشار إلى المساهمات القيمة التي قدمها نائباً الرئيس والدكتور كيري فول من جنوب أفريقيا والسيد راي أغوستو ميلوني غارسيا من بيرو. وبفضل المشاركة والدعم البنائين من جميع الوفود، أبدى الرئيس ثقته من إجراء مداوات مثمرة خلال الدورة. وقال إن من مصلحة جميع الوفود أن تعتمد الدورة على إنجازات الدورات السابقة وأن تدعم الجهود المتواصلة والدؤوبة التي تبذلها الويبو من أجل إدماج أجندة التنمية والمبادئ التي تستند إليها في أعمالها. إذ لا تزال الملكية الفكرية محركاً هاماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعمل لجنة التنمية حاسم في المضي قدماً بالمداوات بشأن المواضيع المتعلقة بدور الملكية الفكرية والتنمية وما يتصل بهما من تحديات. وفي هذا الصدد، قال إن الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين لديهم توقعات كبيرة بشأن أعمال لجنة التنمية، ورأى أن الحلول المقبولة لكل الأطراف للوفاء بتلك التوقعات هي في متناول اليد. وقال إن جدول أعمال لجنة التنمية مزدحم آملاً في أن تعمل الوفود بروح من التوافق والمرونة وحسن النية. وأشار إلى قضيتين عالقتين بشأن مقترحات المشاريع، وتقارير المشاريع قيد التنفيذ، والحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية، فضلاً عن المناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية في إطار البند 8 من جدول الأعمال. وأعرب عن ثقته في أن تتمكن لجنة التنمية من خلال الحلول التوفيقية والتيسيرية، من إبرام اتفاقات بشأن القضايا العالقة المتبقية وهي طرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل، والتوصيتان 5 و11 من الاستعراض المستقل، فضلاً عن اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وإلى جانب القضايا العالقة، ستنظر الدورة أيضاً في أربعة مشاريع مقترحة قدمتها وفود كينيا وبوركينا فاسو وبيرو والبرازيل على التوالي. وأعرب عن رغبته في إجراء مداوات مثمرة وبناءة بشأن تلك المشروعات المقترحة وعن أمله في التوصل إلى قرارات إيجابية مثلما حدث بنجاح في الدورات السابقة للجنة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل لجنة التنمية مناقشة البند الفرعي بشأن "المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية" وتنفيذ اقتراح النقاط الست بشأن المساعدة التقنية، ومنها الوثيقة المتعلقة بجدوى إنشاء منتدى على الإنترنت (الوثيقة CDIP/22/3). وفيما يتعلق بذلك، ستعقد لجنة التنمية يوم الجمعة حواراً تفاعلياً بشأن المساعدة التقنية، على النحو المتفق عليه في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية. وشجع بقوة الدول الأعضاء على الاستفادة إلى أقصى حد من الحوار التفاعلي من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من بلدانها، وتقديم التوجيه إلى الأمانة بشأن تقديم المساعدة التقنية. وفي إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، ستتناول اللجنة موضوع المرأة والملكية الفكرية. وقال إن اللجنة ستواصل أيضاً مناقشة القضايا التي ينبغي تناولها في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورات المقبلة. وفي هذا الصدد، رحب بتقديم المساهمات بشأن المواضيع المقبلة. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تتمكن الوفود من الاتفاق على التوزيع المقترح للعمل، مع الأخذ في الاعتبار أنه ومع تقدم العمل، قد يطرأ انحراف عن برنامج العمل. وأن العملية المتعلقة بإعداد ملخص الرئيس ستظل وفقاً للممارسة المعتادة. وبعد اختتام مناقشة كل وثيقة أو موضوع، ستعمم الأمانة فقرة القرار للنظر فيها. ويتألف الملخص الذي يعده الرئيس من تجميع لتلك الفقرات فقط. وقال إن الملخص سيحافظ على الوقائع والإيجاز. وأعرب عن أمله الشديد في أن تجري اللجنة مداوات مثمرة وأن تحرز تقدماً جيداً خلال الدورة بفضل المشاركة والدعم البنائين للوفود.

8. وشكر المدير العام، الدكتور فرانسيس غري، السفير حسن كليب على تفانيه والعمل الذي أنجزه أثناء الدورات. وقال إن الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية هي اجتماع مهم بجدول أعمال مزدحم للغاية. وأن القضايا أمام اللجنة ذات أهمية جوهرية. وبالإضافة إلى تلك التي ذكرها الرئيس، أضيف بند دائم جديد بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية"، وسوف تناقش

الدورة الثانية والعشرون للجنة موضوع المرأة والملكية الفكرية. وقال إن الملكية الفكرية هي محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن موضوع الملكية الفكرية والمرأة ذو أهمية أساسية. وأعرب عن سروره لتناول هذا الموضوع في هذا السياق، نظراً لأن الويبو كانت قد تناولت هذا الموضوع في مجموعة واسعة من البرامج. وأعرب عن سروره أيضاً لأن عدداً من الدول الأعضاء يتعاون لتنظيم حدث جانبي بشأن المرأة والابتكار في بلدان ميكنا (المكسيك) واندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا). وذلك تقدم هام. وشكر جميع الوفود التي تنفذ مشاريع أجندة التنمية. وأعرب عن بالغ امتنانه للوفود على التزامها بتنفيذ تلك المشاريع نظراً لأهميتها الاستثنائية. وقال إن هناك عدداً من البنود الجديدة المدرجة على جدول الأعمال والمشروعات الجديدة للنظر فيها. وقد أسهم ذلك إسهاماً استثنائياً في الويبو على مدى السنوات الماضية وفي تعميم العمل. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ذكر أن الويبو أنفقت حوالي 20 في المائة من إيراداتها على التنمية، لذلك هناك بضعة مواضيع ذات أهمية أكبر كبرنامج المساعدة التقنية. ومع نمو إيرادات الويبو نمت حصة 20 في المائة مع الإيرادات، وازدادت أهمية التنمية. ولم يكن هذا المجال سهلاً. نظرية إسهام الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، ثم الممارسة المتمثلة في كيفية تحقيق الموازنة بين الأهداف الاقتصادية الوطنية لبلد معين والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الملكية الفكرية في تحقيق تلك الأهداف. تلك مسائل بالغة الأهمية، إضافة إلى التركيز على تكوين الكفاءات. وأعرب المدير العام عن سروره بأن يرى مناقشة تفاعلية بشأن المساعدة التقنية، لأنها ستكون مصدراً خصباً للغاية من مصادر تغذية برنامج الويبو في مجال المساعدة التقنية. وتمنى للمشاركين في لجنة التنمية إجراء مداوات موفقة، تحت القيادة الحكيمة للسفير كليب، وتحقيق نتائج ناجحة.

## البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

9. ودعا الرئيس اللجنة إلى اعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CDIP/22/1 Prov. 2.

10. وذكرت الأمانة (السيد عرفان بالوش) أن وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة قدما وثيقة إضافية (الوثيقة CDIP/22/17). ورهنا بموافقة اللجنة، سستدرج الوثيقة في النسخة النهائية من جدول الأعمال في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

11. ونظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور، أُعتمد جدول الأعمال.

## البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

### النظر في الوثيقة CDIP/22/6

12. ذكرت الأمانة (السيد عرفان بالوش) أنه وفقاً للنظام الداخلي للجنة (الوثيقة CDIP/1/2 Rev)، يمكن تقديم اعتماد مخصص إلى المنظمات غير الحكومية لمدة سنة واحدة. وتضمنت الوثيقة CDIP/22/6 طلب اعتماد مقدم من الرابطة الفرنسية للمؤشرات الجغرافية الصناعية والحرفية.

13. ودعا الرئيس اللجنة إلى اتخاذ قرار بشأن الطلب. ومنح الاتحاد الفرنسي للمؤشرات الجغرافية الصناعية والحرفية صفة مراقب مؤقت نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

## البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الحادية والعشرين.

الوثيقة قيد النظر، الوثيقة CDIP/21/15 Prov.

14. قالت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إن تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية نشر في 19 سبتمبر 2018، ودعيت الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات. ولم تتلق الأمانة أية تعليقات. بيد أن الأمانة حددت في الفقرة 197 من التقرير بعض التعديلات الطفيفة فيما يتعلق ببيانها بشأن أهداف التنمية المستدامة. وإذا أراد أي وفد أن يعرف ماهية تلك التغييرات الطفيفة، يمكن للأمانة أن تقرأها ولا تستطبق تلك التعديلات قبل نشر النسخة النهائية من التقرير.
15. واعتمد التقرير مع التغيير الطفيف الذي اقترحه الأمانة، نظرا لعدم وجود تعليقات أو اعتراضات من الحضور.

## البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة.

16. فتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات العامة.
17. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وأكد من جديد دعمه لعمل لجنة التنمية وحيثما تقدم الذي أحرزته في تعزيز نظام الملكية الفكرية وحماية وتعزيز مصالح البلدان التي تحتاج إلى التنمية. وذكر أن ولاية اللجنة تؤدي دورا أساسيا في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأن قضايا مثل المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة للمجموعة الأفريقية وجميع البلدان النامية أيضا. وأحاط علما بالطيف الواسع من الموضوعات التي دعت لجنة التنمية إلى تناولها خلال الأسبوع، ورحب بمختلف التقارير والمقترحات المختلفة المطروحة للنظر فيها. وأبدى تأييد المجموعة للاقتراحات التي تقدمت بها دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، رحب بالتقارير المرحلية عن مشاريع أجندة التنمية (CDIP/22/2) التي قدمت عرضا عاما للتقدم المحرز في المشاريع المضطلع بها والطريقة التي نفذت بها الويبو توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن اقتناع المجموعة بأن مشاريع أجندة التنمية تسعى، في جملة أمور، إلى التركيز على تعزيز حماية الملكية الفكرية وتنفيذها، وإلى النظر في تبسيط استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وأنه لا بد من تعميم تنفيذ أجندة التنمية باستمرار في جميع أنشطة الويبو. وأن على جميع لجان الويبو أن تراعي توصيات أجندة التنمية في أنشطتها، وأن تقدم تقارير مفصلة بهذا الشأن، وليس مجرد قوائم بيانات الدول الأعضاء. وشدد على أهمية المساعدة التقنية والحاجة إلى توفيرها بطريقة فعالة ومتسقة وضمان استمرار تحسینها من حيث الفعالية والتخطيط. وأشار إلى حاجة لجنة التنمية إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات وتسهيل وصول الدول الأعضاء إليها. وقال إن المجموعة تنتظر باهتمام الحوار التفاعلي حول هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، أعرب عن أمله في أن تعتمد اللجنة التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل حتى يتسنى تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة. وقال إن المجموعة الأفريقية وغيرها من البلدان النامية تعلق أهمية كبيرة على موضوع التنمية وصلتها بالملكية الفكرية، نظرا لأهمية هذا المجال من العمل الذي تقوم به لجنة التنمية والعزم على النجاح في عملية المساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وفي هذا الصدد، قدمت المجموعة في الدورة التاسعة عشرة للجنة اقتراحا بشأن تنظيم مؤتمر دولي يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية وقد حظي الاقتراح بتأييد واسع النطاق. وقد قدمت المجموعة نسخة معدلة من اقتراحها إلى الدورة العشرين للجنة التنمية. وأعرب عن أمله في أن تحتتم المناقشات بشأن الاقتراح الأفريقي في الدورة الحالية، بما أن المؤتمر المقترح قد يكون منبذاً لإجراء مستوى أعلى من المناقشات تغطي طائفة أوسع من التقارير المتعلقة بالملكية الفكرية وأجندة التنمية. وقال إن المجموعة تنتظر باهتمام المناقشات المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية في إطار البند 8 من جدول الأعمال (أي البند "الملكية الفكرية والتنمية"). وقال إن المجموعة ستواصل مداخلتها طوال المداولات بشأن بنود محددة من جدول الأعمال، وهي ملتزمة تماما بعمل اللجنة.

18. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ورأى أن عمل اللجنة مهم لأعضاء المجموعة. وقال إن المجموعة تؤيد رسالة الويبو الرامية إلى وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يفسح المجال للابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وقال إن إحدى وسائل الوفاء بتلك المهمة هي برنامج العمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة في أجندة التنمية كما فعلت لجنة التنمية. وذكر أن المجموعة أحاطت علماً بجميع الوثائق في إطار البند 6 من جدول الأعمال، وأعرب عن تطلعها إلى سماع ومناقشة التقارير المرحلية عن مشاريع اللجنة المعتمدة قيد التنفيذ وتقارير إنجاز مشاريع لجنة التنمية والاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذ التوصيات للفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018، على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/22/2. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى سماع تقرير تقييم المشروع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية-المرحلة الثانية (الوثيقة Rev. CDIP/22/9)، ومناقشة إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ ما يعينها من توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/22/13). ورحب الوفد بالأمانة وشكرها على إعداد الوثائق المتعلقة بجدوى إنشاء منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية (CDIP/22/3)، ووثائق أخرى تتعلق بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون والتنمية. وقال إن مجموعته ستساهم بشكل بناء في مداولات تلك الموضوعات وتتطلع إلى الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية. وقال إن المساعدة التقنية مجال مهم لأعضاء المجموعة. ولكي يكون تقديم المساعدة التقنية فعالاً، ينبغي أن يكون مناسباً من حيث الوقت وفعالاً ومتسقاً. وينبغي وضع آلية مؤسسية لتفادي الازدواجية والاستخدام المزدوج للموارد بالشكل الأمثل. وأعرب عن أمله في أن يؤدي النقاش بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، إلى توحيد العمليات والممارسات القائمة داخل الويبو وتنظيمها وتوضيحها بشكل أفضل. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، أحاطت المجموعة علماً بجميع الوثائق وأعربت عن تطلعها إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية المنقح لعقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). وأعرب عن أمل المجموعة في أن تتمكن الدورة الثانية والعشرون للجنة من الاتفاق على عقد المؤتمر الدولي المقترح. وأعرب عن تطلعها إلى مناقشة تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل. وكما ذكر في الدورات السابقة للجنة التنمية، رحبت المجموعة بالتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7). وتدعو التوصيات إلى تحسين أداء الويبو في تنفيذ أجندة التنمية وتحديد مسار للعمل. وأضاف الوفد أن تنفيذ أجندة التنمية عملية طويلة الأمد وأن توصيات أجندة التنمية جزء من تلك العملية. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى قرار أصدرته الجمعية العامة للويبو لعام 2010 وجاء فيه ما يلي: "بعد النظر في هذا الاستعراض، يجوز للجنة التنمية أن تبت في إمكانية إجراء استعراض آخر". وشكر جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي أرسلت إسهاماتها فيما يتعلق بطرائق التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل وتنفيذها، على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/22/4 Rev.

وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن مقترحات المشروع المنقحة المقدمة من وفدي جمهورية كينيا وبيرو. وشكر وفدي البرازيل وبوركينا فاسو على طرح مقترحات مشاريع جديدة، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن مقترحات المشروع واتخاذ قرارات إيجابية. وفيما يتعلق بالبند 8 من جدول الأعمال، أثنى الوفد على جميع المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء على استصدار قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. وأعرب عن أمله في تنفيذ آلية التنسيق المتفق عليها، وفي أن تؤدي مناقشة بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" إلى زيادة تعزيز مهمة الويبو الرامية إلى وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يستفيد منه الجميع. وشكر جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي أرسلت إسهاماتها بخصوص المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وقال إنه يتطلع أيضاً إلى المناقشة المتعلقة بموضوع المرأة والملكية الفكرية، إذ سيشارك أعضاء المجموعة مشاركة نشطة في هذه المناقشة. وقال إنه من المهم أن تكون لجنة التنمية ودولها الأعضاء قادرة على إجراء مناقشة مجدية بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقال إن أحد أهداف الويبو الاستراتيجية هي تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية

لأغراض التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم مهمة الويبو الرامية إلى تطوير نظام دولي متوازن للملكية الفكرية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويسهم في التنمية الاقتصادية. وذكر أن أعضاء المجموعة سيدلون بمداخلات أثناء مناقشة بنود محددة من جدول الأعمال. وتطلع إلى المساهمة في المداولات وأعرب عن أمله في دورة مثمرة.

19. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فشكر الويبو على الزيادة في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على أهمية المبادرات المتخذة في بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي لأغراض تعزيز الإبداع والابتكار كأعمدة للتنمية. وقد أدرج بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في جدول أعمال لجنة التنمية وطلبت المجموعة مواصلة المناقشات بشأن المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/21/8/Rev. إذ سيعمق ما سبق المناقشات بشأن قضايا من قبيل تسويق التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وغيرها. وأحاط الوفد علماً بالوثيقة CDIP/22/2 التي قدمت معلومات محدثة عن تنفيذ مشاريع أجندة التنمية وتقرير إنجاز المشروع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية، والتقرير عن الأنشطة المتعلقة بتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وينبغي أن تشمل الرؤية التحويلية للتنمية عامل التركيز على الملكية الفكرية، وأن يشكل تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو. ومن المهم أن تواصل الويبو تقديم المعلومات الضرورية عن كيفية دمج أجندة التنمية في أنشطة المنظمة، كما حدث حتى الآن. وأشار الوفد إلى بيان المجموعة في الدورة الحادية والعشرين والذي ذكر فيه أن أهم المواضيع بالنسبة للمجموعة هو موضوع أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها. وأحاط علماً على النحو الواجب بالتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة CDIP/21/10) الذي عرض على الدورة السابقة. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في المساهمة في المناقشات المقبلة للجنة في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وشكر الأمانة على الوثيقة المتعلقة بمجدوى إنشاء منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية (CDIP/22/3). وقال إن المجموعة تنظر في اقتراح الأمانة والتفسيرات المقدمة فيما يتعلق بتنفيذه. وقال إن المجموعة ستشارك بنشاط في الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية وفي المناقشات الأخرى حول جدول الأعمال المتعلق بالتعاون لأغراض التنمية. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ بعين الاعتبار مستقبلاً الموضوعات المقترحة التي طرحها بعض أعضاء مجموعته. وفيما يخص البند المتعلق بتنفيذ التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل، أشار الوفد إلى عرض الاقتراحات الذي قدمه أعضاء مجموعته. وأعرب عن تأييد المجموعة لمشروع النهوض بسياحة المأكولات باستخدام الملكية الفكرية الذي اقترحه وفد بيرو (الوثيقة CDIP/22/14 Rev.). وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن نمو المنصات الرقمية التي تقدم خدمات سمعية بصرية أتاح بدائل لتوزيع المحتوى المحلي، الذي لم يكن يصل إلى الجمهور في السابق من خلال السينما أو التلفزيون. وفي مناطق مختلفة، زاد استهلاك المحتوى السمعي البصري عبر وسائل الإعلام الرقمية بشكل غير مسبوق. ففي أمريكا اللاتينية، نما توزيع المحتوى السمعي البصري عبر الوسائل الرقمية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ونقل الوفد ترحيب المجموعة ودعمها للمشروع الرائد بشأن حق المؤلف والتوزيع في البيئة الرقمية الذي قدمه وفد البرازيل (CDIP/22/15)، والذي يهدف إلى زيادة فهم الصناعة في مختلف بلدان المنطقة. وأشار إلى أهمية نظر لجنة التنمية في مسألة المرأة والملكية الفكرية. لأنها مسألة شاملة تؤثر على جميع مجالات الحياة البشرية، بما في ذلك الملكية الفكرية. ولإن الفجوة بين الجنسين لها تداعيات اقتصادية واجتماعية. وقال الوفد إن تحسين مشاركة النساء والفتيات سيعود بأثر إيجابي ليس على الابتكار فحسب، بل وعلى التنمية بوجه عام في أي مجتمع. وأعرب الوفد عن إشادة المجموعة بأهمية مراعاة المنظور الجنساني في وضع سياسات الملكية الفكرية وتنفيذها؛ وضمان مشاركة النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إضافة إلى الفنون؛ وتحسين مشاركة النساء في خدمات الملكية الفكرية والانتفاع بها، مما يسهل اندماجهن في العالم المهني، ولا سيما

المجال المتعلق بالملكية الفكرية. وإذ تدرك المجموعة أهمية دور المرأة في الملكية الفكرية، فإنها تعرب عن تأييدها للاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك (الوثيقة CDIP/22/16 Rev.)، وعن أملها في أن تتمكن اللجنة من اعتماده، مما يؤكد التزام الدول الأعضاء في الويبو بتعزيز مشاركة المرأة على نحو أفضل في الابتكار والإبداع واستخدام نظام الملكية الفكرية.

20. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن الدورة الحالية يجب أن تناقش مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة البناءة في المداولات. وقال إنه سيصغي بعناية وبروح من الانفتاح لمداخلات الوفود الأخرى. وأحاط علماً بالتقارير المرحلية الشاملة (CDIP/22/2) بشأن العديد من مشاريع أجندة التنمية، وكذلك بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للبنية الجديدة والواضحة الواردة في التقرير بشأن توصيات أجندة التنمية، التي تمكن المتلقين من تصفح التقرير بسلاسة والحصول على عرض سريع. وفيما يتعلق بالمناقشة المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض المستقل، شكر الوفود التي قدمت اقتراحات بشأن كيفية المضي قدماً بالتوصيات المتفق عليها، وشكر المجموعة بآء على اقتراحها لسبيل للمضي قدماً استناداً إلى المساهمات المقدمة من وفدي المكسيك وبيرو. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع باهتمام إلى الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية. وأبدى تفاؤله بأن يؤدي الحوار إلى نتائج سليمة وملموسة. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية التي تجري لأول مرة في الويبو. وذكر أن الاتحاد الأوروبي كان داعماً دائماً للمرأة ولحقوق الملكية الفكرية، ولذلك فهو على استعداد لدعم الويبو في جهودها الرامية إلى تشجيع وتعزيز قدرات المرأة في مجال الملكية الفكرية. وقال إن المساواة بين المرأة والرجل تمثل قيمة مشتركة للاتحاد الأوروبي، مكرسة في معاهدة لشبونة، عملاً بالمعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. إذ يعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين أحد مهام الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف في جميع أنشطته إلى القضاء على أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل (إشارة إلى المادة 3 والمادة 8، المعاهدة المتعلقة بسير عمل الاتحاد الأوروبي). وشكر وفد المكسيك على مساهماته في هذا الموضوع. وشكر أيضاً بلدان مجموعة ميكتا على الترويج لهذا الموضوع برعاية الويبو. ورحب أيضاً بجميع المقترحات والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، مع احترام مبادئ إطلاق المشاريع القائمة على الطلب وملكية الجهات المستفيدة، لأنها حققت أفضل النتائج الممكنة في الماضي، وبالتالي هي أفضل طريقة للمضي قدماً. وأحاط علماً مع التقدير بمقترحات وفود جمهورية كينيا وبيرو وبوركينا فاسو والبرازيل والمكسيك. وأعرب عن استعداده للمشاركة في مناقشات مثمرة آملاً أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيسهمون بروح الشراكة البناءة خلال الدورة.

21. وأعرب وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن سروره بمجدول أعمال الدورة الغني والذي يشمل مواضيع مهمة ومشاريع قائمة على الطلب. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات هادفة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. وقال إن المجموعة درست باهتمام التقارير المرحلية (CDIP/22/2) بشأن تنفيذ مشاريع أجندة التنمية وأثنى على وضوح الوثيقة وهيكلها وشكر الأمانة على إعدادها. وقال إن المجموعة ترحب أيضاً بالتقرير التقييمي للمرحلة الثانية من مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الوثيقة IPR/22/9 Rev.). وكرر التأكيد على الأهمية التي تعلقها المجموعة على ملكية البلدان المستفيدة المشاركة في المشروع، على النحو المبين في استنتاجات المقيم الخارجي (السيد بيدرو روفي). ولذلك، أعرب عن سرور المجموعة لرؤية مشاريع قائمة على الطلب تعرض على لجنة التنمية، وشكر وفود جمهورية كينيا وبوركينا فاسو وبيرو والبرازيل على اهتمامها بتطوير مشاريع هادفة ترمي إلى استخدام الملكية الفكرية لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة. وشجع الدول الأعضاء الأخرى على التماس حلول عملية من خلال تنفيذ المشاريع الموجهة نحو التنمية التي من شأنها أن تعطي نتائج إيجابية على أرض الواقع. ولهذا الغرض، أعرب الوفد أيضاً عن تطلعه إلى



إجراء مناقشات تفاعلية بشأن المساعدة التقنية. وأعرب عن قناعته بالأثر الإيجابي الذي ستركه عملية تمكين المرأة على التنمية. لذا أعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشة مفيدة للغاية بشأن موضوع المرأة والملكية الفكرية، وهو الموضوع الأول الذي سيناقش في إطار بند جدول الأعمال الدائم الجديد "الملكية الفكرية والتنمية". وشكر وفود مجموعة ميكتنا على العمل النشط من أجل تعزيز هذا الموضوع في الويبو وعلى تنظيم الحدث الجانبي.

22. ورحب وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة بآء، بالتقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/22/2 بشأن تنفيذ مشاريع أجندة التنمية الحارية وشكر الأمانة على إعدادها. وقال إن تلك التقارير تعطي لمحة عامة تحليلية شاملة عن وضع المشاريع. وشكر المقيم الخارجي (السيد بيدرو روفي) على إعداد تقرير تقييم مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية. وأكد على أهمية مشاريع أجندة التنمية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم اقتراحات عملية تهدف إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشكر وفد جمهورية كينيا على اقتراحه المنقح للمشروع بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات (CDIP/22/8)، ووفد بوركينا فاسو على المشروع المقترح بشأن تعزيز قطاع الموسيقى وتمثيته (CDIP/22/12)، وشكر وفد بيرو على اقتراحه المنقح للمشروع بشأن الملكية الفكرية وسياحة المأكولات (CDIP/22/14 Rev.)، وشكر وفد البرازيل على مشروعه المقترح بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية (CDIP/22/15 Rev.). ورحب بالنقاش الذي دار في الدورة الحادية والعشرين للجنة في مايو 2018 بشأن البند الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" والاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة بشأن المواضيع المطروحة للنقاش في الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين للجنة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى العرض الذي ستقدمه الأمانة بشأن أنشطتها المتعلقة بالتنمية الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة في الملكية الفكرية وإجراء مناقشات مثمرة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن تطلعه إلى المساهمة في عمل لجنة التنمية.

23. وأعرب وفد الصين عن سروره برؤية التقدم الكبير الذي أحرزته لجنة التنمية في دورتها الماضية عندما قررت تناول أهداف التنمية المستدامة بموضوعين محددين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة بنشاط في جميع المناقشات التي ستجري مع الوفود الأخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن مواضيع محددة حتى تبدأ الأعمال الوجيهة في أقرب وقت ممكن. وأشاد بالتنفيذ المتصاعد لتوصيات أجندة التنمية ومشروعاتها. وذكر أن الأمانة واصلت التزامها بتحسين نطاق العمل ذي الصلة وتوسيعه كي تستفيد منه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب عن تقديره الكبير للمدير العام ونائبه وفريقهما لما قدموه من مساهمة مهمة على مر السنين من حيث تعزيز أجندة التنمية وتنفيذها وتعميم التنمية في عملهم. وأعرب عن أمله في تعزيز الإنجازات التي تحققت في تنفيذ مشاريع أجندة التنمية وتوصيات أجندة التنمية على نحو فعال وتطبيقها على نحو مستدام. وذكر الوفد أن الصين عقدت، في الفترة من 5 إلى 10 نوفمبر، أول معرض للاستيراد الدولي في شنغهاي لاقى اهتماماً كبيراً ومشاركة واسعة النطاق. وفي حفل الافتتاح، دعا الرئيس شي جين بينغ البلدان إلى الدفاع بنشاط عن الافتتاح والتعاون ضمناً للتنمية مشتركة. ومن ثم، أعرب الوفد عن أمله في أن تمضي الوفود قدماً في أعمال اللجنة وأن تحقق الدورة تقدماً إيجابياً.

24. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد الوفد على الأهمية التي يوليها للمناقشات وعمل لجنة التنمية. ورأى أن التنمية هي الهدف النهائي لنظام الملكية الفكرية. وقال إن حماية

حقوق الملكية الفكرية وسيلة ضرورية ولكنها ليست كافية ولا آلية تلقائية لرفع مستوى المعيشة. وذكر أن هناك حاجة إلى سياسات عامة تشجع الابتكار والإنتاجية. وأشار إلى البنود الموضوعية المختلفة المعروضة على لجنة التنمية. وقال إنه يولي واحدا منها، وهو تنفيذ أجندة التنمية، أهمية كبيرة. ورحب بإدراج مواضيع غير تقليدية مثل السياحة والثقافة والرياضة. وفي هذا الصدد، رأى أن تنفيذ توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين يكتسي بأهمية حيوية بالنسبة لعمل الويبو. ورحب بمناقشة مواضيع لتحفيز النمو والتنمية في الدول الأعضاء، وتقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان الأقل نموا من خلال دراسة حالتها الاجتماعية والاقتصادية وتأثير الأصول غير الملموسة على النمو. وشكر الوفد الويبو على عملها في مجال تكوين الكفاءات التقنية على الصعيد الوطني. وأشاد الوفد بالعمل والدعم اللذين قدمتهما الويبو في إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة (الوثيقة CDIP/15/7 Rev.). وذكر أن بلده كان جزءا من المشروع منذ عام 2016، وأن المشروع أنتج مجالات مختلفة للحوار والتفاعل بين عديد الجهات الفاعلة في المجتمع. وظهرت تأثير التنمية الناجمة لذلك المشروع في مناطق مختلفة من البلد. وقال إنه لا يزال هناك العديد من التحديات، ولذلك فقد عملت حكومة بلده على وضع سياسات وإجراءات لتحقيق أهدافها الإنمائية الخاصة. وأبدى الوفد اهتمامه الشديد أيضا بالمشاركة بنشاط في الموضوعات المدرجة في جدول أعمال لجنة التنمية، وخاصة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". ورأى فيه تقدما كبيرا نحو تحقيق تنفيذ ولاية لجنة التنمية. وأعربت عن التزامه ودعمه إجراء بحث بناء بشأن المواضيع التي يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة، مع إشارة خاصة إلى الأدوية والعقاقير الأساسية والتعليم والمساواة بين الجنسين. فالمساواة بين الجنسين جزء من أي استراتيجية إنمائية. إضافة إلى دورها كربة أسرة وتوليها لقدر كبير من أعمال المنزل، اضطلعت المرأة بكثير من المسؤوليات، على سبيل المثال، في إنتاج البن الذي يكتسب مكانة وقيمة في الإكوادور، على النحو المبين في تقرير عام 2007 عن الملكية الفكرية في الإكوادور. وبين التقرير المذكور التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في زيادة الدخل المتأتي من المبيعات إلى المستهلكين النهائيين. وفي مجال التعاون بين بلدان الجنوب والمساعدة التقنية، أيد الوفد جميع الجهود الرامية إلى تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وكرر الوفد أهمية مواصلة العمل على تنفيذ ولاية اللجنة تنفيذا ملائما وأعرب عن أمله في أن تحرز الدورة تقدما بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة التنمية. وجدد التزامه بتحقيق نتائج إيجابية في ذلك الأسبوع. وستهدف جميع الجهود التي سيبدلها إلى تحويل الملكية الفكرية إلى أداة فعالة تسهم في التنمية.

25. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن تحقق الدورة تقدما في تعزيز التزام البلدان بالتنمية. وذكر أن الدورة الأخيرة للجمعية العامة رحبت بعمل لجنة التنمية وتنفيذ أجندة التنمية، مما يضع قضايا التنمية في صميم عمل الويبو. وقال إن تعميم توصيات أجندة التنمية هو جانب مهم من عمل لجنة التنمية. وأضاف أن التقرير المرحلي (CDIP/22/2) وتقرير التقييم بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/22/9 Rev.) قدما لمحة عامة جيدة عن مشاريع أجندة التنمية وعن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدورة من اعتماد التوصيتين المتبقيتين رقمي 5 و11 من الاستعراض المستقل. وبما أن المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية هي مسألة ذات أهمية كبيرة في أنشطة الويبو، أبدى الوفد تطلعه إلى الحوار التفاعلي بشأن هذا الموضوع. إذ ينبغي أن تكون مسائل تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية وتشجيع الابتكار والتكنولوجيات المبتكرة من بين الاهتمامات الرئيسية لجميع الأعضاء. وشكر وفود جمهورية كينيا وبوركينا فاسو وبيرو والبرازيل على المشاريع التي اقترحوها. وأكد دعمه لاقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أن اللجنة وافقت تقريبا على هذا الاقتراح في دورتها الأخيرة وتمتّى الحفاظ على تلك الروح البناءة. فمن شأن عقد المؤتمر أن يعود بالفائدة على الجميع ويزيد من تعزيز نظام الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن إدراج الملكية الفكرية والتنمية في جدول الأعمال إنجاز هام. وأن اختيار

موضوع المرأة في مجال الملكية الفكرية سيعطي قيمة أكبر لدور المرأة في مجال الملكية الفكرية. وشكر الوفد أيضا وفد المكسيك على اقتراحه بشأن إصدار إعلان عن المرأة والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/22/16).

26. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات بشأن التقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/22/2) وتقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/22/9 Rev.) والوثائق الأخرى المعدّة. وفيما يتعلق بالوثيقة CDIP/22/13 بشأن مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ التوصيات الوجيهة من أجندة التنمية، أشار الوفد إلى أن المساهمة الوحيدة التي ذكرت هي مساهمة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)، دون أية إشارة إلى أية هيئة أخرى من هيئات الويبو. وقال إن ذلك ليس اتجاها صحيحا، لأن كل هيئة من هيئات الويبو الأخرى تتحمل مسؤولية المساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأن تطوير نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يستدعي اتباع رؤية شاملة لأثره. وأشار إلى الحاجة إلى حساب فوائد الملكية الفكرية فيما يتعلق بتعزيز الابتكار، وكذلك التكاليف التي تترتب على قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على تلبية شواغلها الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية. وذكر أنّ أهداف التنمية المستدامة شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. وبالتالي، فإن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وثيق الصلة بنطاق أنشطة الويبو. ورأى أن المناقشات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية قد تحقق الانساق وتحسّن التنظيم وتوضّح العمليات والممارسات القائمة. ومن الضروري ضمان عدم وجود ازدواجية في هذا المجال. وفيما يتعلق بوثيقة التنسيق الداخلي والتعاون والتنسيق الخارجيين (الوثيقة CDIP/22/11)، أعرب الوفد عن تقديره للسرد الوقائي للوضع الحالي في مجالي التعاون والتنسيق. ولكن أشار إلى ضرورة تحديد مقترحات جديدة في هذا المجال للمضي قدما بالعملية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة وإيجابية بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية لتنظيم مؤتمر دولي مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). وقال إن هذا الاقتراح المستنير والمعلق منذ فترة طويلة يستحق عناية لجنة التنمية. وتطلع إلى عقد مناقشات في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، ولا سيما العروض والمناقشات عن موضوع المرأة والملكية الفكرية. وكذلك المناقشة بشأن نقل التكنولوجيا في لجنة التنمية. وأشار إلى أن هذه المسألة قيد المناقشة منذ عقود دون إحراز أي تقدم ملموس، وأن هناك حاجة إلى مناقشة الموضوع بنهج عملي المنحى في لجنة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مشاركة مثمرة وبناءة في المناقشات خلال الدورة.

27. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأضاف أن الملكية الفكرية كانت دائما، بحكم طبيعتها، جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم، لأنها تؤدي دورا هاما في تحفيز التطور التكنولوجي وتيسير النمو الاقتصادي. وعلق الوفد أولوية كبرى على عمل اللجنة ك لجنة متخصصة معنية بالملكية الفكرية والتنمية في الويبو. ورأى أن الويبو، بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ينبغي أن تعتمد نهجا يسترشد بالملكية الفكرية نحو التنمية. وأن المبادئ التوجيهية التي وضعتها الويبو لصياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار ينبغي أن تكون الإطار الذي يدعم الدول الأعضاء في وضع سياسات وطنية شاملة ومتسقة ومنسقة في مجال الملكية الفكرية واستراتيجيات ابتكارية وتنفيذها. وذكر أن من بين الولايات الرئيسية للويبو وضع نظام دولي متوازن وميسر للملكية الفكرية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويسهم في التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى تعميم التنمية في مختلف لجان الويبو على أنه جهد يبذل مرة واحدة بل هو عملية طويلة الأجل ومستمرة يستدعي تحقيقها عملا جماعيا ومتسقا. ورأى الوفد أن تعميم هذه العناصر ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة

في إسهام الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. أما اتباع نهج واحد يناسب الجميع، فمن غير المرجح أن ينجح. وينبغي للمرء أن يعترف بحقوق البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في اختيار معايير حماية مختلفة عن تلك السائدة في البلدان ذات الدخل المرتفع وذات القدرات التكنولوجية والمالية المختلفة. وقال إن توصيات أجندة التنمية ينبغي أن توجّه أنشطة التنمية التي تضطلع بها الويبو على مستوى البرامج، بهدف إعطاء مزيد من الأهمية والوضوح والروابط بين كل برنامج والتوصيات الوجيهة من أجندة التنمية. وأضاف أن على جميع لجان الويبو أن تقدم تقارير مفصلة عن تنفيذ التوصيات الوجيهة من أجندة التنمية. وينبغي ألا تقتصر التقارير على تجميع بيانات الوفود بشأن هذا الموضوع. وأيد الوفد جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ توصية الاستعراض المستقل. ودعا الوفد إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات ومتابعة تنفيذ تلك التوصيات، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو بناء في المناقشة، ولا سيما بشأن اعتماد التوصيتين 5 و11. وذكر أن الاعتبارات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة موضوعات شاملة ينبغي تعميمها على جميع الأهداف الاستراتيجية للويبو. وقال إن الابتكار أداة هامة في تحديد حلول للتحديات الإنمائية وله تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن على الأمانة أن تحافظ على تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذي الصلة بولاية الويبو وأن تواصل رصد مختلف العمليات والإسهام فيها. وذكر أن مشاركة الويبو وأنشطتها في إطار فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة هي مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" قد يكون منصة قيمة للنهوض بمستوى النقاش من أجل تغطية مجال أوسع فيما يخص العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة موضوع الملكية الفكرية والتنمية. وكرّر تأييده لتنظيم مؤتمر دولي دوري بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه سيقدم تعليقات أكثر تفصيلاً بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

28. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد كان عماد المجتمع الدولي في القرن الماضي، وينبغي أن يواصل المضي قدماً. وأضاف أن لجنة التنمية هي المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف الذي أسس صراحة لغرض تبادل الأفكار والخبرات بشأن المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأن اللجنة هي انعكاس لنتائج الجهود الرامية إلى تعميم أجندة التنمية في الإطار المؤسسي للمنظمة. لذا ينبغي ألا يقتصر هذا المنتدى على مناقشة المواضيع التي تمثل مصالح تنمية طويلة الأمد وتقليدية لكل طرف فحسب، بل أن تناقش فيه القضايا التي يرجح أن تزداد فيها مصالح الأطراف في المستقبل. وأشار إلى طرق إبداعية استخدمت في الماضي لتوفيق بين الطابع الإقليمي للملكية الفكرية والوتيرة المتسارعة للعولمة - مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات) والبروتوكول المتعلق باتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات ("بروتوكول مدريد"). ورأى أن الثورة الصناعية الرابعة التي تحدث تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وغير ذلك من المجالات التي توسع الآفاق، تجبر الناس على التفكير ملياً. وتواجه الويبو تحدياً يتمثل في تكييف سياساتها ووضع سياسات جديدة في مجال الملكية الفكرية تلائم الحقائق الجديدة، ولكن ينبغي ألا تغفل المنظور الإنمائي الضروري لسد الفجوة المعرفية الكبيرة والفجوة الرقمية التي لا تزال تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وعلى المرء أن يضمن وصول منفعة ثمار الإبداع البشري لأوسع نطاق ممكن في جميع أنحاء العالم، مع الحفاظ على الحوافز والمكافآت المناسبة للمبتكرين والمبدعين. إذ اكتسب ذلك أهمية قصوى لمصادقية نظام الملكية الفكرية وشرعيته. ولتحقيق هذا الهدف، رأى الوفد أن على لجنة التنمية أن تحقق المزيد بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأن على الويبو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تقدم مساهمة جوهرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن أعضاء لجنة التنمية يتحملون المسؤولية الجماعية عن إيجاد الطريقة التي يمكن بها للجنة تشجيع معالجة مناسبة وشاملة لهذا الموضوع في الويبو. وأضاف أنه يتعين على أعضاء اللجنة إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ

برنامج العمل في إطار البند المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، مع مراعاة المواضيع الواردة في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. وكذلك الأفكار الجديدة التي طرحها أعضاء آخرون، مثل الأفكار التي قدمها وفدا إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة CDIP/22/17). ورأى أن من المهم بنفس القدر المضي قدماً في مناقشة توصيات الاستعراض المستقل المعتمدة والمتبقية. وأثنى على الاقتراح البناء الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا، والذي قد يساعد في التغلب على المأزق المتعلق بالتوصيتين 5 و11. وقال إن الوقت قد حان للموافقة على اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). وأضاف أن الاقتراح يستند إلى حيثياته الخاصة، وبالتالي لا ينبغي للدول الأعضاء أن تربط بينه وبين الموافقة على المسائل الأخرى أو أن تضع شروطاً للموافقة عليه. وذكر أن لجنة التنمية دوراً رئيسياً في تعميم أجندة التنمية في أنشطة الويبو، ومن ثم ينبغي ألا يقتصر دورها على تنفيذ المشاريع. رغم أن تنفيذ المشروعات وسيلة مهمة لتحقيق نتائج ملموسة من حيث الملكية الفكرية والتنمية في لجنة التنمية. وأشار الوفد إلى أنه سيقدم اقتراحه عن مشروع رائد بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية (الوثيقة CDIP/22/15). وأعرب عن أمله في تحصيل دعم جميع الدول الأعضاء للموافقة عليه في الدورة الحالية للجنة التنمية.

29. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن عمل اللجنة مهم لدعم رسالة الويبو في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية لفائدة الجميع. واستطرد قائلاً إن برنامج العمل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية يتوقف على التقدم الفعال الذي تحرزه لجنة التنمية. وذكر أن للويبو دوراً رئيسياً في مساعدة الدول الأعضاء في بلوغ أهدافها الإنمائية المتصلة بالملكية الفكرية. ونظراً إلى الطبيعة الشاملة للملكية الفكرية، رأى أن النهج الكلي الذي يدمج جميع أهداف التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من تنفيذ هذه الأهداف. وأضاف أن الأمانة ينبغي أن تركز على قضايا الوصول العادل والميسور إلى التكنولوجيات المحمية بالملكية الفكرية وأن تضع خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال في بعدها الكامل. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل لإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في لجنة التنمية للحصول على تعليقات مستدامة بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بشأن القضايا العالقة، بما في ذلك اعتماد التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وحث الأمانة على وضع إجراءات ومهام محددة لأغراض تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الويبو لاستكمال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ولكن علّق بأن ضمان تقديم المساعدة التقنية على نحو فعال يستلزم وضع آلية مؤسسية لتفادي الازدواجية في استخدام الموارد. وحث الأمانة على وضع دليل شامل بشأن المساعدة التقنية يساعد البلدان على تقييم نطاق أنشطة المساعدة التقنية الممكنة، وإدراج معلومات عن جهات التواصل داخل الويبو عن كل فئة من فئات نشاط المساعدة التقنية المحددة. وأعرب عن تأييده للاقتراح المنقح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). إذ من شأن عقد المؤتمر بانتظام في المستقبل أن يمكن المشاركين من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وذكر أن المشروع الذي اقترحه وفد جمهورية كينيا بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات يستهدف تسهيل نفاذ مطوري تطبيقات الهواتف الذكية إلى معلومات الملكية الفكرية. وقال إن ذلك الاقتراح يستحق المناقشة الإيجابية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءً بشأن مقترحات المشاريع التي قدمتها وفود البرازيل وبيرو وبوركينا فاسو. وقال إن المناقشة بشأن موضوع المرأة والملكية الفكرية في إطار بند جدول الأعمال الجديد المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" ستكون هامة، وينبغي أن تركز على التحديات التي تواجهها المرأة في الحصول على التكنولوجيات المحمية بالملكية الفكرية لأغراض نموها الاقتصادي والاجتماعي وتمكينها. وبالمثل، رأى أن الموضوعات المقبلة تحت بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" ينبغي ألا تقتصر على

النظر في الآثار الإيجابية للملكية الفكرية، بل ينبغي أن تشمل أيضا التحديات المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا وتكاليف وضع قوانين الملكية الفكرية وسياساتها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأضاف أن على الأمانة أن تنظر في تجميع استعراض للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار لاختبار بعض الافتراضات التقليدية بشأن الملكية الفكرية وإيجاد حلول فعالة.

30. وأيد وفد ماليزيا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أن الملكية الفكرية أعطيت مكانة مركزية في النظام الاقتصادي وأن صلتها الجوهرية بالتنمية تحظى باعتراف متزايد بوصفها مسألة سياسة شاملة تمس الحياة اليومية، مثل دور البراءات في الابتكار الصيدلاني والحصول على الأدوية الميسورة التكلفة، وتعزيز وحماية التنوع البيولوجي والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن تسويق المنتجات المشتقة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، ودور حق المؤلف ونشر المعلومات وتعزيز التعليم. وذكر الوفد أن أجندة الويبو بشأن التنمية وتوصياتها الخمسة والأربعين، بالإضافة إلى خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إنما تبرز الدور الذي يتعين أن تضطلع به الويبو ليس في مجال تعزيز النشاط الإبداعي والفكري فحسب، بل في تيسير نقل التكنولوجيا ذات الصلة إلى البلدان النامية من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، ينبغي ألا تعتبر الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها بل ينبغي أن تكون أداة للتنمية التكنولوجية لما فيه منفعة المجتمع ككل. وأضاف أنه في ظل الثورة الصناعية الرابعة، قد تتسع الفجوة في مجال الملكية الفكرية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً. وبالتالي فإن لجنة التنمية هي المنبر الفاصل لهذه

المناقشات، نظرا إلى أن ولاية اللجنة هي ضمان تعميم أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو من خلال آليات الرصد والتقييم والإبلاغ. لأن النظم المناسبة لتكوين الكفاءات ونقل التكنولوجيا عوامل حاسمة بالنسبة للبلدان النامية في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والازدهار في ظل اقتصاد قائم على المعرفة. وأقر الوفد بتنفيذ مختلف مشاريع الويبو المضطلع بها في هذا الصدد. وأحاط علما بالمعلومات المفصلة الواردة في التقارير المرحلية (الوثيقة CDIP/22/2) وتطلع إلى مواصلة مناقشة هذا البند. وقال إن المساعدة التقنية مجال آخر مهم، ورحب بمزيد من المناقشات المتعمقة بشأنه، لا سيما خلال الحوار التفاعلي، أملا في التوصل إلى مشاريع مساعدة تقنية أكثر فعالية واتساقا وملائمة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل على أمل أن تتمكن لجنة التنمية من تسوية الخلافات بشأن التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل ومن ثم اعتماد هاتين التوصيتين العالقتين. وأيد الوفد نتائج المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في أبريل 2016 وأيد الاقتراح الخاص بتنظيم المؤتمر كل سنتين. وأعرب عن اعتقاده بأن لقاء واضعي السياسات والعاملين في مجال الملكية الفكرية والتنمية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني سيؤدي إلى تبادل مثمر بشأن الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المشاركة في اقتراح المجموعة الأفريقية. وعلق أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وذكر أن إدراجه كبند دائم في مناقشات اللجنة سيسهل تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة ويسمح بإجراء مناقشة أكثر تركيزا. وأثنى على إدراج جانب مهم من جوانب الملكية الفكرية والتنمية في إطار هذا البند، وهو المرأة. إذ لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في العديد من المجالات، ولا سيما في مجالي الابتكار والملكية الفكرية، ومن شأن إطلاق تلك المناقشة أن يسهم في الالتزام والعمل من أجل النهوض بإدماج المرأة في تلك المجالات. ورحب أيضا بمختلف الاقتراحات الأخرى المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأعرب عن تطلعه إلى تبادل مثمر في الجهود المبذولة لتعظيم مساهمة الملكية الفكرية في دفع عجلة التنمية. وذكر أن المادة 7 من اتفاق تريبس أشارت إلى تحقيق توازن بين مصالح المبتكرين والمصالح الأوسع نطاقا للجمهور. وأضاف أن من الأمثلة البارزة على ذلك معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في

قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش) التي أثبتت أن الملكية الفكرية أداة مفيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع توفر الإرادة السياسية الصحيحة، يمكن تكرار مثل هذا الإنجاز الذي يفيد المجتمع بأسره.

31. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن سروره البالغ بالتقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية. وأفاد بأن بوركينا فاسو استفادت دائماً من دعم الويبو، لا سيما في إطار مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية. وأضاف أن تنفيذ هذا المشروع كان ناجحاً للغاية. واقترح الوفد مشروعاً جديداً بشأن تعزيز وتنمية قطاع الموسيقى في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية، إذ تواجه صناعة الموسيقى تحديات بسبب تطور التكنولوجيات الرقمية. وقال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة لعمل لجنة التنمية. وأعرب عن أمله في أن تدعم الدول الأعضاء الاقتراح، بما يسمح بمواصلة تنفيذ توصيات أجندة التنمية، الضرورية للتنمية في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد أيضاً عن أمله في أن يثمر اقتراح المجموعة الأفريقية المتعلق بعقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية عن نتيجة إيجابية.

32. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء حوار بناء ومناقشات بناءة في الدورة. وقال إن البند الدائم المدرج في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يمثل تحسناً كبيراً في الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن الوفد لا يزال يتطلع إلى مواصلة تنفيذه من خلال عدد من الاقتراحات التي تركز على جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودور الملكية الفكرية في أهداف التنمية المستدامة. وأبدى الوفد اهتمامه بالمناقشات المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية. ودعا إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لدعم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، ولا سيما للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأكد الوفد من جديد على أهمية مسألة نقل التكنولوجيا. وأيد اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات من أجل تحقيق أفضل النتائج. وأعرب عن تطلعه إلى مشاركة تشاورية أثناء الدورة بشأن جميع بنود جدول الأعمال من أجل تحقيق النتائج الإيجابية المنشودة.

33. وأيد وفد بوليفيا البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحب بعمل لجنة التنمية وأعرب عن اعتقاده بأن المشاريع والبرامج قد تسهم في تعزيز دور الملكية الفكرية في أجندة التنمية، ولكن بصفة رئيسية في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن بوليفيا من الاستفادة قريباً من الأنشطة التي تقدمها الويبو. وقال إن بلده يتمتع بثروة فريدة من النواحي الثقافية والفنية والبيولوجية ينبغي حمايتها وتعزيزها وتطويرها والبحث فيها وتميئتها. وأضاف أنه في إطار التوصية 37 من أجندة التنمية، ينبغي دراسة الكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية أن تسهم إسهاماً فعالاً في تنمية البلدان. وينبغي ألا تعتبر توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين كافية للقضاء على أوجه عدم المساواة في العالم. ورأى أن هذه المبادئ التوجيهية وضعت إطاراً للعمل، وهو أمر مثير للاهتمام ويمثل تقدماً، ولكن ينبغي النظر بعمق أكبر في عمل الويبو ككل لكي يكون الجميع ضمن الركب. وبالنسبة للويبو، فمن الضروري وجود نظام للابتكار يتسم بالإنصاف والصحة والشفافية ويشجع البشر على تنمية قدراتهم الإبداعية والتعبير عنها، لا على حساب أفقر الناس، بل من أجل تحسين رفاه الجميع. وذكر أن جدول أعمال الدورة مشجع، والمواضيع المدرجة فيه تهم جميع الأعضاء. ولكن يمكن أيضاً إدراج مواضيع أخرى في المستقبل. وأعرب الوفد عن تطلعه بوجه خاص إلى رؤية المقترحات المقدمة من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأحاط علماً بتلك الاقتراحات وأعرب عن أمله في عمل جيد للجنة التنمية.

34. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأكد دعمه لعمل لجنة التنمية، فهو عمل قيم للغاية سيسمح لليوبو بالوفاء بولايتها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ الأمثل لتوصيات أجندة التنمية. وينبغي أن يكون أساساً لعمل اللجنة الحالي والمقبل. وأعرب الوفد عن سعادته بشأن النقاش الخاص بموضوع المساعدة التقنية، التي يمكن أن تساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتدعم البنية التحتية للملكية الفكرية. وذكر أن لجنة التنمية منتدى ممتاز لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تطوير نظام الملكية الفكرية. وقال إن اقتراح عقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية يمثل إسهاماً كبيراً وينبغي أن يحظى بتأييد اللجنة. وأضاف أن هذا الاقتراح حظي بتأييد عدد من الدول الأعضاء. وشكر وفد بوركينافاسو على اقتراحه لمشروع جديد بشأن تعزيز وتنمية قطاع الموسيقى في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية وأيد الاقتراح. وأعرب عن رغبته في أن يكون أحد البلدان المستفيدة منه.

35. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة لليوبو على جهودها المتواصلة في السعي إلى إنشاء نظام دولي يحفظ مبادئ الملكية الفكرية، وشدد على دور الملكية الفكرية في تحقيق متطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال إن بلده اعتمدت بشكل منهجي سياسات تدعم الملكية الفكرية وفقاً لالتزاماتها الدولية. وأنها منذ الدورة الحادية والعشرين للجنة، نظمت بالتعاون مع لليوبو عدة أحداث على الصعيدين الوطني والدولي. وسعت في تلك الأحداث إلى دعم مختلف جوانب الحماية وتعزيز المعلومات والتوعية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. ورحب الوفد أيضاً بالتقارير المحلية التي أشارت إلى التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع أجندة التنمية. ورأى فيها الوفد دليلاً على الجهود التي تبذلها لليوبو لتنفيذ أجندة التنمية. وأعرب عن اهتمامه بالاستفادة من خبرة تلك المشاريع المختلفة. وشجع الدول الأعضاء على النظر في العمل المقترح في إطار البند 7 من جدول الأعمال ("النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة")، والنظر فيه بطريقة بناءة وشاملة حتى تعود الفائدة على الجميع. وقال إن موضوعات المناقشة في إطار البند 8 من جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" اكتسبت أهمية متزايدة على الصعيد الدولي. وسلط الوفد الضوء على أهمية الموضوع الحالي المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية، إذ يسعى إلى دعم دور المرأة في جميع القطاعات. وأشار الوفد إلى مساعيه المشتركة مع وفد إندونيسيا لتقديم اقتراح بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي (الوثيقة CDIP/22/17). وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة بنشاط في الدورة.

36. وقال وفد كوبا إن جدول أعمال لليوبو بشأن التنمية هو أحد الأركان الرئيسية للمنظمة. وقد أظهرت النتائج المحققة في إطار أجندة التنمية تقدماً كبيراً بفضل تنفيذ المشروعات. ومع ذلك، وأى الوفد أن هناك حاجة لأن تجري الدول الأعضاء حواراً بشأن الملكية الفكرية والتنمية كجزء من الركن الثالث للجنة بطريقة مستمرة. وأضاف أن ميزانية المنظمة بحاجة إلى أن تخصص باستمرار لأغراض التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية وغيرها من أنشطة التعاون الإنمائي. وأن أجندة التنمية يجب أن تكفل وجود نظام متوازن للملكية الفكرية وفقاً للسياسات الوطنية للملكية الفكرية وأن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد الحاجة إلى تطبيق آليات التنسيق وأعرب عن أمله في تحصيل نتائج في هذا الموضوع. ورأى أن على أجندة التنمية أن تتجاوز المشاريع وأن تعمم في جميع أنشطة لليوبو. وأيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). وأيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

37. وأيد وفد تايلند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن التزامه التام بدعم مهمة لليوبو الرامية إلى وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يعزز الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وذكر أن جدول أعمال الدورة الحالية يشمل اقتراحين جديدين ينتظران المناقشة. وأعرب الوفد عن افتخاره للنظر في أية اقتراحات



جديدة من شأنها أن تساعد على النهوض بالهدف الاستراتيجي المشترك وهو تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. ورحب بملاحظات المدير العام التي تفيد بتخصيص ما نسبته 20 في المائة من إيرادات الويبو لأغراض التنمية. ورحب بنتائج الدراسة بشأن فهم استخدام التصميم الصناعي في دول جنوب شرق آسيا (الوثيقة CDIP/22/INF/2). وأعرب الوفد أيضا عن تطلعه إلى المشاركة في الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية. وأشار إلى المسألة المطروحة منذ زمن طويل بخصوص عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وهو اقتراح قدمته المجموعة الأفريقية (الوثيقة CDIP/20/8) وأعرب عن أمله في إيجاد حلول مقبولة لجميع الاقتراحات العالقة.

38. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأكد على أهمية الملكية الفكرية كأداة للتنمية للجميع. وذكر أن الأراضي، وهي العامل الرئيسي للإنتاج في الصناعات الزراعية الرئيسية، محدودة في بلده، مما جعل أغلبية الرجال والنساء القادرين على العمل يعتمدون على الموارد غير المحدودة للإبداع والابتكار البشريين. وقال إن من المهم بالنسبة لأكثر من 70 في المائة من السكان، الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وهم في السنوات الأولى من الإنتاجية، إتاحة جميع الأدوات، بما في ذلك أدوات الملكية الفكرية لتسخير تلك الفوائد. واعتبر الوفد عمل لجنة التنمية ذا أهمية قصوى لدعم المبادرات الوطنية واستكمالها. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة على دعمها لأنشطة ومشاريع التعاون التي نفذت في أوغندا، بما في ذلك صياغة مشروع السياسة الوطنية للملكية الفكرية؛ وتدريب فاحصي البراءات في مجال الفحص الموضوعي؛ والدراسة المتعلقة بتعزيز الابتكار في القطاع الزراعي الغذائي في أوغندا (الوثيقة CDIP/21/INF/3)؛ وتكوين الكفاءات في أكاديمية الويبو؛ وإنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار، وأنشطة أخرى. ومع ذلك، ذكر الوفد بعض القيود التي لا تزال قائمة والتي يمكن للجنة التنمية أن تستخدمها لاعتماد تدخلات استراتيجية. وأعرب الوفد عن تقديره للنظر إلى بلده كبلد رائد في مشروع تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12 Rev.). وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع الويبو من أجل تنفيذ المشروع بنجاح.

39. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. ورأى أن اللجنة في مرحلة مفصلية، وهي أول مناقشة في إطار بند جدول الأعمال الذي طال انتظاره بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأضاف أن من الملائم أن يكون البند قيد المناقشة هو بند "المرأة والملكية الفكرية"، وخاصة كجزء من موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 وهو "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار والإبداع". ورحب بالحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية. وذكر أن بلده أقامت شراكة مع الويبو في عدد من الحالات بشأن المساعدة التقنية. بيد أن أحسن الدروس المستفادة صلة بالموضوع هي أن تكون المساعدة التقنية مصحوبة دائما بتطوير الكفاءات. فالمساعدة التقنية وتطوير الكفاءات ليست أنشطة متنافية. وقال إن التجربة أظهرت أن الأثر أكبر وأن التدخل أكثر استدامة حين تنشر المساعدة التقنية وتطوير الكفاءات معا. وأن مصداقية ما سبق ظهرت بصفة خاصة في عدد كبير من قواعد البيانات التي أنشأتها الويبو. وقال إن قواعد البيانات أدوات مفيدة، ولكن في غياب تطوير الكفاءات، يبقى هذا التدخل "تحفة مكلفة" لمعظم البلدان النامية. وأشار الوفد إلى الوثيقة CDIP/22/7 المعنونة "قائمة مؤشرات لتقييم خدمات الويبو وأنشطتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا". وذكر أن التقرير أشار إلى أن معظم الأنشطة المنفذة في إطار الفئة جيم من توصيات أجندة التنمية هي أنشطة قائمة على الأحداث، تبرز وجود فجوة واضحة في مجال المساعدة التقنية والمشاريع والشراكات والتجميع، والندرة الملحوظة في إدراج الخدمات والأنشطة ذات الصلة بتطوير الكفاءات. وفيما يتعلق الأمر بالمؤشرات، أيد الوفد المؤشرات الذكية (SMART)، وطلب أن تتجاوز الويبو المؤشرات القائمة على الأنشطة وتتحرك نحو المؤشرات المطلوبة المتعلقة بالثغرات، وهو ما سيرز الفجوات الحقيقية الموجودة على أرض الواقع بشأن معالجة توصيات أجندة التنمية في إطار الفئة جيم. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى توافق في

الآراء بشأن الوثائق CDIP/18/7 و CDIP/19/3 و CDIP/19/1 Rev. ورأى أن التغييرات في إطار الإدارة القائمة على النتائج لربط نفقات البرنامج والميزانية بالنتائج المتوقعة تركت واحدة أو أكثر من توصيات أجددة التنمية عرضة لعدم تلقي ميزانية مخصصة. وكرر الوفد طلبه وضع خريطة لتوصيات أجددة التنمية بشأن نتيجة متوقعة واحدة أو أكثر، مما يمكن لجنة التنمية من اتخاذ قرار أكثر استنارة بشأن التوصيتين 5 و 11 من الاستعراض المستقل. وفيما يتعلق بالتوصية المعتمدة رقم 1 للاستعراض المستقل، فإن المناقشة الرفيعة المستوى ستجد التنفيذ الأنسب من خلال مؤتمر. وقال إن اقتراح المجموعة الأفريقية مناسب تماما، ونظرا لأن تلك التوصية قد اعتمدت بالفعل، حث بقوة جميع الوفود على تأييد اقتراح المجموعة الأفريقية. وقال الوفد إن المجموعة الأفريقية أظهرت قدرا كافيا من المرونة، ودعمت اعتماد ذلك الاقتراح للتنفيذ في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجنة التنمية. وقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة 230 مؤشرا فعليا. ولكن لم توضع أية مؤشرات تقييم بعد مرور 11 عاما فيما يخص توصيات أجددة التنمية. واستغرب الوفد ذلك. لأن تقييم أثر توصيات أجددة التنمية يستدعي وضع مؤشرات تقييم. ودعا إلى وضع هذه المؤشرات.

40. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن حماسه للمشاركة في دورات لجنة التنمية، لأنه يرغب في رؤية توصيات أجددة التنمية الخمس والأربعين موضع التنفيذ، وإيجاد نظام متوازن ومنصف للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن لجنة التنمية التي تعطي الأولوية للتنمية، تستحق كل اهتمامه. وشكر الويبو على المشروع الخاص بتعزيز القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية الأخرى، وأيد أيضا اقتراح المشروع المتعلق بتعزيز وتطوير قطاع الموسيقى في بوركينافاسو والبلدان الأفريقية الأخرى (الوثيقة CDIP/22/12). وأعرب الوفد عن اهتمامه بالمشاركة في هذا المشروع. ورحب أيضا بالمجالات المواضيعية للعمل، التي كانت جميعها هامة للغاية. وأعرب عن رغبته في تعزيز دور اللجنة وفعاليتها لتمكين الويبو من الاضطلاع بمهمتها على أكمل وجه داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأجددة التنمية.

41. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وذكر أن الحكومة اليابانية تقدم كل سنة، منذ عام 1987، تبرعات إلى الويبو من أجل مبادراتها الإنمائية في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي عام 2018، تبرعت اليابان بمبلغ 5.9 مليون فرنك سويسري، كما فعلت في العام السابق. وقال إن اليابان، بفضل الاستفادة الفعالة من الصناديق الاستثنائية اليابانية، تنفذ مجموعة متنوعة من برامج المساعدة لصالح البلدان النامية في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والبلدان الأفريقية في مجال الملكية الصناعية. وشمل ذلك استقبال ما يزيد على 1800 متدرب منذ عام 1996، من 59 بلدا وأربعة مكاتب إقليمية للملكية الفكرية، وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية مختلفة، وإرسال أكثر من 300 من الخبراء اليابانيين إلى 38 بلدا منذ عام 1987. وأضاف أن اليابان، من خلال الصناديق الاستثنائية اليابانية، تساعد الويبو على النهوض بالمبادرات التي أطلقت لتعزيز البنى التحتية التقنية والمعرفية على حد سواء. وشمل ذلك مشاريع رقمنة الوثائق المودعة بنسخة ورقية، وتحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية. وفي مجال حق المؤلف، رحبت اليابان بأكثر من 350 متدربا من 27 بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد دعمت الصناديق الاستثنائية اليابانية تطوير صناعة الثقافة والمحتويات، من خلال إنشاء نظم لحقوق المؤلف وتنمية الموارد البشرية في تلك المنطقة. وللأنشطة اليابانية التعاونية وأنشطتها المساعدة للبلدان النامية ودعم الصناديق الاستثنائية تاريخ طويل مع العديد من الإنجازات البارزة. وذكر أن الصناديق الاستثنائية اليابانية احتفلت بالذكرى السنوية الثلاثين في السنة المالية 2017. وقد أنشأت الحكومة اليابانية الصناديق الاستثنائية لصالح أفريقيا والبلدان الأقل نموا في عام 2008 بعد اعتماد توصيات أجددة الويبو بشأن التنمية. واحتفلت تلك الصناديق بالذكرى العاشرة لتأسيسها في السنة المالية 2018. وفي الاحتفال عقدت الويبو بالشراكة مع مكتب اليابان

للبراءات أنشطة جانبية في الجمعية العامة لليوبو لعام 2018. وقال الوفد إن صناديق اليابان الاستثنائية لصالح أفريقيا والبلدان الأقل نموا تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية نظام الملكية الصناعية في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ومساعدة البلدان النامية على وضع أو تعزيز قوانينها ومؤسساتها الخاصة بالملكية الصناعية، وتعزيز تنمية الكفاءات في إدارة نظام الملكية الصناعية واستخدامه. وأضاف أن أنشطة الصندوق تجري بالتعاون الوثيق مع المنظمة الإقليمية للملكية الفكرية (الأريو) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI). وأقر بأهمية الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية بفعالية وكفاءة، تماشيا مع هدف الليوبو الرامي إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية. وقال الوفد إن الحكومة اليابانية، بالتعاون مع الليوبو، ملتزمة بمواصلة تحسين مبادراتها التعاونية لضمان استخدام الأموال اليابانية بمزيد من الكفاءة والفعالية. وأعرب عن تطلعه إلى المساهمة بعمل لجنة التنمية.

42. وأيد وفد نيبال البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن عمل لجنة التنمية عمل جوهري بالنسبة لبلد مثل نيبال. وذلك لأن العدد الضخم من الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التنمية في مجالات التدريب وتكوين الكفاءات ووضع سياسات الملكية الفكرية، وإنشاء المؤسسات الاستراتيجية ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتوفير المنصات المعرفية وتحويل القطاعات غير الرسمية، جميعها أنشطة هامة. وقال إن جميع توصيات أجدنة التنمية الخمس والأربعين مهمة كل الأهمية وسوف تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر الوفد أن حكومة بلده اعتمدت سياسة وطنية شاملة للملكية الفكرية، في عام 2017، توفر إطارا سليما ونقي بمعايير النظام الدولي للملكية الفكرية. وقال إن نيبال بصد صياغة قوانين ولوائح للملكية الفكرية تتماشى مع المعاهدات الدولية ذات الصلة. وأضاف أن الأولوية حاليا هي إنشاء مكتب متكامل للملكية الفكرية لتنفيذ السياسة الشاملة. وتهدف عملية التوحيد هذه إلى منح جميع فئات حقوق الملكية الفكرية بحماية فعالة وكافية، مع مراعاة حقوق المبدعين والمجتمع ككل. وقال إن نيبال من بين البلدان القليلة التي تضمن حقوق الملكية الفكرية كحقوق أساسية. وقال إن لجنة التنمية لجنة مهمة وينبغي لها أن تواصل الاسترشاد بمبدأ تعميم التنمية في جميع أنشطة الليوبو. وأيد الوفد الدور النشط الذي تضطلع به لجنة التنمية في إرشاد الليوبو بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن بلده تستفيد من بعض أنشطة الليوبو، لا سيما مشروع التدريب في إطار اتحاد الكتب الميسرة (ABC). ورأى الوفد أن بند جدول الأعمال بشأن المرأة والملكية الفكرية بند هام، وشكر وفد المكسيك على اقتراحه (الوثيقة CDIP/22/16). وأعرب عن ثقته في أن الملكية الفكرية ستساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

43. وأيد وفد ألمانيا بيان وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وبيان وفد كندا باسم المجموعة باء.

44. ودعت ممثلة برنامج الصحة والبيئة الأمانة إلى إشراك المنظمات النسائية الأفريقية غير الحكومية في الاجتماعات التي تعقد بشأن المرأة في الليوبو. وذكرت أن تمثيل المرأة الأفريقية في الجمعية العامة وفي لجان أخرى ليس تمثيلا عاليا. ودعت الرئيس إلى اتخاذ مبادرة لإدماج الجميع. وأشارت إلى عدم وجود العديد من المنظمات غير الحكومية الأفريقية في لجنة التنمية. وقالت إنها تشارك منذ عام 2001 في لجان الليوبو، مثل لجنة المعارف، ولم يعترف بها كشخص ينتمي إلى شعب أصلي، مما يعني أنها لم تتمكن من المشاركة في تجمع الشعوب الأصلية. ورأت أنه ينبغي للجنة التنمية، ولأغراض تحقيق التنمية، أن تشارك بلدا مثل الكاميرون، وهي بلد غني بما عدده 280 مجموعة إثنية، بعضها ناطق بالإنكليزية وبعضها ناطق بالفرنسية، مشاركة كاملة في مشاريع أجدنة التنمية المحددة في إطار أجدنة عام 2030. وأعربت عن قلقها إزاء غياب المساواة بين البلدان وبين الرجل والمرأة. وناشدت الممثلة الدول الأخرى لتأييد وجهة النظر هذه.

45. وأعرب ممثل الجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International) عن شكره لليوبو على الفرصة المتاحة لجمعياته للمشاركة في هذه الاجتماعات المهمة. وأعرب عن رضاه الكبير بشأن المواضيع والمشاريع والمقترحات قيد المناقشة، لأنها تبدي استعداداً للتطور والتعاون والاستجابة لتحديات الملكية الفكرية وما يتصل بها من مواضيع. واعتبر أن هذه الرغبة في التعاون واستكشاف محافل جديدة لتبادل المعلومات والمعارف وبعض التطورات المحددة تظهر أن اللجنة تسير على الطريق الصحيح، طريق الاتصال والتعلم المشترك والاتساق. وقال إن الجمعية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والتوعية بها، وهي سعيدة بالخطوات المتخذة من أجل احترام هذه الحقوق وتعزيزها في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية.

46. وأعرب وفد زمبابوي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتقارير المحلية (الوثيقة CDIP/22/2) بشأن مختلف المشاريع وشدد على الدور المحوري للملكية الفكرية في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية (الوثيقة CDIP/22/2). وقال إن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من الأمور الأساسية لتعميم مبادرات الملكية الفكرية في العالم النامي. وأضاف أن استراتيجية سياسة تنفيذ الملكية الفكرية في زمبابوي قد أطلقت، وتتطلب تكوين كفاءات فنية وتقنية كبيرة لتنفيذها. وأعرب عن تطلعه إلى الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية والمناقشات بشأن المساعدة الإنمائية. وأيد الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية لعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8) فهو عامل أساسي لمبادرات التنمية في الليوبو. وحث جميع الدول الأعضاء على قبول الاقتراح والتفاوض بحسن نية. ورحب بالمناقشة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية التي تركز على المرأة والملكية الفكرية، وأعرب عن تطلعه إلى تقديم مساهمة إيجابية في المناقشات.

47. وقال وفد ترينيداد وتوباغو إنه يدرك جيداً الجهود التي تبذلها الليوبو لضمان صياغة توصيات قابلة للتطبيق وتنفيذها بهدف تعزيز حالة الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو وسائر البلدان النامية أيضاً. وأضاف أن التوصيات كانت منظمة نظماً جيداً يسمح بتطوير وتوسيع مستمرين في مجال الملكية الفكرية. وأيد الوفد الاقتراحات المقدمة من وفود بيرو والمكسيك والبرازيل، وكذلك الدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية والبرمجيات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، مع التركيز على منطقة الكاريبي. وقال إن اقتصاد ترينيداد وتوباغو الآخذ في التوسع أرسى أساساً للتوسع في استخدام الملكية الفكرية. وسعى إلى تشجيع رواد الأعمال والباحثين على الاستفادة من اقتصاديات نظام الملكية الفكرية. وذكر على سبيل المثال، أن مكتب الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو أبرم شراكة مع المعهد الكاريبي للبحوث الصناعية من أجل تثقيف المطورين المحتملين لتطبيقات الهواتف الذكية بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم. وقد عرض المهتمون أفكارهم على المعهد الكاريبي للبحوث الصناعية، الذي قيم قدراتهم على تنظيم المشاريع وقرر بشأن إمكانية رعاية تطوير هذه التطبيقات. وذكر الوفد أنه شارك بنشاط في اجتماعات لجنة التنمية، وكرر ما سبق وأن أعرب عنه من تقديره الكامل للدعم الذي تقدمه أمانة الليوبو. وشجع الوفد الليوبو على مواصلة الدعم الجيد لهذه المساعي المثمرة، لأنها سترسم ملامح أي تغيير في موقع الليوبو في المستقبل. وفيما يتعلق بالتنفيذ، أقر الوفد بأن الكثير من نجاح لجنة التنمية يعتمد على التزام الدول الأعضاء.

## البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه

الوثيقة قيد النظر هي الوثيقة CDIP/22/2 - التقرير المرحلي

48. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي عن مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الوارد في المرفق الأول للوثيقة CDIP/22/2.

49. وقدمت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) التقرير المرحلي الوارد في المرفق الأول من الوثيقة CDIP/22/2، والذي يشير إلى المشروع الوارد وصفه في الوثيقة CDIP/19/11 Rev. بشأن إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والهدف العام للمشروع هو وضع إطار يستهدف زيادة فعالية أنشطة تكوين الكفاءات في مجال نقل التكنولوجيا من خلال وضع منهجية شاملة، لتقييم الاحتياجات في مجال تكوين الكفاءات، تسمح بتحديد احتياجات الجهات الفاعلة الرئيسية من فئات ممولي الملكية الفكرية ومطورها ومديرها ومستخدمها داخل سلسلة قيمة الابتكار، ومعالجتها بمزيد من الفعالية. وقد بدأ تنفيذ المشروع في نهاية عام 2017. وقدم خبير تقييم الاحتياجات التدريبية في يونيو 2018 مشروعاً أولياً للدليل يصف منهجية تقييم الاحتياجات التدريبية ومجموعة أدوات تشمل نماذج استقصائية وقوالب للمقابلات. وبموازاة ذلك، حدد الخبراء القطريون المعنيون، بالتعاون مع جهات الاتصال الحكومية الرئيسية المعنية، المؤسسات الوجيهة لإعداد خرائط مفصلة لسلاسل القيمة الابتكارية في بلدانهم، مع تسليط الضوء بوجه خاص على أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية وعلاقتها. ووضعت الصيغة النهائية لتقارير المسح وقدمت في نهاية شهر يونيو. وعقد اجتماع في يوليو 2018 في جنيف مع خبير تقييم الاحتياجات التدريبية والخبراء القطريين الأربعة وفريق مشروع الويبو لاستعراض مشروع الدليل ومجموعة الأدوات وخص خرائط سلاسل قيمة الابتكار المقدمة، فضلاً عن مناقشة إعداد التقارير واستخدام الدليل ومجموعة الأدوات لتقييم الاحتياجات التدريبية واقتراح حلول تدريبية لفائدة الأطراف الفاعلة الرئيسية المحددة. وقد استكملت هذه التقارير وقدمت في أكتوبر 2018. ومراعاة لطبيعة العملية والسهولة الاستخدام للدليل ومجموعة الأدوات في إعداد تقارير تقييم الاحتياجات التدريبية، قدم الخبراء القطريون أيضاً تعليقات وتوصيات بشأن كيفية تحسين الدليل ومجموعة الأدوات بغية جعله مجدياً وعملياً قدر الإمكان، استناداً إلى تجاربهم في استخدام الدليل ومجموعة الأدوات في إعداد تقاريرهم. وكان من المتوقع إصدار نسخة منقحة من الدليل ومجموعة الأدوات بحلول نهاية عام 2018. ويستخدم الخبراء القطريون أيضاً تقاريرهم التقييمية، بالتشاور مع فريق مشروع الويبو، كأساس لوضع خطط تدريبية تلي الاحتياجات التدريبية للأطراف الفاعلة الرئيسية. وذكر أن من المتوقع صدور الصيغة النهائية لهذه الخطط بحلول نهاية عام 2018. وستركز المرحلة التالية من المشروع، اعتباراً من يناير وطوال عام 2019، على تنفيذ خطط التدريب وأنشطة تكوين الكفاءات ذات الصلة والضرورية في البلدان الرائدة الأربعة. وذكر أن المشروع ينفذ في موعده وفي حدود الميزانية المقررة في الأصل.

50. وفتح الرئيس باب الملاحظات والتعليقات والأسئلة.

51. وأحاط وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، علماً بالوثائق في إطار البند 6 من جدول الأعمال. وأعرب عن سعاده بأن يكون بلده أحد البلدان الرائدة في مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورأى للمشروع أهمية خاصة

في سياق أجندة التنمية. وذلك لأن المشروع يسعى إلى تعزيز سبل استفادة البلدان النامية والاقتصادات الناشئة مثل إندونيسيا من تنمية الكفاءات وإدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الابتكار لاحقا. وقال إن المشروع بدأ في عام 2018 ويتوقع إنجازه في عام 2019. إذ أتاح المشروع فرصة لاستعراض السياسات المتعلقة بإدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وسمح بالنظر في اتباع نهج أكثر توجهًا نحو التنمية، يتماشى مع الأولويات والكفاءات والاحتياجات الوطنية. وقال الوفد إن إندونيسيا أجرت سلسلة من المشاورات والمقابلات الوطنية مع المنظمات الرئيسية في سلاسل القيمة الابتكارية، برزت نتائجها في تقييم الخبير والتوصيات التي قدمها. وقد زوّد التقرير الحكومة بفهم أعمق لسلاسل القيمة الابتكارية في البلد، وأبرز الاحتياجات التدريبية بين عناصر سلسلة القيمة الابتكارية. وقدم التقرير عرضا شاملا للبيانات المتعلقة بتقييم الاحتياجات التدريبية لكل منظمة مستهدفة، والاتجاهات المسجلة في جميع المنظمات الوطنية، وساعد على وضع أنشطة تدريبية تناسب الاحتياجات على أفضل وجه. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مرحلة تنفيذ الأنشطة التدريبية التي ستشمل الأنشطة الوطنية والتعلم عن بعد والمشاركة في البرامج التعليمية. وأعرب الوفد عن حماسه للعمل مع الويبو بشأن أنشطة تكوين الكفاءات التي تشمل حلقات عمل تدريبية عملية بشأن تسويق التكنولوجيا وإدارة الملكية الفكرية على نحو فعال، بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية أكثر كفاءة وتعزيز التوازن العادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وأعرب عن ثقته في أن نتائج المشروع ستبين كيف يتيح الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الملكية الفكرية وسياساتها فرصا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

52. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علما بالمعلومات المذكورة في التقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/22/2. وقال إن التقرير الرفيع المستوى قدّم معلومات قيمة عن التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع أجندة التنمية. وقدم التقرير استعراضا شاملا لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين وصلاتها بالبرامج المعنية في البرنامج والميزانية. وأضاف أن شكل التقرير المرحلي وهيكله جيدان، ولا سيما الجزء الخاص بالتقييم الذاتي للمشروع. وفيما يتعلق بالمشاريع المختلفة المشار إليها في الوثيقة، أشار الوفد إلى التقدم المحرز في مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسلط الضوء على أهمية أهداف تلك المشاريع، أي تعزيز القدرات الابتكارية لمجموعة البلدان تلك عن طريق نشر التدريب وتكوين الكفاءات وفرص التعاون ومواد التعلم. ورأى أن مخرجات المشروع ستكون مفيدة للعديد من الدول الأعضاء.

53. وأشار وفد النمسا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الوثيقة CDIP/22/2 شددت على شمولية التقارير المتعلقة بمختلف مشاريع أجندة التنمية، فضلا عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أن العمل الذي أنجزته الأمانة أعطى لمحة عامة ممتازة عن حالة كل مشروع، والخطوات التي يتعين اتخاذها، والجدول الزمني للتنفيذ، فضلا عن الميزانية ذات الصلة. وأقر وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن الهيكل المتعلق بتنفيذ توصيات أجندة التنمية عرض بطريقة أوضح من ذي قبل، مما يتيح للمتلقين قراءة سلسلة ويعطيه فكرة عامة. وأشار الوفد إلى رضاه عن الإنجازات الواردة في مختلف التقارير، ومنها ثبوت أن الاستخدام الفعال للملكية الفكرية هو أداة قيمة لنقل التكنولوجيا، ولا سيما في البلدان النامية. وقال الوفد إن المشروعات المبلغ عنها حصيلة ثمينة لتنفيذ أجندة التنمية، وشكر الويبو على ما أنجزته من عمل رائع.

54. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وأحاط علما بالتوصيات الواردة في الوثيقة CDIP/22/2، التي قدمت عرضا عاما للأنشطة المنجزة في إطار عمل لجنة التنمية. وأكد على اهتمامه الشديد بالعمل المنجز في إطار لجنة التنمية، وقال إن تنفيذ تلك المشاريع هو أفضل سبيل تؤدي به الويبو دورها في تقديم المساعدة للدول. وأضاف أن من المهم أن تستند

المساعدة المقدمة إلى الاحتياجات والتوقعات الحقيقية للدول الأعضاء وفقا للأولويات الإنمائية التي حددتها الدول بحسب مستوى التنمية في كل بلد. ورحب بأن الأمانة راعت في استراتيجيتها التنفيذية الحاجة إلى وضع عدد من الأدوات لتحديد الاحتياجات، وإلى المساعدة في إجراء التقييمات في جميع مراحل التنفيذ كي تحقق المشاريع المنفذة قيمة مضافة حقيقية للتنمية في البلدان المستفيدة. وفيما يتعلق بالمشاريع قيد التنفيذ، قال الوفد إن التنفيذ يجري بطريقة مرضية تراعي استخدام الميزانيات المخصصة وتحترم الأطر الزمنية. وأحاط علما بالتقدم المحرز في مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورأى أن المشروع أحرز تقدما جيدا وحقق نتائج أولية توحى بأن النتائج ستكون مرضية. وأشار الوفد إلى التأخير في بدء مشاريع معينة وتوسيع نطاق مشاريع أخرى، وأحاط علما بمشروع استخدام المعلومات في المجال العام لأغراض التنمية الاقتصادية، وتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، اللذين لم يؤديا إلى زيادة في الميزانية. ورأى أن ما سبق ينبغي أن يتيح للأمانة هامشا أوسع من المرونة لمتابعة تنفيذ المشروعات الجديدة. واقترح الوفد تمديد مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية. وفيما يتعلق بمشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، رحب الوفد بتحقيق النتائج المرتقبة في الفترة من يوليو 2017 إلى يوليو 2018، ورحب بقرار الأمانة تمديد المشروع لمدة خمسة أشهر أخرى من أجل زيادة النتائج. وأوصى الوفد، كما اقترح التقرير، بإدماج المشروع في العمل العادي لليوبو، لتمكين الأمانة من الاستجابة لطلبات التدريب الأخرى في ذات المجال. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن استخدام الميزانية المخصصة للمشروع، إذ أن معدل استخدام الميزانية بلغ 97 في المائة رغم مستوى التنفيذ وفترة التمديد لمدة خمسة أشهر.

55. وشكر وفد جنوب أفريقيا الأمانة على التحديث المفصل للمشروع العزيز على قلب الوفد. وأعرب عن سروره لرؤية التقدم المحرز وفقا للميزانية وفي حدود الجداول الزمنية المحددة. وعزى ذلك إلى النهج المفصل المتبع في إدارة المشروع ضمن تلك الوحدة. وأعرب عن امتنانه للطريقة التي يدار بها المشروع.

56. ورحب وفد بوركينا فاسو بالتقرير عن مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية. وقال إن المشروع ساعد على تحسين استخدام نظام الملكية الفكرية بهدف تمويل إنتاج المصنعات السمعية البصرية وتوزيعها. وساعد أيضا على الإسراع في تنفيذ بنية تحتية فعالة ووضع إطار لتحسين إدارة حقوق الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة، بما في ذلك بوركينا فاسو. وأضاف أن بلده يشهد بأهمية المشروع المذكور، إذ كان مفيدا جدا في بوركينا فاسو ومن المؤكد أنه حقق فائدة ماثلة في بلدان أخرى. ولكن أضاف أنه ورغم الآثار الإيجابية، لم يف المشروع بكامل التوقعات، ولذلك أبدى الوفد رغبته في إدماج المشروع في أنشطة الويبو العادية لإتاحة الفرصة للبلدان المهمة الأخرى لطلب المساعدة والاستفادة من المشروع.

57. ولم تكن هناك تعليقات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي عن مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية.

58. وأشارت الأمانة (السيد ألكاندر رو كاكامبانيا) إلى مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، الوارد في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/22/2. وذكرت الأمانة أن المشروع يستجيب للتوصيتين 16 و20 المتعلقة بالاحتفاظ على الملك العام وتعزيز المبادئ التوجيهية التي قد تعين الدول الأعضاء المهمة على تحديد المسائل التي آلت

إلى الملك العام في نطاق الولاية القضائية لكل منها. وأضافت أن المشروع استند إلى ثلاثة مشاريع أخرى في هذا المجال، واستفاد أيضا من أنشطة البرنامج الجارية لإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتطويرها. وذكرت أن المشروع يهدف، تحديدا، إلى تكملة الخدمات القائمة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بإضافة خدمات وأدوات جديدة إلى الخدمات المقدمة حاليا، مما يسمح للمراكز بتحديد الاختراعات الموجودة في المجال العام، وكذلك دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال في استخدام تلك المعلومات لتوليد مخرجات ومنتجات بحثية جديدة، والإسهام في زيادة فعالية استغلال الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها كمصدر لتوليد المعرفة محليا. وتماشيا مع استراتيجية تنفيذ المشروع، أعد دليلان عمليان بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها. ولضمان تكييف هذين الدليلين مع احتياجات موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والباحثين ورواد الأعمال في البلدان النامية، جرى نشرهما واختبارهما في مراكز مختارة في تسعة بلدان رائدة، وهي: جمهورية كينيا وجنوب أفريقيا والمغرب وماليزيا والفلبين والأرجنتين وكولومبيا وكوبا والاتحاد الروسي. واختير سبعة خبراء من أصحاب المعرفة المستفيضة بالموضوع في البلدان الرائدة، وعينوا لقيادة العملية التجريبية وتوثيق وتقييم خبرات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تطبيق الدليلين المذكورين. وبدأت العملية بعقد اجتماع في جنيف ضم الحبريين الرئيسيين المعنيين بالموضوع وسبعة خبراء قطريين لمناقشة محتوى الدليلين ووضع وتنسيق منهجيات فعالة للعملية التجريبية في كل بلد من البلدان المختارة. وطلب خبراء تطوير المشاريع ونقل التكنولوجيا أيضا مدخلات إضافية للمساعدة في استعراض الدليلين المتعلقين باستخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام. وصدر المشروعان النهائيان للدليلين في يونيو ويوليو على التوالي، وبدأت الأعمال التحضيرية داخليا تماشيا مع سياسة الويبو بشأن النشر للحصول على الموافقة على إصدار الدليلين كمنشورات لويب، مع تصميم مهني وتحريرى لتحقيق الحد الأقصى من الوضوح والتأثير. وكان الناتج الثالث للمشروع هو استحداث بوابة محسنة للوضع القانوني وبوابة لسجلات البراءات. وقد وضعت بوابة سجلات البراءات بالتشاور مع القطاعات التقنية والموضوعية داخل الويبو وبدعم من قسم المعلومات الجغرافية المكانيّة التابع للأمم المتحدة بشأن استخدام بيانات الحدود الدولية الرسمية للأمم المتحدة، وذلك لأن البوابة تتضمن خريطة وضمانا للامتثال لجميع السياسات والقواعد ذات الصلة بتسمية البلدان في إطار الخريطة، وأيضا لتنفيذ حلول تقنية مختارة للواجهة الجديدة. وعند تطوير البوابة جرى تعزيز محتوياتها. وشملت البوابة أكثر من 200 ولاية قضائية جمعت عنها معلومات أتيحت في البوابة من خلال معلومات مفصلة وملفات مساعدة مفصلة، ضماناً لتوفير المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني وخصائص البحث ووظائف سجلات البراءات المتاحة على الإنترنت وخصوصيات حماية البراءات ونصائح للمساعدة في البحث في الوضع القانوني للبراءات، وهو الهدف الرئيسي للبوابة. ومن بين المسائل التي تتطلب اهتماما فوريا من لجنة التنمية، والتي وردت في المرفق الخامس للوثيقة CDIP/18/2، هي أن المشروع بدأ بتأخير أولي مدته ستة أشهر مع بدء الأنشطة الفعلية في أكتوبر. وبدأت الإجراءات في أعقاب موافقة لجنة التنمية في أبريل على تعيين موظفين مؤقتين لأغراض تنسيق أنشطة المشاريع، واختيار الخبراء لإنجاز نواتج محددة للمشروع، واستكملت الإجراءات في سبتمبر، مما سمح ببدء التنفيذ رسميا في أكتوبر. ومع مراعاة مدة الستة أشهر للتأخير الأولي، كما ورد في تاريخ بدء المشروع الفعلي، قدّم طلب لتمديد فترة إتاحة موارد المشروع بغية تمكين إنجاز جميع نواتج المشروع بحلول أبريل 2019. وقد طلب تمديد فترة إتاحة موارد المشروع ضمن مدة 36 شهرا المنصوص عليها في المشروع. وأشار أيضا إلى حاجة لنقل موارد من تكاليف خلاف الموظفين إلى تكاليف الموظفين، وبلغت قيمة هذه التكاليف 50,000 فرنك سويسري، ضمن حدود الميزانية المخصصة للمشروع. وذكر أن المشروع جار وفق الجدول الزمني المحدد وستعرض البوابة وي طرح الدليلان في حدث جانبي. وستبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من تنفيذ المشروع، وهي تقديم المساعدة التقنية لمختلف الدول الأعضاء من أجل تطوير مهارات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لغرض تطبيق الدليلين وتعميمهما.



59. وقالت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) إن الدليلين سيترجمان إلى جميع لغات الأمم المتحدة في الربع الأول من عام 2019. وشكر الدول الأعضاء على تعليقاتها وثقتها في الأمانة.
60. وفتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة والملاحظات. ولكن لم يطرح أحد شيئاً. فدعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي عن مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
61. وأشارت الأمانة (السيد محمد عبد الرؤوف بديوي) إلى أن اللجنة وافقت في أبريل 2016 على مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة CDIP/16/7 Rev.). وتناول المشروع التوصيات 3 و10 و45 من أجندة التنمية. وفي يوليو 2016، اختيرت أربعة بلدان، هي كوستاريكا وبنان ونيبال ونيجيريا، لتكون البلدان الرائدة. وقد نفذت جميع عناصر المشروع وتحققت جميع أهدافه. وسيستكمل المشروع في 31 ديسمبر 2018 بعد تنظيم دورتين تدريبيتين إضافيتين في ديسمبر. وقد بلغت نسبة استخدام ميزانية المشروع 95 في المائة، وتعزى كل المصاريف إلى تكاليف خلاف الموظفين. وخلال تنفيذ المشروع، أوليت أهمية قصوى لبعض المبادئ الرئيسية: (1) التنسيق. نشقت مع البلدان المستفيدة جميع الخطوات المتعلقة بتصميم المشروع وتخطيطه وتنفيذه. وتضمنت مشاورات المشاريع الوطنية التي عينتها البلدان الرائدة توجيهات وإرشادات بشأن محتويات وأنساق التعليم المستمر التي يتعين تطويرها في هذه البلدان. (2) الاحتياجات الوطنية. يستجيب المشروع للاحتياجات التعليمية والإيمائية المستمرة للبلدان الرائدة. وساعدت آليات التنسيق وتقييم الاحتياجات المنتظمة التي وضعها المشروع على تلبية تلك الاحتياجات الدقيقة. (3) الاستدامة. لقد وضع مفهوم المشروع بأكمله على نحو يرنو إلى المستقبل وطويل الأمد ومستدام. وبنى على نموذج تدريب المدربين، مما يسمح بتكرار التدريب من قبل مؤسسات التدريب القضائي. وفي ختام المشروع، تحققت النتائج الرئيسية التالية: (1) وضع دورة عامة للتعلم عن بعد بشأن الملكية الفكرية للمؤسسات القضائية. وقد طوّر فريق من القضاة والأساتذة ذوي الخبرة، من مختلف المناطق والتقاليد، الوحدات التعليمية واستعرضها واعتمدها. وشملت الوحدات مواضيع رئيسية بشأن الملكية الفكرية، تبرز الخطوط العريضة للتعريف والمبادئ الأساسية، وتتناول أكثر من 60 قضية بارزة من قضايا المحاكم في مجال الملكية الفكرية، فضلاً عن وحدات نموذجية بشأن منهجيات التدريس والتأين العملية. وتتاح الوحدات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية. (2) واستناداً إلى الوحدات النموذجية العامة، جرى تكيف أربع دورات وطنية متميزة واستعراضها لفائدة البلدان الرائدة. وأجريت عملية التكيف بتنسيق كامل مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين للمشروع، وعلى نحو يراعي القوانين الوطنية والتقاليد القانونية والاحتياجات الإيمائية لكل بلد رائد. وقد أصبحت الوحدات المخصصة هي المواد التدريبية الرئيسية عند تنظيم دورات تدريبية مختلفة موجهة للقضاة في تلك البلدان. (3) ووضعت أيضاً كتيبات مخصصة للمدربين، أي كتيب واحد لكل بلد رائد، لإرشاد المدربين في أداءهم التعليمي المستمر. (4) ووضعت أيضاً برامج متعددة الجوانب لتدريب المدربين. ونظمت دورات تدريبية للتعلم عن بعد وأخرى تقليدية خاصة لكل بلد رائد بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي المعنية وبمساعدة من القضاة والأساتذة الدوليين والوطنيين ذوي الخبرة. وقد تلقى ما مجموعه 74 قاضياً ومدرباً، من بينهم 21 امرأة، ما متوسطه 120 ساعة من الدورات التعليمية النظرية والعملية المستمرة بشأن الملكية الفكرية. (5) وبمساعدة الـويو، أعطيت كل مؤسسة تدريب قضائية مواد ببيوغرافية متخصصة بشأن الملكية الفكرية. واختيرت المنشورات بتنسيق كامل مع البلدان الرائدة. (6) وبمساعدة من الـويو، منح كل قاضٍ من القضاة المشاركين نفاذاً مجانياً إلى قاعدة بيانات تضم أكثر من 3.5 مليون قضية من المحاكم بشأن الملكية الفكرية من أكثر من 110 بلدان لمدة ثلاث سنوات. (7) وأنشئت أربع شبكات وطنية آمنة مخصصة

لتبادل المعلومات والتعلم من الأقران بين أفراد السلطات القضائية في كل بلد رائد. (8) ووضعت شبكة عالمية مفتوحة النفاذ لفائدة القضاة بشأن معاهدات الويبو والقضايا والكتب وقواعد البيانات الخاصة بالقوانين الوطنية. (9) وأتيح منبر التعلم الإلكتروني لأكاديمية الويبو للاستخدام من قبل مؤسسات التدريب القضائي في كل بلد رائد في أغراض التعليم المستمر. (10) وتسهيلا على القضاة وتيسيرا للحصول على المعلومات، أصبحت جميع الدورات والشبكات وقواعد البيانات المذكورة أعلاه متاحة للاستخدام على الأجهزة المحمولة. وقد شكلت جميع النواتج المذكورة أعلاه مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر لفائدة القضاة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة المشروع. وبحسب استمارات التقييم الموزعة بعد كل دورة تدريبية، أعرب جميع المشاركين عن تقديرهم لبرنامج التعلي المستمر، مشيرين إلى أنه يعينهم على تعزيز معارفهم في مجال الملكية الفكرية والفصل في منازعات الملكية الفكرية بمزيد من الكفاءة والفعالية. ووردت من البلدان الرائدة تقارير إيجابية للغاية. فوجد بعض البلدان أن فوائد المشروع فاقت التوقعات. وأشارت مؤسسات التدريب القضائي المستفيدة إلى أنها ستدرج الملكية الفكرية في برامجها التعليمية المستمرة العادية باستخدام الوحدات المستحدثة مؤخرا لهذا الغرض. وهذا البيان تأكيد قوي لاستدامة المشروع على الصعيد الوطني. وطلبت البلدان الرائدة أن تواصل الويبو، عقب انتهاء المشروع، التعاون معها من أجل تعزيز النتائج المحققة. وأعربت الأمانة عن شكرها للبلدان الرائدة على ما أبدته من دعم والتزام. وقدم المشروع مسحا أوليا لمؤسسات التدريب القضائي القائمة التي توفر دورات تعليم مستمر في مجال الملكية الفكرية. وبما أن الردود التي وصلت من الدول الأعضاء بشأن الاستقصاء كانت 51 ردا فقط، فقد عولجت النتائج بحذر. والمعلومات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من الدراسة الاستقصائية هي التالية: تقدم دورات التعليم المستمر للقضاة في 92 في المائة من البلدان المحيية. ولكن 44 في المائة من مؤسسات التدريب القضائي لم تقدم للقضاة أنشطة تعليم مستمر بشأن الملكية الفكرية. وأشارت 55 في المائة تقريبا من المؤسسات المحيية إلى أن غياب المواد التدريبية ونقص المتخصصين هما التحديان الرئيسيان في تقديم أنشطة التعليم المستمر في مجال الملكية الفكرية. وخلص 56 في المائة من المشاركين إلى أن أنشطة التعليم المستمر بشأن الملكية الفكرية التي تقدمها المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التعليم المستمر ليست مفيدة جدا، أو غير كافية لإدارة قضايا المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتداول بشأنها. وفي العديد من الحالات، كان محتوى التعليم المستمر في مجال الملكية الفكرية الذي تقدمه البلدان إما عاما أو نظريا وغير عملي. وفي العديد من البلدان، لا تعرض على القضاة أنشطة للتعليم في مجال الملكية الفكرية أو يفتقر القضاة لتعليم مخصص بشأن الملكية الفكرية يفيدهم في عملهم اليومي بشأن التقاضي في مجال الملكية الفكرية.

62. وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

63. وصرح وفد لبنان بأن بلده كان من البلدان الرائدة في المشروع. وقدمت الأمانة الخطوط العريضة للمشروع. وتعاونت الويبو مع وزارة العدل في لبنان، وأنجز المشروع في وقت قصير للغاية وحقق أهدافه بنجاح كبير. ونظمت حلقتا عمل لفائدة 20 قاضيا من قضاة الملكية الفكرية، ومنهن قاضيات، اختارتهم وزارة العدل بهدف حماية الملكية الفكرية وتدريب القضاة لتمكينهم من مواجهة التحديات في مجال الملكية الفكرية وإيجاد حلول للمشاكل الشائعة. واستفاد القضاة أيضا من دورات التعلم عن بعد التدريبية. وقد جرى تكييف المشروع ليتماشى مع الاحتياجات الوطنية. وبعد استكمال تلك المرحلة، استفاد معهد التدريب القضائي من خبرة وتجربة القضاة الذين استفادوا من تدريب الويبو. وأدرجت مواد تدريبية جديدة بشأن الملكية الفكرية في مناهجه الدراسية، ووضع دليل لصالح القضاة. ومن بين النتائج الإيجابية للمشروع، تبرعت الويبو بعدد من الكتب عن الملكية الفكرية وأدلة مهمة تثري مكتبة الملكية الفكرية في المعهد. وشكر الوفد الويبو على تنظيم ذلك المشروع، وأعرب عن تقديره للالتزام الذي أبداه فريق المشروع والعمل الشاق الذي اضطلع به. وقال إن التعاون بين وزارة العدل

والويو كان مفيدا. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة مشروع تدريب القضاة من خلال مختلف الأنشطة، وبغية إحراز تقدم في مجال حماية الملكية الفكرية في لبنان.

64. وقال وفد كوستاريكا إن المزايا التنافسية المتأتية من الإبداع والابتكار تستدعي توجها موازيا في النظام القضائي والمؤسسات العريقة التي تحمي الحقوق المستمدة من الاعتراف بالملكية الفكرية وحمايتها. ولذلك، فإن التدريب القضائي مهم للغاية لأغراض الإنفاذ السليم لتلك الحقوق. وأعرب مجددا عن تقديره للدعم الذي قدمته الويو في المشروع المذكور. وفيما يتعلق بالدراسة التي قدمتها أكاديمية الويو ووحدة التعليم عن بعد والكتب الممنوحة للمدرسة القضائية، ذكر الوفد أنها استخدمت لتدريب قضاة المستقبل وتحديث معارف مهنيي الجهاز القضائي.

65. وشكر وفد الجمهورية الدومينيكية الأمانة على عرض تقرير التعاون في مجال التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار إلى أهمية برنامج تدريب الجهاز القضائي نظرا للاهتمام الكبير بالملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية، والذي أدى إلى زيادة في عدد القضايا الملكية الفكرية المعروضة على المحاكم. وذكر أن هذا المجال هو أولوية لمكتب الملكية الفكرية الوطني. وحث الأمانة على مواصلة تدريب المدربين في مزيد من البلدان النامية، وهنأ أكاديمية الويو على هذه المبادرة المهمة.

66. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على إطلاق وعرض ذلك المشروع البالغ الأهمية. ورحب بنتائج المشروع وبقرار الأمانة تمديده لمدة خمسة أشهر أخرى من أجل تقييم النتائج. وأوصى الوفد، كما اقترح التقرير، بأن يصبح المشروع جزءا من أنشطة الويو طويلة الأجل، كي تتمكن الأمانة من الاستجابة لطلبات الحصول على تدريبات مماثلة من بلدان أخرى.

67. وأحاط وفد نيبال علما بالشرح المفصل للمشروع والوثائق. وذكر أن بلده كان من البلدان المستفيدة من هذا المشروع الرائد. وأعرب عن خالص تقديره للويو على المشروع الذي سينتهي في ديسمبر 2018. وقال إن 13 قاضيا من المحكمة العليا والمحاكم المحلية، فضلا عن 20 ممثلا حكوميا، شاركوا في برنامج التعليم المستمر عن بعد أو بشكل مباشر، وذلك بالتعاون مع أكاديمية القضاء في نيبال والويو. وشكر الخبراء والمكاتب على دعمهم للمشروع. وقال إن المشروع مفيد جدا للقضاة في بلده. وأعرب الوفد عن سروره بعقد جلسات متابعة في الأسابيع المقبلة. لأن ذلك سيرز التدريب أكثر ويعطي تقييما جيدا للتقدم المحرز فيما يتعلق بجميع الجوانب الرئيسية لأنشطة التدريب. وذكر الوفد بالمناقشة التي جرت في 22 أكتوبر مع الأمانة بشأن هذا المشروع خلال زيارة وزير الصناعة والتجارة والإمدادات في نيبال إلى الويو، على هامش المنتدى العالمي للاستثمار في جنيف.

68. ولم تصدر تعليقات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الدول الأعضاء.

69. وأحاطت الأمانة (السيد محمد عبد الرؤوف بدوي) علما بجميع الاقتراحات، ولا سيما بشأن تعميم المشروع كنشاط منتظم من أنشطة الويو، وسينظر في الأمر داخليا.

70. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي لمشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية.

71. وقدمت الأمانة (السيدة فرانثيسكا توسو) تقريرا عن مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، الوارد في المرفق الرابع. وذكرت أن المشروع في عامه الثالث من التنفيذ. وأبرزت الأمانة التقدم المحرز في الفترة التي تلت الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية. وأضافت أن دورة حياة المشروع شهدت عددا من التغييرات على أفرقة تنفيذ المشروع في البلدان الرائدة الأربعة. وقد نجم عن هذه التغييرات مزيد من الزخم لصالح تنفيذ المشروع في بعض الحالات أو بعض العوائق التي أدت إلى تباطؤ التقدم في حالات أخرى. ففي إكوادور، أحرز تقدم ملحوظ، لا سيما على ثلاثة جبهات. أولها، أن التعاون مع وزارة السياحة كان استراتيجية إيجابية وبناءة للغاية. وساهم في إدكاء الوعي باستخدام أدوات الملكية الفكرية في سياق ترويج السياحة. وقد نفذ، أو سينفذ مستقبل بعد فترة المشروع، عدد من أنشطة التدريب بين الدائرة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية في إكوادور ووزارة السياحة. وثانيها، أن التعاون مع الجامعات في إكوادور كان إيجابيا للغاية. فقد وضع منهج دراسي لتعليم دورة دراسية عن الملكية الفكرية والسياحة، ووضعت وأتيحت مجموعة من مواد التدريب التي يمكن تكيفها لتناسب مع الاستخدام في بلدان أخرى، عند الاقتضاء.

وأما ثالثها، فهو مشروع محدد برز أثناء التعاون مع مكتب الملكية الفكرية في إكوادور: وهو مبادرة مشروع الحديقة الجيولوجية. وقد حقق المشروع تقدما جيدا على هذه الجبهات الثلاث. وكان التعاون مع المكتب الوطني للملكية الفكرية متينا ومنتجا. وأما البلدان الثلاثة الأخرى، فقد وضعت جميعها الصيغة النهائية لدراسة وطنية عن استخدام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة، ونظمت مبادرات للترويج وتكوين الكفاءات. وفيما يتعلق بالمواد التعليمية، وضعت بنجاح في ناميبيا وسري لانكا مجموعتان مستقلتان من المواد التعليمية، وخطط لبدء تدريسها. وقالت الأمانة إنها واصلت أيضا التعاون مع منظمة السياحة العالمية، على النحو المتوخى في وثيقة المشروع. وناقشت مع منظمة السياحة العالمية إمكانية النشر المشترك لمجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الملكية الفكرية والسياحة، وتوزيع هذا المنشور من خلال قنوات منظمة السياحة العالمية كي تصل إلى أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة. ومن الدروس المستفادة هي أن المشاركة المباشرة لأفرقة المشروع على المستوى القطري أمر بالغ الأهمية في نجاح أي مشروع. لأنه حينما تصل هذه الأفرقة إلى أصحاب المصلحة، من الحكومات الوطنية والسلطات الحكومية المحلية والأعمال التجارية في القطاع الخاص، وحينما يصبح أصحاب المصلحة عاملا يساهم في زيادة نشر رسالة استخدام الملكية الفكرية لترويج السياحة، سيزرك المشروع أثرا يدوم بعد انتهاء مدته.

72. وفتح الرئيس الباب لإبداء التعليقات والملاحظات والأسئلة.

73. وشكر وفد إكوادور الويبو على المساعدة التي قدمتها في مجال تعزيز الكفاءات في إكوادور، ولا سيما في إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وقال إن هذا المشروع، الذي شاركت فيه إكوادور منذ عام 2016، أتاح منتدى للحوار بين مختلف الجهات الفاعلة، وهو ما حقق نجاحا كبيرا وأدى إلى زيادة الوعي في الأوساط الأكاديمية. وأضاف أن تنفيذ هذا المشروع شجع التنسيق الوطني بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة لتعزيز استخدام أدوات الملكية الفكرية في تنمية قطاعي السياحة والثقافة. وذكر أن بلده عمل بجد لتحقيق أهداف المشروع، نظرا لوجود العديد من التحديات. ووضع خططا لتحقيق المشاريع الإنمائية الوطنية.

74. وأعرب وفد ناميبيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وأحاط علما بالتقرير المرحلي للمشاريع التي تقودها الويبو، الوارد في الوثيقة CDIP/22/2. وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الويبو، وشكرها على تعاونها ودعمها في تنفيذ المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة الذي يفخر بأن بلده هو أحد البلدان الرائدة فيه. وذكر أن المشروع بلغ المرحلة الثالثة والأخيرة، وأن الغرض منه هو رفع مستوى الوعي وتعزيز الكفاءات

على استخدام الملكية الفكرية لترويج السياحة بين أصحاب المصلحة من قطاع السياحة وواضعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية. وقد صدرت الموافقة على خريطة طريق المشروع لمواصلة تنفيذ المشروع في إطار مسؤولية المؤسسات المعنية بالسياسات الموضوعية. وأضاف أن التغييرات التي طرأت على فريق المشروع الوطني في عام 2018 أثرت على التقدم المحرز في التنفيذ، وهو ما يستوجب المزيد من العمل. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن المناقشات جارية مع الوكالات الرائدة في البلد لتنظيم فريق مشروع جديد من أجل وضع خطط عمل واقعية للأنشطة المتبقية.

75. وشار وفد مصر إلى النتائج الإيجابية للمشروع المذكور في مصر، وزيارة فريق مشروع الويبو في سبتمبر 2018 التي كانت فرصة للنظر في التقدم المحرز والاجتماع بالوكالة المشرفة على التنفيذ وجميع الجهات المعنية. وذكر أن المشروع يسعى إلى توعية الناس بالصلة بين الملكية الفكرية والسياحة، خاصة بالنسبة للعاملين في المتاحف ومن يتعاملون مع جوانب الملكية الفكرية مثل أصحاب الحرف اليدوية. ويستهدف إدراج مواضيع الملكية الفكرية في المناهج الدراسية للجامعات. وقال الوفد إن عددا من حلقات العمل والمؤتمرات ستنظم في مصر لتوعية الناس بالروابط بين الملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وطلب الوفد تمديد فترة المشروع. وشدد على أهمية التنسيق مع المسؤولين عن المشروع، وأهمية تقديم مقترحات جديدة لرفع الوعي بفائدة أدوات الملكية الفكرية والتعلم من تجارب إكوادور والبلدان الأخرى.

76. ولم تكن هناك ملاحظات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الدول الأعضاء.

77. وشكرت الأمانة (السيد مارتشيلو دي بييترو) الوفود على مساهماتها ومشاركتها في المشروع التجريبي. وأحاطت علما بتعليقات وفدي ناميبيا ومصر بشأن توسيع نطاق الأنشطة نتيجة عوامل معينة أخرت عملية التنفيذ.

78. ولم تكن هناك ملاحظات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي لمشروع تعزيز الصناعة السمعية البصرية في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية.

79. وقدمت الأمانة (السيدة كارول كروبيلا) التقرير المرحلي لمشروع تعزيز الصناعة السمعية البصرية في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية. وذكرت أن المشروع بدأ في يونيو 2016 لفترة 30 شهرا ووصل إلى نهايته. وكان المشروع متابعة للمشروع الوارد في الوثيقة CDIP/9/13 استنادا إلى اقتراح وفد بوركينا فاسو. وشمل في بدايته ثلاثة بلدان هي: بوركينا فاسو وجمهورية كينيا والسنغال، ولكن بعد التقييم الإيجابي للمرحلة الأولى، وسّع نطاق المشروع ليشمل المغرب وكوت ديفوار. وقالت الأمانة إن الهدف الرئيسي من المرحلة الثانية هو دعم تنمية القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال تعميق فهم نظام حق المؤلف وكيفية الانتفاع به. وأضافت أن من السمات الخاصة لهذا المشروع إدماج المكونات التكميلية والقانونية والاقتصادية والمهنية لدعم تطوير نظام سمعي بصري فعال في أفريقيا بما يتماشى مع المعايير الدولية للصناعة. وتألّف المشروع من ثلاثة عناصر رئيسية هي: البحث والتطوير المهني وتعزيز الإطار المؤسسي. وقد أجريت جميع الدراسات ووضعت في صيغتها النهائية وفقا للاختصاصات. وذكرت الأمانة أن آخر دراسة عرضت في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية كانت عن تطوير البيانات الاقتصادية للقطاع السمعي البصري. وقد ارتأت اللجنة ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا المجال إن توافرت موارد إضافية. وفيما يتعلق بالتدريب، جرى التخطيط لجميع الدورات التدريبية المهنية وفقا للاختصاصات، وكانت الدورات موجهة إلى طائفة واسعة من المهنيين من العاملين في قطاع الأفلام والقضاة والمحامين والمدعين العامين وواضعي السياسات والعاملين في هيئات البث والمنصات الرقمية، وغيرهم. ووجهت الدورات التدريبية لفئتين من أصحاب المصلحة. فأولا، استفاد المحامون والقضاة لأول مرة من تدريب بشأن العقود السمعية البصرية، وهي مسألة مجهولتها تماما.

رغم أن عدد الدعاوى القضائية ارتفع في هذا المجال بسبب الطابع الدولي الكبير للقطاع السمعي البصري. ولذلك فمن المهم أن تستفيد اتحادات المحامين في البلدان المعنية من هذا التدريب. وثانياً، الجهات التنظيمية لقطاع الاتصالات التي سيكون لها دور رئيسي في رصد أنشطة هيئات البث وضمان الامتثال لحق المؤلف واللوائح التنظيمية، خلال انتقال أفريقيا إلى تلفزيون البث الرقمي. ولوحظ افتقار الجهات المذكورة إلى التدريب المناسب لأداء مهمتها على أكمل وجه. وفي فترة التدريب، جرى تبادل المهارات الفعالة مع تلك الهيئات. وعلى سبيل المثال، تمكنت الهيئة العليا للاتصالات في كوت ديفوار، في أعقاب التدريب، من اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لضمان احترام هيئات البث لحق المؤلف عند منح تراخيص جديدة للبث الرقمي. وقد مكنت التدريبات العملية أصحاب المصلحة من إدراك كيفية استخدام حق المؤلف استخداماً فعالاً وعملياً لدعم أنشطتهم. ونظّم بشكل عفوي تدريب للمدربين. وفي بعض الحالات، أصبح بعض المهنيين بدورهم مدربين وبدأوا تدريبات ومبادرات محلية موجهة لمهنيين آخرين لم يستهدفهم مشروع لجنة التنمية. وجرى التركيز على مسائل أخرى ذات صلة، مثل تسوية المنازعات في القطاع السمعي البصري. وتراوحت الأنشطة بين تدريب محدد على التحكيم والوساطة في القطاع السمعي البصري مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة، وصولاً إلى صياغة الاتفاقات الرسمية مع مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو. وفيما يتعلق بموضوع التدريس، قالت الأمانة إن أحد السمات الهامة لهذا المشروع كان وضع برنامج للتعليم عن بعد في صيغة نهائية. وستستكمل المرحلة التالية بتعاون وثيق مع أكاديمية الويبو- وستشمل إطلاق دورة تجريبية إلكترونية للتعليم عن بعد في عام 2019. أما العنصر الثالث فيتعلق بالإدارة والهيكل المؤسسية، وأحد الأهداف الرئيسية في هذا المجال هي زيادة توليد الإيرادات من خلال تحسين الأطر القانونية. ففي البيئة الرقمية، سجل نمو مطرد في خدمات البث التدفقي وأنشطة البث عبر الحدود ومنصات البث التدفقي في أفريقيا، مثل نيتفليكس وأفريكا ماجيك وكنال أ، على سبيل المثال لا الحصر، التي لا تتوافر بعد آليات الترخيص والمهارات اللازمة للملائمة لها. وهذه تحديات عديدة يتعين التصدي لها بطريقة مستدامة. وكان من المفيد أن يبدأ المشروع بتوفير الأدوات والمهارات اللازمة لتطوير إدارة الحقوق الجماعية في القطاع السمعي البصري، وهو مجال جديد إلى حد ما في معظم البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بطريقة التسليم والأثر، عاد الإشارك الفعال لجهات التنسيق الوطنية للمشاريع بفائدة كبيرة في تيسير تحديد الأهداف والتنفيذ. وأعربت الأمانة عن تقديرها لجهات التنسيق في بوركينافاسو والمغرب وكوت ديفوار وجمهورية كينيا والسنغال لتفانيهم. وقد استفاد المشروع من مجموعة واسعة من الخبرات الفنية من الخبراء الدوليين والأفارقة ومن تجارب كبار المديرين التنفيذيين في القطاع السمعي البصري. وفيما يتعلق بالمخاطر، واجه المشروع بعض التحديات المرتبطة بعوامل خارجية. فعلى سبيل المثال، كان لا بد من وقف أحد الأنشطة وإعادة جدولته بسبب مشكلة أمنية هامة. وختاماً، ذكرت الأمانة أن المجموعة المستهدفة التي يصعب الوصول إليها هي المؤسسات المالية والمصرفية. ولكن مع قرب نهاية المشروع، برزت بعض بوادر زيادة الثقة من تلك المؤسسات، التي بدأت تنتبه إلى زيادة الطلب في الأسواق، وهو أمر لا يمكن معالجته بشكل كامل بسبب الافتقار إلى الوقت والموارد. وخلال فترة التنفيذ، لوحظ تحسن في نبرة الحوار بين مختلف قطاعات الصناعة والسلطات الحكومية. وتزايد الوعي أيضاً بضرورة إبرام اتفاقات مكتوبة لتطوير الصناعة، باعتبارها مصدر ثقة يجتذب دعم المؤسسات المالية. وبما أن المشروع مستمر في قطاع سريع التطور، فلا بد من الحفاظ على الأنشطة التكميلية وتوسيع نطاقها كي تتمكن قطاعات الأفلام والخدمات السمعية البصرية في أفريقيا من تحقيق إمكاناتها الكاملة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

80. وأشار وفد جمهورية كينيا إلى عدد من النقاط البارزة في المشروع. وذكر أن المشروع قد رفع مستوى مهارات المنتجين والموزعين والجهات الفاعلة وهيئة الاتصالات وبعض خدمات الدعم الأخرى اللازمة لتطوير القطاع السمعي البصري على أفضل نحو. وأجريت دورات تكوين الكفاءات من حيث إدارة العقود وتسوية المنازعات في هذا المجال، للقضاة والمهنيين

القانونيين. ووقعت مذكرة تفاهم مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة لتمكين مجلس المؤسسات الكيني من تقديم الدعم في مجال الوساطة. ونتيجة للمناقشات التي جرت مع المنتجين والجهات الفاعلة، برزت إمكانية لتسجيل جمعية جماعية للقطاع السمعي البصري. وقال الوفد إن تلك التطورات مفيدة للغاية في تطوير القطاع السمعي البصري في كينيا. وأعرب عن تطلعه إلى تعميم ذلك المشروع لتمكين المناطق الأخرى من الاستفادة أيضا.

81. وشكر وفد بوركينافاسو الأمانة التي لم تدخر جهدا في ضمان التنفيذ الفعال للمشروع المذكور، وأشار إلى بيانه السابق.

82. وأحاط وفد بوليفيا علما بالعروض المقدمة بشأن التقارير المرحلية والعمل الهام جدا الذي اضطلعت به الويبو. وقال إن المنهجية سهلة الفهم وأن شرح الأمانة العامة عن كيفية تنفيذ المشاريع واضح جدا. وأضاف أنه سيواصل متابعة العملية بعناية وقد يعود بتعليقات في الوقت المناسب.

83. وأحاط وفد السنغال علما بالتقرير المعروض. وقال إن المشروع نفذ بطريقة مرضية للغاية نظرا للتنسيق الممتاز والمنتظم بين مدير المشروع والمنسق الوطني. وأضاف أن المشروع دعم القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة بشأن استخدام نظام حق المؤلف لإدارة أصول الملكية الفكرية واستغلالها ماديا، من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من إمكاناتها الاقتصادية للقطاع. وذكر أن المراحل الثلاث للمشروع كانت مفيدة للغاية: أي مبادرات التعلم عن بعد، وأنشطة التدريب وبرامج تكوين الكفاءات للمهنيين، وتعزيز الإطار التنظيمي. وسلط الضوء على دعم قانون الاتصالات السمعية البصرية الجديد في السنغال الذي من شأنه أن يساعد جميع البلدان في غرب أفريقيا على التحول الرقمي. وأبدى الوفد رضاه عن تنفيذ المشروع، رغم أن جميع جوانب المشروع لم تنفذ بالكامل على النحو المتوقع. وطلب إدراج المشروع في أنشطة المساعدة التقنية العادية التي تقدمها الويبو. وأعرب عن أمله في أن يحظى بدعم الويبو المتواصل لتعزيز النتائج الإيجابية للمشروع.

84. وأشار وفد المغرب، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، إلى التقرير المرحلي عن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية. وأشاد بالنهج الثابت والحازم الذي أظهره مدير المشروع في جميع مراحل التنفيذ. واقترح إدماج المشروع في أنشطة الويبو العادية نظرا لأهمية النواتج المتوقعة للمشروع.

85. ولم تصدر ملاحظات أخرى من الحضور. واقترح الرئيس مناقشة الجزء الثاني من التقارير المرحلية بالنظر في الوثيقة CDIP/22/9، لأنها تقرير الإنجاز وتقرير التقييم لنفس المشروع. ولذلك دعا الأمانة إلى تقديم الجزء الثالث من الوثيقة CDIP/22/2، التقرير المرحلي للفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018 بشأن توصيات أجندة التنمية، الوارد في المرفق السابع للوثيقة.

86. وقدمت الأمانة (السيد عرفان بالوش) التقرير المرحلي للفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018 بشأن توصيات أجندة التنمية، الوارد في المرفق السابع من الوثيقة CDIP/22/2. وذكرت أن هذا التقرير كان يغطي في السابق ما عدده 19 توصية. وبناء على الملاحظات التي أبدتها الوفود في الدورات السابقة، أعيدت هيكلته ليشمل الآن التوصيات الخمس والأربعين كلها. ولكن استراتيجية التنفيذ تتناول 19 توصية على النحو المتفق عليه. وقد اتخذت الأمانة رأيا شاملا فيما يتعلق بتنفيذ كل توصية، إذ يمكن أن يكون مشروعا ينفذ توصية معينة، أو أنشطة أخرى تضطلع بها الويبو. وربطت بين البرنامج والميزانية للشائبة 2018-2019 وتوصيات أجندة التنمية بغية إدراج تلك المعلومات في وثيقة واحدة موحدة. وقدمت لمحة عامة

عن جميع الأنشطة المنفذة في معالجة توصيات أجندة التنمية. وذكرت الأمانة أن قائمة الأنشطة بالمعلومات الوجيهة الأخرى ترد في قاعدة بيانات المساعدة التقنية (IP-TAD) المتاحة على الرابط: [www.wipo.int/tad/](http://www.wipo.int/tad/).

87. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علماً بالمعلومات الواردة في التقرير المرحلي وأعرب عن تقديره للأمانة على إعداد الوثيقة وعرضها. وقال إن التقرير العالي الكفاءة قدّم معلومات قيمة عن التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية وغيرها من المشاريع. وأضاف أن التقرير قدّم استعراضاً شاملاً لتنفيذ 45 توصية وصلاتها بالبرامج المعنية في البرنامج والميزانية. وأن شكل التقرير المرحلي وبنية جيدان، ولا سيما الجزء المتعلق بالتقييم الذاتي.

88. ولم تصدر ملاحظات من الحضور. وأجل الرئيس المناقشة بشأن الجزء الثالث من الوثيقة CDIP/22/2.

## البند 6 (1) من جدول الأعمال: المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

### الوثيقة قيد النظر CDIP/22/3 - إمكانية إنشاء منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية

89. ذكرت الأمانة (السيد عرفان بالوش) أن الوثيقة CDIP/22/3 هي استجابة لطلب ورد في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية. وذكر بأن الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية اعتمدت مجموعة من القرارات التي اقترحها وفد إسبانيا فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وفي الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية، قدمت الأمانة عرضاً شفهيًا طلبت فيه توجيهات من الدول الأعضاء بشأن إنشاء منتدى للمناقشات في موضوع المساعدة التقنية. وقد حددت الأمانة مجالات معينة تحتاج إلى توضيح. وصدرت عن المناقشة المستندة إلى ذلك العرض نتيجتان: (1) طلب إلى الأمانة أن تحضّر وثيقة جدوى، (2) وإجراء حوار تفاعلي بشأن المساعدة التقنية، قرر عقده في الدورة الحالية للجنة التنمية. وذكر السيد بالوش أن الأمانة اتبعت نهجاً نموذجياً في تحضير الوثيقة CDIP/22/3. فأعطيت التكلفة غير المتكررة للتطوير التقني سعراً مؤقتاً، يمكن أن يخضع للتعديل على أساس تنفيذ الاقتراح. أما التكلفة السنوية المتكررة فهي أكثر أهمية وستحدد بقرار من لجنة التنمية بشأن اللغات المطلوبة والاعتدال المطلوب، وغير ذلك من المجالات التي لم تتمكن فيها الأمانة من تحديد ميزانية نهائية أو حسابها. ودعت الأمانة اللجنة إلى تقديم المشورة والتوجيه بشأن تنفيذ المنتدى الإلكتروني على النحو المبين في الوثيقة.

90. وفتح الرئيس باب الملاحظات والتعليقات.

91. وقال وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة بء، إن الوثيقة CDIP/22/3 توفر مؤشرات مفيدة بشأن معايير تلك المبادرة وآثارها على الموارد. وفيما يتعلق بالتطورات التقنية، أيد الوفد اقتراح الأمانة استخدام إحدى منصات الويبو القائمة لاستضافة هذا النوع من المنتديات، كوسيلة لتقليل التكاليف إلى أدنى حد من خلال تعزيز القواسم المشتركة وقابلية التشغيل المتبادل فيما بين المنتديات. وأحاط علماً بملاحظة الأمانة بشأن "انخفاض الاستخدام في منتديات مماثلة". وذكر أن لجنة التنمية تناقش هذه المسألة على وجه التحديد فيما يتعلق بالمنتدى الإلكتروني المعني بنقل التكنولوجيا. ورأى أن على لجنة التنمية أن تضع في اعتبارها بصورة جماعية أي أفكار تسعى إلى تحسين المشاركة في المنتدى الإلكتروني بشأن نقل التكنولوجيا، وأن تطبقها على أي منتدى إلكتروني جديد بشأن المساعدة التقنية. ورأى أن الترويج لتلك المنصات من جانب الدول الأعضاء داخل بلدانها ومناطقها ومع أصحاب المصلحة المهمين عامل أساسي لزيادة استخدام تلك المنتديات. وفيما يتعلق بإدارة المنتدى المقترح وتسييره، رحب الوفد بما ذكرته الأمانة بأن اقتراحاتها فيما يتعلق بالمنتدى الإلكتروني المعني بالمساعدة التقنية قد نشأت من



تجربتها مع محافل الويبو القائمة على شبكة الإنترنت. واختتم الوفد بالقول إن مجموعته تشجّع بوجه عام تعزيز القواسم المشتركة وقابلية التشغيل المتبادل فيما بين تلك المنصات لاقتصاد الموارد قدر الإمكان، وتعزيز الكفاءة، لا سيما إن كانت المنصات لخدمة مواضيع متشابهة.

92. وأشار وفد ليتوانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن الوثيقة CDIP/22/3 تعطي فيها أفضل للتكاليف المحتملة والحلول التقنية لتلك المبادرة. وأحاط علماً بملاحظة الأمانة بشأن "انخفاض الاستخدام في منتديات ماثلة على شبكة الإنترنت". ولكن أعرب عن استعداده للنظر في إنشاء المنتدى الإلكتروني المعني بالمساعدة التقنية، ولا سيما نظراً لمصالح البلدان المستفيدة المهمة والحجج التي ستقدمها. وقال إنه يتطلع باهتمام إلى الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية، متوقفاً معرفة المزيد عن المشاكل الملموسة ومناقشة أفضل السبل للتصدي لها، بما في ذلك احتمال إنشاء المنتدى الإلكتروني.

93. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة CDIP/22/3. وقال إن المساعدة التقنية من أهم الخدمات التي تقدمها الويبو وتكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ولئن كان من المحبذ جدا تحسين وتقديم خدمات المساعدة التقنية المصممة خصيصاً لهذا الغرض، فإن الخبرة المكتسبة من المنتديات الإلكترونية تبين أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى جمهور. وأعرب عن تطلعه إلى معرفة المزيد عن الحلول الممكنة التي يأمل أن تطرح أثناء الحوار التفاعلي.

94. ورحب وفد نيبال باقتراح الأمانة الوارد في الوثيقة CDIP/22/3. وأعرب عن اقتناعه بأن هذا النموذج سيمكن الدول الأعضاء من تقاسم خبراتها وأدواتها ومنهجياتها بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وحث الأمانة على إجراء متابعة منتظمة واستعراض وإصلاح مستمرين للمنتدى الإلكتروني. إذ رأى أن عصر الثورة الصناعية والتغير التكنولوجي السريع والروبوتات والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجيا، كلها أمور تستدعي الكثير من التعديلات. وطلب إلى الأمانة أن تحدث بانتظام التقدم المحرز في المنتدى الإلكتروني على فترات زمنية مناسبة، وفقاً لما اتفقت عليه الدول الأعضاء، من أجل تقييم فعاليته وكفاءته ونتائجه، والبت في كيفية المضي قدماً.

95. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إنشاء منتدى إلكتروني وفق الإطار المقترح من قبل الأمانة. وقال إنه يؤيد إدارة المنتدى وتسييره من قبل الأمانة. وذكر شواغل مفادها أن المنتدى قد لا يكون فعالاً في المبادرات أو قد لا يكون موضع ترحيب من المستفيدين. وقال إنه يمكن أن ينظر في إمكانية توفير منتدى إلكتروني على أساس تجريبي لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، تقوم بعدها الأمانة بتقييم للنظر في إمكانية جعل المنتدى خدمة دائمة. وطلب الوفد توضيحاً من الأمانة عما إذا كان هذا النهج عملياً وأكثر ملاءمة.

96. ورحب وفد الاتحاد الروسي بالاقترح الوارد في الوثيقة CDIP/22/3. ورأى أن من الضروري إدماج المنتدى الإلكتروني المقترح في منصة قائمة، وتقييم حجم الجمهور المستفيد ومحتويات المنتدى وبنيتها. وقال إن هناك حاجة إلى إجراء تحليل شامل للموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ ذلك الاقتراح.

97. وأقر وفد الصين بفوائد تعزيز تبادل الأفكار والممارسات والخبرات في مجال المساعدة التقنية لتمكين الويبو والدول الأعضاء فيها من الاضطلاع بالعمل المناسب بكفاءة. وفيما يخص النفقات والموارد اللازمة لإنشاء المنتدى الشبكي، اقترح أن تبدأ الأمانة العمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة، باستخدام المنصات أو الآليات القائمة لتعزيز تبادل المساعدة التقنية، مثلاً.

98. وأشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى الملاحظة التي ذكرها وفد كندا باسم المجموعة باء، فقالت إنها تمثل الرأي العام بأن المنتدى ينبغي أن يعتمد على محافل الويبو الأخرى القائمة. وقد أجرت الأمانة، وقت إعداد الوثيقة، استعراضا بالتعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات لاستخدام منتديات أخرى ووظائفها، لا سيما من أجل تحديد مدى الحاجة إلى منتدى بشأن المساعدة التقنية. وللأسف، لا وجود لأي منتدى آخر تديره الويبو من شأنه الاستجابة لتلك الحاجة المحددة. وذكرت الأمانة أن استخدام ميسر يمثل تكلفة متكررة كبيرة في السنة. وأن هناك منتدى واحدا يملك الموارد المخصصة، وقد أصبح استخدامه ضئيلا جدا أو غير نشط، فسحبت منه الموارد. وفي حال تقرر إنشاء المنتدى، فهناك حاجة واضحة إلى ميسر. وقدمت الوثيقة تكلفة ثلاث لغات: الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وتكلفة كل لغة إضافية. وقالت الأمانة إن اقتراح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بإنشاء منتدى لمدة سنتين أو ثلاث سنوات كتجربة رائدة اقتراح مثير للاهتمام، ولكن ينبغي الموازنة بينه وبين ضرورة المضي قدما من خلال التطوير التقني وتطوير البروتوكول. وأن من اللازم تحديد الشخص الذي سيعمل بصفة ميسر لعدد معين من اللغات. ويتعين تقديم كل هذه الإعدادات لفترة زمنية تحددتها لجنة التنمية لفترة اختبار. وأضافت الأمانة أن هناك تكلفة غير متكررة (57 518 فرنكا سويسريا) ثم تكاليف اللغات البالغة 120 736 فرنك سويسري لكل لغة، فضلا عن تكاليف التشغيل والإنشاء. وقالت إنها حريصة على عدم وضع أرقام كبيرة قد تثني اللجنة عن إنشاء المنتدى، ولكن يمكن أن تبلغ التكاليف أرقاما أكبر من المذكورة. وأضافت أنها بحاجة إلى توجيهات واضحة من الدول الأعضاء بشأن هذا الاقتراح.

99. وذكر الرئيس بأن هناك اقتراحات باستخدام المنتديات الإلكترونية القائمة، بيد أن ذلك لا يخلو من الصعوبات. وأشار إلى الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بإنشاء منتدى إلكتروني تجريبي لمدة سنتين أو ثلاث، ومن بعدها تقييم مدى استدامته وفعالته. وينبغي تطوير المنتدى الإلكتروني بأقل تكلفة وأكثر كفاءة، ربما باستخدام لغة واحدة بدلا من ثلاث لغات. وطلب توجيهات من الدول الأعضاء.

100. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وقال إن منصات الويبو الأخرى مثل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الإلكترونية (eTISC) تستخدم خدمة غوغل للترجمة إلى لغات متعددة، الأمر الذي لا ينطوي على أي تكاليف. وتساءل عن إمكانية تفاذي تكلفة تفوق 120 000 فرنك سويسري.

101. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية وأيد بيان المجموعة باء. وقال إن المنتدى ينبغي أن تديره الويبو وتيسره لضمان حياديته. لأن دور الميسر بالغ الأهمية في تكوين بنية دقيقة تتيح لكل شخص التعبير عن رأيه كجزء من حوار حقيقي. وأيد فكرة طرح الميسر لموضوع مختلف للمناقشة كل أسبوع. ولكن على الدول الأعضاء أن تحدد مجالات الاهتمام. وأضاف أن تهافت الجمهور هو أحد الشواغل. لذا ينبغي إعادة تقييم المنتدى بعد فترة، للتحقق من تأثيره ومدى استخدامه ونجاحه. ومن شأن هذا التقييم أن يساعد في تحديد إمكانية إدراج لغات الويبو الأخرى. وأعرب عن رغبته في معرفة طريقة تنفيذ ذلك عمليا: هل سيكون التقسيم حسب اللغات أم ستجري المناقشات مترامنة بثلاث لغات.

102. ورحب وفد جنوب أفريقيا بالتفاصيل المقدمة بشأن التكاليف المرتبطة بمثل هذا المنتدى، فضلا عن إمكانية إدراجه ضمن المنصات القائمة. ووجد أن من الصعب جدا الحصول على تحليل التكاليف والفوائد لذلك المنتدى. ورأى أن الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية قد يكون وقتا مفيدا لمناقشة أنسب طريقة للمشاركة في المساعدة التقنية، وقد يكون وسيلة أكثر فعالية لتبادل الخبرات العملية بشأن المساعدة التقنية. وطلب إرجاء البت في هذا البند إلى حين إجراء محادثات غير رسمية بين الوفود بشأن الحلول المختلفة الممكنة. ففي تلك المرحلة، لم يكن المنتدى الإلكتروني فكرة جذابة جدا.

103. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وقال إنه غير مقتنع تماما بفائدة هذا المنتدى، ولم يقرر ما إن كانت فوائده تبرر التكاليف. ومع ذلك، أعرب عن استعداده لمواصلة مناقشة الموضوع.

104. وأشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى الملاحظة التي أبدتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن خدمة غوغل للترجمة، فقال إن إدارة تكنولوجيا المعلومات في الويبو هي الهيئة المختصة بمعالجة ذلك من وجهة نظر تقنية. والسؤال المطروح هو ما إذا كان يمكن استخدام أداة غوغل للترجمة في الترجمة الفورية، أم فقط في حالة الترجمة بأثر رجعي، وهذا ليس الغرض من منتدى تكون فيه المناقشة تفاعلية. ورأى أن من المهم أيضا توضيح التفاصيل الدقيقة في المناقشة، والأمانة غير مقتنعة بأن أي أداة وحتى أكثرها تطورا يمكن أن تستوعب الفروق الدقيقة للغات البشرية في هذا الموضوع. وأن الأمر يتطلب مزيدا من التفكير. وقال إن الملاحظة التي أبدتها وفد جنوب أفريقيا، وأيدها وفد البرازيل، مثيرة للاهتمام. إذ من الضروري تقييم الفوائد مقابل التكاليف، رغم صعوبة ذلك في المرحلة الراهنة. وطلب من اللجنة توجيه الأمانة.

105. وقال الرئيس إنه يدرك أن اللجنة لا تريد التخلي عن فكرة المنتدى الإلكتروني، ولكنها لا تعرف كيفية المضي قدما. واقترح أن يُلتمس من الأمانة استكشاف السبل الكفيلة بخفض التكاليف وزيادة الكفاءة والاستدامة. وطلب الحصول على توجيهات من اللجنة.

106. وأشار وفد إسبانيا إلى القرار المتخذ في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية. وذكر أن القرار طلب إلى الأمانة إنشاء المنتدى وتنفيذه. وفي إشارة إلى الوفود التي شككت في مقارنة التكاليف بالفوائد المترتبة على ذلك المنتدى، قال الوفد إنه يرى استحالة حساب تكاليف وفوائد شيء غير موجود بعد، لأن هذه الحسابات رهن باستخدام المنتدى ونطاقه. وكرر اقتراحه مذكرا بأن اللجنة التزمت بذلك القرار، الذي جاء نتيجة نقاش مطول للغاية. ولايجاد حل توافقي، أيد الوفد اقتراح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بإنشاء منتدى مؤقت أو تجريبي لتحديد الجدوى.

107. وأكد الرئيس أن من الممكن اعتماد القرار كما ذكر وفد إسبانيا. وقال إن من الممكن الاعتماد على الاقتراح المقدم من وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) وأن تقييم الأمانة جدوى المنتدى الشبكي بعد مرور سنة من ناحية التكاليف والفعالية والاستدامة، وبعد ذلك يمكن اتخاذ قرار بأن يكون المنتدى دائما أم لا. وذكر أن هناك بدائل لخفض التكاليف: (1) أن يكون المنتدى باللغة الإنكليزية فقط أو (2) استخدام خدمة غوغل للترجمة بلغتين أو ثلاث لغات، على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

108. وقال وفد البرازيل إن على الوفود التي تقدم اقتراحا أن تبين أسباب أهمية المشروع. وطلب من وفد إسبانيا والوفود الأخرى المهتمة بالمنتدى الإلكتروني إعطاء أمثلة ملموسة عن فوائد هذا المنتدى. وقال الوفد إنه لا يعارض المنتدى، من حيث المبدأ، ولكنه يحتاج إلى الاستماع إلى مزيد من التفاصيل قبل اتخاذ هذا القرار المهم. لأن التكاليف واضحة، ولكن الفوائد غير جلية.

109. وأشار وفد إسبانيا، في معرض معالجته للاستفسار الذي طرحه وفد البرازيل، إلى بيانه السابق ومفاده أنه لا يمكن للجنة أن تناقش باستمرار نفس المسألة. فقد اعتمد القرار، وينبغي وضعه موضع التنفيذ بأقل تكلفة وأعلى فائدة للجميع.

110. وقال وفد جنوب أفريقيا إن الغرض من المنتدى الإلكتروني هو تبادل الأفكار والممارسات والخبرات. ويمكن النظر في البدائل المناسبة، مثل عقد ندوة إلكترونية على موقع الويبو الإلكتروني. وقد يلي البث الشبكي للحوار بشأن المساعدة

التقنية الغرض من المنتدى الإلكتروني. وهناك آليات أخرى غير المنتدى الإلكتروني للتنفيذ في إطار خطة النقاط الست المتفق عليها في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية. ومن شأن ذلك أن يسهل اتخاذ قرار أكثر استنارة بشأن التكاليف التي ستدفع والفوائد المحتملة التي قد تنشأ.

111. وقالت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إن التكلفة الرئيسية مرتبطة بتسيير المنتدى باللغات الثلاث. ولكن إن كان المنتدى باللغة الإنكليزية فقط، فسيفقد عددا كبيرا من الدول الأعضاء التي تغيب عن المشاركة بسبب مسائل لغوية. وذكرت فكرة ممكنة بأن تتيح الأمانة للدول الأعضاء حيزا على موقع ويكي، دون ميسر، وبأكثر من لغة واحدة. ويمكن للدول الأعضاء ذاتها بمبادرة منها، أن تجري مناقشات وتبادل الآراء والأفكار. وبعد سنة واحدة، يمكن للأمانة أن تعرض الإحصاءات كي تقرر اللجنة ما إن كانت ترغب في توسيع المنتدى وجعله أكثر تعقيدا أو التخلي عنه.
112. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالاقترح الداعي إلى استخدام مساحة على ويكي والندوات الشبكية بشأن ذلك المجال. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا بشأن الندوات الشبكية لتحقيق الغرض نفسه الذي اقترحه وفد إسبانيا. وذكر إمكانية عقد مناقشة مباشرة بعد الندوة أو أثناءها.
113. وأشار وفد إسبانيا إلى مداخلة وفد كندا. ورأى أن اضطلاع الويبو بدور الميسر هو أمر أساسي لضمان المشاركة في المنتدى.
114. وأيد وفد سويسرا الاقتراح الذي تقدم به وفدا جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.
115. وقال الرئيس إن هناك العديد من الاقتراحات المطروحة والأسئلة المفتوحة. واقترح أن يطلب من الأمانة إيجاد طريقة أقل تكلفة وأكثر فعالية لاستكشاف كيفية إنشاء منتدى إلكتروني لمدة سنة واحدة، تقدم بعدها بيانات عن الفعالية والاستدامة والتكلفة. وعندئذ يمكن للجنة أن تقرر التخلي عن المنتدى أو الاستمرار فيه بصفة دائمة.
116. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح الذي قدمه الرئيس واقترح أن يطلب إلى الأمانة أن تجمع وثيقة تستكشف إمكانية استخدام موقع ويكي مع مدير يضطلع بدور الميسر. واستفسر أيضا عن جدوى استخدام غرف الدردشة الموجودة في المنصة الإلكترونية eTISC أو منصات الندوات الإلكترونية لنفس الغرض. وقال إنه يمكن للجنة في دورتها المقبلة أن تحصل على مزيد من المعلومات وأن تقرر مسار العمل المناسب.
117. وقال وفد كندا، متحدثا بصفته الوطنية، إنه في ضوء التفاصيل المقدمة وبسبب التكاليف الهامة المرتبطة بمثل هذا المنتدى الذي سيكون مؤقتا وتجريبيا، فإنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا، وأيده وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وكذلك الاقتراح الداعي إلى إعداد وثيقة مكتوبة في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية توفر مزيدا من التفاصيل عن عمل هذا الموقع الشبكي.
118. وأيد وفد ليتوانيا الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا.
119. واقترح الرئيس القرار التالي "طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تضع نموذجا على موقع ويكي يرتبط بصفحة أجندة التنمية الرئيسية، ويحتوي على وظائف تلبي احتياجات الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية. وينبغي أن يوفر النموذج خيارا لإجراء مناقشات منسقة. وينبغي أن يُعرض النموذج على اللجنة في دورتها القادمة.

120. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وأيد الاقتراح الذي تقدم به الرئيس. وأشار إلى أنه يرحب أيضا بالوثيقة CDIP/22/3 التي أعدتها الأمانة.

121. وقال وفد جنوب أفريقيا إن صفحة الويكي غير موجودة منذ 30 سبتمبر 2018. واقترح إضافة عبارة "أو نوع مماثل من الصفحات" في القرار الذي اقترحه الرئيس.

122. وقالت الأمانة إن المناقشة أعطتها فيها أفضل لرغبات الدول الأعضاء. وأضافت أن منصات eTISCs حققت عددا قليلا من الزيارات وأن الويبو تنظر في إعادة تكوينها لجعلها أكثر جدوى وإثارة للاهتمام. وأن جميع المنصات التي أنشأتها الويبو حققت مستويات منخفضة من المشاركة لذا تعين تفكيكها في نقطة أو أخرى. وعقب قرار الرئيس، ستقدم الأمانة وثيقة في الدورة التالية للجنة التنمية.

123. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لاقتراح الرئيس.

124. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن تقديره لاقتراح الرئيس، وطلب ربط الصفحة الشبكية الرئيسية المخصصة للمساعدة التقنية بالنموذج الأولي أو صفحة الويكي.

125. والتمست اللجنة من الأمانة استحداث نموذج على الويكي أو منصة مماثلة يكون موصولا بالصفحة الرئيسية لأجندة التنمية ويحتوي على كل الوظائف التي تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية. وينبغي أن يوفر النموذج خيارا لإجراء مناقشات منسقة. وينبغي أن يُعرض النموذج على اللجنة في دورتها القادمة. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

## البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (تمة)

الوثيقة قيد النظر هي الوثيقة CDIP/22/2 - التقارير المرحلية (تمة)

126. استأنف الرئيس المناقشة بشأن التقارير المرحلية، الواردة في الوثيقة CDIP/22/2. ودعا الأمانة إلى تقديم تقرير الإنجاز الوارد في المرفق السادس من الوثيقة CDIP/22/2.

127. وقدمت الأمانة (السيد كارستن فينك) تقرير الإنجاز الخاص بمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية الوارد في المرفق السادس من الوثيقة CDIP/22/2. وذكرت الأمانة أن هناك ثلاث دراسات عالقة: دراسة إقليمية عن الانتفاع بالتصاميم الصناعية في منطقة رابطة أم جنوب شرقي آسيا، ودراسة عن القطاع الصحي في بولندا، ودراسة عن الملكية الفكرية والابتكار في قطاع التعدين. وستقدم دراسة الانتفاع بالتصاميم في منطقة رابطة آسيان ودراسة الصحة في بولندا في وقت لاحق أثناء الدورة، وستقدم دراسة التعدين في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية. وأضافت الأمانة أن جميع الدراسات الأخرى الواردة في المحفظة في إطار هذا المشروع عرضت في الدورات السابقة للجنة التنمية. وقد أنفقت تقريبا جميع موارد خلاف الموظفين المخصصة لهذا المشروع. ومن حيث المبدأ، استكمل كل شيء في حدود الجداول الزمنية المتوقعة، غير أن التنفيذ العام للمشروع استغرق ستة أشهر إضافية، على النحو الذي صدرت موافقة بشأنه عام 2017، بسبب التأخيرات الأولية في تعيين موظف المشروع.

128. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة بـ، فرحب بدقة التقييم الأساسي وأحاط علما بتعليقات المقيم بشأن قيود المشروع التي ساعدت على رؤية التقييم من منظور أوسع. وأحاط الوفد علما بالوكالات الحكومية والمنظمات والأفراد المعنيين وبدورهم البناء في تنفيذ هذا المشروع الواسع النطاق. وأحاط علما مع الارتياح بالاستنتاجات الإيجابية الواردة في التقييم. وأحاط علما على النحو الواجب بالتوصيات المفصلة للمقيم، فضلا عن التحديات المشتركة التي واجهتها البلدان أثناء تنفيذ المشروع على النحو الذي وصفه أصحاب المصلحة. وأيد الوفد تعميم نتائج المشروع والدروس المستفادة من أنشطة الأمانة، وشجع الأمانة على تنفيذ توصيات التقرير لضمان استدامة العمل المضطلع به في إطار المشروع.

129. وأشار وفد النمسا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى النتائج والتوصيات القيمة الواردة في تقرير التقييم. ورأى أن اكتساب فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية في البلدان النامية عن طريق توليد بيانات موثوقة عن الملكية الفكرية لأغراض الاستخدام الإحصائي والتحليل الاقتصادي للابتكار والملكية الفكرية، هي خطوات أساسية لإجراء مناقشات متعمقة في لجنة التنمية ومواصلة تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية وتنفيذها. وأعرب عن تأييده لتعميم نتائج المشروع والدروس المستفادة وشجع الأمانة على تنفيذ توصيات التقرير.

130. وأوضح الرئيس أن الوثيقة قيد المناقشة هي تقرير إنجاز مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية الوارد في المرفق السادس من الوثيقة CDIP/22/2. وأن تقرير التقييم لتلك الوثيقة سيعرض في وقت لاحق.

131. وأشار وفد إندونيسيا إلى تقرير الإنجاز الذي استند إلى النتائج والاستنتاجات الإيجابية للتقييم والتي ستناقش بعد ذلك بوقت قصير، ونوعية وتوافر مدخلات دراسة الويبو التي تقدمها شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات. وأضاف أن الدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية مهمة للغاية للتشجيع على اتخاذ قرارات أفضل استناداً بشأن سياسات الملكية الفكرية، الأمر الذي سيعود بدوره بالفائدة على جميع البلدان. وأيد تعميم الأنشطة في المشروعات كأنشطة منتظمة للويبو. وذكر أن المشروع سعى إلى تنفيذ توصيتي أجندة التنمية 35 و37، وكلاهما من توصيات أجندة التنمية البالغ عددها 19 توصية التي حددت للتنفيذ الفوري، دون اعتماد نهج قائم على المشروع. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء دراسات في المستقبل عن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية لعرضها ومناقشتها في لجنة التنمية.

132. ولم تكن هناك ملاحظات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس اللجنة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/2.

133. وأشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى وجود طلب تمديد لمدة ستة أشهر في التقارير المرحلية عن المشروع المتعلق باستخدام المعلومات في المجال العام لأغراض التنمية الاقتصادية. ولأغراض داخلية، من المهم تسجيل ذلك القرار. وفي إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، طلبت اللجنة تمديدا لفترة أربعة أشهر. وبالنظر أيضا إلى تعديل هيكل التقرير المتعلق بالتوصيات 45 كلها بدلا من 19 توصية فقط، وجب أن يذكر في ملخص الرئيس أن الوفود تؤيد الهيكل الجديد، وتشجع الأمانة على مواصلة تقديم التقارير بشأن التوصيات الخمس والأربعين.

134. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد التقارير المرحلية المفصلة الواردة في الوثيقة CDIP/22/2، وشكر مديري المشاريع على عروضهم الشاملة. وأشار إلى أن وجود هيكل واضح للوثيقة يتيح قراءة ومقارنة وفهما أسهل لمختلف جوانب المشاريع المتنوعة، وأن نظام إشارات المرور يوفر أداة مفيدة للتقييم الذاتي.

وأعرب عن رضاه لأن الوثيقة أظهرت بوضوح التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية. وأعرب عن ارتياحه للتعليل المقدم بشأن تمديد توافر موارد المشروع فيما يتعلق باستخدام المعلومات في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، ولتمديد الجدول الزمني لتنفيذ المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة لمدة أربعة أشهر. وبالتالي، أيد الوفد الامتثال لتلك الطلبات. وقال إن الملكية الفكرية تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية، ومن ثم فإن نظم الملكية الفكرية الفعالة والمتوازنة تسهم في تحقيق هذه الغاية. وأشار إلى أن الويبو ساعدت، من خلال تنفيذ المشاريع، على إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع.

135. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة بآء وشكر الأمانة على إعداد التقارير المرحلية المفصلة. ورحب بشمولية التقارير التي أظهرت التزام الويبو المستمر بالتنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية بما يتماشى مع الهدف العام المتمثل في تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن تقديره للجزء الخاص بالتقييم الذاتي باستخدام نظام إشارات المرور، ورحب بإتاحة الجدول الزمني للتنفيذ وجدول الموارد حسب النتائج في إطار المرفق الثاني واعتبر ذلك ممارسة جيدة. وأيد إعادة تخصيص الموارد فيما يتعلق بمشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، وأيد أيضا تمديد الجدول الزمني لتنفيذ مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة لمدة أربعة أشهر. وقال إن التفسيرات المؤيدة لتلك الطلبات، على النحو المنصوص عليه في التقارير المرحلية للمشروع، واضحة ومعقولة. وأضاف أن على المنظمة أن تواصل تشجيع تطوير نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يسعى إلى تعزيز اليقين والابتكار لفائدة الجميع. ورأى أن لعمل لجنة التنمية والجهود الإنمائية التي بذلتها الويبو عموما دور رئيسي في تحقيق تلك الأهداف.

136. وشكر وفد الصين الأمانة على الوثيقة المفصلة التي ستساعد الدول الأعضاء على الاطلاع على مشاريع أجندة التنمية والتقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية. وأعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرز في العام الماضي في تنفيذ خمسة من مشاريع أجندة التنمية وتنفيذ توصيات أجندة التنمية البالغ عددها 45 توصية. وأعرب عن تقديره للجهود والمساهمات التي بذلتها الويبو والبلدان المشاركة في المشروع. وأشار إلى التقدم المحرز في مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية ونتائجها، وخاصة الأدلة العملية المتعلقة بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها، وكذلك البوابة المتعلقة بالوضع القانوني. ذكر أنه حدد بالتعاون مع الويبو جولة أولى من سبعة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار خلال عام 2018. وفي الوقت الراهن، يعمل على اختيار الجولة الثانية من ثلاثة عشر مركزا لدعم التكنولوجيا والابتكار. وأعرب عن أمله في إمكانية تطبيق نتائج المشروع وتعزيزها في جميع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بما فيها المراكز الموجودة في الصين التي يمكن أن تساعد مستخدمي المراكز على الحصول على خدمات بيانات فعالة في مجال الملك العام.

137. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الجزء الأول والثاني والثالث من الوثيقة CDIP/22/2. ووافقت اللجنة على التمديد المقترح لفترة التنفيذ للمشروعين التاليين: "1" مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، لمدة ستة أشهر؛ "2" ومشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، لمدة أربعة أشهر. ورحبت اللجنة بالهيكل الجديد الوارد في الجزء الثالث من الوثيقة، الذي يتيح نظرة شاملة عن تنفيذ كل توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين، وشجعت الأمانة على مواصلة الإبلاغ على ذلك الأساس.

الوثيقة قيد النظر. CDIP/22/9 Rev. - تقرير تقييم عن مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية -  
المرحلة الثانية

138. وأشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى إدخال بعض التعديلات في الملحق الرابع من تقرير التقييم بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية.
139. وقدم السيد بيدرو روفي، خبير تقييم مستقل، تقرير التقييم. وذكر أن اللجنة اعتمدت مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية في دورتها الرابعة عشرة في عام 2014، بعد الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى للمشروع نفسه. وقد نفذت المرحلة الثانية من يناير 2015 إلى يونيو 2018. وشملت النتائج دراسات واجتماعات تقنية وحلقات عمل وحلقات دراسية. ونفذت أفرقة البحوث المشروع بتوجيه من شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو. وقال إن الأساس المنطقي العام للمشروع كله هو تضييق الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تصميم وتنفيذ نظام الملكية الفكرية الذي ينهض بالتنمية، والإسهام في اتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل بشأن السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتزامن مع السعي إلى تحقيق المقاصد الواسعة للمرحلة الأولى، حُطِّط في إطار المشروع للمواظبة على أعمال البحوث التي بدأت في عام 2010 وتوسيع نطاقها. واسترشد في تنفيذ المرحلة الثانية برئيتين أساسيتين: (1) تعزيز استدامة البحوث المستهبة في المرحلة الأولى من خلال دعم العمل الذي استفاد من قواعد البيانات الجزئية التي أنشئت خلال تلك المرحلة؛ (2) وتوسيع نطاق الدراسة لتشمل بلدانا وأقاليم جديدة، بما في ذلك بلد واحد على الأقل من البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن مواضيع جديدة. وشملت الأنشطة إحاطات إعلامية واجتماعات وحلقات عمل وحلقات دراسية موسعة لتعريف واضعي السياسات والشركاء بموضوع تحديد نطاق العمل ومناقشة النتائج الأولية والرئيسية للمشروع. وقد أجريت هذه الأنشطة بالتشاور مع مكاتب الملكية الفكرية والمنظمات المعنية في القطاعات التي تركز عليها الدراسات. ولدى الاضطلاع بتلك الأنشطة، وضعت خطة للتنسيق داخل الأمانة العامة، ولا سيما مع المكاتب الإقليمية وشعبة البلدان المنتقلة والبلدان المتقدمة. وأجري التقييم في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2018، بالتنسيق الوثيق مع شعبة تنسيق أجندة التنمية. وكانت أهداف التقييم المحددة ذات شقين: (1) التعلم من التجارب خلال تنفيذ المشاريع لما نجح وما لم ينجح، بما يعود بالنفع على أنشطة أخرى ممكنة في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية المتعلقة بالملكية الفكرية؛ (2) وتقييم قائم على الأدلة للمشروع لدعم عملية اتخاذ القرارات في لجنة التنمية والمساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية تنفيذاً فعالاً. وتناول التقييم ثلاث أسئلة هي: (1) تصميم المشروع وإدارته؛ (2) الفعالية؛ (3) الاستدامة. وطبقت التقييم مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وخدمات التقييم الذاتي الإلكترونية، وتحليل الوثائق. واستخدمت في جمع البيانات مصادر موثوقة وهامة للمعلومات، ناتجة عن البيانات الأولية والثانوية. وركزت أنشطة تقصي الوقائع على الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة على مستوى الأمانة والمقابلات عبر الهاتف أو المباشرة مع مختلف أصحاب المصلحة والموظفين العموميين والخبراء الاستشاريين والمستفيدين. وأرسل أيضاً استقصاء إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقال الخبير إن عملية المضي قدماً بهذا التقييم واجهت بعض القيود المذكورة في التقرير. وأضاف أن التقييم استنتج عشرة نتائج رئيسية: (1) حددت مواضيع الدراسات بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. (2) وأجرى المشروع سبع دراسات، أربع دراسات قطرية (كولومبيا وشيلي وبولندا وأوغندا) ودراستين بتركيز إقليمي (بلدان أمريكا الوسطى ورابطة آسيان) ودراسة واحدة ركزت على القطاع الخاص (قطاع التعدين). (3) استفاد فريق المشروع من الخبرات المحلية في اختيار الخبراء الدوليين والمحليين، وبوجه عام، شهد مشاركة كبيرة من جانب الشركاء المحليين. وكانت تلك الاستراتيجية إيجابية ومفيدة للغاية في إرساء أسس لبناء القدرات والتحضير للأعمال المقبلة في هذا المجال. (4) تنظم عمليات تقييم حلقات العمل باستمرار، إلى



جانب مشاوره موسعة مع أصحاب المصلحة لرصد التقدم المحرز وضمان استفادة البلدان المستهدفة من هذه الدراسات. وأحييت لجنة التنمية علماً بانتظام بالتطورات التي تطرأ على التقارير المرحلية. (5) وعموماً، حققت المرحلة الثانية استراتيجية الإنجاز إلى حد كبير عن طريق تعزيز استدامة العمل الذي بدأ في المرحلة الأولى، وتوسيع نطاق العمل ليشمل بلداناً ومناطق جديدة ومواضيع جديدة، بما في ذلك إشراك أحد البلدان الأقل نمواً في الأنشطة المنفذة. وبذلت في تنفيذ المشروع مجهودات هامة لإشراك مختلف الجهات الفاعلة ونشر ذلك الإنجاز على أوسع نطاق من الجمهور. (6) أعطى أصحاب المصلحة الخارجيون، الذين شملهم الاستقصاء وأجريت معهم مقابلات وهم يمثلون الأوساط الأكاديمية والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية والوكالات الوطنية، تقيماً إيجابياً لحلقات العمل التي نظمت خلال تنفيذ المشروع. وأجمعوا على التأكيد على أن المشروع يفي بدرجة عالية بتطلعاتهم، وأعربوا عن تقديرهم للفرصة المتاحة لتبادل خبراتهم والتعرف على الأدوات الجديدة لتحليل آثار الملكية الفكرية على الاقتصاد الوطني. (7) ومن المبكر تقييم الأثر الكامل للعمل المنجز في المرحلة الثانية. ولكن هناك دلائل هامة على أن العمل يحقق فيها أفضل لدور الملكية الفكرية والاعتراف بأن العمل المنجز في تنظيف البيانات الموجودة وبناء مجموعات بيانات جديدة تربط بين إحصاءات الملكية الفكرية التقليدية والمعلومات الاقتصادية العامة هو خطوة هامة إلى الأمام. (8) ومُددت فترة المشروع من فترة 36 شهراً الأصلية إلى ما مجموعه 42 شهراً. وشهد المشروع في حالات محدودة بعض التأخير لأسباب تقنية، منها تأخر تعيين موظف مشاريع وتغييرات في الخبراء الاستشاريين الوطنيين. (9) وأشار أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون على حد سواء إلى بعض التحديات المشتركة التي واجهتها البلدان أثناء تنفيذ المشروع، مثل النقص العام في الوعي على الصعيد المحلي بأهمية الملكية الفكرية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتفتت البيانات، وصعوبات في الوصول إلى البيانات الإحصائية المنظمة والنظيفة، والثغرات في الهياكل الأساسية، ونقص الموارد البشرية. (10) واقترح المشروع عقد ندوة بحثية ختامية مع الأشخاص المعنيين لمناقشة الدروس الرئيسية المستفادة وإمكانية تطبيقها على نطاق واسع وآثارها على وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يمكن أن يحدث ذلك في الوقت المخصص للتنفيذ. والندوة المذكورة هي نشاط هام ينبغي عقده في الوقت المناسب. وفي الختام، (1) كان المشروع مخططاً تخطيطاً جيداً ويدار إدارة سليمة؛ (2) واستوفيت استراتيجية تنفيذ المرحلة الثانية والأهداف بما يرضي أصحاب المصلحة؛ (3) وجاء الدعم المقدم في الوقت المناسب وبجودة عالية وبتناجٍ يمكن تكرارها؛ (4) واتسم المشروع بدرجة عالية من الأهمية بالنسبة للبلدان المستفيدة وأثر عن درجة عالية من الملكية. وقدمت ثلاث توصيات: (1) إلى لجنة التنمية والأمانة بشأن تخطيط المشاريع وإدارتها؛ (2) وإلى الدول الأعضاء ولجنة التنمية والأمانة بشأن مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع وتوطيد النتائج الإيجابية المحققة لتحسين تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لاستخدام نظام الملكية الفكرية؛ (3) وإلى الدول الأعضاء ولجنة التنمية والأمانة بشأن النظر في تعزيز ودعم بناء القدرات في البلدان المستفيدة، ولا سيما لضمان استدامة العمل المنجز في المرحلتين الأولى والثانية من المشروع.

140. وفتح الرئيس باب التعليقات أو الملاحظات أو الأسئلة.

141. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن تقرير التقييم كان شاملاً. وقال إن المشروع يمكن أن يكون أداة نافعة للبلدان المستفيدة لاكتساب فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية وتحسين القدرات في البلدان ذات القدرات المحدودة في هذا المجال، والبدء في تطوير القدرات التحليلية لهذا الغرض. وأضاف أن المشروع أطلق كمشروع جامع للدراسات الوطنية والإقليمية سعياً إلى تضييق الفجوات التي يواجهها واضعو السياسات في وضع نظام الملكية الفكرية وتنفيذه وتطويره وتعزيزه والإسهام في اتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل في سياسات الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي. وذكر أن تقرير التقييم قدّم تحليلاً جيداً لتخطيط المشروع وإدارته، فضلاً عن إنجازات أهداف

المشروع. ورأى أن النتائج والاستنتاجات كانت إيجابية ومفيدة لتحسين تنفيذ المرحلة المقبلة من المشروع. وقال إن التوصيات الثلاث المقترحة تمثل مساهمة إيجابية في تحسين جودة المشروع في المستقبل.

142. ورحب وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، بتنفيذ المشروع الذي سعى إلى تضييق الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية، والإسهام في اتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل بشأن سياسات الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي. ورأى الوفد أن المشروع ساعد بفعالية البلدان المستفيدة في اكتساب فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية وفي تحسين قدرة لبلدان ذات القدرة المحدودة في هذا المجال على تطوير قدراتها التحليلية لهذا الغرض. وساهم أيضاً في تنمية القدرات التحليلية في البلدان التي لم تجر فيها سوى القليل من الدراسات الاقتصادية بشأن الملكية الفكرية. وبما أنها أحد البلدان التي أجريت فيها دراسات بحثية، في إطار الدراسة المعنونة "فهم استخدام التصميم الصناعي في بلدان جنوب شرق آسيا، حالة أندونيسيا والفلبين وتايلند"، نظمت إندونيسيا مع الويبو سلسلة من الجلسات الإعلامية والاجتماعات وحلقات العمل والحلقات الدراسية لتعريف واضعي السياسات والشركاء بتحديد نطاق العمل ومناقشة النتائج الأولية والرئيسية للمشروع. وأيد الوفد دمج الأنشطة في المشروعات بوصفها أنشطة منتظمة تضطلع بها الويبو. وقال إن المشروع سعى إلى تنفيذ التوصيتين 35 و37 من أجندة التنمية الواردتين ضمن توصيات أجندة التنمية البالغ عددها 19 توصية والمحددة للتنفيذ الفوري والتي لا تتطلب اعتماد نهج قائم على المشاريع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء دراسات في المستقبل عن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية من قبل شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات لعرضها ومناقشتها في لجنة التنمية. وأعرب عن أمله في أن يشجع ذلك لجنة التنمية على الاستفادة من العمل المنجز بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاستخدام أنظمة الملكية الفكرية واللجوء إلى النتائج والدروس المستفادة.

143. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن تقرير التقييم وعرضه كانا شاملين. وأعرب عن رضاه لأن الأطراف في البلدان المستفيدة المشاركة في المشروع أظهرت درجة عالية من الملكية التي كانت أساسية لنجاح المشروع. وأعرب الوفد أيضاً عن سروره للاستنتاج القائل بأن أعمال الدراسة عالية الجودة وأن النتائج قابلة للتكرار. وشكر السيد بيدرو روفي على تعليقاته الشاملة وعلى استنتاجاته وتوصياته التي سينظر فيها بعناية وتعمم في العمل المقبل كدروس مستفادة.

144. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن ارتياحه للاستنتاجات التي توصل إليها المقيم المستقل بشأن تقييم ذلك المشروع. ورأى أن تلك الاستنتاجات أظهرت أنه على الرغم من الصعوبات التي برزت أثناء تنفيذ المشروع، فقد نفذ المشروع على مستوى عال وكان إيجابياً للبلدان المستفيدة. وسلط الضوء على التوصيات التي تشير إلى استدامة المشروع، لضمان عدم فقدان النتائج الإيجابية التي تحققت أثناء تنفيذ المشروع.

145. وأحاط وفد غابون علماً بنتائج التقرير. ورأى أن التعاون الجيد مع البلدان المستفيدة كان عاملاً مهماً للنجاح وأدى إلى ملكية أفضل للنتائج في البلدان. ورحب بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم والتي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل في المستقبل. وأعرب عن تشجيعه للاستمرار في المشروع.

146. ورحب وفد السلفادور، متحدثاً بصفته الوطنية، باستنتاجات تقرير التقييم. وذكر أن المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية شملت دراسات عن استخدام الملكية الفكرية في شيلي (الوثيقة

CDIP/21/INF/4) وكولومبيا (الوثيقة CDIP/20/INF/2)، بالإضافة إلى دراسة عن استخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (الوثيقة CDIP/20/INF/3)، وقال الوفد إنه سيدلي بتعليقات خلال الحوار التفاعلي بشأن النتائج والآثار والمتابعة.

147. ورحب وفد نيبال بتقرير التقييم. ورأى أن نتائج تقرير التقييم إيجابية للغاية وأسهمت في تحسين نتائج صنع القرار بشأن الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي، وساعدت واضعي السياسات على تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية يهض بالتنمية. ورحب الوفد باستنتاجات تقرير التقييم ودعا إلى تنفيذ التوصيات المذكورة في التقييم. ورأى أن هناك حاجة لمتابعة أثر الفوائد المترتبة على هذه الدراسات السبع للتعرف على كيفية تعميم البلدان المستفيدة لسياساتها وبرامجها. وذكر أن التعلم من الخبرات المكتسبة من الأنشطة الأخرى الممكنة والتقييم القائم على الأدلة أسهما في تنفيذ أجندة التنمية.

148. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير التقييم. وقال إنه يدعم المشروع منذ الاقتراح الأول في عام 2010. وأضاف أنه كان متسقا في استعراض وتقديم التعليقات والمدخلات في مختلف الدراسات التي نتجت عن المشروع. وأعرب الوفد عن سروره لسماح أن التخطيط للمشروع وإدارته جريا على النحو الصحيح، وأن استراتيجية التنفيذ وأهدافه استوفيت بما يرضي أصحاب المصلحة المعنيين، وأن العمل المنجز في إطار المشروع أجري في الوقت المناسب وهو قابل للتكرار وعالي الجودة، وأن المشروع وثيق الصلة بالبلدان المستفيدة، مما أدى إلى تحقيق درجة عالية من الملكية. وقال الوفد إن تقرير التقييم أثمر عن عدد من التوصيات المفيدة، منها تعميم المشروع في أنشطة الويبو العادية. ومن شأن ذلك العمل أن يسهم في تحسين فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية واستخدامها من قبل أصحاب المصلحة وأن ينيرو عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات لفائدة الدول الأعضاء.

149. ورحب وفد جمهورية كوريا بتقرير التقييم. وأقر بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته لجنة التنمية على مر السنين في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، كما هو مبين في التقرير. وقال إنه ومنذ اعتماد أجندة التنمية في عام 2007، التزمت جمهورية كوريا، ولا سيما وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، بتنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال صناديقها الاستثنائية بالتعاون مع قطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية وشعبة إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. وقد اشتركت الوزارة والويبو في استضافة زيارة دراسية إلى منظمة الإدارة الجماعية بجمهورية كوريا في مارس 2018، وهو مشروع يتعلق بالتوصية رقم 11. وتعمل الوزارة أيضا، فيما يخص التوصية رقم 45، على مشروع بشأن وضع واعتماد دراسة استقصائية للمستهلكين بشأن الوعي بحق المؤلف. وتشارك في العديد من المشاريع الأخرى لدعم تنفيذ توصيات أجندة التنمية، وستواصل مساهمتها في تطوير نظام الملكية الفكرية وحق المؤلف في المجتمع الدولي من خلال مجموعة واسعة من المشاريع المتعلقة بالملكية الفكرية وفي إطار التوعية بحق المؤلف ومسائل تسوية المنازعات.

150. وأحاطت اللجنة علما بتقرير التقييم، نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. وأوصت اللجنة بتعميم الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع.

## البند 6 من جدول الأعمال (أولاً): المساعدة الفنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (تمة)

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/11 - التنسيق الداخلي وتعاون الأمم المتحدة والتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية

151. وقالت الأمانة (السيدة فرانشيسكا توسو) إن الوثيقة CDIP/22/11 أعدت استجابة لاقتراح اعتمد في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية. وطلب ذلك المقترح من الأمانة "أن تواصل حسين التنسيق الداخلي في المنظمة، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وسائر المنظمات الدولية المعنية، وكذلك التعاون مع المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات والتعاون الموجه نحو التنمية". وطلب من الأمانة أن تحدد اقتراحات جديدة لهذا الغرض وتقدم تقريراً إلى لجنة التنمية. وفيما يتعلق بكل مجال من المجالات الثلاثة، سلطت الوثيقة الضوء على نهج واستراتيجيات التحسين المستمر وحددت بعض الاقتراحات الجديدة. أما فيما يتعلق بالتنسيق الداخلي، فقد أبلغت الوثيقة عن عدد من الآليات التي استحدثت على مدى الشنات الماضية من أجل المساعدة على تحسين التنسيق الداخلي فيما بين جميع البرامج والقطاعات. وذكرت أن الهدف من هذا التنسيق هو تحقيق الاتساق في تقديم المساعدة التقنية القائمة على الطلب والتعاون الإنمائي الفعالين. وورد توضيح إحدى تلك الآليات في وثيقة البرنامج والميزانية للشنات 2018-2019. وفي وثيقة البرنامج والميزانية للشنات 2018-2019، أشير بوضوح إلى التعاون فيما بين البرامج وكذلك توصيات أجدنة التنمية التي تناولها كل برنامج. وأبرز هذا النهج المسؤولية المشتركة مما يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين برامج الويبو. ويتجلى ذلك أيضاً على مستوى تخطيط العمل، إذ يطلب من فرادى البرامج ذكر البرامج الأخرى التي تتعاون معها في تنفيذ أنشطة محددة. ويبرز جانب آخر من جوانب التنسيق الداخلي على مستوى المكاتب الخارجية، إذ أنشئت وحدة تنسيق للمكاتب الخارجية في مكتب المدير العام. وإحدى الزاوي المختلفة للنظر في التنسيق الداخلي هي مسألة نظم وأدوات الإبلاغ المحسنة والمبسطة. وقالت الأمانة أن تقرير أداء الويبو هو وثيقة متسقة جديدة توحد المعلومات المتعلقة بالإدارة المالية وتنفيذ البرامج. وقد سبق أن وردت تلك المعلومات في تقريرين منفصلين، وبدمج التقريرين في تقرير أداء البرنامج، تسعى الويبو إلى زيادة تبسيط عملية الإبلاغ وتحسينها. وأما ضمان الاتساق في تقديم المساعدة التقنية والتنمية فتولاه قطاع التنمية، ولا سيما المكاتب الإقليمية، باعتبارهم أمناء خطط المساعدة التقنية في الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة أيضاً إلى الدور الحاسم للمكاتب الإقليمية: فالمكاتب مسؤولة في المقام الأول عن تنسيق الأنشطة وتبسيطها وتحديد أولوياتها وفقاً للأهداف الإنمائية لكل بلد. وختاماً، فإن أحد العناصر الأخرى لتحسين التنسيق الداخلي تتمثل في إدماج قاعدة بيانات المساعدة التقنية للويبو (IP-TAD) في نظام إدارة الأداء المؤسسي. ويتيح هذا الإدماج توافر البيانات المتعلقة بالمساعدة التقنية والتعاون الإنمائي عبر الويبو بطريقة أكثر شفافية وموثوقية. وفيما يتعلق بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وسائر المنظمات الحكومية الدولية، واصلت الويبو مشاركتها في العمليات المتعددة الأطراف من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن بين الأنشطة إنشاء فريق فرعي معني بالمساواة بين الجنسين والعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت الويبو في إنشاء الفريق الفرعي المذكور بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى الساحة المتعددة الأطراف، واصلت الويبو تعاونها النشط مع وكالات الأمم المتحدة الوجيهة، مثل شركائها التقليديين أي منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية لأغراض التعاون الثلاثي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسلطت الوثيقة الضوء على التركيز الإقليمي وشددت على عمل الويبو في سياق التجمعات واللجان الإقليمية. وذكرت الأمانة أن الوثيقة تتناول مجال التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية وسائر الشركاء مستخدمة كإطار مرجعي الوثيقة CDIP/21/4 المعنونة "مجموعة ممارسات ومنهجيات وأدوات الويبو القائمة لتقديم

المساعدة التقنية". وفيما يتعلق بكل فئة من الفئات الست للمساعدة التقنية التي أُشير إليها وسبق ورودها في تلك الوثيقة، عرضت التحسينات والاستراتيجيات والنهج المستمرة للتحسين وكذلك المقترحات الجديدة.

152. وفتح الرئيس باب الملاحظات والتعليقات.

153. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علماً بالوثيقة CDIP/22/11، وأيد التحسين المستمر للتعاون الداخلي فيما بين مختلف شعب الويبو لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالتعاون على مستوى الأمم المتحدة، سلط الوفد الضوء على أهمية استمرار مشاركة الويبو مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى من أجل التصدي للأهداف الإنمائية على نحو أفضل. وقال إن الابتكار التكنولوجي والإبداع والتنمية الثقافية لا تزال من العناصر المحورية للبرامج المتعددة الأطراف التي شاركت فيها الويبو. وذكر على وجه الخصوص، التعاون الثلاثي مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بشأن المسائل المتعلقة بالصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة، وهو تعاون جوهري للغاية. وأعرب عن ارتياحه لتوسيع نطاق هذه الشراكة وتعزيزها بهدف مشترك يتمثل في دفع الابتكار إلى تحسين النتائج الصحية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن مشاركة الويبو وإسهامها في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يكتسي أهمية كبيرة، ذلك أن ولاية فريق العمل ترتبط ارتباطاً مباشراً بولاية الويبو. وفيما يتعلق بالتعاون مع المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة التقنية، رحب الوفد بالنهج المبتكر لبناء القدرات الذي ينطوي على مفهوم إنشاء وتمكين بيئة للملكية الفكرية لا يكون فيها النهج مواضيعياً، بل يشمل مواضيع مختلفة في مجال الملكية الفكرية.

154. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى تحسن مطرد في التنسيق الداخلي في الويبو، على النحو المبين في تقرير أداء الويبو للثلاثية 2016-2017. ورحب بإدراج المؤشرات المشتركة في وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2018-2019 التي أظهرت المسؤولية المشتركة للعديد من البرامج ذات الصلة في تحقيق النتيجة المرتقبة ذاتها. وأثنى على الأمانة لمشاركتها النشطة في التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ مختلف أنشطة المساعدة التقنية، وتحديدًا في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وخطط التنمية، وإنشاء الهياكل الأساسية التقنية والإدارية، وبناء القدرات، والمساعدة التشريعية، وتنفيذ المشاريع ذات الصلة بأجندة التنمية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعرب عن رضاه عن تعاون الويبو المكثف مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى بهدف زيادة أثر المساعدة التقنية إلى أقصى حد وتفاذي الازدواجية.

155. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة لزيادة تعزيز جهود التنسيق في عدد من مجالات العمل وفقاً للقرار المتخذ في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ تلك الممارسات وغيرها من الممارسات المبتكرة، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز التحسين المستمر والكفاءة لأنشطة الويبو وتنفيذ البرامج، فضلاً عن الحد من الازدواجية إلى أدنى حد ممكن. وأبرز أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية التي تمثل جهات فاعلة هامة لتعزيز التنمية الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وقال إن من المفيد معرفة مدى انخراط الويبو في آلية تيسير التكنولوجيا، ورحب بأية معلومات إضافية يمكن أن تقدمها الأمانة في هذا الشأن.

156. وذكر وفد النمسا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الوثيقة CDIP/22/11 قدمت عرضاً ممتازاً لطيف الأنشطة والإجراءات الكثيرة. وقال إن من الأهمية بمكان أن تكون جميع الأنشطة والإجراءات مبنية على الطلب

وفعالة من حيث التكلفة. وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة فيما يتعلق بالتنسيق الداخلي داخل الويبو ورحب بإنشاء وحدة تنسيق المكاتب الخارجية. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن الأساليب المتبعة في تقييم أثر خدمات الويبو على المدى الطويل وكذلك حجم انخراط الويبو في آلية تيسير التكنولوجيا. وشكر الوفد الويبو وشجعها على مواصلة جهودها في مجال التعاون.

157. وقال وفد نيبال إن العالم أصبح مترابطا ويعتمد بعضه على بعض. وأضاف أن العمل المتعدد الأطراف يتسم بالتعقيد والترابط والتشابك. وأن التنسيق داخل الويبو والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، والقطاعات الخاصة، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية أظهرت وجود حاجة إلى التنسيق على مستويات متعددة. وقال إن مسائل التعاون المتبادل مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وسائر المنظمات الدولية فضلا عن التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات والتعاون الموجه نحو التنمية، ينبغي أن تظل جوهر عمل الويبو. ورحب بالتدابير التي اعتمدها الأمانة للتنسيق الداخلي على مختلف المستويات. ورأى أن التقرير أظهر تنسيقا داخليا ملموسا. وطلب مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وغيرها من القواعد العالمية. وحث الأمانة على الاضطلاع بدور رائد، مثلما فعلت في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وذكر الحاجة إلى التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل تطوير هذه الأنشطة. وأيد الاقتراح الوارد في الفقرة 36 من الوثيقة CDIP/22/11.

158. ورحب وفد الصين بالخطوات الجديدة التي اتخذتها الويبو في تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك قاعدة بيانات الويبو والمسائل الابتكارية المتعلقة بتكوين الكفاءات. وأشاد باستمرار الويبو في تحسين أنشطتها المتعلقة بالمساعدة التقنية وتوسيع نطاقها. وقال إنه يتطلع إلى تحقيق جميع المشاريع الرائدة لتنتائجها المتوقعة، كي يسهل الترويج لها وتعزيزها على نحو فعال. وفيما يتعلق بتعاون الويبو مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، قال إن الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين والويبو حافظتا على علاقة تعاون إيجابية على المدى الطويل. وأن إنشاء مكتب للويبو في الصين أدى إلى تعميق نطاق التعاون الثنائي وتوسيعه. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ذكر الوفد إنشاء الصندوق الاستئماني المشترك بين الويبو والصين في عام 2016، وتوقيع اتفاق بشأن تعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية في عام 2017 بين الويبو والصين، بهدف توحيد الجهود في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة تبادل الأفكار مع جميع الوفود خلال الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية.

159. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/11.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/10 - تقييم أدوات الويبو ومنهجياتها الحالية لقياس وقع أنشطة المساعدة التقنية وكفاءتها وفعاليتها

160. قدمت الأمانة (السيدة مايا باتشتر) الوثيقة المتعلقة بتقييم أدوات الويبو ومنهجياتها الحالية لقياس وقع أنشطة المساعدة التقنية وكفاءتها وفعاليتها. وذكرت أن الوثيقة هي استجابة لطلب الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية إجراء هذا التقييم. وأوضحت الوثيقة أن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، على المستوى التنظيمي، يحدد معايير قياس الأداء التنظيمي، بما في ذلك من أجل تطوير أنشطة المساعدة التقنية. وقد أبلغت الدول الأعضاء بذلك التقييم في تقرير أداء الويبو. وبالإضافة إلى

التقييم الوارد في تقرير أداء الويبو، فإن الأمانة، ولا سيما شعبة الرقابة الداخلية، أجرت تقييمات متعمقة على أساس مستمر في فئات تقييمات البرامج، والتقييمات الاستراتيجية، والتقييمات المواضيعية، والتقييمات الجغرافية (على الصعيد القطري أو الإقليمي)، وتقييمات المشاريع والعمليات. وقدمت الوثيقة أمثلة محددة من مجالات الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وخطط التنمية، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات، تبيين الكيفية التي تطورت بها أدوات ومنهجيات القياس على مدى الثنائيات الخمس الماضية. وذكرت الأمانة أن الوثيقة تبرز التحسينات التدريجية للقياس في البرنامج والميزانية ومحاولة قياس الآثار الطويلة الأجل.

161. وفتح الرئيس باب الملاحظات والتعليقات.

162. ورحب وفد نيبال بالوثيقة CDIP/22/10 وأعرب عن تقديره للأمانة على اعتماد آلية عمل تتماشى مع أحدث التكنولوجيات وتقنيات وأطر الإدارة المطورة حديثاً. وذكر أن مركز دعم التكنولوجيا والابتكار زاد من فعالية وكفاءة أنشطة المساعدة التقنية. وشجع الوفد المنظمة على مواصلة بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتقييم أدواتها ومنهجياتها الحالية لقياس أثر أنشطة المساعدة التقنية وفعاليتها وكفاءتها بغية تنفيذ التحسينات التي تضيف القيمة. وأيد الاقتراح الوارد في الفقرة 19.

163. وأكد وفد المغرب، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على أهمية المساعدة التقنية، لأنها إحدى الركائز الأساسية لولاية الويبو والتي يركز إليها العمل الأمثل لخطوة أجندة التنمية وإنشاء نظام عالمي فعال ومتوازن للملكية الفكرية. ورأى أن الأدوات الجيدة الأداء والتقييم الملائم ستكون لوازم ضرورية لتقييم أثر وفعالية وكفاءة الأهداف التي وضعت لصالح المستفيدين، وكذلك لوضع استراتيجيات الملكية الفكرية وخطط تطوير الملكية الفكرية، وتعديل البنى التحتية التقنية، وتقديم المساعدة الإدارية والتشريعية، وتنفيذ المشاريع، وعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذه مبادرات مهمة للغاية وتحظى بتقدير كبير. وبغض النظر عن أدوات التقييم النهائية المتاحة، قال إنه ينبغي للويبو أن تنشئ آليات تقييم من المصدر. إذ من شأن هذه الإجراءات أن تمكن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من التعرف على عروض المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والحصول على إرشادات بشأن سبل ووسائل تقديم الطلبات. وسيكون من المفيد جداً عقد تلك الحلقات.

164. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورحب بخضوع إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج لمزيد من التحسين منذ الثنائية 2012-2013، كما يتضح من تقرير تثبتت شعبة الرقابة الداخلية من صحة تقرير أداء الويبو للثنائية 2016-2017. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تقديره البالغ لتقييم شعبة الرقابة الداخلية لأنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو، وأعرب عن اقتناعه بأن توصيات الشعبة تقدم توجيهاً جيداً لزيادة تحسين كفاءتها.

165. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ودعا إلى مواءمة جميع أنشطة الويبو مع إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو، وأشار إلى أن هذه المواءمة ضرورية بالنسبة لأمانة الويبو فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو. وأقر الوفد بالدور الرئيسي لشعبة الرقابة الداخلية في استعراض وتقييم أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو. وقال إن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها شعبة الرقابة الداخلية من عمليات التقييم كانت ذات أهمية كبيرة للمجموعة، وحث على النظر في تلك النتائج والتوصيات وفي التخطيط اللاحق للمشاريع. ورحب بتقييم المشروعات بعد الإنجاز من قبل خبراء خارجيين مستقلين كوسيلة لمواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة، التي يرحب بها ويشجع عليها في جميع مسائل الويبو.

166. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن الوثيقة CDIP/22/10 تقدم لمحة عامة جيدة عن تطور الأنشطة في فئات معينة. وقال إن مواصلة تطوير وتحسين إطار مؤشرات الخدمات لقياس أثر أنشطة

المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو قد عزز من قدرة الويبو على قياس تطور النتائج والأثر الأطول أمدا عبر الشائيات. وفيما يتعلق ببناء القدرات، رحب بالتحول من المستوى الأول، رضا المشاركين، إلى المستوى الثاني، زيادة المعرفة، فضلا عن تعزيز المؤشرات لقياس مستوى المستوى الثالث، مدى التعلم التطبيقي. وشجع اللجنة ودعم جميع الجهود الرامية إلى تقييم الأدوات والمنهجيات القائمة لقياس أثر أنشطة المساعدة التقنية، بغية تنفيذ التحسينات ذات القيمة المضافة، وأعرب عن تقديره للإبلاغ بانتظام عن هذا الموضوع الهام.

167. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/10.

## البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل المعني بتنفيذ التوصيات المعتمدة

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/8 - اقتراح مشروع معدل بشأن مشروع تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية المقترح من جمهورية كينيا

168. صرح وفد جمهورية كينيا بأنه قدم في الدورة الحادية والعشرين للجنة مشروع اقتراح المشروع الذي نقت أهدافه المحددة بعد ذلك بدعم من الأمانة وعلى أساس تعليقات الدول الأعضاء. وذكر أن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مجال ينمو في أفريقيا، هو أحد أهداف المشروع. وأضاف أن المشروع شمل ما يلي: إنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وابتكار مواد يمكن استخدامها لتطوير ودعم استيعاب الملكية الفكرية بجميع أشكالها في ذلك القطاع، وتمكين تعميم القطاع من خلال السماح للمصارف بإقراض الأموال واستثمار رؤوس الأموال في القطاع، واستحداث أدوات يمكن استخدامها عموما، في البلدان المستفيدة وغير المستفيدة، في بيئة إلكترونية. وقال إن المقترح الجديد للمشروع يقدم تفاصيل إضافية، بما في ذلك جدول زمني للمشروع ومنهجية محددة. وقال إن المشروع جاهز وسيكون مفيدا لأهداف الويبو. وحث الدول الأعضاء على الموافقة على تنفيذ المشروع ابتداء من عام 2019.

169. وفتح الرئيس باب الملاحظات أو التعليقات.

170. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، فرأى أن اقتراح المشروع يبشر بالخير وأشار إلى أن اللجنة رحبت به في دورتها السابقة. وقال إن الهدف الرامي إلى زيادة استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات يحقق التوصيات 11 و24 و28 من أجندة التنمية. ونظرا لاتساع نطاقه، يمكن إدراج المشروع في أنشطة الويبو العادية في المستقبل. وأعرب عن تأييده للمشروع.

171. وأيد وفد تونس المشروع وشدد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية والبلدان النامية بوجه عام. وذكر أن عولمة الابتكار فتحت الآفاق أمام مصممي البرامج الحاسوبية ومنتجها في البلدان النامية. وشكر الأمانة على دعمها لتطوير ذلك المشروع.

172. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، فقال إنه يؤيد بوجه عام الأهداف العامة للاقتراح، كما هو مبين في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية، بما في ذلك التوعية بالمنافع المتأينة من حماية الملكية الفكرية وتوليد قيمة من الملكية الفكرية ودعم المطورين من أجل إنفاذ حقوقهم في الملكية الفكرية. وقال إن وفد جمهورية كينيا قد حدد على النحو المناسب مجالا هاما للنمو المحتمل في البلدان الأفريقية، ومبادرته تستحق الشناء. وأضاف أن الاقتراح المنقح دمج معظم الاقتراحات التي قدمت في الدورة السابقة، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بأهداف المشروع. وأعرب عن تقديره لإدراج معلومات عن الميزانية، وتحديد



نواتج ومؤشرات نجاح واضحة، فضلا عن استراتيجية تنفيذ تدريجية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن إعداد منصة على الإنترنت على النحو المشار إليه في الصفحة 8 من المرفق بالنسخة الانكليزية، بما في ذلك ما إذا كان الغرض من المنصة هو إتاحة المواد التي وضعت في إطار المشروع، وما إذا كانت ستستضيفها الويبو أو ستدرج داخل الهياكل القائمة في البلدان المستفيدة. وأشار إلى مناقشات لجنة التنمية بشأن إنشاء منتديات ومنصات على الإنترنت، وأعرب عن رغبته في ضمان أن تكون الأمانة قادرة على تنفيذ هذا الناتج دون ضغوط لا داعي لها. وأعرب عن تأييده للمشروع وعن تطلعه إلى تنفيذه.

173. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فأيد الاقتراح القائم على الطلب وأعرب عن اعتقاده بإمكانية تحقيق فوائد ملموسة للبلدان الأفريقية التي يشملها الاقتراح. وقال إن الاقتراح المعدل يضم جميع العناصر الضرورية، بما فيها حساب التكاليف. وأثنى على المبادرة.

174. وأشار وفد غابون إلى أن المشروع استجاب للقضايا الحقيقية التي يواجهها عدد من البلدان. وقال إن قطاع البرمجيات يبشر بالخير وأن تنفيذ ذلك المشروع، الذي يهدف إلى توفير وتبادل المعلومات والمعارف بشأن أدوات الملكية الفكرية المتاحة، سيسهم إسهاما كبيرا في تنمية البلدان المستفيدة ويعزز في الوقت ذاته استخدام الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في أن يكون لأنشطة المشروع أثر إيجابي وأن يعزز ريادة الأعمال في قطاع البرمجيات. وقال إنه ينتظر بتوقعات كبيرة تنفيذ المشروع.

175. وقال وفد النمسا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إن الاقتراح قائم على طلب واضح ويتضمن معايير خاصة للبلدان الثلاثة التي سيتم اختيارها، وسيناريو للخروج إذا ما أظهر استعراض منتصف المدة أن المراحل الأساسية لا يمكن بلوغها في بلد واحد أو أكثر من البلدان المستفيدة، فضلا عن معايير تقييم متينة. ولذلك، أيد تنفيذ المشروع.

176. وقال وفد إندونيسيا إن خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرامج الحاسوبية والحواشيب لا تزال من أكثر القطاعات هيمنة في القطاع الصناعي الأوسع في الاقتصادات النشطة. وقال إن قرارات الشراء والتطوير والمعايير وسياسات التنمية وسياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتأثر جميعها بكيفية توفير حقوق الملكية الفكرية في البرمجيات وترخيصها وإنفاذها. وكما أبرز الاقتراح، فإن نظام الملكية الفكرية يوفر مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن أن تكون مفيدة في تسويق تطبيقات الهواتف الذكية، وكثيرا ما تفتقر الجهات صاحبة المصلحة إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بأدوات الملكية الفكرية المتاحة والطريقة التي يمكن بها الاستفادة منها. وأعرب عن أمله في أن يكون لتنفيذ المشروع أثر إيجابي، لا سيما من أجل الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية لدعم التطبيقات القابلة للمقارنة في صناعة البرمجيات التي لا تزال تشكل تحديا في العديد من البلدان الناشئة. وأيد الوفد الأهداف العامة للاقتراح وأعرب عن أمله في إجراء مداولات بناءة وإيجابية من أجل اعتماده من قبل لجنة التنمية.

177. وأيد وفد السلفادور، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، اقتراح المشروع. وقال إن من شأن المشروع أن يساعد على تنمية البلدان في أفريقيا من خلال دعم قطاع البرمجيات وتحسين استخدام الملكية الفكرية.

178. وصرح وفد الصين بأن عمل وفد كينيا وجهوده سيعززان استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات. وأيد المشروع من حيث المبدأ، وقال إنه سيشارك، تحت قيادة الرئيس، في المناقشات الرامية إلى تنفيذ الاقتراح.

179. وشكر وفد جمهورية كينيا الدول الأعضاء على استقبالها الإيجابي للمشروع وعلى اقتراحاتها. وردا على المجموعة باء، ذكر الوفد أن القصد هو النظر في استدامة المشروع. ولذلك، اقترح تقاسم المواد التي وضعت كجزء من هذا المشروع لدعم استخدام الملكية الفكرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال منصات الويبو الإلكترونية المشتركة، وإتاحتها للدول الأعضاء والأفراد الراغبين في استخدامها. وسيتم الاحتفاظ بالمعلومات داخل الويبو وإتاحتها للدول الأعضاء والأفراد والشركات التي ترغب في استخدامها بعد المشروع. وقال إن المواد لن تكون ملكية لكينيا، بل موادا ستنقى لدى الويبو. وأضاف أنه أيا كانت النتائج المستخلصة من ذلك المشروع، فستكون مفيدة للدول الأعضاء التي ستطلع عليها عبر منصة الويبو الإلكترونية لاستخدامها في المستقبل من قبل الدول الأعضاء.
180. وشكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، وفد جمهورية كينيا على توضيحاته، وذكر أن عليه التشاور مع أعضاء المجموعة باء فيما إن كانت هذه التوضيحات تجيب عن أسئلة المجموعة.
181. وذكر الرئيس بأن وفد جمهورية كينيا أعد مسبقا اقتراحا منقحا للمشروع، وأن الاقتراح لاقى نظرة إيجابية في الدورة الحادية والعشرين، على النحو الوارد في ملخص الرئيس. واقترح أن تعتمد اللجنة اقتراح المشروع، من حيث المبدأ، مع إعطاء الدول الأعضاء إمكانية طلب توضيحات من الأمانة أو من وفد كينيا بعد الموافقة على المشروع. واعتمد اقتراح المشروع وفتح الرئيس الباب لطلب التوضيح.
182. وقال وفد باكستان إن المشروع جيد جدا من حيث فائدته ومنهجيته. وأضاف قائلا إن التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا تربطه بتطبيقات الهواتف الذكية علاقة تكافلية، وأن نظام الملكية الفكرية يتيح مجموعة من الأدوات الفعالة جدا لتسويق تلك التطبيقات. غير أن قطاع البرمجيات ومختلف أصحاب المصلحة ما زالوا غير قادرين في بعض الأحيان على تسخير كامل إمكانات تلك الأدوات بسبب نقص المعرفة. ورأى أن الاقتراح يهدف إلى تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات. ونظرا إلى النمو المطرد لصناعة البرمجيات في باكستان، طلب الوفد إلى الأمانة أن تبقي المشروع مفتوحا للمناطق الأخرى أيضا، بالإضافة إلى أفريقيا. وفي هذه الحالة، أيد الوفد الاقتراح وطلب اعتباره بلدا مستفيدا.
183. وأيد وفد البرازيل الاقتراح المنقح الذي قدمه وفد جمهورية كينيا.
184. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للمشروع المعدل.
185. ودعم وفد السنغال المشروع.
186. وأعرب وفد أوغندا عن تطلعه إلى تنفيذ المشروع.
187. وأيد وفد كوت ديفوار المشروع.
188. ودعم وفد بوركينا فاسو المشروع نظرا لأهمية قطاع البرمجيات.
189. وأيد وفد نيبال اقتراح وفد جمهورية كينيا.
190. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/22/8.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/14 - اقتراح مشروع معدل بشأن الملكية الفكرية وسياحة المأكولات في بيرو وبلدان نامية أخرى: تسخير الملكية الفكرية لأغراض تنمية سياحة المأكولات

191. قدم وفد بيرو اقتراحه المعدل بشأن الملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية وسياحة المأكولات في بيرو وبلدان نامية أخرى: تسخير الملكية الفكرية لأغراض تنمية سياحة المأكولات (الوثيقة CDIP/22/14). وشكر الأمانة على الدعم الذي قدمته في نقل التعليقات والملاحظات التي أبدت في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية، وشكر الدول الأعضاء على تعليقاتها وملاحظاتها الإيجابية، التي وضعها في الاعتبار في مقترح المشروع المنقح. وقال إن السياحة مصدر أموال هائل للبلدان في جميع أنحاء العالم. فقد أظهرت دراسة أجريت في بيرو عام 2016 أن أكثر ما يجذب الزوار إليها هو بعض الأماكن من قبيل أهرامات ماتشو بيتشو، ولكن أيضا وإلى حد كبير فن الطهي والمأكولات (نحو 59 في المائة من السياح أتوا بغرض سياحة المأكولات). وهو ما أعطى لبيرو اعترافا بجودة مأكولاتها ورشحت لمدة سبع سنوات متتالية للحصول على جائزة السفر العالمية بوصفها من أحد أفضل مقاصد الطهي في العالم. وذكر الوفد أن الجزء الرئيسي من فن الطهي في بيرو هو تاريخي ويرتبط بأساليب الإنتاج والطهي، ولكن ثقافات مثل الصين واليابان وإسبانيا وإيطاليا والبلدان العربية قد أثرت به كثيرا على مر السنين من خلال الهجرة. ولدى بيرو نوعية عالية من المنتجات وأصناف متنوعة من الأغذية. وقال إن المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية هي سبب حفاظ فن الطهي في بيرو على مكانته الرفيعة في جميع أنحاء العالم، ليس فقط فيما يخص الأواني أو الوصفات، بل أيضا لبعض المشغولات الحرفية المستخدمة في عملية الطهي وعمليات الزراعة ورعاية الماشية الخاصة ببيرو. فعلى طول سلسلة القيمة هناك أساليب وطنية ومحلية وأصناف تقليدية. وذكر أن البلد تحوي عددا كبيرا جدا من المطاعم الفاخرة الشهيرة في جميع أنحاء العالم، وهناك طلب كبير على جولات سياحة المأكولات، ولذلك فإن السياح يعرفون أين يمكن العثور على أنواع مختلفة من الأغذية البيروفية. وهذه فرصة عظيمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى المناطق السياحية، والاستثمار في تشكيل جولات المأكولات تلك والاستجابة لطلب السياح باستخدام الملكية الفكرية. وأشار إلى توافر الكثير من البرامج التلفزيونية والمحتوى السمعي البصري وفن الطهي في بيرو، بالإضافة إلى العديد من الكتب ومدارس الطهي المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وقال إن هناك أكثر من 220 000 مطعم يقدم مأكولات محلية في بيرو. ويمكن الاطلاع على أهداف المشروع على الموقع الإلكتروني للجنة التنمية. وذكر أن الهدف الرئيسي والشامل هو تعزيز وتطوير استخدام الملكية الفكرية المتصلة بتقاليد الطهي وتسخيرها في قطاع السياحة، لأغراض التوثيق والتنمية والاستخدام المستدام لتقاليد الطهي في بيرو وكل بلد يلتزم بالمشروع: أي بناء قدرات الأنشطة الاقتصادية المعنية بسياحة المأكولات والسلطات الوطنية وزيادة الوعي بمزايا استخدام الملكية الفكرية في سياحة المأكولات. وأشار إلى معايير اختيار واضحة لثلاثة بلدان رائدة إضافية، وهي: وجود سياسات إنمائية وطنية أو إقليمية تعتبر سياحة المأكولات أداة هامة للتنمية الإقليمية؛ ووجود مأكولات معينة تجذب السياح، ووجود اهتمام واضح على المستويين التجاري والسياسي بزيادة القدرة التنافسية والابتكار داخل قطاع سياحة المأكولات؛ والتزام البلد بتخصيص الموارد الاقتصادية اللازمة للتنفيذ الفعال للمشروع واستدامته. وفيما يتعلق بالاستراتيجية، هناك مجموعة من الأنشطة لبناء القدرات وإذكاء الوعي، مع مراعاة التحديات والمخاطر المحتملة واستراتيجيات التخفيف منها. ومن الجوانب الأخرى المهمة، والصعبة، في المشروع إيجاد خبراء يملكون الخبرة اللازمة في العلاقة بين الملكية الفكرية والسياحة وفن الطهي. وقال إن اللجنة المعنية بالنهوض بالصادرات في بيرو تقتصر على سياحة المأكولات؛ فهي قطاع ذو أولوية بالنسبة لبيرو، وهي جزء من الاستراتيجية الوطنية. وقد وضعت سياسة عامة ترمي إلى تشجيع السياحة، لا سيما سياحة المأكولات، باستخدام مختلف عناصر الملكية الفكرية لأغراض التنمية وتعزيز تلك الاستراتيجية. وعرض الوفد شريط فيديو لتوضيح اقتراحه المتعلق بالمشروع. وطلب من الأمانة المساعدة على غرار المشروع

المتعلق بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة في مصر وغيرها من البلدان النامية، إذا ما تمت الموافقة على المشروع وتخصيص ميزانية له.

192. وذكر الرئيس بأن الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية أحاطت علماً باقتراح وفد بيرو وطلبت إليه تنقيحه. وفتح الباب لإبداء أية ملاحظات أو تعليقات.

193. وأيد وفد السلفادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الاقتراح الذي قدمه وفد بيرو.

194. ورحب وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة بآء، بإضافة روابط إلى مشاريع أجنحة التنمية الأخرى فضلاً عن استراتيجية تنفيذ الاقتراح المنقح. وأشار إلى أنه لا يزال يتعين تحديد الميزانية وأعرب عن تطلعه إلى تلقي تلك المعلومات. وأعرب عن تطلعه لمواصلة العمل مع وفد بيرو والدول الأعضاء الأخرى والأمانة بشأن اقتراح المشروع المعدل.

195. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فقال إن اقتراح المشروع يتضمن جميع العناصر الأساسية، باستثناء المعلومات المالية. واستناداً إلى نظرتة الإيجابية لهذا الاقتراح من حيث المبدأ، أعرب عن تطلعه إلى استكمال تفاصيل حسابات التكاليف قبل النظر فيه بشكل نهائي.

196. وأيد وفد المغرب، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، اقتراح المشروع وقال إنه يتطلع إلى تحقيق نتائج المتوقعة لأن المشروع سيساعد على تنفيذ توصيات أجنحة التنمية.

197. وقال وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، إن المشروع يسعى إلى توثيق فن الطهي الإقليمي في البلدان المستفيدة من المشروع وحفز النشاط الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة في قطاع سياحة المأكولات. وأضاف أن من بين القطاعات الفرعية الستة عشر للاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا، يرد فن الطهي كأحد أفضل ثلاثة قطاعات تشمل النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة كيف ستدعم الملكية الفكرية تنمية صناعة المأكولات في إطار النطاق الأوسع للاقتصاد الإبداعي. وأيد الهدف العام للاقتراح وتطلع إلى مناقشة بناءً وإيجابية بشأنه، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للميزانية وتحديد التكاليف.

198. ورحب وفد النمسا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن الاقتراح المنقح يتضمن روابط بتوصيات ملموسة من أجنحة التنمية وبرامج أخرى وبمشاريع أجنحة التنمية وبالنتائج المرتقبة. وأعرب عن تأييده لتوسيع المشروع ليشمل ثلاثة بلدان نامية أخرى يتم اختيارها وفقاً لمعايير محددة بوضوح. ورغم رضاه عن الهيكل العام للوثيقة، فقد طلب مزيداً من المعلومات عن البعد المالي قبل أن يستطيع تأييد الاقتراح تأييداً كاملاً.

199. وأبلغ الرئيس اللجنة بأن الأمانة ستقدم التكاليف المتعلقة بالمشروع بحلول يوم الخميس من ذلك الأسبوع.

200. وأعرب وفد كندا عن سروره لأن وفد بيرو أدرج بعض تعليقاته. وقال إن ربطه بالمشاريع السابقة، مثل مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة في مصر وغيرها من البلدان النامية، سمح بالتعلم من تلك المبادرات وتطبيق الدروس المستفادة منها. وقال إن الاقتراح يسير على الطريق الصحيح، رغم أنه يحتاج إلى مزيد من المعلومات عن الميزانية. وذكر أن من الممكن استعراض معايير اختيار البلدان المستفيدة لضمان التوازن الجغرافي. واقترح تقاسم المعلومات فيما بين البلدان الرائدة لتمكينها من الحوار والتبادل المستمرين بشأن تجاربها في هذا المشروع.

201. وأيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن اهتمامه بالمشاركة كبلد مستفيد.

202. وأكد وفد شيلي دعمه للمشروع. فقطاع سياحة المأكولات والسياحة العامة ينطويان على إمكانات كبيرة يمكن استغلالها، ولا سيما باستخدام الملكية الفكرية. وأعرب عن سعادته لرؤية المشروع المنقح، الذي يناقش الأثر المذكور والتدابير الملموسة لتنفيذه. وأعرب عن أمله في رؤية المزيد من التفاصيل بحلول يوم الخميس من الأسبوع الجاري. وطلب الوفد النظر في بلده كبلد رائد.

203. وأشار وفد المكسيك إلى المشروع الذي قدمه وفد بيرو. وقال إن المعهد المكسيكي للملكية الفكرية والصناعة مخصص للترويج العلامات التجارية واستخدام تسميات المنشأ مثل التيكويلا والأرز والفانيليا وغيرها من المنتجات. ونظرا لأهمية تلك الأنواع من المنتجات، يمكن للمشروع أن يسهم في إثراء تقاليد البلدان التي تتمتع بتلك الأنواع من الملكية الفكرية. وذلأ أعرب عن تأييده للمبادرة.

204. وأيد وفد بوركينا فاسو المشروع الذي اقترحه وفد بيرو.

205. وأكد وفد البرازيل تأييده للاقتراح المنقح الذي قدمه وفد بيرو.

206. وأيد وفد غابون المشروع الذي قدمه وفد بيرو.

207. وذكر الرئيس أن اللجنة أيدت، من حيث المبدأ والمشاورة المخصصة، اقتراح المشروع المقدم من وفد بيرو، على أساس أن تقدم الأمانة معلومات عن ميزانية المشروع. وأجل الموافقة الرسمية إلى جلسة يوم الخميس.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/12 - مشروع بشأن تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية  
اقترحه بوركينا فاسو

208. عرض وفد بوركينا فاسو مشروع تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/22/12). وقال إن المشروع يحقق روح أجندة التنمية، ولا سيما التوصيات 1 و2 و4 و11. وقد استخدم مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية كنموذج. وقال إن قطاع الموسيقى، شأنه في ذلك شأن القطاع السمعي البصري، يزداد تعقيدا ويفتقر إلى الهيكل في سلسلة القيم ويتسم بنقص التطوير. وأضاف أن الموسيقى هي فن سائد في أفريقيا إلى جانب القطاع السمعي البصري. وأن هذا القطاع يبشر بإمكانية كبيرة للتوظيف. وتكمن قوته في شعبية الموسيقى. وأن وصول النماذج الاقتصادية الجديدة إلى أفريقيا يحتم عليها التغلب على الفجوة الرقمية. وتلك هي أسباب الحاجة إلى هيكل أكبر في قطاع الموسيقى. وقال إن الموسيقى مهمة أيضا في القطاع السمعي البصري، الذي يمكن أن يعزز أيضا قطاع الموسيقى. فهناك نمو متزايد في كلا القطاعين. فالمصنعات الموسيقية والسمعية البصرية تباع عبر نفس الآليات، مثل التنزيل والبث التدفقي. وسيراعي المشروع التجريبي خصوصيات كل بلد، على النحو المحدد في أجندة التنمية، وسيلبي احتياجات البلدان الأفريقية بوجه خاص. وذكر أن الهدف من المشروع هو تنفيذ أجندة التنمية من خلال إيجاد سبل استهلاك الموسيقى وتمكينها. فقد حال عدد من الصعوبات دون تحقيق هذا القطاع لكامل إمكاناته، بما في ذلك الصعوبات في إدارة الحقوق في البيئة الرقمية. وأضاف أن تنفيذ المشروع سيكون على مراحل متتالية. وأحدى هذه المراحل هي تحديد الجوانب القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الإلكترونية. وسيقدم التدريب في هذا الصدد. وسيجري

تعزيز حق المؤلف والحقوق المجاورة بالتعاون مع السلطات. وقال إن تشجيع تطوير القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة سيعود بالفائدة على الجهات الفاعلة ويتيح لها تحسين فهمها لنظام الملكية الفكرية من أجل إدارة الملكية الفكرية على نحو أفضل عند وضع الاستراتيجيات في كل خطوة من خطوات العملية. وبالنسبة للتوزيع المحلي، سوف تشارك الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والدولية. ومن شأن ذلك أن يوفر المزيد من الاحترام للملكية الفكرية، كما أن تطوير البنية التحتية سيكفل المزيد من الاحترام لحق المؤلف. وستكيف استراتيجيات المؤسسات لكل بلد مستفيد. وقال إن تلك البلدان هي نفسها البلدان التي شاركت في المشروع السابق وستجري مناقشات فعالة بينها. والمستفيدون هم أصحاب الحقوق (مثل منتجي الموسيقى، والمؤلفين والملحنين، وفناني الأداء، وشركات الإنتاج والتوزيع)، والمصارف ومؤسسات التمويل الصغير، وخبراء القانون، ومنظمات الإدارة الجماعية. وأضاف أن المشروع يستند إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل المنظمات في البلدان المعنية والمنظمات الدولية والخبراء الاستشاريين الخارجيين من أفريقيا وأماكن أخرى. واختتم بأن المشروع سيستغرق فترة اثني عشر شهرا وستكون ميزانيته نفس تلك المخصصة للمشروع السمعي البصري، أي 542 000 فرنك سويسري.

209. وقال وفد السنغال إن قطاع الموسيقى هو من أكثر القطاعات دينامية وشعبية في أفريقيا. ولكنه يتسم بغياب التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبات تتعلق بالثورة الرقمية التي لم يستفد بعد من جميع مزاياها. وقال إن القدرة على النسخ وتبادل الملفات والقدرة المدهشة على تخزين الملفات، وانعدام شفافية النموذج الاقتصادي الجديد، أدت إلى فوضى في ذلك القطاع الذي ينطوي على إمكانات كبيرة بالنسبة للقيمة المضافة، رغم كل ما سبق. ورأى أن المشروع سيستفيد للفنانين الأفارقة ولأولئك المشاركين في الموسيقى الأفريقية الاستفادة على أفضل وجه من البيئة الرقمية، والاستفادة على أفضل وجه من الاقتصاد الأفريقي بوجه عام.

210. وأشار وفد المغرب، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن المشروع يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز احترام حق المؤلف في البلدان المستفيدة. وأعرب عن تأييده للمشروع الذي يهدف إلى مواكبة دينامية القطاع الموسيقي.

211. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأقر بالتحديات المحددة في العرض الذي قدمه المشروع، ورحب باستعداد وفد بوركينا فاسو للتصدي لتلك التحديات لا على الصعيد الوطني فحسب، بل على الصعيد الإقليمي أيضا. ورحب بالمشروع المقترح، ووافق على أن توسيع المشروع الحالي المتعلق بتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري ليطال قطاع الموسيقى يمكن أن يعزز استخدام الملكية الفكرية في ذلك القطاع وأن يسهم في تعزيز تميزته في البلدان المستفيدة. ورحب بسعي المشروع، من خلال هذا التوسيع لقطاع الموسيقى، إلى الاستفادة من أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في العمل. ورأى المشروع المقترح كمرحلة مكتملة للمرحلتين الأخيرتين من مشروع القطاع السمعي البصري. ورحب بإدماج بعض نتائج المراحل الأخيرة من المشروع السمعي البصري بهدف تجنب الازدواجية في العمل في إطار مشروع الموسيقى الجديد. ورحب باستخدام الهياكل الإدارية القائمة والدروس المستفادة. وشجع وفد بوركينا فاسو والأمانة على العمل معا لتوفير تفاصيل إضافية تشمل الأهداف والنتائج واستراتيجية التنفيذ والميزانية، وإدراج الدروس المستفادة والتوصيات المناسبة من تقييم المشروع الحالي.

212. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فقال إن المشروع، من حيث المبدأ، يبدو وجيها ويرمي إلى معالجة التحديات المتعلقة بقطاع الموسيقى. ومع ذلك، أعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن الخصائص التي لم يتناولها بعد مشروع القطاع السمعي البصري والتي سوف يستهدفها المشروع المقترح الجديد. ورحب بمواصلة صقل الاقتراح

وفقا للنموذج التقليدي، وحث الأمانة على مساعدة وفد بوركينافاسو في إعداد المزيد من التفاصيل الإضافية، بما في ذلك تقدير تكاليف المشروع.

213. وأعرب وفد النمسا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن تأييده العام للفكرة الكامنة وراء الاقتراح ووافق على أهمية بناء القدرات. ولكن قال إن الاقتراح بحاجة إلى مزيد من التفصيل، ووضع أهداف محددة بوضوح للمشروع (أي زيادة الوعي بين الفئات المستهدفة) وقائمة بالأنشطة والنتائج وتوصيفات للمستفيدين الرئيسيين وأصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن معلومات عن الميزانية. وطلب من الأمانة مساعدة وفد بوركينافاسو في وضع الصيغة النهائية لتلك الجوانب. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة مقترح مشروع منقح في الدورة المقبلة.

214. وأعرب وفد السلفادور، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تأييده للاقتراح لأنه سيكون إيجابيا للغاية وسيعزز تنمية قطاع الموسيقى في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية الأخرى، ولا سيما من خلال حق المؤلف في البيئة الرقمية.

215. وأحاط الرئيس علما بالطلبات التي تقدمت بها عدة وفود للحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع. وبما أنها المرة الأولى التي تناقش فيها لجنة التنمية هذا المشروع، اقترح الرئيس أن تقرر اللجنة أنها نظرت بشكل إيجابي في اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/22/12، وطلبت من وفد بوركينافاسو تعديله بدعم من الأمانة للنظر فيه في دورتها التالية. وأعطى الكلمة للوفود مرة أخرى قبل اعتماد القرار المقترح.

216. وأعرب وفد تونس عن دعمه لمقترح المشروع الذي يلبي احتياجات البلدان الأفريقية ويتماشى مع أجندة التنمية. وأضاف أنه لا يمكن إنكار القيمة المضافة للمشروع بالنسبة للبلدان المستفيدة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

217. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه أيد بشدة المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية، والذي من المتوقع أن ينتهي في ديسمبر 2018. ورأى أن المشروع المقترح يبدو توسعة للمشروع المذكور ليشمل قطاع الموسيقى. ورغم أن اقتراح المشروع أثار اهتمامه، وأنه يؤيد عموما الفكرة الكامنة وراء الاقتراح، فإن الافتقار إلى معلومات مفصلة يعرقل إجراء تقييم وجيه للاقتراح. ومع ذلك، قال إنه استعرض بعناية اقتراح المشروع وقدم الملاحظات والاقتراحات والأسئلة التالية، على أمل أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد مقترح المشروع المنقح. واقترح أن النطاق الأضيق لاستهلاك الموسيقى عبر الإنترنت سيجعل الدراسة أسهل. لأن الاستهلاك الرقمي ينطوي على أكبر الإمكانيات لجميع الجهات الفاعلة في قطاع الموسيقى ويتأثر بالتنظيم أكثر من الأسواق التقليدية. ورأى أن المشروع طموح جدا لأنه يسعى إلى معالجة مصالحة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في هذا القطاع. ويمكن النظر في تضيق المشروع، على سبيل المثال، ليشمل فئة أو أكثر من الجهات الفاعلة في سوق الموسيقى. وبالإضافة إلى ذلك، رأى أن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن المواد والأنشطة التي ستفيد أكثر تلك الجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تقييم وحدة الموسيقى في غياب معلومات أكثر تفصيلا. وتساءل عما إذا كان المشروع سيشمل تقييما متعمقا للعقبات الحالية والتاريخية التي تحول دون تطوير سوق الموسيقى. وقال إن أجزاء أخرى من الاقتراح تنطوي على إمكانيات أكبر لتحقيق تأثير إيجابي فوري. وسيكون من المفيد أن يكون التقييم أكثر تحديدا بشأن ضعف هيكل سلسلة القيمة، وتحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل في سلسلة القيمة الخاصة بالموسيقى. وفيما يتعلق بالأنشطة، قد يكون من

المفيد تيسير حوار في قطاع الموسيقى بشأن سبل تشجيع الترخيص والتحديات التي يواجهها. وأعرب عن رغبته في إدراج نتائج التقييم المستقل وتوصياته في وثيقة المشروع المنقحة قدر الممكن، وبما أن كلا المشروعين يرتبطان على ما يبدو ارتباطاً وثيقاً، رأى أن توصيات المقيمين ستكون وحيمة لتصميم وتنفيذ المشروع، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة التدريب. وأعرب عن تطلعه إلى النظر في وثيقة مشروع منقحة في اجتماع مقبل للجنة التنمية.

218. وذكر وفد كوت ديفوار أن الاقتراح أتى في وقت جيد وأنه يلبي الاحتياجات الناشئة عن مشروع القطاع السمعي البصري. إذ لا يمكن فصل تنمية القطاع السمعي البصري عن قطاع الموسيقى، الذي يمثل صناعة حيوية ويولد إيرادات كبيرة. ولذلك، فإن الاقتراح يستحق الدعم. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يدرج بوصفه بلدا رائداً، باعتباره أدرج في مشروع القطاع السمعي البصري، وعن رغبته في زيادة القيمة المضافة المتاحة في ذلك المشروع إلى أقصى حد ممكن.

219. وأعرب وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، عن تأييده لأهداف الاقتراح من حيث المبدأ، ولا سيما محاولة الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية الاستفادة من دينامية الموسيقى ووسائل الإعلام السمعية البصرية عبر ضمان التنفيذ السليم لحق المؤلف والحقوق المجاورة في العصر الرقمي، بعد انتقال توزيع الموسيقى واستهلاكها نحو المنصات الإلكترونية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً، بما في ذلك مداوات بشأن خصائص اقتراح المشروع في إطار لجنة التنمية.

220. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لاقتراح المشروع الذي قدمه وفد بوركينا فاسو.

221. وأيد وفد غابون البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن الاقتراح يستجيب لحاجة حقيقية فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها صناعة الموسيقى على الصعيد العالمي ولا سيما في أفريقيا. وبما لا شك فيه أن هيكله قطاع الموسيقى من خلال استخدام الملكية الفكرية ستمكن من تعزيز هذا القطاع لصالح البلدان النامية. وبالتالي، أيد الاقتراح.

222. وتحدث وفد المغرب بصفته الوطنية وأيد اقتراح المشروع الذي قدمه وفد بوركينا فاسو.

223. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن عدداً من المبادرات، منها واحدة داخل الويبو، تبرز كيفية إلهام الشباب في استخدام قدراتهم الابتكارية والإبداعية من أجل العثور على عمل، بما في ذلك في قطاع الموسيقى. ورحب بالمداخلة التي تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على قطاع الموسيقى وتعزيزه وتعزيز دور الشباب فيه. وأيد الاقتراح.

224. وأيد وفد نيبال اقتراح وفد بوركينا فاسو.

225. وأعرب وفد بوركينا فاسو عن امتنانه لجميع البلدان التي رأت صحة توقيت المشروع وقدمت موافقتها عليه وعلى ما أبدته من تعليقات إيجابية. وذكر أنه سيعمل مع الأمانة على تقديم اقتراح منقح في الدورة اللاحقة، مع مراعاة التعليقات التي أثرت.

226. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/22/12. ونظرت اللجنة بشكل إيجابي في اقتراح المشروع والتمست من وفد بوركينا فاسو تعديله، بدعم من الأمانة، كي تنظر فيه في دورتها المقبلة.



الوثيقة قيد النظر CDIP/22/15 - اقتراح مشروع رائد بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية مقدم  
من البرازيل

227. قدم وفد البرازيل اقتراح مشروع رائد بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية (الوثيقة CDIP/22/15). وانقسم العرض إلى جزأين: "1" الدوافع وراء الاقتراح؛ "2" والاقتراح نفسه. واقتبس الوفد كلمات المدير العام لليوبيو في مؤتمر الويبو عام 2018 بشأن المحتوى الرقمي العالمي الذي عقد في نيودلهي، الهند، والذي أعرب عن دوافع اقتراح المشروع: "لقد غير الاقتصاد الرقمي القطاع الإبداعي". وقد شهدت السنوات العشرين الماضية تغيرا عميقا في المشهد العام، ولا سيما كيفية إنتاج المواد الإبداعية وتنظيمها وتوزيعها واستهلاكها، مما أثر على كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة في صناعات المحتوى. وقد نجم عن ذلك أدوات جديدة لاستحداث وتوزيع المحتوى الثقافي، مما أتاح فرصا جديدة مثيرة للمستهلكين والمبدعين على حد سواء. بيد أن هذا التحول العالمي إلى التكنولوجيا الرقمية هز أسس نماذج الأعمال المستقرة منذ أمد بعيد بمعدل سريع وكان لا بد من ظهور ممارسات مواءمة جديدة". وقال الوفد إن الملاحظات التي أبدتها المدير العام سلطت الضوء على النمو الهائل في المنصات الرقمية بوصفها قنوات توزيع جديدة للمحتوى السمي البصري. وقد بدأت تلك السوق الجديدة عام 2007 عندما استهدت المنصة الرقمية نيتفليكس أولى خدماتها لإيجار المحتوى على الإنترنت. وفي ذلك الوقت، أنفقت نيتفليكس مبلغ 40 مليون دولار أمريكي على تكنولوجيا الاتصالات و6 مليار دولار أمريكي على تراخيص حق المؤلف لتمكين ذلك النموذج التجاري الجديد. ويمكن للمرء أن يتخيل ما سيكون عليه الأمر في عام 2018. ورغم النمو الهائل في السوق الإلكترونية، لا توجد دراسة شاملة تقيم حق المؤلف والحقوق المجاورة للمحتوى السمي البصري في البيئة الرقمية في أمريكا اللاتينية، ولا حتى في أكبر أسواق المنطقة. وهدف الاقتراح هو سد تلك الفجوة. وكانت الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع هي: "1" نمو التوزيع الرقمي للمحتوى السمي البصري في جميع أنحاء العالم ولا سيما النمو الهائل الذي تشهده بلدان أمريكا اللاتينية؛ "2" وزيادة توافر المحتوى الذي تنتجه أمريكا اللاتينية في المنصات الرقمية. وهناك حوالي 90 منصة رقمية في أمريكا اللاتينية تقدم خدمات "فيديو حسب الطلب"، وهي خدمات يستطيع الزبائن أن يقرروا فيها مكان وزمان وماهية ما يريدون رؤيته. ويشمل ذلك عمليات التنزيل والبث التدفقي. أما الإيرادات المتأتية من المنصات الرقمية في أمريكا اللاتينية فكانت صفرا في عام 2010، وبلغت 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016، ويقدر أن قيمتها ستصل إلى 4.6 مليار دولار في عام 2022. وهذا نمو هائل في وقت قصير نسبيا. وذكر الوفد أن أكبر الجهات المقدمة للخدمة الفيديو حسب الطلب في أمريكا اللاتينية، هي حتى الآن: نيتفليكس، وأمازون برايم، وبليم كلارو من المكسيك، ومنصة إتش بي أو، وكثير من الجهات الأخرى. ويستكشف كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة هذا المجال أكثر فأكثر. ووفقا لنيلسن، وهي شركة عالمية رائدة للمعلومات والقياسات، هناك 17.5 مليون مشترك بهذه الخدمات في المنطقة في عام 2006. ومن المتوقع أن يصل عدد المشتركين فيها إلى 32.5 مليون مشترك في عام 2022، وهو ما يمثل نموا هائلا في وقت قصير. وعلى مستوى العالم، تملك أمريكا اللاتينية ثالث أكبر عدد من المشتركين في نيتفليكس. ونيتفليكس هي أكبر منصة عاملة في أمريكا اللاتينية، ولذلك يمكن استخدامها كمؤشر غير مباشر. ومن حيث عدد المشتركين في نيتفليكس، كانت المنطقة الأولى هي أمريكا الشمالية بتعداد 66 مليون مشترك ثم أوروبا الغربية بتعداد 32 مليون مشترك، واحتلت أمريكا اللاتينية المرتبة الثالثة بتعداد 17.1 مليون مشترك. ومن الجدير بالملاحظة أن أمريكا اللاتينية سبقت مناطق مثل آسيا والمحيط الهادئ، التي لم يبلغ عدد المشتركين فيها سوى 12 مليون مشترك. وبلغ عدد المشتركين في أوروبا الشرقية 5 ملايين وفي أفريقيا 2 مليون مشترك. وأوحي ذلك بالأهمية المتزايدة لتلك السوق بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت البرازيل ثالث أكبر سوق لمنصة نيتفليكس. واستأثرت بنسبة 6 بالمائة من مجموع المشتركين في المنصة. وكانت البرازيل البلد غير الناطق بالإنجليزية الذي يضم

أكبر مجموعة من المسلسلات في المنصة. وقال الوفد إنه في حالة الموافقة على مقترح المشروع، سينفذ في البرازيل وخمسة بلدان مستفيدة أخرى تختار بناء على المعايير التالية: أكبر الأسواق، والتوازن دون الإقليمي، والإنتاج المشترك. والهدف هو إجراء الدراسة في بعض البلدان التي تمثل 80 في المائة من إجمالي سوق المنصات الرقمية. ورغم هذا النمو الملحوظ، لم يشترك بخدمات الفيديو هذه سوى 16 في المائة من السكان في بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية، مما يدل على إمكانية كبيرة للتوسع. وقال إن نسبة 16 في المائة المذكورة تمثل ما يقرب من 50 في المائة من مستخدمي الإنترنت؛ أي هناك حيز كبير للنمو. وإجمالاً، فإن انتشار الإنترنت في أمريكا اللاتينية كان في المتوسط 60 في المائة، وثلاثة أرباع سكان أمريكا اللاتينية المرهقين بشبكة الإنترنت شاهدوا المحتويات على الإنترنت. وفي العام الماضي فقط، أنتجت المكسيك والبرازيل والأرجنتين نحو خمس عشرة مسلسلاً وفيديو وإنتاجاً مشتركاً. ومع توافر المنصات الرقمية وخدمات الفيديو حسب الطلب، لم تعد كثير من المنتجات متاحة بالوسائل التقليدية مثل التلفزيون المفتوح أو البث التلفزيوني الكبلي. وقال الوفد إن الكثير من الدراسات قيمت، من وجهة نظر قانونية، توزيع المحتوى السمعي البصري عبر القنوات التقليدية مثل صالات السينما والتلفزيون المفتوح، وخدمات التلفزيون الكبلي، وما إلى ذلك. بيد أن هناك حاجة لتقييم التوزيع الشبكي للمحتوى السمعي البصري من منظور حق المؤلف، ولا سيما الحق في الإتاحة بما أن المستخدم يختار زمان ومكان النفاذ إلى المصنفات، التي اعترف بها في معاهدي الويبو للإنترنت وفي معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري. وذكر الوفد أنه ليس هناك أي تعارض بين لجنة حق المؤلف ولجنة التنمية فيما يتعلق بالموضوع. فقد عقدت لجنة حق المؤلف مفاوضات لوضع القواعد والمعايير، واتبعت نهجاً ينطلق من القمة إلى القاعدة وأجرت دراسات واسعة النطاق. وليست للجنة حق المؤلف مشاريع مثل تلك التي تنفذها لجنة التنمية التي تتبع نهجاً ينطلق من القاعدة إلى القمة. وعلاوة على ذلك، أجريت دراسات عديدة في سياق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن حق المؤلف. وقال إن المشروع المقترح يهدف إلى تحديد حق المؤلف والحقوق المجاورة في توزيع المحتوى السمعي البصري في البيئة الرقمية، مما يوفر فيها أفضل للصناعة للمبدعين المحليين وأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة. وأضاف أن للمشروع نتائج اثنين. ويتضمن الناتج 1 ثلاثة أنشطة ويتضمن الناتج 2 نشاطين اثنين. والفكرة العامة للناتج 1 هي زيادة الوعي بدور حق المؤلف والحقوق المجاورة في توزيع المحتوى السمعي البصري على الإنترنت. والنشاط الأول هو التكليف بدراسة بشأن ترخيص التوزيع الشبكي للمصنفات السمعية البصرية في بلدان مختارة. لأنه ورغم اتساع نطاق المؤلفات الموجودة بشأن وسائل التوزيع التقليدية، إلا أن المؤلفات محدودة جداً فيما يخص التحليل القانوني لحق المؤلف والحقوق المجاورة في مجال ترخيص المحتوى عبر البيئة الرقمية. وستحاول الدراسة الأولى الإجابة على أسئلة من قبيل: من هو مؤلف المصنف؟ هل يوجد أي افتراض بالنقل إلى منتج المصنف؟ ما هي الحقوق المعترف بها للممثلين؟ ما هي الاختلافات بين إعلانات الحقوق في البيئة الرقمية؟ هل سيكون ترخيص المنصات الرقمية أيسر أم أكثر تعقيداً؟ هل تتوافق المنصات مع الأنواع الأخرى للتوزيع؟ وتلك أمثلة قليلة على الأسئلة التي من المرجح أن تلقى رداً مختلفاً جداً في كل بلد من البلدان الستة الرائدة. وأما النشاط 2 فيتمثل في إعداد ملخص قطري عن حق المؤلف والحقوق المجاورة الوطنية المستمدة من تلك الدراسة. وستكون هذه الدراسة أعمق وتستند إلى الدراسة الأولى في النشاط 1، بهدف نشر المعلومات وزيادة الوعي بحق المؤلف والحقوق المجاورة في مختلف البلدان. وفكرة النشاط 3 هي التكليف بإجراء دراسة عن المصنفات السمعية البصرية الموجودة في الملك العام في البلدان المشاركة. والأساس المنطقي لذلك هو تحديد ما إن كانت المصنفات الموجودة في الملك العام متاحة على المنصات الرقمية. إذ أشارت بعض الأعمال السابقة إلى أنها لم تكن مدرجة. والهدف هو محاولة فهم سبب عدم إدراج تلك المصنفات في المنصات الرقمية. وقال الوفد إن هدف الناتج 2 هو التوصل إلى فهم أفضل لحالة الترخيص في البيئة الرقمية. ولذلك سيتضمن النشاط 1 دراسات فردية تشمل أمثلة ملموسة على المنتجات المحلية الموزعة على الإنترنت للاطلاع على قصص النجاح أو الإخفاق للأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي أنتجت في تلك البلدان

الرائدة. وأما النشاط 2 فهو تقييم اقتصادي للسوق السمعية البصرية الرقمية. وقال إن هذه الدراسة سوف يجريها كبير الاقتصاديين في الويبو، السيد كارستن فينك وفريقه. ولما كانت هناك شكوك من جانب العديد من الوفود فيما يتعلق بتنفيذ تلك الدراسة، فإن الفكرة هي السعي إلى فهم أفضل عن ماهية أصحاب المصلحة الرئيسيين المتنافسين في توفير المحتوى على شبكة الإنترنت. وستجيب الدراسة على أسئلة من قبيل: ما هو معدل نمو عدد الجماهير على منصات الإنترنت وما هي خصائص هذه الجماهير. وعلاوة على ذلك، ستجمع أدلة عن نوع المحتوى السمعي البصري المتاح أو غير المتاح على الإنترنت في بلد معين. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد إجراء دراسة عن منشأ المحتوى على الإنترنت وعن الأشخاص الذين استثمروا في المحتوى الشبكي. والفكرة هي وضع خريطة مسح لتلك القضايا. وقال الوفد إن استخدام كلمة "سلسلة القيمة" قد يكون طموحا للغاية، لذلك فهو يتبع نهجا أكثر حذرا يبدأ بالرد على الأسئلة الأساسية، مع الحفاظ على إمكانية المضي قدما في المستقبل. وستعتمد دراسة الجدوى على مستوى التفصيل في البيانات المتاحة وجودة البيانات المقدمة. وأما فكرة النشاط 3 فهي عقد حلقتي عمل لجمع معلومات عن العمل المنجز وتبادل المعلومات والخبرات الوطنية. وستعقد هذه الجلسات على المستوى التقني. ومن شأن عقد حلقتي عمل منفصلتين (ثلاثة بلدان في كل حلقة عمل) أن يسمح بتعميق التفاعل وأن يكون أقل تكلفة وأكثر فعالية. ويتألف النشاط 4 من حلقة دراسية إقليمية لتبادل الدروس المستفادة. وليس القصد عقد حلقة دراسية تضم بلدان المشاريع الرائدة الستة فحسب، ولكن جميع بلدان أمريكا اللاتينية التسعة عشر لتبادل الدروس المستفادة والنتائج الحالية، وفي نهاية المطاف توسيع النتائج لتشمل بلدانا أخرى مع تنقيح الحقائق الخاصة ببلدان أمريكا اللاتينية الأخرى والتكيف معها. وذكر الوفد أنه بذل الكثير من الجهود في هذا المشروع، وهو أمر مهم جدا بالنسبة للبرازيل. وأعرب عن أمله في أن يحصل على دعم من جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن انفتاحه للاقتراحات التي يأمل أن يعالجها خلال الأسبوع.

228. وأيد وفد السنغال اقتراح وفد البرازيل.

229. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل. وقال إن للمشروع الرائد المقترح أهدافا واضحة وأنشطة ملموسة لتحسين فهم استخدام المحتوى السمعي البصري على شبكة الإنترنت، ويتماشى مع توصيات أجندة التنمية. وأشار إلى ازدهار سوق الفيديو حسب الطلب في أمريكا اللاتينية. فذكر أن أمريكا اللاتينية هي ثالث أكبر سوق في العالم، وتضم أكثر من 20 مليون مشترك في منصات الفيديو حسب الطلب على الإنترنت. وقد شهدت زيادة في المحتوى السمعي البصري المحلي والأمريكي اللاتيني. ونتيجة لذلك، أتاحت أشكال التوزيع الجديدة فرصا كبيرة للصناعات الإبداعية المحلية. ولكن وعلى الرغم من تطور السوق خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن عددا قليلا جدا من الدراسات تمكنت من شرح القواعد المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة المنطبقة على الاستخدام على الإنترنت في بلدان المنطقة بشكل واضح. وقال إن أهمية الصناعة السمعية البصرية الإبداعية تتطلب فيها أفضل للقوانين المطبقة في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية. ورأى أن المشروع التجريبي سيعاير الأسواق الرئيسية وسيُنظر في أوجه التشابه والاختلاف في مختلف البلدان في أمريكا اللاتينية.

230. وقال وفد المغرب، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إن المشروع التجريبي سوف يجعل الجميع أكثر وعيا بالقوانين الوطنية المتعلقة بالبيئة الرقمية في البلدان المشاركة. وأضاف أن المشروع يلي توصيات أجندة التنمية رقم 1 و3 و4 و10 و11 و16 و25 و35، وقد جرى تكييف هدف المشروع وميزانيته وطرائقه مع تقييم وتخطيط مشاريع لجنة التنمية. وأعرب عن تأييده للاقتراح.

231. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأحاط علماً بالتحديات والفرص المبينة في الاقتراح المقدم من البرازيل، وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المناقشة.

232. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى وجود تحديات خاصة يواجهها أصحاب حق المؤلف في البيئة الرقمية ورحب بشدة بالاقتراح الرامي إلى التصدي لتلك التحديات. وأشار أيضا إلى أن القصد هو تنفيذ مشروع تجريبي يمكن تكراره في بلدان أو مناطق أخرى. ولذلك، طلب الوفد مزيدا من التوضيحات بشأن النتائج المتوقعة التي يمكن أن تستخدم في وقت لاحق كنادج للمشاريع المكررة. وأعرب عن تطلعه إلى تسوية ميزانية المشروع وفقا لتقديرات الأمانة. ونظر في الاقتراح بصورة إيجابية.

233. وذكر وفد النمسا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن آراءه الأولية بشأن الاقتراح إيجابية للغاية. وقال إنه يرغب بالحصول على مزيد من المعلومات المتعمقة بشأن معايير اختيار البلدان المشاركة الإضافية وكذلك بشأن الميزانية، التي ستراجعها الأمانة في مرحلة لاحقة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الاقتراح.

234. وأعرب وفد تونس عن تأييده لاقتراح المشروع، الذي يتفق مع العديد من توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن أمله في أن يوفر المشروع مزيدا من الدعم للأنشطة في هذا المجال. وأعرب عن اعتقاده بأهمية حماية حق المؤلف، لا سيما في أعقاب الثورة الرقمية وفي بيئة رقمية مترابطة. وشكر وفد البرازيل على توضيح مختلف الجوانب الخلافية المحتملة أو غيابها بين لجنة التنمية ولجنة حق المؤلف.

235. وقال وفد الاتحاد الروسي إن المشروع جاء في الوقت المناسب وبحظى باهتمام عام. وأضاف أن المشروع يجوي العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام، لا سيما فيما يتعلق بدراسة التشريعات. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتيح تنفيذ المشروع حماية حقوق المؤلف على نحو أفضل لما لذلك من أثر إيجابي على القطاع السمعي البصري في البلدان الرائدة وغيرها من البلدان.

236. وأعرب وفد الصين عن تقديره للعمل الذي أنجزه بكفاءة وفد البرازيل. وقال إن الاقتراح يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لعمل لجنة التنمية. ووافق على الاقتراح تحت قيادة الرئيس. وقال إنه سيشترك بفعالية في المناقشات.

237. وقال وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إن الصناعات التي تستخدم حق المؤلف، ويشار إليها كثيرا من الأحيان باسم الصناعات القائمة على حق المؤلف أو الصناعات الإبداعية، تولّد مساهمات مباشرة وغير مباشرة في الأداء الاقتصادي والتنمية، وهي ذات أهمية متزايدة نظرا لإسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن من المهم مواصلة تحفيز المؤلفين والمبدعين وغيرهم من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يستثمرون في المهارات الضرورية لإنشاء وإنتاج سلع إبداعية وثقافية من خلال حماية حقوقهم بموجب نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا سيما في العصر الرقمي الذي يحتل فيه التوزيع دورا مركزيا أكثر من إعادة الإنتاج. وأيد بقوة هدف المشروع المتمثل في توفير معلومات واضحة عن نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة المنطبق على منح التراخيص وتوزيع المحتوى السمعي البصري في البيئة الرقمية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءة للاقتراح من أجل التوصل إلى قرار إيجابي.

238. وقدم وفد البرازيل بعض الردود على الأسئلة التي طرحتها بعض الوفود. وفيما يتعلق بمعايير الاختيار، فإن الهدف هو إشراك أكبر الأسواق فضلا عن التوازن دون الإقليمي (أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية). وينبغي تقييم بلد أو

بلدين على الأكثر من البلدان التي توجد فيها مبادرات أولية. وفيما يتعلق بالميزانية المنقحة، فإن الأمانة تنتظر جولة من الأسئلة من أجل تقديم ميزانية منقحة خلال أسبوع لجنة التنمية. وقد قدرت الميزانية الأولية بمبلغ 490 000 دولار أمريكي، ويمكن للأمانة أن تقدم مزيداً من التفاصيل. وذكر أن المشروع في البداية صمم لأربعة بلدان، ولكن نظراً للاهتمام الكبير الذي حظي به، رفع العدد إلى ستة بلدان. ويمكن للأمانة أن تقدم المزيد من المعلومات عن الميزانية.

239. وذكر وفد غواتيمالا أن هناك زيادة هائلة في استهلاك المحتوى السمعي البصري من خلال الوسائل الرقمية. وكما هو الحال في سلسلة القيمة التقليدية، تحتل أجور المبدعين وأصحاب الحقوق مكانة هامة في القنوات الجديدة توزيع المحتوى السمعي البصري. وقال إنه يؤيد حماية حق المؤلف في المحتوى الرقمي، الذي ينبغي أن يتيسر النفاذ إليه في مختلف الأقاليم. وفي نهاية المشروع المقترح، هناك حاجة إلى تحديد حق المؤلف والحقوق المجاورة المتأثرة بالتوزيع في البيئة الرقمية وتحديد الأطر القانونية، مما يوفر فيها أفضل لهذا القطاع بين الأطراف المهمة، ولا سيما أصحاب الحقوق والمبدعين المحليين. ولذلك، أيد الوفد إجراء دراسة عن الإطار القانوني لحق المؤلف والحقوق المجاورة ودراسة عن استخدام المصنفات الموجودة في الملك العام. إذ سيكون من المفيد إجراء تقييم اقتصادي للسوق السمعية البصرية، وعقد حلقات عمل بشأن منح التراخيص للمحتوى السمعي البصري، وحلقة دراسية إقليمية بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية. وأضاف أن على الندوة أن تنظر في النتائج والدراسات التي أجريت في حلقات العمل بشأن تسويق المحتوى السمعي البصري. وفيما يتعلق بتقييم المشروع، ينبغي تقديم تقرير سنوي إلى لجنة التنمية عن الأنشطة المضطلع بها. وذقال إن تقديم عرض أما لجنة التنمية سيؤدي الوعي بوظيفة حق المؤلف، ويحسن فهم مسألة الترخيص في البيئة الرقمية ويزيد الوعي بوظيفة حق المؤلف في توزيع المحتوى السمعي البصري وبعث فهم حالة الترخيص في البيئة الرقمية مع احترام المبادئ الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية برن لحماية المصنفات الفنية والأدبية.

240. وأيد وفد بوركينا فاسو اقتراح وفد البرازيل.

241. وأيد وفد كوستاريكا اقتراح وفد البرازيل.

242. وأيد وفد بيرو اقتراح وفد البرازيل.

243. ورحب وفد المملكة المتحدة بالمشاريع التي نوقشت طوال الدورة نظراً لأنها تؤكد السعي وراء العمليات القائمة على الطلب. وأعرب عن تأييده للاقتراح المقدم من البرازيل وعن تقديره لفكرة اتباع نهج قائم على الأدلة. بيد أنه من أجل تحقيق فهم أفضل للنطاق والآثار المترتبة في الميزانية، طلب عرض قائمة بالبلدان المستفيدة وميزانية محدثة.

244. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن بعض الشواغل والتساؤلات، وأعرب عن أمله في مناقشتها مع وفد البرازيل والعودة إلى جلسة الخميس ببيان أكثر دقة.

245. وأيد وفد شيلي الاقتراح المقدم من وفد البرازيل.

246. وأيد وفد نيبال اقتراح وفد البرازيل.

247. وأيد وفد الأرجنتين الاقتراح المقدم من وفد البرازيل.

248. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح وفد البرازيل وأعرب عن تقديره للفجوة التي يتطلع المشروع إلى معالجتها.

249. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده العام لفحوى الاقتراح المقدم من وفد البرازيل. وسعياً إلى زيادة تحسين الاقتراح، رأى الوفد أن من الضروري النظر في عدد من التعليقات والأسئلة المطروحة للتوضيح. وأضاف أن المشروع يجب أن يستفيد من العمل والخبرات المكتسبة في المشاريع الجارية والدراسات الموجودة. وبناء على ذلك، ينبغي للاقتراح أن يبين ذلك وأن يشير إليه أيضاً تفادياً لازدواجية العمل. وقال إنه سبق له أن طرح أسئلته على وفد البرازيل. وطلب دمج تلك الأسئلة في اقتراح المشروع المعدل. وذكر الوفد أنه سيواصل المشاركة في مناقشة النسخة المنقحة بأكثر الطرق البناءة.

250. وأيد وفد دولة الإمارات اقتراح وفد البرازيل.

251. وطلب الرئيس من وفد البرازيل العودة إلى جلسة صباح يوم الخميس لإفادة اللجنة، شفهاياً أو كتابياً، بمناقشاته الثنائية مع مختلف الوفود. وأجل المناقشة حتى صباح يوم الخميس.

252. وأدلت الأمانة (السيد عرفان بالوش) بإعلان ذكرت فيه أن السيدة مي حسن، مؤسسة منصة (IP Mentor) ومحامية في مجال الملكية الفكرية وباحثة ميدانية في المجال ومدربة في أكاديمية الملكية الفكرية الوطنية (الناشئة)، ومؤلفة الوثيقة CDIP/21/INF/4، لن تحضر تلك الدورة للجنة التنمية. ولذلك أُلغِيَ عرض الوثيقة المذكورة.

الوثيقة قيد النظر CDIP/20/8 - مناقشة الصيغة المراجعة لاقتراح المجموعة الأفريقية حول تنظيم مؤتمر دولي مرة سنيتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية

253. أدلى وفد المغرب، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، بالاقتراح المنقح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8)، والتي عرضت أصلاً في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية. وقال إنه بناء على نتائج المؤتمر الدولي المعقود في أبريل 2016 بشأن الملكية الفكرية والتنمية، قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحاً (الوثيقة CDIP/19/7) لعقد مؤتمر كل سنتين بهدف إضفاء طابع مؤسسي على ذلك الاجتماع في جدول أعمال الـويو. وبعد المناقشة التي دارت في الدورة التاسعة عشرة للجنة، قدم اقتراح منقح في الدورة العشرين للجنة من أجل زيادة توضيح اقتراح المجموعة الأفريقية، مع مراعاة المسائل المطروحة. وأضاف أن الاقتراح المنقح أتى كما يلي: إن الهدف الرئيسي للمؤتمر في إطلاع الأعضاء على التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وتمكين المشاركين من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسيُعقد المؤتمر في جنيف أو في بلد آخر تقترحه الدول الأعضاء. وسيُعقد في النصف الأول من السنة الثانية من دورة ميزانية الـويو وبدوم يومين أو ثلاثة. وسيُعقد كل سنتين على مدى فترة ست سنوات اعتباراً من الثنائية 2018-2019. وستعالج القضايا المحددة المطروحة كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. وستقدم نتائج المؤتمر في تقرير وقائعي إلى لجنة التنمية. وقال الوفد إن عدداً من الوفود رأى في تنظيم مؤتمر من هذا القبيل بشأن الملكية الفكرية والتنمية أمراً ملحا وبالغ الأهمية، معرباً عن اهتمامه بعقد هذا المؤتمر. ويمكن أن يساهم مؤتمر دولي من هذا القبيل بطريقة إيجابية في تناول بنود جدول الأعمال في مجال التعاون لأغراض التنمية في مجال الملكية الفكرية. وقال إنه مبادرة مهمة ينبغي النظر فيها. وعلى اللجنة أن تضع في اعتبارها تنظيم المؤتمر الدولي السابق الذي كان ناجحاً وأشاد به المشاركون. وأشاد الوفد إلى قيادة الرئيس في محاولة إيجاد حل توفيق في الدورة السابقة للجنة، فضلاً عن مرونة أعضاء المجموعة الأفريقية. وقال إن الوثيقة المقدمة هي نتيجة حققتها الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماعات غير الرسمية التي توصلت إلى اتفاق تقريباً. وللأسف، ربط ذلك الاتفاق ببند آخر من بنود جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحل هذه المسألة بشكل إيجابي خلال الدورة الحالية.

254. ودعا الرئيس إلى اتخاذ قرار بشأن الاقتراح. فقد أبدت المجموعة الأفريقية قدرا من المرونة وكيفت استجابتها. ولم تعد تطلب أن يكون المؤتمر الدولي حدثا منفردا. بل أن يعقد خلال يوم واحد ضمن أسبوع لجنة التنمية. وأشار إلى الاقتراح الذي قدمه الرئيس أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في الدورة السابقة والذي نص على عقد المؤتمر في اليوم الأول من دورة لجنة التنمية تحت عنوان " كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية". وكان اقتراح المجموعة الأفريقية يقضي بعقد مؤتمر مرة كل سنتين لفترة أولية مدتها ست سنوات ابتداء من الثنائية 2018-2019، ما يعني عقد ثلاثة مؤتمرات إجمالاً. واقترح الرئيس ألا يعقد المؤتمر مرة كل سنتين تلقائياً، وبالنسبة للتكرار الثاني والثالث، لا بد من الاتفاق على الموضوع. وذكر أن التوصية رقم 1 من الاستعراض المستقل اقترحت عقد اجتماع رفيع المستوى لمناقشة وتبادل وجهات النظر وتبادل المعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين عدد كبير من الحاضرين. واقترح الرئيس القرار التالي: "قررت اللجنة عقد مؤتمر دولي مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية في اليوم الأول من دورة لجنة التنمية، ابتداء من الدورة 23 للجنة التنمية، بموضوع " كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية ". وسيُحدّد موضوعا المؤتمر الثاني والثالث بموافقة الدول الأعضاء. وأوكلت اللجنة للأمانة مهمة تنفيذ القرار على أساس مبدئي التوازن والعدل، بما ذلك في اختيار المتحدثين وتحديد الشكل". وفتح الباب للتعليق.

255. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن الوثيقة CDIP/20/8 قد سبق أن نظرت فيها اللجنة في دوراتها السابقة. وذكر بأن الدورة 21 للجنة التنمية كانت على استعداد لاتخاذ الخطوة الكبرى نحو الحل التوافقي الذي اقترحه الرئيس، ولكنها لم تفعل. ولم ير الوفد أي تطورات أخرى مقنعة للحاجة إلى عقد مؤتمرات كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. بل على العكس من ذلك، هناك العديد من الاقتراحات المثيرة للاهتمام والتي ينبغي مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، ومن ثم فإنه يتعين تركيز الجهود على التحضير الواسع لتلك المناقشة من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها هذا الإطار الجديد.

256. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه لطالما أبدى تأييده للاقتراح المذكور في لجنة التنمية لأنه يعتبر هذا النوع من الأنشطة مساهمة كبيرة في الحوار بين القطاعات بشأن مواضيع الملكية الفكرية. وأكد مجددا تأييده للاقتراح ووافق على عقد مؤتمر دولي على النحو المبين في الوثيقة CDIP/20/8. وأعرب عن استعداده لدعم اقتراح الرئيس.

257. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من الاتفاق على عقد المؤتمر الدولي المقترح بتوافق الآراء. وأعرب عن أمله في أن يجوز الاقتراح توافقا في الآراء بين كل المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء.

258. وذكر وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، أن الاقتراح الرسمي لا يزال هو الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/20/8. وقال إن الاقتراح الجديد المقدم من الرئيس لا يزال غير رسمي، ولذلك فإن مجموعته بحاجة إلى التنسيق بشأن هذه المسألة.

259. وقال الرئيس إن اقتراح الرئيس غير رسمي بالفعل. وللمجموعات الحق في مناقشته فيما بينها. ومع ذلك، ينبغي للجنة التنمية أن تبت في هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

260. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية هو أفضل شكل لإجراء مناقشة حقيقية وموضوعية حول هذا الموضوع. وأن الاقتراح سيضيف قيمة

إلى عمل لجنة التنمية لأنه سيسمح باستكشاف طرق جديدة للتعامل مع القضايا الناشئة والتحديات الجديدة في مجال الملكية الفكرية، وسيساعد أيضا على وضع برامج مكيفة مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات. وأضاف أن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية يتماشى مع التوصية 1 من الاستعراض المستقل. وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن تنظيم هذا المؤتمر الهام.

261. وقال وفد النمسا، متحدنا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه رغم أنه أعد بيانا بشأن الوثيقة CDIP/20/8، فإنه سعيد بالمضي قدما في الاقتراح المقدم من الرئيس. ومع ذلك، كرر مداخلة وفد كندا باسم المجموعة باء، وقال إن مجموعته تحتاج إلى اجتماع تنسيقي قصير قبل الدخول في الموضوع.

262. وأشار وفد الهند إلى أن الاقتراح طال انتظاره ويستحق اهتماما جديا من لجنة التنمية. وقد عقد آخر مؤتمر من هذا القبيل في أبريل 2016، وجرت فيه مناقشات عن مواضيع محددة وذات صلة بموضوع الملكية الفكرية والتنمية. وقال الوفد إن الفكرة تتمثل في إضفاء طابع مؤسسي على العملية التي بدأت في عام 2016 للتركيز أكثر على مجال أساسي لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن تقديره للمرونة التي أظهرتها المجموعة الأفريقية في تحسين اقتراحها السابق. وبالتالي، أيد اقتراح المجموعة الأفريقية وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات إيجابية ذات نظرة مستقبلية بشأن ذلك الاقتراح.

263. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) اقتراح المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أسفه لأنه بعد مناقشات مستفيضة بشأن جميع جوانب الاقتراح، لم تحتتم اللجنة مناقشتها في هذا الصدد. وقال إن الوقت قد حان للانتهاء من النظر في هذا الاقتراح. فقد أثبت المؤتمر الدولي المعقود في عام 2016 بشأن الملكية الفكرية والتنمية أنه مبادرة مفيدة لنشر الوعي بين الدول الأعضاء. وأضاف أنه في حال كانت لدى بعض الوفود أو المجموعات شواغل تتعلق باختصاصات المؤتمر أو أساليبه أو الموضوع الرئيسي الذي سيناقشه، فينبغي للجنة التنمية أن تعالجها. ولكن ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم المؤتمر الدولي في الدورة الحالية ولا يمكن تأجيله إلى الأبد. وقال الوفد إنه في وضع يسمح له بتأييد اقتراح الرئيس.

264. وأيد وفد إكوادور اقتراح المجموعة الأفريقية. لأنه سيؤدي إلى زيادة فهم نظام الملكية الفكرية والتنمية. وسيساعد السياسات العامة على اعتبار نظام الملكية الفكرية أداة إنمائية لا غاية في حد ذاته.

265. ورحب وفد الجمهورية التشيكية بالاقتراح التوفيقى الذي قدمه الرئيس. وأشار إلى أن التوصل إلى حل توافقي بشأن اختصاصات المؤتمر السابق الرفيع المستوى كان أمرا صعبا للغاية. وعلى الجميع أن يكونوا أكثر براغماتية ومسؤولية. وفي بعض الأحيان تكون الخيرة في الأقل. ودعا الدول الأعضاء إلى التفكير في خيار تنظيم موائد مستديرة أو أفرقة خبراء منتظمة في كل دورة من دورات لجنة التنمية لمدة نصف يوم فقط وبشأن موضوع واحد فقط، على سبيل المثال. وقال إن هناك حاجة إلى التآزر فيما بين الخبراء، لا إلى مناقشات موازية رفيعة المستوى. وأن هناك بالفعل حاجة إلى بعض الاستمرارية في المؤتمر الذي نظم، ولكن بشكل مصغر، كحلقات دراسية أو موائد مستديرة أو حلقات نقاش. وأشار إلى لجنة المعارف التي تضم أفرقة منتظمة من خبراء الشعوب الأصلية.

266. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر. وقال إنه في إطار البند التالي من جدول الأعمال، سوف تنظر لجنة التنمية في بعض التوصيات المعتمدة من الاستعراض المستقل لتوصيات أجندة التنمية، والتوصية رقم 1 تتعلق بفرق مناقشة رفيع المستوى. ولا شك في أن المؤتمر



الذي اقترحتة المجموعة الأفريقية يستجيب للتوصية 1 أيضا. وقد أبدت المجموعة الأفريقية قدرا كافيا من المرونة. وأعرب عن تطلعه إلى حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

267. وأكد وفد البرازيل دعمه القوي لاقتراح المجموعة الأفريقية. وقال إن المجموعة الأفريقية أظهرت ما يكفي من الصبر والمرونة لإدراج معظم المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى. ورأى أن الاقتراح الذي قدمه الرئيس مثال آخر على ما سبق. وقال إنه في حال تابعت اللجنة تحجيم الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية، فإن فكرة عقد مؤتمر رفيع المستوى سستنتهي بأن تكون محادثة في فترة استراحة القهوة، وهناك حدود ينبغي التزامها. فقد أظهرت المجموعة الأفريقية قدرا كافيا من المرونة. وينبغي للأعضاء التفكير في ذلك. وقد تم إحراز تقدم لتقريب وجهات النظر المختلفة، مما يعطي الأمل في التوصل إلى اتفاق في النهاية. ولذلك، حث جميع الدول الأعضاء التي لم تعرب بعد عن دعمها للمجموعة الأفريقية على إبداء بعض النوايا الحسنة للموافقة في النهاية على الاقتراح في الدورة الحالية. وقال إن الحل التوافقي في المفاوضات المتعددة الأطراف، هو الكلمة الأكثر أهمية، وأن المجموعة الأفريقية تبحث عن التوافق في هذه المسألة بالذات. وأضاف أن الروح البناءة والنية الحسنة وبناء الثقة أمور استغرقت الكثير من الوقت والجهد، ولكن ضياعها سهل جدا. وبالتالي، من المهم عدم فقدان الثقة التي تحققت في لجنة التنمية، التي لطالما أحرزت تقدما كبيرا على مدى الدورات الماضية تحت قيادة الرئيس. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبذل جميع الوفود جهدا للموافقة على اقتراح المجموعة الأفريقية أو اقتراح الرئيس.

268. وسأل وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، ودون حكم مسبق، ما إذا كان الاقتراح المطروح على الشاشة اقتراحا من المجموعة الأفريقية أو من الرئيس، وأشار إلى أنه قد يكون لديه مزيد من الأسئلة في وقت لاحق.

269. وقال الرئيس إن الاقتراح المطروح على الشاشة هو الاقتراح المقدم من الرئيس وليس من المجموعة الأفريقية. وقال إن اقتراح الرئيس جاء بعد مشاورات مع العديد من الوفود، ولا سيما المجموعة الأفريقية. وأشاد بمرونة المجموعة الأفريقية، بما في ذلك عدم إصرارها على حدث منفصل أو أن يعقد المؤتمر كل سنتين بشكل تلقائي.

270. وتساءل وفد النمسا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عما إذا كانت النية هي عقد المؤتمر في أسبوع دورة لجنة التنمية، مع إبقاء عمل مواز في اللجنة، أو ما إن كان المؤتمر سيحل محل يوم عمل واحد في دورة لجنة التنمية.

271. وأوضح الرئيس أن اليوم الأول من أسبوع اللجنة سيخصص لمؤتمر دولي. ولن يعقد بالتوازي مع أي عمل آخر.

272. وذكر وفد سويسرا بالبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية، وقال إن الدورات الماضية شهدت مفاوضات مرهقة للبت في عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في عام 2016، ولذلك ينبغي عدم تكرار ذلك والبحث عن كيفية تحقيق نوع من التآزر بين المواضيع المطروحة. وقال إن وفودا أخرى أشارت إلى التوصية 1 من الاستعراض المستقل، وتساءلت عما إذا كان اقتراح المجموعة الأفريقية يتماشى مع تلك التوصية. وقال إن التوصية 1 قد نفذت بإدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وقال إن الموضوع الذي اقترحتة المجموعة الأفريقية، أي "كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية"، يمكن أن يعالج أيضا في إطار هذا البند الجديد من جدول الأعمال. ولا حاجة إلى عقد مؤتمر جديد لتحقيق ذلك الهدف، وهو مناقشة الموضوع المذكور. ولذلك، يمكن للجنة أيضا النظر في إمكانية مناقشة الموضوع الذي اقترحتة المجموعة الأفريقية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأكد الوفد أن بإمكان الرئيس الاعتماد على موقفه البناء. وأعرب عن تطلعه إلى العمل على هذا الموضوع مع الوفود المهتمة.

273. وذكر الرئيس بأن المناقشة كانت بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية، لا بشأن توصيات الاستعراض المستقل أو أي شكل آخر أو منتديات أخرى. فقد قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحا بعقد مؤتمر دولي خلال أسبوع لجنة التنمية. وعلى لجنة التنمية أن تجيب على ذلك الاقتراح. وأما اقتراح الرئيس فأشار إلى أن المؤتمر لن يكون حدثا منفصلا ولن يعقد كل سنتين تلقائيا. وقال الرئيس إنه حاول أن يتبع مرونة المجموعة الأفريقية في اقتراحه الخاص. وقد آن الأوان لاتخاذ قرار. وإن كان لدى الوفود أي صعوبة في الاتفاق عليه، توخيا للوضوح، يمكن للوفود أن تبين تلك الصعوبات وتشرحها.

274. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وأيد اقتراح المجموعة عقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن أسفه لأن المسألة لا تزال معلقة على الرغم من المرونة التي أبدتها المجموعة الأفريقية كلما نوقشت تلك المسألة. وأيد الوفد اقتراح الرئيس.

275. وقال الرئيس إن وفد كندا أشار، نيابة عن المجموعة بآء، إلى أن المجموعة تحتاج إلى وقت للتنسيق بشأن هذه المسألة وسألت عن إمكانية التوقف لفترة استراحة مدتها عشر دقائق.

276. وطلب وفد كندا إن تجتمع المجموعة أثناء فترة استراحة القهوة، دون تعليق الجلسة.

277. وقال الرئيس إن المجموعة بآء ستجتمع خلال فترة استراحة القهوة.

278. وأيد وفد نيبال البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن ذلك الاقتراح قدم إلى اللجنة منذ وقت طويل. وأضاف أن المبادرة المقترحة ستوفر منبرا للمناقشة بشأن الملكية الفكرية وأجندة التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تبادل المعارف والآراء والخبرات. وقال إن الملكية الفكرية والتنمية تغطيان الكثير من القضايا الإنمائية والصناعية العالمية وترد معلومات عن ذلك في الوثيقتين CDIP/10/16 و CDIP/10/17. وعلى اللجنة أن توافق على عنوان المؤتمر وزمانه والمسائل الإجرائية القليلة الأخرى. وذكر الوفد بأن الاقتراح معلق منذ ست سنوات، وأن الوقت قد حان للتوصل إلى نتيجة. وأيد الحل الوسطي وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذ القرار المقترح في الوقت المناسب.

279. وأيد وفد كوبا الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية.

280. وكرر وفد أنغولا تأييده للمقترح الذي تقدم به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن عدة حجج عرضت، وأعرب عن أمله في أن توافق الدورة على الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية. وشكر الرئيس على عرض اقتراحه على الطاولة وقال إنه قد يتفق مع ذلك الاقتراح. وناشد الدول الأعضاء الأخرى إبداء المرونة بشأن ذلك القرار المقترح.

281. واستفسر وفد ليتوانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن الطريقة التي يعتمزم الرئيس المضي بها قدما، لأن بعض الوفود تحتاج إلى وقت لإجراء مشاورات. وأعرب عن تقديره لاقتراح الرئيس، ولكن أضاف أن مجموعته تحتاج إلى التشاور. واقترح تأجيل البت في ذلك البند إلى فترة بعد الظهر لإتاحة الوقت الكافي لاجتماعات التنسيق، والعودة إليه بعد إحراز بعض التقدم بشأن نقاط أخرى، حتى لا يضيع الوقت في مناقشات مطولة في الجلسات العامة.

282. واقترح الرئيس تسوية بنود جدول الأعمال واحدا تلو الآخر.

283. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى مداخلة وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فقال إن مجموعته تحتاج أيضا إلى بعض الوقت للتشاور، وستفعل ذلك فوراً بعد اجتماع لجنة التنسيق التابع للمجموعة باء.
284. وأيد وفد غابون البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأقر بكل الجهود التي يبذلها الرئيس من أجل اختتام مناقشة تلك المسألة، وأعرب عن امتنانه الشديد لجهوده. وأضاف أن الدليل على حسن توقيت عقد هذا المؤتمر وأهميته أوضحت مسبقاً خلال المناقشات السابقة بشأن ذلك البند. وكما ذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ينبغي اعتماد عقد مؤتمر من هذا القبيل دون تأجيل. وقال إن الوفود التي لا تزال لديها شكوك ينبغي أن تسهم بما لديه، ضمناً لسير الاقتراح قدماً بما يسهم في التنفيذ الكامل لأجندة التنمية. وأيد الحل التوفيقى الذي اقترحه الرئيس.
285. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأنه خلال المناقشات بشأن البرنامج والميزانية في عام 2017، وافقت الويبو على تخصيص ما يكفي من الموارد المالية لتنظيم مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في إطار البرنامج 8. أي أن الاتفاق قد أبرم، رهنا بموافقة لجنة التنمية. وفيما يخص التعليقات عن المفاوضات والمناقشات المرهقة بشأن الاختصاصات، وافق الوفد على أن هذا الأمر يشكل أحد الشواغل المشروعة. ولكن يمكن للجنة التنمية ببساطة أن تقرر تطبيق الاختصاصات المتفق عليها للمؤتمرات المقبلة، وعندئذ لن تكون هناك حاجة إلى استعراض ومناقشة اختصاصات جديدة لأي مؤتمر دولي محتمل.
286. ودعا الرئيس المجموعات التي ترغب في التنسيق للقيام بذلك. واقترح الرئيس تعليق الجلسة لمدة قصيرة.
287. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وأيد اقتراح الرئيس بتعليق الجلسة للتنسيق.
288. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأيد اقتراح الرئيس تعليق المناقشة للتنسيق من أجل فهم ما يحدث والمشاكل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.
289. وقال وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة باء، إن المجموعة تحتاج إلى الاجتماع أكثر من مرة بشأن ذلك. وطلب الوفد العودة إلى هذا البند بعد الظهر.
290. وكرر وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، طلبه بالعودة إلى ذلك البند بعد الظهر من أجل إتاحة فترة لتنسيق مناسب.
291. وأعرب وفد النمسا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد كندا باسم المجموعة باء ووفد ليتوانيا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أي العودة إلى ذلك البند من جدول الأعمال بعد الظهر من أجل إتاحة الوقت الكافي للتفكير فيه.
292. وقال الرئيس إن بعض الوفود ترغب في تأجيل المناقشة حتى ظهر اليوم. وطلب أن تعود الوفود إلى موقف حاسم من جانبها. وذكر بأن المجموعة الأفريقية ابتعدت كثيراً عن مقترحها الأصلي وهو مما يبرز مرونتها الكبيرة. وقال إن من الحقوق السيادية لأي وفد أن يعرض اقتراحاً يناقش ويقرر. وذكر بأن المؤتمر سيكون حدثاً ليوم واحد خلال أسبوع دورة لجنة التنمية. وسيكون مؤتمراً دولياً لا ضير منه. ولن تصدر عنه قرارات ملزمة قانوناً. ولكن سيكون محفلاً رفيع المستوى لتبادل الآراء. وناشد الوفود التوصل إلى قرار بهذا الشأن. وقال إن المناقشة ستستمر بعد الظهر.

293. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وقال إنه بند هام جدا في جدول الأعمال وأن الاقتراح التوفيقى الذي قدمه الرئيس قد تم الاتفاق عليه في الدورة 21 للجنة التنمية. وسيكون من العدل تعليق الجلسة من أجل إجراء مشاورات، لأن البند بحد ذاته لا يحتاج إلى الكثير من المشاورات. وينبغي للرئيس أن يعلق المسألة ثم يعود للجنة التنمية بقرار.

294. وكرر الرئيس الاستفسار الذي قدمه إلى وفدي كندا ولبنانيا عما إذا كانا بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير.

295. وقال وفد الجمهورية التشيكية إنه يحتاج إلى المزيد من التفكير في اقتراح الرئيس.

296. وقال وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة باء، إنه اطلع لتونه على اقتراح الرئيس وقال إن المجموعة تحتاج إلى مزيد من الوقت لكي تنظر فيه.

297. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأكد توافق الآراء الكامل ودعم فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

298. وعلق الرئيس المناقشة للسماح بإجراء مناقشات غير رسمية بين الوفود.

الوثائق قيد النظر CDIP/21/11، CDIP/22/4 Rev.، CDIP/19/3 و CDIP/19/7 - مناقشات بشأن توصيتي الاستعراض المستقل 5 و 11، ومساهمات الدول الأعضاء في الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل

299. أشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى أن تقريراً بشأن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية قدم في الدورة 18 للجنة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7). وقد نظرت اللجنة في جميع التوصيات واعتمدها، باستثناء التوصيتين 5 و 11. وفي الدورة 21، استمعت اللجنة إلى المقيم الرئيسي الذي قدم توضيحات بشأن التوصيتين 5 و 11. وقد ناقشت اللجنة التوصيتين 5 و 11 في ثلاث دورات على الأقل، وقررت في الدورة 21 أن تنظر في هذه المسألة مجدداً في الدورة 22.

300. وذكر الرئيس بالجهود التي بذلت في الدورة 21 للجنة للاتفاق على مشروع مقرر اقترحه الرئيس. ولم يصدر بشأنه اتفاق بعد لأن العديد من الوفود اقترحت تعديلات. وطمس الرئيس من الأمانة عرض مشروع القرار على الشاشة وفتح باب التعليقات عليه.

301. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى اقتراح الرئيس وإلى المعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/4 Rev. وقال إنه خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في الدورة 21 للجنة التنمية، طلبت المجموعة الأفريقية على وجه التحديد من الأمانة أن تجري مسحا لتوصيات أجندة التنمية والنتائج المرتقبة. وقال إن اقتراح الرئيس لا يعكس تلك المناقشة. ونتيجة لذلك، طلب الوفد أن تنظر اللجنة في إدراج المناقشة التي جرت أثناء المشاورات غير الرسمية في مشروع الفقرة الذي اقترحه الرئيس. واقترح مشروع القرار التالي: "أحاطت اللجنة علماً بالتوصيتين 5 و 11 من الاستعراض المستقل وطمست من الأمانة أن تنظر في جميع ممارساتها المتعلقة بالتوصيتين 5 و 11 طبقاً لولاية اللويو ذات الصلة، وكلفتها بإجراء عملية مسح للنتائج المرتقبة لتوصيات أجندة التنمية للحصول على المعلومات في الدورة المقبلة للجنة التنمية".

302. وذكر الرئيس أن هناك اقتراحين: "1" اقتراح الرئيس؛ "2" واقتراح الرئيس بصيغته المعدلة من قبل وفد جنوب أفريقيا. وفتح الباب للتعليق على النص الذي اقترحه وفد جنوب أفريقيا.

303. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة بآء وشكر الرئيس على اقتراحه. وكما نوقش سابقا في لجنة التنمية، أيد الوفد الفقرة الأولى من اقتراح الرئيس. ومع ذلك، أعرب عن قلقه إزاء مسألة المسح التي اقترحتها وفد جنوب أفريقيا، والتي سينجم عنها بعض الصعوبات.

304. وأشار وفد ليتوانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى ما قدمه وفد جنوب أفريقيا بشأن التوصيتين 5 و11 الواردتين في الوثيقة CDIP/22/4 Rev. وقال إنه لا يرى أي قيمة في عملية المسح المقترحة، وبالتالي لا يستطع تأييدها. وأيد اقتراح الرئيس الأولي.

305. وقال وفد البرازيل إن هناك اختلافات واضحة في الرأي بشأن التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وقال إن الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا جاء في وقت مناسب وأبرز تلك الاختلافات. وذكر أن هناك طلبا لمسح يبين وجود أو غياب صلة واضحة بين توصيات أجنة التنمية والنتائج المرتقبة. وهون أمر لا يمكن لأحد أن يؤكد حتى اللحظة. وفي حال لم يوافق أحد الوفود على ذلك أو رأى أن هذا الاقتراح قد نفذ أصلا، فإن الاقتراح من شأنه أن يساعد جميع الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات أكثر استنارة. وقال إن من شأن عملية المسح أن تيسر النقاش، بصرف النظر عن اعتماد التوصيتين 5 و11. وأضاف أن التغييرات في إطار الإدارة القائمة على النتائج لربط نفقات البرنامج والميزانية بالنتائج المتوقعة تركت واحدة أو أكثر من توصيات أجنة التنمية عرضة لعدم الحصول على ميزانية مخصصة. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده الشديد للطلب الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا بشأن قيام الأمانة بإجراء عملية مسح تربط كل توصية من توصيات أجنة التنمية بهدف واحد أو أكثر من النتائج المتوقعة. وقال إنه لا يفهم لماذا لا تدعم الدول الأعضاء التي حاجت بأن كلتا التوصيتين قد نفذتا بالفعل، عملية المسح.

306. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد كندا باسم المجموعة بآء ووفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ووافق على الصيغة الأصلية لاقتراح الرئيس، إلا أنه أبدى اعتراضات بشأن مسح التوصيات الواردة في أجنة التنمية.

307. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة بآء. وقال إنه لا يستطيع تأييد الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا. وأضاف أنه ذكر بوضوح، في المشاورات غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورة 21، أن إضافة عملية المسح التي طلبها وفد جنوب أفريقيا غير مقبول. ( ) لأن وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2018-2019 شملت أحد البنود الإضافية التي لم تدرج عند إجراء الاستعراض المستقل. ويتضمن كل برنامج في البرنامج والميزانية رسما يبينها يحدد بوضوح صلته بكل توصية من توصيات أجنة التنمية. وقال إن هذا التغيير مهم، يؤيده الوفد ويعالج بوضوح التوصية 5. ولذا فإن طلب التوصية قد عفا عليه الزمن. وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا، ذكر الوفد أنه سيعارض، جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، النص المضاف إلى مقترح الرئيس، ولذلك ينبغي وضع النص بين قوسين. وقال إنه مستعد لمناقشة المسألة على المستوى الثنائي وبالمزيد من التفصيل للمضي قدما في تلك المناقشة.

308. وأيد وفد الاتحاد الروسي الاقتراح الأولي الذي قدمه الرئيس.

309. وذكر الرئيس أن الاقتراح الأولي يحتوي على تعديل من قبل دولة عضو. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا، وتساءل عما إذا كان من الممكن بالنسبة للدول الأعضاء التي لم توافق على اقتراح وفد جنوب أفريقيا أن تتناقش خلال المشاورات غير الرسمية مع وفد جنوب أفريقيا، وتستأنف المناقشات في اللجنة في وقت لاحق. وأشار إلى أن الاقتراح استخدم عبارة "للحصول على المعلومات"، ولذلك فهو ليس طلبا موحها نحو العمل. وإن كانت هناك أي صياغة يمكن تعديلها أو إضافتها من قبل المجموعة بآء أو مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أو الدول الأعضاء الأخرى، يمكن للجنة أن تطلب من وفد جنوب أفريقيا أن يؤيد تلك الصيغة المنقحة. وطلب العمل على اقتراح وفد جنوب أفريقيا واقتراح التعديلات عند الاقتضاء.

310. وطلب وفد المغرب، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، تأجيل المناقشة إلى أن تتاح لأعضاء المجموعة فرصة لمناقشته فيما بينهم.

311. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لاعتماد التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وذكر الوفد أنه لم يتلق أي حجة قوية تبرر قيام اللجنة باعتماد عشرة توصيات، دون هاتين التوصيتين. وقال إنه يحترم موقف الوفود التي لا تؤيد الاعتماد، ولكن القرار المقترح هو لأغراض "أخذ العلم" ومواصلة العمل وفقا للممارسات الحالية. وأعرب عن تقديره لجهود الرئيس. وأضاف أن الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا يضيف عنصرا بالغ الأهمية، وأيد الاقتراح. لأن عملية المسح التي ستقدمها الأمانة إلى الدورة اللاحقة، في حال التوصل إلى اتفاق، لن تكون إلا لأغراض عرض المعلومات على الدول الأعضاء. وأعرب عن توقعه من الوفود التي لم تؤيد عملية المسح تقديم المزيد من الحجج. وبعد ذلك، يمكن للجنة أن تعثر على حل توافقي للقضايا العالقة.

312. وذكر وفد أنغولا بأن وفد المغرب طلب وقتا يتيح لجميع المجموعات التشاور. وقال إن الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا اقتراح جيد قد يقبله الوفد. وأشار أيضا إلى الشرح الذي قدمه وفدا البرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية). وأعرب عن رغبته في أن يناقش الاقتراح داخل مجموعته الإقليمية قبل اتخاذ قرار نهائي.

313. وذكر الرئيس بأن اللجنة قد اعتمدت التوصيات الأخرى للاستعراض المستقل وأن التوصيتين 5 و11 وحدهما لم تعتمدا حتى الآن. وأن هناك خلافات بين الوفود. وأشار إلى أن النص المقترح خفف الصيغة من "يعتمد" إلى "يحيط علما". وأشار إلى أن الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا بالطلب إلى الأمانة إعداد مسح هو لأغراض "الحصول على المعلومات" فقط. وكما ذكر وفد البرازيل، أعربت بعض الوفود عن رغبتها في الحصول على تلك المعلومات. ولم يكن القرار المقترح موحها نحو العمل. وإذا كانت المعلومات متاحة، فقد يطرح طلب لاحق عملي المنحى للأمانة، ولكن يمكن للوفود حينها أن تعترض على ذلك الطلب وتمنعه. وقال إن وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) والبرازيل والمغرب باسم المجموعة الأفريقية ذكرت أنها تحتاج إلى تلك المعلومات. وناشد الوفود التي لم توافق بأن تقدم تنقيحا أو تعديلا على الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا. وطلب من وفد جنوب أفريقيا أن يناقش مع المجموعة بآء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والدول الأعضاء الأخرى من أجل إيجاد حل وصياغة بناءة تكون مقبولة لدى الجميع، ودعا الوفود إلى تفادي وجود عدد كبير جدا من القضايا العالقة. إذ ينبغي للجنة التنمية أن تعمل بتوافق الآراء.

314. وذكرت الأمانة (السيد عرفان بالوش) بأن لجنة التنمية اعتمدت جميع التوصيات الواردة في الاستعراض المستقل، باستثناء التوصيتين 5 و11. وبعد اعتماد تلك التوصيات، أبلغت الأمانة بأن تنتظر قبل أي تنفيذ إلى أن تبت اللجنة في

الاستراتيجيات والطرائق المتعلقة بتنفيذ التوصيات المعتمدة. وفي الدورة 21، نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/21/11، التي تستند إلى قرار اتخذ في الدورة السابقة، ويدعو الدول الأعضاء المهمة إلى تقديم إسهاماتها في هذا الشأن. ويرد في الوثيقة CDIP/21/11 جميع لتلك المساهمات. وفي ذلك الوقت، تلقت الأمانة مساهمات من المجموعة باء ووفد المكسيك ووفد بيرو. وفي الدورة 21، قررت اللجنة مواصلة مناقشاتها في الدورة 22. ودعيت الدول الأعضاء أيضا إلى تقديم أية إسهامات إضافية إلى الأمانة بحلول 10 سبتمبر 2018. وقد تلقت الأمانة اثنين من المدخلات الإضافية، من وفد سويسرا باسم المجموعة باء ومن وفد جنوب أفريقيا (الوثيقة CDIP/22/4 Rev.). ودعيت الدول الأعضاء أيضا إلى مناقشة هذه المسألة فيما بينها خلال الفترة ما بين الدورات. ولم تكن الأمانة على علم بأي من تلك المناقشات ونتائجها.

315. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى التقدم الهام المحرز خلال الدورات السابقة فيما يتعلق باعتماد معظم توصيات الاستعراض المستقل. وأعرب عن سروره لأنه قدم إسهامات إضافية بشأن الطرائق واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة، وكان الغرض منها موازنة المدخلات الأولية للمجموعة باء مع مداخلات وفدي المكسيك وبيرو والتوفيق بينها. وهذه الاقتراحات المنسقة، المتاحة في الوثيقة CDIP/22/4 Rev، تمثل طرقا عملية للمضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المعنية. وينبغي إدراج الإبلاغ واستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالاستعراض المستقل في "تقرير المدير العام السنوي عن تنفيذ أجندة التنمية". وأضاف أن التقرير الموجود أداة مفيدة في هذا الصدد، ولا يرى حاجة إلى أي آلية منفصلة مستقلة للإبلاغ من شأنها أن تحدث ازدواجية في العمل وتؤثر سلبا على وضوح التقارير المتعلقة بالاستعراض المستقل. وأحاط علما بالطريقة التي اقترحتها وفد جنوب أفريقيا للمضي قدما في تنفيذ جميع توصيات الاستعراض المستقل. وأشار إلى أن إسهام وفد جنوب أفريقيا يتعلق جزئيا بالتوصيتين 5 و11. ونظرا إلى أن قرار الدورة 20 للجنة التنمية دعا الدول الأعضاء المهمة إلى تقديم مساهمات مكتوبة بشأن الطرائق والاستراتيجيات التنفيذية بشأن "التوصيات المعتمدة"، ونظرا إلى أن المقترحات تتعلق بطرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيتين 5 و11 اللتين لم تعتمدا بعد، فإن النظر في مقترحات بشأن طرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيتين 5 و11 أم غير ذي صلة. وقال إن النقاش بشأن التوصيتين 5 و11 لا يمت بصلة إلى مناقشة الوثيقتين CDIP/22/4 Rev و CDIP/21/11.

316. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه على الرغم من أن اللجنة قد حلت عددا من التوصيات، فإن بعض القضايا العالقة ما زالت مفتوحة. وأعرب عن أسفه لأن المناقشات التي جرت في الدورة 21 لم تثر عن حل توافقي بشأن التوصيتين 5 و11. وذكر أنها برزت بالفعل في مجمل أنشطة الأمانة. وقد ثبت أن العمل الرائع الذي اضطلعت به الويبو في مساعدة الدول الأعضاء والتعاون معها، ولا سيما البلدان الأقل نموا، موجه نحو تحقيق النتائج ويؤدي إلى نتائج ملموسة. وقد استند ذلك النجاح إلى تنظيم داخلي موثوق. وينبغي إيلاء الاهتمام تبادليا لإثقال كاهل الويبو بالمهام والأعباء الإدارية. لأن ذلك سيستهلك موارد يمكن استخدامها بشكل أفضل. وقال إنه كلما قررت لجنة التنمية تكليف الويبو بمهمة، عليها أن تقارن مليا ما بين حجم العمل والتكاليف والنتائج المتوقعة. وأضاف أن المناقشات ينبغي أن تركز على التوصيات التي سبق الاتفاق عليها. وقال إن أحدث الاقتراحات المقدمة من المجموعة باء، والتي تهدف إلى إيجاد نهج مشترك مع المساهمات المقدمة من وفدي المكسيك وبيرو، توفر أساسا جيدا للمناقشات. وفيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة، أعرب عن استعدادة للاستماع بعناية وبروح من الانفتاح للحجج التي قد تثيرها الوفود الأخرى. وأعرب عن أمله الصادق في أن تحل المسائل المتبقية في تلك الدورة.

317. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها وفد كندا باسم المجموعة باء للتوفيق بين مساهمته الأولية وعمل وفدي المكسيك وبيرو. وقال إن الاقتراحات المبسطة المقدمة من المجموعة باء في الوثيقة CDIP/22/4 Rev، قدمت لمحة واضحة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات المعنية. وأيد الاقتراح الداعي إلى بيان التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل في تقرير المدير العام السنوي عن تنفيذ أجندة التنمية، وبالتالي تجنب الازدواجية غير الضرورية. وأضاف أنه للأسف ليس في وضع يسمح له بمناقشة المدخلات المقدمة من وفد جنوب أفريقيا والواردة في الوثيقة CDIP/22/4 Rev، والتي تركز أساسا على التوصيتين 5 و11، اللتين لم تعتمدا بعد.

318. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن لكل الاقتراحات مزاياها الخاصة، ولكن هناك بعض التكرار بين الاقتراحات. وسيكون من العملي أكثر أن يطلب من الأمانة استعراض جميع المدخلات المستلمة وتجميع كل الاقتراحات الواردة في وثيقة واحدة. وعندئذ سيكون من الأسر على الدول الأعضاء النظر في الطرائق المقترحة. وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا. وأقر بأن الاقتراح يتعلق أساسا بالتوصيات غير المعتمدة، ولكنه لا يقتصر التوصيتين 5 و11، نظرا لوجود بعض الطرائق المقترحة للتوصيات الأخرى. ومن ثم، ينبغي أن يكون ذلك جزءا من المناقشة والوثيقة المجمع التي قد تقدمها الأمانة إلى الدورة 23 لمزيد من المناقشة.

319. وأشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى ملخص رئيس الدورة 19، الفقرة 1.8 التي نصت على أن لجنة التنمية والدول الأعضاء فيها: (1) "ستواصل مناقشة التوصيات التي لم تعتمد بعد" أي التوصيتين 5 و11؛ (2) "وستناقش طرائق تنفيذ التوصيات المعتمدة واستراتيجيات تنفيذها". وفي الدورة 19 للجنة التنمية، رغبت الدول الأعضاء في تحديد طرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة بنفسها ثم أن تطلب إلى الأمانة تنفيذها. ( ) وكانت الأمانة في انتظار توجيهات من اللجنة فيما يتعلق بالطرائق والاستراتيجيات؛ (3) "لتحديد عملية الإبلاغ والاستعراض"؛ وذكرت بعض الوفود أن العملية ينبغي أن تكون جزءا من تقرير المدير العام؛ (4) و"استعراض مرحلي". وسينفذ الاستعراض المحلي في لجنة التنمية وقد ترغب الدول الأعضاء في تقديم بعض التوجيه إلى الأمانة. وكان تقرير الدورة 19 للجنة التنمية موضع اهتمام، لأنه كان قد طلبت إلى الأمانة في الدورة 18 أن تقدم تقريرا عن توصيات الاستعراض المستقل، وهو التقرير الذي ورد في الوثيقة CDIP/19/3. وطلبت الأمانة إلى اللجنة أن تتحقق من صحة الاستراتيجية والطرائق التي اتبعتها الأمانة في تنفيذ تلك التوصيات، وأن تبين ما إن كانت هذه الاستراتيجيات والطرائق ملائمة، وفي حال وجدتها غير ملائمة، أن تزود الأمانة بتوجيهات بشأن كيفية تحسين رغبات اللجنة أو التكيف معها. وفي العمود 2 من الوثيقة CDIP/19/3، طلب إلى الأمانة أيضا أن تعزو توصية إلى الجهة الفاعلة. وفي تقرير الاستعراض المستقل، أدرج المستعرضون توصيات إلى اللجنة وإلى الدول الأعضاء وإلى الأمانة. ولذلك، وتحت الأمانة، في العمود 2 من الوثيقة CDIP/19/3، كل توصية إلى الجهة الفاعلة المعنية. وإذا وافقت اللجنة على الاستراتيجية والطرائق الواردة في الوثيقة، تكون الأمانة قد عالجت جزءا واحدا على الأقل من المسألة. وتبقى مسألة عملية الإبلاغ والاستعراض التي يمكن مناقشتها في وقت لاحق. وطلبت الأمانة من الرئيس النظر في قرار الدورة 19 للجنة، الفقرة 1.8 والتماس التوجيه من اللجنة إلى الأمانة.

320. وأشار الرئيس إلى الاقتراح المقدم من وفد جمهورية إيران الإسلامية وطلب التوجيه من اللجنة إلى الأمانة. وقال إنه يمكن للجنة أن تطلب إلى الأمانة استعراض وتجميع كل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء ودعوة الدول التي لم ترسل إسهامات إلى المساهمة بمقترحاتها. وطلب التوجيه من اللجنة.



321. وأيد وفد البرازيل مقترح تجميع كل الاقتراحات واستقبال مزيد من الاقتراحات الإضافية من الدول الأعضاء الأخرى. وأعرب عن تقديره للمساهمات المقدمة من المجموعة بآء ووفاى المكسيك وبيرو. وقال إنه سيقم كل مساهمة على حدة. وأيد العديد منها. وسلط الضوء على التوصية 7 التي تتماشى مع اقتراح المشروع الذي قدمه الوفد لتنظر فيه لجنة التنمية. وقال إنه يختلف في الرأي مع بعض التوصيات، أي التوصية 1. وأضاف أنه ينبغي للجنة التنمية أن تعالج أولا التوصيتين العالقتين 5 و11. وكما ذكر وفد سويسرا، فإن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية لن يكون مفيدا فيما يتعلق بالتوصية 1 لأنه يمكن الاضطلاع به في سياق لجنة التنمية. وقال إن هناك تعارضا بين اقتراح المجموعة الأفريقية والتوصية 1، ولذلك يتعين على اللجنة أن تتوخى الحذر إزاء كيفية التعامل مع ذلك الاقتراح. واقترح قبول مقترح الرئيس بأن تجمع الأمانة الاقتراحات القائمة وأية اقتراحات إضافية.

322. وأعرب وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة بآء، عن تفهمه لوجود اقتراحين من المنصة. ومع التحذير بضرورة التشاور داخل المجموعة بشأن ذلك، قال إنه يمكن أن ينظر في فكرة التجميع شريطة أن يكون التجميع بنفس شروط الممارسة الأصلية؛ أي أن يقتصر على التوصيات المعتمدة وفقا لقرار الدورة 20 للجنة التنمية. وطلب توضيحا من الأمانة بشأن هذه النقطة، لأن الاقتراح يبدو وكأنه خطوة إلى الوراء في هذا الصدد.

323. وأكد الرئيس أن الاقتراح لن يشير إلا إلى التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل. واقترح أن تقدم الأمانة أيضا اقتراحا جديدا. وقال إن اللجنة تستطيع أن تطلب إلى الأمانة استعراض وتجميع المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء للنظر فيها في الدورة التالية، وأن تدعو الدول الأعضاء التي أدلت بمساهماتها أن ترسل اقتراحاتها بحلول نهاية يناير 2019 على أقصى تقدير، كي يتاح للأمانة إجراء تجميع جديد قبل الدورة 23. ويمكن للأمانة أيضا تقديم اقتراح يستند إلى مدخلات الدول الأعضاء.

324. وقالت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إن هناك مسألتين: "1" ترحب الأمانة باستلام مدخلات إضافية فيما يتعلق بالطرائق واستراتيجيات التنفيذ بحلول نهاية يناير 2019. إذ تحتاج الأمانة إلى توجيهات من لجنة التنمية فيما يتعلق بطرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة، التي ينبغي تحديدها واحدة واحدة؛ "2" وفيما يخص "عملية الإبلاغ والاستعراض"، يمكن للجنة أن تعتمد نهجا واحدا. ومن باب مساعدة اللجنة والبقاء على الحياد، يمكن للأمانة بمجرد تلقيها هذه المساهمات الجديدة بحلول نهاية يناير 2019، أن تقترح استراتيجيات وطرائق تنفيذ، فضلا عن عملية إبلاغ واستعراض، لكي تنظر فيها اللجنة على أساس المساهمات الواردة من الدول الأعضاء. وستحاول الأمانة الحفاظ على مستوى عال من الحياد وتقديم إسهاماتها المهنية في عمل اللجنة. وذكرت الأمانة أن النهج البديل هو أن تصدر اللجنة توجيهات للأمانة بشأن الطرائق واستراتيجيات التنفيذ، فضلا عن عملية الإبلاغ والاستعراض.

325. وذكر وفد كندا أنه سيتعين عليه إعادة النظر في هذين الاقتراحين في وقت لاحق. وقال إنه في حال اتخذت لجنة التنمية قرارا بشأن أي من هذين الخيارين، سيفهم أن نطاق العملية كان وفقا للممارسة الأصلية؛ أي أن النطاق يتعلق بالتوصيات المعتمدة فقط وينبغي أن يذكر ذلك في ملخص الرئيس على أي حال.

326. وأكد الرئيس أن الاقتراح يتعلق بالتوصيات المعتمدة.

327. وشكر وفد الجمهورية التشيكية الأمانة على الاقتراح الممتاز بشأن هذه المسألة المعقدة. وقال إن تجميع الوثائق من قبل الأمانة قد يكون سبيلا للمضي قدما. وطلب الوفد من الأمانة ما إن كانت كل المدخلات مجدية أو وجمية.

328. وأشار الرئيس إلى الاقتراحات المتعلقة بمسار العمل الذي قد تقوم به اللجنة. أولاً، ستقوم الأمانة باستعراض وتجميع جميع المقترحات، ويمكن للوفود المهمة أن تساهم أيضاً باقتراحاتها بنهاية يناير 2019. وثانياً، يمكن للأمانة أن تقدم اقتراحها الخاص على أساس مساهمات الدول الأعضاء. وأجل الرئيس المناقشات حول هذه المسألة.

329. واستأنف الرئيس المناقشة بشأن مساهمات الدول الأعضاء في الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل، أي الوثيقتين CDIP/22/4 Rev و CDIP/21/11. واقترح أن تقرر اللجنة أولاً أن تقدم الدول الأعضاء المهمة إسهامات إضافية إلى الأمانة بحلول 31 يناير 2019، وأن تجمع المدخلات في وثيقة واحدة لمعلومات الدورة 23 للجنة؛ وثانياً، أن تقترح الأمانة، باستخدام المدخلات الواردة من الدول الأعضاء، طرائق واستراتيجيات تنفيذ للتوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل، وكذلك الخيارات المتعلقة بعملية الإبلاغ والاستعراض، لنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة. وتم اعتماد القرار نظراً لعدم وجود تعليقات من الحضور.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/5 - تحديث لتكلفة خارطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام المنتدى الإلكتروني المقام بموجب "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" باستخدام المنصات القائمة

330. وقالت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) إن البند 4 من الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتصلة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/18/6 Rev) طلب إلى الأمانة أن تستعرض الخيارات المتاحة لتعزيز استخدام المنتدى الشبكي المنشأ في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول، كأداة مفيدة لمعالجة مسائل الدول الأعضاء وقضايا نقل التكنولوجيا. وقد وافقت اللجنة، في دورتها 21، على أن تنظر الأمانة في الاقتراحات المقدمة من الوفود بشأن استخدام المنصات القائمة، ولا سيما منصة (eTISC) التابعة للويبو، وأن تضع خارطة طريق محدثة وتقدير تكاليف للعرض على الدورة 22. وقدمت خارطة الطريق المنقحة وتقدير التكاليف في الوثيقة CDIP/22/5. وقد أدرجت في خريطة الطريق المنقحة الإجراءات الممكنة التالية: إجراء تقييم للجمهور المستهدف واحتياجاته، بالنظر إلى أي خدمات مماثلة موجودة؛ ووضع استراتيجية للمحتوى تستند إلى هذا التقييم؛ وتطوير منصة وتنفيذ استراتيجية المحتوى؛ ووضع استراتيجية للاتصالات والترويج لتحديد القنوات الفعالة للوصول إلى شرائح الجمهور المستهدف؛ والبحث عن شركات سبق أن أنشأت مجتمعات ذات صلة بنقل التكنولوجيا. وظلت الإجراءات وجهية، حتى في حالة استخدام منصة تبادل المعارف القائمة (eTISC)، مما يكفل إمكانية تعزيز المنتدى الشبكي بصورة فعالة كأداة مفيدة لمعالجة مسائل الدول الأعضاء والقضايا المتصلة بنقل التكنولوجيا. ومن شأن إجراء تقييم للجمهور المستهدف واحتياجاته ووضع استراتيجية للمحتوى استناداً إلى ذلك التقييم، أن يكفل مواءمة المحتوى المتاح عبر المنصة للجمهور المستهدف وتفاعل الجمهور معه. ولن تكون هناك حاجة إلى إجراء المحتمل لوضع متطلبات تقنية، بما أن منصة (eTISC) مستخدمة وقد حذفت من خارطة الطريق المنقحة. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يحتاج نشر المنصة للمنتدى الإلكتروني إلى درجة معينة من التكيف لضمان إمكانية عرض المحتوى الجديد بطريقة فعالة وسهلة الاستعمال. ومن شأن وضع استراتيجية للاتصالات والترويج والبحث عن شركات أن يكفل جذب طائفة متنوعة ونشطة من جميع الدول الأعضاء إلى المنتدى الشبكي. واقترحت الأمانة تنفيذ تطوير المنتدى الإلكتروني في منصة (eTISC) على مرحلتين: المرحلة الأولى، للتركيز على تعيين خبراء خارجيين في مجال الاتصالات الرقمية قادرين على تحليل حالة المستخدمين الحالية، واقتراح استراتيجية محتوى مع عينة، ووضع استراتيجية للاتصالات والترويج؛ والمرحلة الثانية، لتعديل منصة تبادل المعارف (eTISC) وصياغة المحتوى الملائم والمحفز للمناقشة، وإقامة شركات جديدة والاستفادة من الشركات القائمة، على النحو الذي اقترحه تقييم الخبراء.

331. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالخطوات العملية للإجراءات الممكنة الواردة في الوثيقة، ورأى أنها موجهة نحو تحقيق النتائج ومعقولة. واقترح الوفد تنفيذ الإجراءات المقترحة في الوقت ذاته كلما أمكن ذلك توفيراً للوقت. إذ قد يسهل بعد الانتهاء من تلك المهام اتخاذ قرار النشر.

332. وأشار وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن استخدام المنصة القائمة (eTISC) من شأنه أن يخفض التكاليف بنسبة 25 في المائة. ولكن سيفرض قيوداً بسبب محدودية خيارات التكييف المتاحة داخل منصة (eTISC). وقال إنه يؤيد من حيث المبدأ الاقتراح الداعي إلى استخدام منصة (eTISC)، ورحب بمزيد من التعليقات عما إن كانت القيود المذكورة ستقوض قابلية التشغيل المتوقعة للمنتدى الشبكي، مما قد يجعل استخدام منصة (eTISC) غير ممكن، وتساءل عن الخيارات الموجودة لمعالجة مسألة التكييف المحدود داخل منصة (eTISC).

333. وأعرب وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة باء، عن سروره لملاحظة أن تقدير التكلفة المحدث يعكس الاقتراحات المقدمة من المجموعة باء في الدورة 21 للجنة التنمية، واقترح استخدام المنصات القائمة مما سيعزز بدوره قيمة محتوى المنتدى الشبكي. وسأل عن توضيح فيما يتعلق بما يستتبعه تكييف المنصة الشبكية وما إذا كان بوسع الأمانة تقديم أي تقدير تقريبي للتكاليف ذات الصلة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة خيار محدد للتكاليف لاستخدام منصة (eTISC) في المنتدى الإلكتروني المعني بنقل التكنولوجيا، والذي قد ترغب بلدان المجموعة باء في إبداء تعليقات فردية بشأنه.

334. وأوضحت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) أن منصة (eTISC) الحالية هي منصة لتقاسم المعارف والتواصل الاجتماعي، ولذلك فهي تستند إلى منصة متاحة كانت تستخدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها. وأضافت الأمانة أن للمنصة المذكورة استخداماً وجمهوراً مختلفين، وكما يتسنى تكييفها، سيتعين النظر إلى فئات الجمهور الأخرى المهمة بنقل التكنولوجيا. ولم تكن الأمانة متأكدة من اهتمام الجمهور أو من هو هذا الجمهور أو ما هو متاح بالفعل، وهذه كلها عوامل يلزم أخذها في الاعتبار. ولذلك اقترحت إجراء تقييم للوضع. وبعد الاطلاع على الوضع، يمكن تعديل منصة (eTISC) وفقاً لذلك. ومنصة (eTISC) مخصصة للاستخدام العام للمعلومات المتعلقة بالبراءات، ولا سيما لأغراض المناقشات وتبادل الخبرات بشأن البحث في البراءات، وليس نقل التكنولوجيا. وسيقدم التقييم الذي سينفذ أفكاراً عن نوع المحتوى الذي سيمم الجمهور المعني بنقل التكنولوجيا.

335. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالمناقشة التي دارت حول المنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية، وأنه قدم طلباً إلى الأمانة للنظر في خيار استخدام صفحات الويكي أو الوييو كمنصة لهذا المنتدى. إذ تشمل صفحات الوييو أصلاً رابطاً أو مساحة عن نقل التكنولوجيا. ومن ثم قدم الوفد نفس الطلب إلى الأمانة بأن تقوم، قبل انعقاد الدورة المقبلة، بالتحقق من هذا الخيار الذي لم يكن معروفاً في السابق والتأكد من أنه قابل للتطبيق وسهل التخصيص للأغراض المذكورة.

336. وذكرت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) أنها بصدد إعداد منصة جديدة للمعلومات والموارد مخصصة لمراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا، وأعربت عن اهتمامها بالنظر في إمكانية إدماج هذا المنتدى الإلكتروني لنقل التكنولوجيا داخل تلك المنصة الجديدة. واقترحت إمكانية إضافة مزيد من التفاصيل وتقدير التكاليف فيما يتعلق بإدماج ذلك المنتدى الإلكتروني في المنصة الجديدة، إذ سيكون الإدماج بالغ الفعالية من حيث التكلفة.

337. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/22/5. واقترح إدراج القرار التالي في ملخص الرئيس: أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/5 وطلبت إلى الأمانة تقديم المزيد من التفاصيل وتقدير التكاليف المتعلقة بتكييف

وإدماج المنتدى الشبكي في المنصة القائمة والمعدة حديثا للنظر فيها في الدورة التالية. وتم اعتماد القرار نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/7 - قائمة المؤشرات لتقييم خدمات الويبو وأنشطتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

338. قالت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) إن البند 6 من الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والوارد في المرفق الأول للوثيقة CDIP/18/6 Rev، التمس من الأمانة إجراء تحليل للفرغ في ما تقدمه الويبو من خدمات وأنشطة متصلة بنقل التكنولوجيا، فيما يتعلق بتوصيات الفئة جيم من أجندة التنمية للمساعدة على النظر في أي اقتراحات في المجالات ذات الأولوية للمضي قدما وتقييمها. وقد قدمت الوثيقة CDIP/21/5 تحليلا للخدمات والأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي اضطلعت بها الويبو خلال الفترة 2014-2017، مع إشارة محددة إلى توصيات الفئة جيم من أجندة التنمية التي أسهمت في تنفيذها ببيان نوع الخدمة أو النشاط. وأشارت الوثيقة إلى أنه لا يمكن إجراء تحليل للفرغ بسبب عدم تحديد أي مؤشرات أو معايير تيسر إجراء تحليل موضوعي للفرغ في كيفية ومدى مساهمة الأنشطة، التي تضطلع بها الويبو في إطار توصيات محددة من أجندة التنمية، في تحقيق الأهداف التي كثيرا ما تكون واسعة النطاق والمذكورة في تلك التوصيات. وكانت اللجنة قد قررت في دورتها 21 أن تقدم الوفود المهتمة إلى الأمانة قائمة مؤشرات لتقييم الأنشطة الواردة في الوثيقة من أجل توحيدها وعرضها في الدورة 22. ووردت المساهمات المقدمة من الوفود في مرفقات الوثيقة CDIP/22/7. وسيطلب التحليل الموضوعي للفرغ في كيفية ومدى إسهام الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في تحقيق الأهداف الواردة في توصيات الفئة جيم وجود مؤشرات وأهداف مناظرة وربما خطوط أساس لكل مؤشر. وينبغي أن تستوفي المؤشرات بعض المعايير، بما في ذلك كونها محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومتصلة بالموضوع ومحددة زمنيا. وسيطلب جمع البيانات لتقييم التقدم المحرز مع مرور الوقت بالنسبة لكل مؤشر موارد كبيرة محتملة، قد يكون جزء منها على الأقل إضافيا إلى الموارد المخصصة حاليا.

339. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم وفود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وذكر أن الهدف من البند 6 من الاقتراح المشترك هو زيادة الوعي بنطاق الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في مجال نقل التكنولوجيا وتقديم وثيقة تتبع من أجل مساعدة اللجنة على النظر في أي مقترحات ومجالات أولوية للمضي قدما وتقييمها. وعلى هذا النحو، قال الوفد إن الناتج المقصود من الاقتراح المشترك هو أن تجري الأمانة عملية تقييم للخدمات والأنشطة الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي اضطلعت بها الويبو خلال الفترة 2014-2017. وأضاف أن مقدمي الاقتراح المشترك رأوا أن عملية الجرد استكملت بنجاح بإعداد الأمانة للوثيقة CDIP/21/5 التي قدمت قائمة شاملة بالخدمات والأنشطة المتصلة بنقل التكنولوجيا في الويبو. وأضاف أن المناقشات التي دارت في الدورة 21 للجنة توضح أن تلك الوثيقة مكنت الدول الأعضاء من فهم العمل الهام الذي تقوم به الويبو في هذا المجال على نحو أفضل. وساهمت الوثيقة CDIP/22/7 أيضا في الإنجاز المرضي لعملية الجرد هذه بتسليط الضوء على بعض مجالات اهتمام الدول الأعضاء في مجال نقل التكنولوجيا. وشكر الدول الأعضاء التي ساهمت بمدخلات لتلك الأغراض. وأعرب عن ارتياحه للعمل الذي أنجزته الأمانة ولم ير ضرورة لمواصلة المناقشات بشأن قائمة المؤشرات المقترحة. وأعرب عن قلقه من أن يكون وضع قائمة المؤشرات المقترحة كثيف الموارد للغاية بالنسبة للأمانة والدول الأعضاء، وطويل الأمد من حيث الوقت اللازم لكي تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن تلك المؤشرات وتنفيذها. وقال إنه علم مؤخرا فقط بالخطوات التي ستحتاج إلى استكمال بعد تحديد "المؤشرات". وتشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال، تعريف "الأهداف المحددة" وتعريف "نقاط البيانات وطرق الجمع"؛ غير أن مزيدا من العمل من أجل وضع مؤشرات

وأهداف ونقاط بيانات رسمية سيلهي اللجنة عن القصد الأصلي، أي مجرد إعداد نظرة عامة و"لقطة" زمنية عن الخدمات والأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي تضطلع بها الويبو. وقد أحرز ذلك بإنتاج الوثيقتين CDIP/21/5 و CDIP/22/7. ورأى أن ذلك البند من الاقتراح المشترك قد استكمل وتمت معالجته.

340. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن اهتمامه بالاقتراحات المقدمة من المجموعة بآء ووفدي إكوادور وجنوب أفريقيا، وأشار إلى أن الاقتراح المقدم من المجموعة بآء يهدف إلى استيفاء متطلبات "SMART". وقال إن القضايا الواردة في البند 6 من الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا قد عولجت معالجة كافية.

341. وقال وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة بآء، إنه أحاط علمًا بموقف وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بأن الوثيقة CDIP/21/5 والوثيقة CDIP/22/7 قد استوفيتا القصد من الاقتراح المشترك. وتشكل الوثيقتان المذكورتان تقييمًا مفيدًا فيما يتعلق بخدمات الويبو وأنشطتها في مجال نقل التكنولوجيا، وستساعدان بشكل كبير في تركيز وتقييم أي مقترحات ومجالات ذات أولوية للمضي قدما. وقال إنه يمكن للجنة أن تحيط علمًا بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/7 وتوافق على أن البند 6 من الاقتراح المشترك قد عولج.

342. ورحب وفد النمسا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بجميع الأعمال التي سمحت بتقييم خدمات وأنشطة الويبو في مجال نقل التكنولوجيا. وأيد البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة بآء وأيد الأفكار الواردة فيه.

343. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن مؤشرات تقييم أنشطة الويبو بشأن نقل التكنولوجيا تعد تطورًا إيجابيًا، ورحب بها. ورأى أنها ستساعد الأمانة في إعداد وتقديم تحليل للثغرات وتوجيه الأعمال المقبلة بشأن نقل التكنولوجيا. وذكر أن بعض المؤشرات المقترحة عامة للغاية والبعض الآخر أكثر تحديدًا. وذكر الوفد أنه يفضل من بينها المؤشر المقترح من جانب وفد جنوب أفريقيا. وطلب توضيحًا بشأن ما إذا كانت النية وراء دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم المؤشرات هي توفير هذه المؤشرات للأمانة لكي تتمكن من إجراء تحليل للثغرات. إذ أشارت بعض الوفود إلى ضرورة عدم اتخاذ أي إجراء آخر بعد تلقي الأمانة للمؤشرات. ولم يفهم الوفد القيمة المضافة لتلقي المساهمات من الدول الأعضاء إن لم يتبع ذلك أي إجراء. وتوقع أن تقوم الأمانة، استنادًا إلى المؤشرات، بتحليل للثغرات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وطلب توضيحًا من تلك الوفود والأمانة بشأن هذه المسألة.

344. وأبرزت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) وجود نهجين. ويمثل النهج الأول في أن محتوى الوثيقتين، بما في ذلك المؤشرات وتحليل الأنشطة والموارد التي تضطلع بها الويبو، يوفران بالفعل معلومات كافية ومنصفة. وأن على الدول الأعضاء ولجنة التنمية أن تقرر ما إذا كان ينبغي المضي قدما بنهج ثان، مما يعني مزيدًا من العمل ومزيدًا من الموارد. وهو ما يعني انتقاء المؤشرات، وقد ينطوي على إمكانية إنشاء فريق عامل لاستعراض المؤشرات المقترحة ثم اقتراح مجموعة من المؤشرات لتوافق عليها لجنة التنمية. ويعني ذلك أيضًا اتخاذ قرار بشأن خطوط الأساس والأهداف لكل مؤشر بمفرده. وكذلك جمع البيانات لكل مؤشر على حدة وإبراز التطورات خلال فترة زمنية معينة. وقال إن ذلك يعني عملاً إضافيًا جديدًا وموارد لازمة.

345. وأشار وفد كندا، متحدًا بصفته الوطنية، إلى أنه على الرغم من أن البند 6 من الاقتراح المشترك المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، قد استخدم مصطلح "تحليل الثغرات"، فقد تبين من ملاحظات الأمانة أن

الفهم الرسمي لمصطلح "تحليل الثغرات"، الذي ينطوي على وضع مؤشرات وأهداف ونقاط بيانات أيضا، لا يعكس القصد من الاقتراح المشترك. وقال إن القصد من الاقتراح، وكما أشار إلى ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن تضطلع الأمانة بعملية تقييم لأنشطة الويبو الجارية في مجال نقل التكنولوجيا. وقال إنه يتفهم شواغل الأمانة فيما يتعلق بالعمل الإضافي الذي سيولده التطوير الرسمي لتلك المؤشرات والأهداف والبعد الآخر للموارد التي ستحتاجها تلك العملية. ورأى أن العمل الذي أنجز حتى الآن جيد لأغراض توفير تقييم مفيد للأنشطة التي يجري الاضطلاع بها.

346. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/22/7. واقترح إدراج القرار التالي في ملخص الرئيس: أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/7، واتفقت على أن الهدف من الاقتراح المشترك قد عولج. واعتمد القرار نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور.

## البند 6 من جدول الأعمال: البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (تمة)

الوثيقة قيد النظر: CDIP/22/13 - مساهمة مختلف هيئات الويبو المعنية في تنفيذ ما يعينها من توصيات أجندة التنمية

347. ذكرت الأمانة (السيد عرفان بالوش) بأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير التي تبنتها اللجنة واعتمدها الجمعية العامة فيما بعد في عام 2010 تدعو هيئات الويبو المعنية إلى إبلاغ الجمعية العامة بمساهماتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. فعلى سبيل الممارسة، تدرج كل لجنة، بمجرد مناقشتها لمساهماتها في تنفيذ أجندة التنمية، تلك البيانات في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (WO/GA/50/8). وترسل الجمعية العامة ذلك التقرير، بعد النظر فيه، إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للإحاطة (CDIP/22/13). وأفاد أنه خلال العام الماضي، ناقشت اللجنة الحكومية الدولية مسألة أجندة التنمية فقط. وبالتالي، يتألف التقرير من مساهمة اللجنة الحكومية الدولية في هذه العملية.

348. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى قرار الجمعية العامة لعام 2010 بتوجيه تعليمات إلى مختلف هيئات الويبو المعنية بتضمين تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعية العامة وصفا لمساهماتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وأشار إلى أنه قد تم تلقي مساهمة من اللجنة الحكومية الدولية بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وكانت المساهمات من مختلف هيئات الويبو الأخرى المعنية غائبة بشكل ملحوظ. وفيما يلي ملخص للمساهمات التي وردت من هيئات الويبو الأخرى منذ عام 2014: في عام 2014، ورد تقرير من اللجنة الحكومية الدولية (IGC)، واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT) واللجنة الدائمة والحقوق المجاورة (SCCR)، واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP)؛ وفي عام 2016، وردت مساهمات من اللجنة الحكومية الدولية (IGC)، واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR)؛ وفي عامي 2017 و2018، جرى استلام تقرير من اللجنة الحكومية الدولية (IGC) بينما لم ترد أي تقارير من اللجان الدائمة. وأفاد أنه بالنسبة إلى المنظمة التي تم دمج توصيات أجندة التنمية فيها، كان الأمر يتعلق بأن اللجنة الحكومية الدولية هي فقط التي تعتبرها ذات صلة بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP) بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية. وذكر أن هذا يعني أن اللجان الدائمة الأخرى لم تعد تساهم في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وطلب من الأمانة الاتصال بأمانات اللجان الأخرى لتحديد سبب عدم ورود هذه التقارير وتقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في اجتماعها المقبل.

349. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى مساهمة اللجنة الحكومية الدولية. وذكر أن هذا الشكل من التقارير يفي باهتمام لجنة التنمية حول إطلاعها على مساهمات مختلف هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية ذات الصلة.

350. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علما بتقرير مساهمة اللجنة الحكومية الدولية في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية ذات الصلة. وأفاد بأنه تم تقديم التقرير بالفعل إلى الجمعية العامة. وذكر أن التوصية الثامنة عشرة تحث اللجنة الحكومية الدولية على تحفيز عملية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، أثبت العمل في اللجنة الحكومية الدولية أنه صعب للغاية. وعملت اللجنة الحكومية الدولية جاهدة للتغلب على الاختلافات الحالية في الآراء بين الوفود. وأعرب الوفد عن أسفه بأنه حتى ذلك الحين لم يتم التمكن من التغلب على هذه الاختلافات وسد الفجوة بين المواقف المختلفة. وبينما لم تكن لجنة التنمية هي المنتدى المناسب للتعامل بشكل جوهري مع الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، إلا أن وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من إحراز تقدم في المستقبل.

351. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورأى أن تلك الوثيقة توفر معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة مختلف هيئات الويبو المعنية، أي اللجنة الحكومية الدولية في هذه الحالة، في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وعلاوة على ذلك، ذكر أن شكل الوثيقة المعنية مناسب ويجب الحفاظ على طريقة تقديم التقارير إلى اللجنة.

352. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. وذكر أن آليات التنسيق التي اعتمدها الجمعية العامة تحتم على جميع هيئات الويبو المعنية إبلاغ لجنة التنمية بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية الخاصة بكل منها. وأفاد أن اللجنة الحكومية الدولية فقط هي التي قدمت مساهمتها، وكانت مساهمة هيئات الويبو الأخرى المعنية غائبة بشكل ملحوظ، على الرغم من أن آلية التنسيق توجه بتقديم مثل هذه التقارير السنوية. وفيما يتعلق بذلك، قدمت خمس لجان دائمة في عام 2014 تقارير عن مساهمتها في توصيات أجنحة التنمية الخاصة بها إلى لجنة التنمية، بينما بحلول عام 2018، قدمت لجنة واحدة فقط، وهي اللجنة الحكومية الدولية، تقاريرها إلى اللجنة. وطلب الوفد من الأمانة تحديد سبب عدم ورود تقارير سنوية من اللجان الدائمة التي تقدم وصفا لمساهماتها في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية الخاصة بكل منها.

353. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه ينبغي لجميع لجان الويبو أن تقدم تقارير مفصلة عن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية الخاصة بكل منها، وينبغي أن تتجاوز التقارير تجميع بيانات الوفود بشأن هذا الموضوع. وأفاد أن عدم وجود أي مساهمة من هيئات الويبو غير اللجنة الحكومية الدولية في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية يمثل حقيقة مؤسفة، كما ذكر وفد المغرب الذي تحدث باسم المجموعة الأفريقية ووفد جنوب أفريقيا. وأفاد أن المرء يحتاج إلى التفكير في سبب عدم استجابة معظم لجان الويبو لهذا الجزء من ولايتها وعدم تمكنها من تقديم تقرير موضوعي عن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية.

354. واقترح الرئيس نهجين محتملين لاختتام مناقشة الوثيقة: (1) التعبير عن التقدير للأمانة على التقرير المقدم؛ (2) أن يطلب إلى الأمانة التشاور مع أمانات اللجان الدائمة بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية الخاصة بها وتقديمها إلى الدورة التالية للجنة التنمية.

355. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم تأييده لهذا الطلب. وذكر أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ناقشت باستفاضة على مدار سنوات عديدة أنها ليست في وضع يمكّنها من إملاء ما يجب القيام به على اللجان الأخرى.

وأفاد أن لجنة التنمية هي مجرد لجنة من لجان الويبو، وبالتالي لا يمكنها إبلاغ لجان أخرى أو هيئات أخرى في الويبو بما يجب القيام به. وذكر أنه يتعين على اللجان الأخرى أن تقرر بنفسها ما إذا كانت ترغب في تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة من عدمه.

356. وأيد وفد سويسرا مداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

357. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

358. وأفاد الرئيس أنه نظراً لعدم وجود توافق في الآراء بشأن الطلب المقدم إلى الأمانة، فيمكنه اقتراح أن تحيط اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/13. وذكر أن الطلب المقدم من وفد المغرب، باسم المجموعة الأفريقية، سينعكس في تقرير الاجتماع.

359. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وتساءل عما إذا كان يمكن تأجيل هذا القرار حتى ظهر يوم الجمعة للساح بإجراء مشاورات داخل المجموعة.

360. وعلق الرئيس المناقشة بشأن تلك الوثيقة.

### البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

الوثائق قيد النظر: CDIP/21/8 Rev و CDIP/22/17 - القضايا التي يتعين تناولها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"

361. أشارت الأمانة (السيد عرفان بالوش) إلى أنه بناء على موافقة الجمعية العامة تم إدراج بند جديد بجدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في جدول أعمال اللجنة. ودُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتلقت الأمانة خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية عدداً من المقترحات، تم تجميعها في الوثيقة CDIP/21/8 Rev.. وأفاد أنه على أساس المناقشات التي دارت حول تلك الوثيقة، تقرر عقد مناقشة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية حول المرأة والملكية الفكرية. كما تقرر أن تتناول الدورة الثالثة والعشرون للجنة التنمية موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية. وذكر أن الوثيقة CDIP/21/8 Rev ستظل مفتوحة. وأفاد أن الرئيس قد ذكر أن أي اقتراح بتلك الوثيقة وأي مقترحات جديدة قد تأتي ستبقى قيد الدراسة للنظر فيها مستقبلاً. كما أفاد أن الأمانة تلقت قبل اجتماع الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية مباشرة اقتراحاً مشتركاً من وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة CDIP/22/17). وبالتالي يتطلب النقاش اتخاذ قرار بشأن الموضوع الذي ستناقشه اللجنة خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية.

362. وذكر الرئيس أن القضية التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال ستبقى مفتوحة على الدوام لتقديمها في المستقبل من قبل أي وفد يرغب في ذلك. ويتعين تحديد القضية التي ستناقش خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية.

363. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وذكر أنه وفقاً للقرار المتخذ في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية في إطار البند 9 من جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، ينبغي أن تستند الموضوعات المستقبلية الأخرى التي سيتم مناقشتها



إلى تلك الموضوعات المقترحة في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. أو تستند إلى أي اقتراح من الدول الأعضاء على أساس توقيت التقديمات. وقراراً بأن الملكية الفكرية تلعب دوراً مهماً في تشجيع الابتكار والإبداع وتساهم في النمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية المستدامة، اقترح وفداً إندونيسياً والإمارات العربية المتحدة موضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" ليتم مناقشته في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في دورة للجنة التنمية (الوثيقة CDIP/22/17). وأفاد أن الصناعات الإبداعية هي من بين القطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد العالمي، وتعتبر مجال نمو مرتفع ناشئ. وأفاد أن الصناعات الإبداعية تخلق الوظائف والمساهمة الاقتصادية والقيمة المضافة، وتساعد البلدان على تأسيس هوية وطنية أقوى. وعلاوة على ذلك، تستفيد قطاعات الاقتصاد الإبداعي من المعرفة والمعلومات التي تؤدي بدورها إلى الابتكار وخلق ثروة اجتماعية واقتصادية للمجتمع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى عكس القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي غالباً ما تنطوي على مجموعة متنوعة من العقبات أمام الدخول إليها، يمكن للصناعات الإبداعية أن توفر فرصاً متكافئة ومساحة متساوية لشعوب جميع الدول. وأفاد أن هذا الأمر أصبح واعداً أكثر في العصر الرقمي من خلال الإنترنت وغيرها من التقنيات، مما يتيح للمواهب من جميع أنحاء العالم أن تعمل معاً. وذكر أن الاقتصاد الإبداعي ينمو ويزدهر كحلقة وصل بين الثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا. كما يتألف نظامه الإيكولوجي من العديد من الصناعات والقطاعات ومختلف أصحاب المصلحة، التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية من الصناعات التقليدية والثقافية والصناعات الحرفية التي تتميز عليها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الجديدة في العصر الرقمي ذات احتياجات الملكية الفكرية المحددة التي تجمع أنواعاً مختلفة من حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حق المؤلف والبراءات والتصاميم والعلامات التجارية. وذكر أنه بناءً على هذه الأسباب، أصبح الاقتصاد الإبداعي قطاعاً تركز حكومة إندونيسيا اهتمامها عليه. وأفاد أن حوالي نصف سكان إندونيسيا أقل من 30 عاماً. ومن خلال الثقافات القوية في مجال ريادة الأعمال وتنفيذها ذاتياً، بدأ شباب إندونيسيا والبارعين في أمور التكنولوجيا في إطلاق العنان للإمكانيات الإبداعية للبلاد. وأصبحت المناقشات المحيطة بالاقتصاد الإبداعي منتشرة في كل مكان، مما أدى إلى إنشاء وكالة الاقتصاد الإبداعي الإندونيسية أو (BEKRAF) في عام 2015. وقامت هذه الوكالة الحكومية بتنسيق وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لدعم إنشاء وتسويق السلع والخدمات الوطنية والثقافية على الصعيدين المحلي والخارجي. كما ذكر أنه في عام 2017، ساهمت الصناعات الإبداعية بـ 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا، واستوعبت أكثر من 13 مليون عامل. وأفاد أن التركيز على تنمية الاقتصاد الإبداعي ليس مجرد تجربة إندونيسية. ففي عصر العولمة والتكنولوجيا المتقدمة، أصبحت الصناعة الإبداعية أداة تغيير. وباعتباره واحداً من القطاعات الأكثر ديناميكية، ساهم الاقتصاد الإبداعي بشكل كبير في النمو الاقتصادي في العديد من البلدان. ومن الضروري أن يكون هناك منبر عالمي للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في صناعة الاقتصاد الإبداعي لتنمية القطاعات التي أطلقتها وزارة الشؤون الخارجية ووكالة الاقتصاد الإبداعي الإندونيسية. كما أفاد أن بلاده استضافت المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإبداعي (WCCE) الأول في الفترة من 6-8 نوفمبر 2018 في بالي، بإندونيسيا. وجمع المؤتمر جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك تعاون الاقتصادات الإبداعية، وبنتا هيليكس (Penta Helix)، أي الجهات الأكاديمية والشركات والمجتمعات والحكومة والإعلام، في محاولة لربط العناصر متعددة الأبعاد بأصحاب المصلحة في الاقتصاد الإبداعي. وذكر أن المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإبداعي كان أول مؤتمر دولي حول الاقتصاد الإبداعي تطلقه إندونيسيا. وحضر المؤتمر ممثلون عن أكثر من 30 دولة وكان عدد المشاركين فيه أكثر من 1500 مشارك. وقدم الوفد شريط فيديو يعرض المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإبداعي. وبمناسبة المؤتمر، اقترح وفد دولة الإمارات العربية المتحدة استضافة مؤتمر المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإبداعي المقبل الذي سينعقد في دبي عام 2020. وبالتالي، يشارك وفداً إندونيسياً والإمارات العربية المتحدة في رعاية الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/22/17. وأفاد أن الملكية الفكرية تلعب دوراً رئيسياً

في تنمية الاقتصاد الإبداعي، كما يتضح من الاقتراح. وذكر أنه حان الوقت لتناول الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الإبداعي ومناقشتها، لاسيما تعزيز دور الملكية الفكرية في تنمية الاقتصاد الإبداعي. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات نحو مسار إيجابي فيما يتعلق باقتراح بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي كموضوع مستقبلي محتمل في إطار بند جدول أعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في لجنة التنمية.

364. وأيد وفد الإمارات اقتراحه المشترك المقدم من وفد إندونيسيا (الوثيقة CDIP/22/17). وأعرب عن سروره لاستضافة النسخة الثانية من المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإبداعي. وأشاد بالنسخة الأولى، التي عُقدت في إندونيسيا. وذكر أن الملكية الفكرية مرتبطة بإبداع العقل مثل الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والعلامات المستخدمة في التجارة. وأفاد أنه يمكن حماية منشئي هذه المصنفات وبمكثمتهم التحكم في استخدام الملكية الفكرية الخاصة بهم من خلال أنظمة الحماية الوطنية والدولية، مع الفهم بأنه ينبغي للملكية الفكرية دائما الموازنة بين مصالح المبدعين واحتياجات المجتمع. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبح الاقتصاد الإبداعي عنصرا هاما في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية. وأفاد بأن الاقتراح يتماشى مع رؤية الإمارات العربية المتحدة المتوفاة لعام 2071. وذكر أن صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، قد أعلن في عام 2018 عن إطلاق صندوق الإمارات للتطوير الثقافي بهدف ضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع الإماراتي في تنفيذ خطط التنمية الثقافية وتشجيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية الثقافية والمعرفية. ومن خلال اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة والتزامها بالأنشطة الإبداعية، بما في ذلك المتاحف والفعاليات الثقافية والمعارض الفنية والمهرجانات السينمائية، اعتمدت البلاد الصناعات الإبداعية في العديد من القطاعات وافتتحت مدن متخصصة ذات خصائص تنظيمية وتشريعية واستثنائية مثل مدينة دبي للإعلام في عام 2001 وأكاديمية التدريب الإعلامي (توفور 54) في عام 2008. وفي وقت لاحق، وحرصا منها على استئناف تطوير قطاع "الصناعات" الإبداعي لإضافة قيمة وحفز النمو الاقتصادي العالمي، أنشأت الإمارات العربية المتحدة منطقة دبي للتصميم في عام 2013، والتي أضافت أيضا إلى أسباب وضع دبي على خريطة شبكة المدن الإبداعية التابعة لليونسكو. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت مهرجان دبي السينمائي الدولي السنوي، وفي عام 2017، افتتحت متحف اللوفر في أبو ظبي. وذكر أنه في القريب سيفتح متحف المستقبل في دبي أبوابه. وأفاد أن مناقشة وتبادل وجهات النظر حول موضوع الاقتصاد الإبداعي والملكية الفكرية توفر فهما أفضل لدور وأهمية نظام الملكية الفكرية كوسيلة لتسخير الإمكانيات الاقتصادية للقطاع ونموه المستدام. وذكر أنه يمكن للمناقشات وتبادل وجهات النظر معالجة مجموعة واسعة من الأسئلة، من بين أمور أخرى، كيفية تطور الابتكار في مجال الاقتصاد الإبداعي، وقضايا سياسة الملكية الفكرية ذات الصلة بدعم قطاعات الاقتصاد الإبداعي وفرص وتحديات تلك القطاعات في العصر الرقمي، وكذلك كيف يمكن للملكية الفكرية أن تساعد في تمويل وتسويق ودعم قطاعات الاقتصاد الإبداعي، وكيف يمكن لسياسة الملكية الفكرية أن تضمن وتحمي التقاسم العادل والمتوازن وكذلك فرص مختلف الجهات الفاعلة المعنية. وأفاد أن قائمة الأسئلة الواردة في الاقتراح هي لأغراض إعلامية فقط وليست لتقييد المناقشة. وأفاد أن للصناعات الإبداعية تأثير إيجابي على المرأة، وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تعليقات أعضاء اللجنة والرئيس.

365. وذكر الرئيس أنه سيتم إضافة أي موضوع مقترح إلى قائمة الموضوعات المقدمة من الدول الأعضاء للدورات المقبلة. ويمكن لأي وفد اقتراح أي موضوع. واقترح الصياغة التالية للقرار: أحاطت اللجنة علما بالطلب المشترك المقدم من وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة بشأن موضوع الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي لإدراجه في قائمة الموضوعات المعروضة النظر فيها مستقبلا. كما طلب من الوفود التعبير عن توقعاتهم تجاه الأمانة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمناقشة "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية. وبالنسبة لموضوع الدورة الثانية والعشرين، "المرأة

والملكية الفكرية"، أفاد أنه بناءً على طلب الدول الأعضاء، ستقدم الأمانة عرضاً قصيراً حول هذه المسألة. وصرح الرئيس أنه يمكن للوفود تقديم طلب مماثل إلى الأمانة فيما يتعلق بالدورة الثالثة والعشرين. وذكر أنه تم الاتفاق على أن تقدم الأمانة عرضاً موجزاً حول موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" في الدورة الثالثة والعشرين للجنة. وفتح الرئيس باب المناقشة حول هذا الموضوع الذي سيتم مناقشته في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية.

366. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وذكر أن مساهمات الدول الأعضاء توفر مدخلات مهمة لتمكين اللجنة من إجراء مناقشات ملموسة وعملية في إطار هذا البند. وأفاد بأن تجميع مدخلات الدول الأعضاء أظهر بعض التداخل بين المقترحات، ورحب بذلك الاهتمام المشترك في مناقشة نفس القضايا وتيسير عمل اللجنة والنهوض به. واقترح عقد جلسة تشاورية حول موضوع "المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والملكية الفكرية، والابتكار" للمناقشة في الدورة التالية المتاحة للجنة التنمية. وعلاوة على ذلك، أفاد أن موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" سيوفر فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر وتبادل الخبرات بشأن المبادرات المتخذة لمعالجة تأثير التكنولوجيا الجديدة على الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالموضوعات المتفق عليها بالفعل، أشار إلى أن موضوع المرأة والملكية الفكرية مهم بشكل خاص، لأن البيانات أظهرت بوضوح أن المرأة تشارك أقل من الرجل في نظام الملكية الفكرية. ومع الأخذ في الاعتبار عبء العمل اللازم بالنسبة لجميع الوفود للتخصيص بشكل صحيح لمناقشة هادفة وموضوعية، أفاد أنه سيكون من المفيد اختيار موضوع واحد لكل دورة من دوات لجنة التنمية. وذكر أنه ينبغي للأمانة أن تقدم، عند الاقتضاء، عرضاً موجزاً للأنشطة ذات الصلة المضطلع بها فيما يتعلق بالموضوعات قيد المناقشة. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى المشاركة البناءة في المناقشات حول القضايا التي سيتم تناولها في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية".

367. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن اتفاقه مع اقتراح الرئيس بإدراج أحدث ما قدمته إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة CDIP/22/17) في قائمة الموضوعات المقترحة. وذكر أنه سيتم تغطية الموضوع الذي اقترحه المجموعة الأفريقية حول "كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية" بشكل أفضل في إطار هذا البند من جدول الأعمال بدلاً من مناقشته في شكل مؤتمر. وتطلع باهتمام كبير إلى مناقشة الموضوع الأول المختار حول المرأة والملكية الفكرية، والذي سيعقد في اليوم التالي. ونظراً لأن موضوع الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية قد تقرر بالفعل، أعرب عن تطلعه إلى مناقشات بناءة حول موضوع يتم تناوله في الدورة الرابعة والعشرين للجنة. كما أعرب عن تأييده لاقتراح المجموعة باء بشأن موضوع "المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والملكية الفكرية، والابتكار"، بينما أبدى افتحاحه أيضاً للنظر في المقترحات الأخرى، لاسيما إذا كانت ذات صلة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

368. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن المقترحات تتضمن موضوعات مثيرة للاهتمام ومهمة للمناقشة وأن القليل منها اقترح تبادلًا أوليًا لوجهات النظر حول الملكية الفكرية والابتكار والتنمية. ومن شأن هذه المناقشات أن تساعد اللجنة في تشكيل عملها في المستقبل في إطار هذا البند من جدول الأعمال وتحديد المجالات التي ترغب في أن يكون لها تأثير أكبر. وللحصول على تحليل أكثر تفصيلاً للوثيقة، أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما وفد كندا باسم المجموعة باء ووفد ليتوانيا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

369. وذكر وفد الصين أنه في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية تم إحراز تقدم في تحديد موضوعين محددتين للمناقشة: المرأة والملكية الفكرية، والملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية. وأضاف أنه سيشترك في المناقشات بشكل استباقي وبناء. وشكر وفد كندا بالنيابة عن المجموعة باء ووفود المكسيك والبرازيل والاتحاد الروسي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة

على اقتراحاتهم. وذكر أن المحتويات القيمة الواردة في تلك المقترحات تغطي العديد من الجوانب المهمة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وأن الكثير من تلك القضايا موضع اهتمام الدول الأعضاء. ومن شأن مناقشة هذه القضايا أن تساعد الدول الأعضاء على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وإيجاد حلول للمشكلات وتعزيز التنمية. واقترح أن تعد الأمانة قائمة بالموضوعات التي ستناقش في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" لكي تنظر الدول الأعضاء فيها.

370. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن استعداده للمشاركة بشكل بناء في مناقشة الموضوعات التي سيتم فحصها في تلك الدورة والدورات اللاحقة للجنة. وشكر وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة على الاقتراح المثير للاهتمام للغاية، والذي أفاد أنه سيتناوله بمزيد من الدراسة. وفيما يتعلق بالموضوع الذي يمكن دراسته في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية، أفاد أنه سيكون من المثير للاهتمام مناقشة فعالية استخدام آليات الملكية الفكرية من قبل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأعرب في الوقت نفسه عن انفتاحه لمناقشة أي موضوعات أخرى قد تنشأ.

371. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأفاد بأن لديه تجارب عديدة حديثة للتبادل فيما يتعلق بالموضوع الذي اقترحه وفد المجموعة باء، وهو "المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والملكية الفكرية، والابتكار". وذكر أن مكتب اليابان للبراءات قام بإنشاء كتيب بعنوان "استراتيجيات الملكية الفكرية للشركات الناشئة" يتضمن دراسات حالة عن استراتيجيات الملكية الفكرية من قبل الشركات التجارية. كما أعد مكتب اليابان للبراءات تقريراً بعنوان "الابتكار المفتوح في مجال الملكية الفكرية"، والذي يقدم حلولاً لفتح الابتكار بين الشركات الاستثمارية والشركات الكبيرة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذا الموضوع في دورة مقبلة.

372. ودعا الرئيس الوفود إلى التعليق على موضوع المناقشة المقترح للدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء بشأن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والملكية الفكرية، والابتكار. وذكر أن الأمانة، بناء على طلب وفد الصين، ستحتفظ بقائمة مفتوحة من الموضوعات المقدمة من الدول الأعضاء وتقود بتحديثها.

373. وصرح وفد البرازيل أنه في الدورة الحادية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن الموضوعين الأولين لبند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، مما سيساعد على الوفاء بولاية اللجنة. وأفاد أن من شأن المناقشات التي دارت في إطار هذا البند الدائم أن تيسر تنفيذ الركيزة الثالثة من أجندة التنمية لأنها لن توفر شفافية أكبر للمناقشات في اللجنة فحسب، بل ستساعد في بدء نقاش أكثر تركيزاً وتوازناً وتوجهاً نحو النتائج في هذا المجال لفائدة جميع الدول الأعضاء. وأفاد أن برنامج عمل بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" يجب أن يدعمه منظوران فكريان متكاملان بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وهما أمران مهمان وينبغي أن يوجها عمل اللجنة. وذكر أن أحدهما هو استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الذي يركز على دور حقوق الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، والآخر هو الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية الذي يلقي الضوء على استخدام مواطن المرونة والتقييدات والاستثناءات في قواعد الملكية الفكرية لضمان دعم الملكية الفكرية لأهداف السياسة العامة. وذكر أن المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/21/8 Rev.، تعكس إلى حد كبير كلا المنظورين. وأفاد أن الاقتراح المقدم من وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة CDIP/22/17) يتفق تماماً مع اهتماماته المتعلقة بالمناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وذكر أن الاقتصاد الإبداعي هو بمثابة همزة وصل مهمة بين الاقتصاد الثقافي والتكنولوجيا، ويلعب دوراً هاماً في تعزيز الهويات الوطنية للبلدان. وأيد هذا الاقتراح. وأفاد أنه، في الدورة الحادية والعشرين للجنة، قدم اقتراحاً من خمسة بنود، وسيتم مناقشة أحدهم في الدورة التالية. وأفاد أن اقتراحه لا يستند إلى اقتراح وفد البرازيل فحسب، بل أيضاً إلى اقتراح وفدي الاتحاد الروسي

والمجموعة باء. وذكر أن بندا آخر في اقتراحه قد تم البدء في تنفيذه في الويبو: وهو فقه الويبو، فيما يتعلق بالسوابق القضائية من أعضاء الويبو. وأفاد أن من شأن ذلك أن يساعد في إنشاء فقه قضائي متماسك، مما سيساعد على تعزيز القدرة على التنبؤ، والتي نتيجة لذلك، يمكن أن تزيد من المبلغ المنفق على البحث والتطوير والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وذكر أن البلدان الرائدة هي البرازيل والمكسيك وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا وإسبانيا. وأفاد أن البرازيل قدمت 78 قرارا في مجال السوابق القضائية وكانت أول دولة تقوم بذلك. كما يشير أحد العناصر الواردة في اقتراحه إلى استراتيجيات لجعل العلامات التجارية أكثر سهولة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذكر أن وفد روسيا ووفد كندا نيابة عن المجموعة باء ووفد اليابان قد أشاروا جميعا إلى موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك، يمكن للجنة التنمية أن تعمل على هذا الموضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار" وربطه بالعلامات التجارية. كما يمكن أن تركز أيضا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمقترح بشأن الاقتصاد الإبداعي. وأفاد أن هناك توافق في الآراء حول موضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار"، لذا يمكن للجنة مناقشة موضوع العلامات التجارية والاقتصاد الإبداعي.

374. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وطلب قائمة بالموضوعات التي يتعين تناولها، لاتخاذ قرار بشأن الموضوع الذي سيتم مناقشته في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية. وأفاد أن جميع المواضيع مهمة، بغض النظر عن توقيت التقديم. وأفاد أنه عند استلام القائمة سيدرس الموضوعات التي قد تكون موضوع النقاش في الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

375. وأيد وفد باكستان الاقتراح المشترك المقدم من وفدي الإمارات العربية المتحدة واندونيسيا. كما رأى أن الاقتراح الذي اقترحه وفد كندا باسم المجموعة باء بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مفيد، وأنه يمثل موضوع مهم آخر، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية. واقترح أنه بدلاً من مناقشة موضوع واحد فقط في كل دورة من دورات اللجنة، يمكن مناقشة موضوعين اعتباراً من الدورة الثالثة والعشرين فصاعداً حتى يتم تغطية المزيد من الموضوعات. وأفاد أن من شأن ذلك أن يقلل أيضاً من إمكانية التنافس بين الموضوعات، وأن اللجنة ستستفيد من المزيد من المناقشات.

376. وذكر الرئيس أن اقتراح وفد باكستان لمناقشة موضوعين في كل دورة مطروح على الطاولة. ورداً على مداخلة وفد المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أوضح أن هناك اقتراح واحد قدمه وفد اندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، ووفد كندا باسم المجموعة باء بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. وتساءل كذلك عما إذا كان هناك اتفاق على طرح موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية. وأفاد أنه يمكن أيضاً تقديم أي اقتراح آخر بعد ذلك.

377. واقترح وفد الجمهورية التشيكية إعادة النظر في هذه القضية في اليوم التالي بالنظر إلى اقتراح وفد باكستان المثير للاهتمام.

378. وعلق الرئيس النقاش حول اقتراح وفد باكستان. وأغلق الرئيس النقاش حول تقديم القضايا التي سيتم تناولها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". وأفاد أن اللجنة قررت أن تحيط علماً بالطلب المشترك المقدم من وفدي اندونيسيا والإمارات العربية المتحدة بشأن موضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" لإدراجه في قائمة الموضوعات التي سيتم تناولها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" وطلبت من الأمانة إعداد قائمة بالموضوعات التي اقترحتها الدول الأعضاء، بالنظر إلى عدم وجود تعليقات إضافية من الحضور. كما ذكر أنه سيتم فتح النقاش مرة أخرى في حالة الاتفاق على الموضوع الذي سيتم مناقشته في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/14- اقتراح مشروع معدل بشأن الملكية الفكرية وسياسة المأكولات في بيرو وبلدان نامية أخرى: تسخير الملكية الفكرية لأغراض تنمية سياحة المأكولات (تتمة)

379. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/14. وذكر أن الأمانة قد أعدت ميزانية لاقتراح المشروع، كما هو مبين في الوثيقة CDIP/22/14 Rev. وفتح باب التعليقات. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور، تم اعتماد المشروع.

380. وأعرب وفد بيرو عن تقديره لدعم اللجنة لاعتماد المشروع.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/15 - اقتراح لمشروع رائد بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في المحيط الرقمي مقدم من البرازيل (تتمة)

381. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/15.

382. وصرح وفد البرازيل بأنه عمم نسخة منقحة من اقتراح المشروع تتضمن بعض الاقتراحات التي قدمتها الوفود. وأفاد أن الأمانة قدمت أيضا ميزانية منقحة وبذلت جهدا كبيرا لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وخفض التكاليف. وذكر بأن الاقتراح الأصلي كان بمبلغ 490.000 فرنك سويسري لأربعة بلدان، أما الاقتراح الجديد فهو لستة بلدان، وبمبلغ 513.500 فرنك سويسري. وأفاد أنه كان هناك قدر كبير من الجهد لعدم زيادة الميزانية بشكل كبير. كما تضمنت أسماء البلدان التجريبية، بناءً على اقتراح وفد المملكة المتحدة. وذكر أن المشروع ليس لديه ممارسة معيارية، وسيقتصر على القضايا الحالية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، لذلك لم يكن هناك أي تداخل مع الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

383. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الاقتراح المنقح غير متاح في محطة الوثائق. وذكر أنه يحتاج إلى مراجعة الوثيقة قبل أن يتخذ أي قرارات أخرى.

384. وأفاد وفد البرازيل أن الاقتراح المنقح قد أرسل إلى جميع المنسقين الإقليميين وإلى بعض الوفود بشكل غير رسمي.

385. واقترح الرئيس أن يقوم وفد البرازيل بمشاركة الاقتراح المعدل مع الأمانة، مما سيساعد في التوزيع. وعلق المناقشة إلى وقت لاحق في الصباح لإتاحة الوقت لوفد البرازيل للتشاور مع مختلف الوفود.

386. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وذكر أن المجموعة بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير.

387. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأكد أنه تلقى بالفعل الاقتراح المنقح المقدم من وفد البرازيل. ومع ذلك، فقد عمم الاقتراح في صباح ذلك اليوم. ودعا أعضاء المجموعة باء إلى مراجعة الوثيقة.

388. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، فأبلغ أنه في نفس الوضع مثل المجموعة باء. ودعا أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى مراجعة الاقتراح. وذكر أنه سيكون مفتوحًا لمناقشة الأمر في مرحلة لاحقة خلال اليوم.

389. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا، وأفاد وأعرب عن تأييده لموقف وفد كندا نيابة عن المجموعة بآء ووفد ليتوانيا نيابة عن باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ومع ذلك، ذكر أنه لم يتلق أي بريد إلكتروني من وفد البرازيل فيما يتعلق بالاقترح المنقح.

390. وصرح وفد السلفادور بأنه سيرسله إلى وفد إندونيسيا لتجنب أي تأخير.

391. وأرجأ الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/15.

الوثائق قيد النظر CDIP/21/8 Rev و CDIP/22/17 - القضايا التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" (تمة)

392. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقتين CDIP/21/8 Rev و CDIP/22/17. وصرح بأن الموضوع الذي سيتم تناوله في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية سيكون هو موضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار". وأضاف أن بعض الوفود أعربت عن رغبتها في إضافة "بما في ذلك العلامات التجارية" إلى عنوان الموضوع. وفتح الباب أمام التعليقات من جانب الوفود.

393. وطلب وفد كندا إعادة النظر في هذه المسألة في وقت لاحق لأن المشاورات لا تزال جارية.

**البند 6 من جدول الأعمال: البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (تمة)**

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/13 - مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها توصيات أجندة التنمية (تمة)

394. عاد الرئيس إلى مناقشة الوثيقة CDIP/22/13، وذكر بأن بعض الوفود ترغب في مطالبة الأمانة بالتشاور مع أمانات اللجان الدائمة الأخرى للتساؤل عن سبب عدم إرسال مساهماتها، في حين أرادت وفود أخرى الإحاطة علماً فقط بالوثيقة. وفتح الباب أمام الإدلاء بالتعليقات.

395. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وأفاد بأنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لمناقشة هذه المسألة. وطلب تأجيل المناقشة.

396. وعلق الرئيس المناقشة حول هذه المسألة.

**البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)**

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/INF/2 - ملخص الدراسة بشأن فهم استخدام التصميم الصناعي في دول جنوب شرق آسيا - حالة إندونيسيا والفلبين وتايلند

397. قدمت الأمانة (السيد كارستن فينك) ملخص دراسة بشأن فهم استخدام التصميم الصناعية في بلدان جنوب شرق آسيا - حالة إندونيسيا والفلبين وتايلند (الوثيقة CDIP/22/INF/2). وأثنت على السيدة مريم زهتابشي والسيدة إنتان حمدان ليفرامنتو اللتان كانتا جزءاً من فريق البحث الذي أنشأ الدراسة. ونظرت الدراسة في استخدام التصميم الصناعي.

وكان واضحاً من الأنماط الحالية لاستخدام التصميم الصناعية أن بعض الاقتصادات النامية أظهرت أعداداً كبيرة من طلبات التصميم الصناعي، لاسيما في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، لم يكن هناك الكثير من البصيرة حول ما وراء تلك الطلبات، أو حول كيفية استفادة الشركات ومستخدمي نظام التصميم الصناعي من النظام، أو حول كيفية مساهمة ابتكار التصميم في نجاح الأعمال. وكانت الدراسة طموحة. وتم إجراء مسح أصلي لمودعي طلبات التصميم الصناعية. وكان الاستطلاع واسع النطاق، ولم يحاول اكتساب بصيرة حول عملية ابتكار التصميم فحسب، بل فهم أفضل لما يحفز مبتكري التصميم على البحث عن هذا الشكل من أشكال حماية الملكية الفكرية، وكيف استفادوا من التصميم الصناعية المسجلة، والتحديات التي واجهت مودعي طلبات التصميم الصناعية. وأفادت الأمانة أنه تم تنفيذ المشروع في ثلاث بلدان: تايلند وإندونيسيا والفلبين. وقد استفادت الأمانة من التعاون المتميز بين مكاتب الملكية الفكرية في تلك البلدان، وهي المديرية العامة للملكية الفكرية في إندونيسيا ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين وإدارة الملكية الفكرية في تايلند. وشكرت تلك المكاتب على تعاونها في تنفيذ المشروع. كما عملت مع مؤسسات الفكر والرأي في تلك البلدان لإجراء المسح: جامعة آسيا والمحيط الهادئ في الفلبين، ومركز بحوث التنمية التايلاندي في تايلاند، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في إندونيسيا. وتمثلت الخطوة الأولى للمشروع في تصميم نموذج المسح. وتم قضاء الكثير من الوقت في القيام بذلك. واستند النموذج إلى عدد من مسوحات المخترعين الحاصلين عدة براءات والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، ولكن تم تكيفها مع الموضوع المختلف المتناول ومع حقيقة أن الخاضعين للمسح كانوا من مودعي الطلبات وليس من المخترعين. ومع ذلك، جرى استعارة بعض المفاهيم المنهجية من أعمال دراسة مسحية سابقة ماثلة في مجال البراءات. وتم إجراء المسح في الدول الثلاث، ولم تكن عملية سهلة. وكانت الردود على هذه الأنواع من المسوحات طوعية. وتعاملت الأمانة مع الدعوات بالبريد الإلكتروني للرد على الاستبيان بنجاح معتدل، وتابعت المكالمات الهاتفية والبريد العادي. وفي النهاية، وبالنظر خصيصاً إلى مقدار الوقت والموارد التي تم إنفاقها، كان معدل الاستجابة مرضي تماماً. وإجمالاً، قدم 268 من مودعي طلبات التصميم الصناعية في البلدان الثلاثة استبيانات استقصائية. وبشكل مودعو الطلبات هؤلاء البالغ عددهم 268 مودع طلب 512 طلب تصميم صناعي. وتم تقسيم المسح إلى قسمين، حيث ركز القسم الأول على خصائص مودعي طلبات التصميم، بينما ركز القسم الثاني على ما يصل إلى أربعة تصاميم صناعية محددة قدمها مودعو الطلبات. وكانت الفكرة هي الحصول على خصائص التصميم الصناعية ومعرفة من هم الشركات والأفراد الذين يقفون وراء هذه الإبداعات الخاصة بالتصاميم الصناعية. وكانت الدراسات الكاملة متاحة على موقع الويب الإلكتروني على صفحة دراسات التنمية لقسم الاقتصاد والإحصاء. وذكرت الأمانة أن المسح كان طويلاً، وهناك عدد كبير من النتائج. وشجعت الأعضاء على إلقاء نظرة على الوثيقة للتعرف على مدى انتشار المسح. وذكرت أن معظم مستخدمي التصميم الصناعي هم من الشركات الخاصة التي تم تأسيسها محلياً، وهي حقا شركات صغيرة تمثل معظم المستخدمين، تليها شركات متوسطة الحجم وشركات كبيرة. وهناك نمط في حالة العديد من الشركات الصغيرة وهو أن مالكي الشركة الذين كانوا في بعض الأحيان مصممين أنفسهم وغالباً ما تقدموا بطلب للحصول على التصميم الصناعية كأفراد. وكانت هناك بعض الأفكار المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بعملية ابتكار التصميم. فعلى سبيل المثال، طرح المسح أسئلة عن الإلهام بالنسبة للتصاميم الجديدة، وجاءت ملاحظات العملاء باعتبارها الأكثر أهمية. وأفادت الأمانة أنه داخل الشركات، كان هناك أصلاً رئيسيان للابتكار التصميمي: أحدهما هو الإدارة المنوط بها إجراء البحوث والتطوير وابتكار التصميم؛ أما الأصل الثاني فهو الإدارة العليا وأصحاب الشركة. وإلى جانب هذين الأصلين الرئيسيين في الشركات متوسطة الحجم والشركات الكبرى، تمثل إدارات المبيعات والتسويق مصدر الأفكار لعدد كبير من التصميمات التي تم تلقي ردود الاستبيان عليها. ويؤكد ذلك على أن ملاحظات العملاء والتفاعل المباشر مع المستهلكين هو مصدر مهم للإلهام بالنسبة للتصاميم الصناعية. وأفادت أن أحد الأسئلة المركزية التي تم طرحها في الاستطلاع كان حول قيمة التصميم الصناعية. ونظراً



لأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقييم الملكية الفكرية بسبب مجرد عدم اليقين الشديد الذي يصاحب الاختراعات الجديدة، فقد وفرت هذه الأنواع من المسوحات نافذة على قيمة الملكية الفكرية لأنها سألت أصحاب الملكية الفكرية، بعد تسويق الملكية الفكرية تجارياً، عن كيفية تقييمهم للتصميم الصناعي الخاص بهم. وللقيام بذلك، اتبع النهج عن كسب النهج المتبع في مسوحات المخترعين بالنسبة لبراءات الاختراع. وتم طرح سؤال افتراضي على الشركات: "إذا كان لديك كل المعلومات حول نجاح التصميم الصناعي الذي لديكم اليوم، فكم كنتم ترغبون في بيع التصميم الصناعي الخاص بكم في البداية؟" ويأتي السؤال ضمناً حول قيمة التصميم الصناعي. وكان متوسط قيمة التصاميم الصناعية التي شملتها الدراسة يتراوح ما بين 30.000 و100.000 دولار أمريكي. وإذا ما قورنت هذه القيمة بمسوحات المخترعين التي أُجريت في حالة براءات الاختراع، فستكون هذه الأرقام أعلى، وهو ما يماشى على نطاق واسع مع التوقعات، بالنظر إلى أن هذه البلدان لديها نصيب أقل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولديها معدل تطور أقل. ولا يعد ابتكار التصميم الصناعي قوياً مثل الابتكار التكنولوجي، الذي لديه سوق أكبر بكثير. وفيما يتعلق بقيمة التصاميم الصناعية، استطاع المسح رسم توزيع قيم التصاميم الصناعية. وكان لمعظم التصاميم الصناعية قيمة حول المدى المتوسط، بعضها أعلى وبعضها أقل، وكانت بعض التصاميم الصناعية ذات قيمة كبيرة. وفي الأساس، كان هناك عدد قليل نسبياً من التصاميم الصناعية التي تمثل قيمة مرتفعة. إذا ما قارنا التوزيع الموجود للتصاميم الصناعية بالتوزيع الذي أظهرته التقنيات الصناعية السابقة لبراءات الاختراع، سنجد أن الانحراف الصحيح أقل وضوحاً. ويعد ابتكار التصميم عملية أقل خطورة من الابتكار التكنولوجي. وتعد حالة عدم اليقين الموجودة في البداية، بمجرد بدء عملية الابتكار، صغيرة نسبياً مقارنة بالاختراعات التكنولوجية التي تؤدي إلى براءات الاختراع. وتعتبر تلك نتيجة بديهية إلى حد ما. وفي المعدلات الأعلى نسبياً للتسويق، يتم تسويق غالبية التصاميم الصناعية في النهاية. وهناك طرق مختلفة للنظر إلى تلك البيانات، ولكن ذلك يؤكد أن ابتكار التصميم يمثل عملية أقل خطورة مقارنة بالابتكار التكنولوجي. كما تم طرح سؤال على مودعي طلبات التصميم الصناعي بشأن مدى شعورهم بأن تصميمهم قد تم تقليده في السوق. وأشار خمس المستجيبين الذين شملهم المسح إلى أنهم قد لاحظوا التقليد. ولا يعد مفهوم التقليد هو نفسه انتهاك حقيقي لحق التصميم الصناعي. كما طرح المسح سؤالاً على أصحاب التصاميم الصناعية بشأن الخسارة المالية التي تصورها كنتيجة لتقليد تصميمهم. وأشاروا بشكل عام إلى أن الخسارة المالية كانت عالية جداً. وكما تساءل المسح عن مدى شعور مودعي طلبات التصاميم الصناعية بأن تصميمهم قد تم تقليده وما إذا كانوا قد تابعوا هذا التقليد من خلال الوسائل القانونية. وذكروا أنه في بعض الحالات قاموا بذلك بنجاح مختلط. وكانت تكاليف التنفيذ القانونية المرتفعة مثبته لإفاد الحق. وأفادت الأمانة أنه تم تقديم معظم طلبات التصميم الصناعي التي شملها المسح دون الاعتماد على وكلاء خارجيين، وواجه مودعو الطلبات تحدي التنقل خلال عملية طويلة يصعب فهمها. وقد يتوقع المرء أن يكون غالبية مستخدمي التصميم الصناعي قد مروا بوكلاء خارجيين على دراية كبيرة بعملية الإيداع، ولكن في كثير من الأحيان كانت تلك الشركات مقيدة بالموارد، وغالباً ما كان مالك الشركة هو المصمم نفسه الذي يتعامل مع عملية إيداع طلب التصميم الصناعي. وذكرت أن تلك المسوحات كانت كثيفة الاستخدام للموارد. ولم تكن مكلفة فقط من حيث الإدارة، لكنها كانت تحتاج أيضاً إلى الكثير من المتابعة والصبر في محاولة لإقناع المستهدفين بالاستجابة. وفي الوقت نفسه، كانت تلك المسوحات تستحق الجهد لأن المرء يمكنه الحصول على أفكار حول الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذه الحالة، حول استخدام التصميمات الصناعية، والتي كان من الصعب بغير ذلك الحصول على أفكار بشأنها، لأنه لا توجد بيانات مماثلة متاحة من خلال مصادر بيانات أخرى. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسة، كشفت ردود المسح أن مبتكري التصميم يستخدمون التصاميم الصناعية كوسيلة لاسترداد عائداتهم من الاستثمارات في إنشاء التصاميم الصناعية. ويواجه مبتكرو التصميم الخطر الحقيقي المتمثل في التقليد. وبشكل عام، يلعب نظام التصاميم الصناعية دوراً مسانداً في تحفيز هذا الشكل من الابتكار. ويعد ذلك اكتشافاً مثيراً

للاهتمام بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي شملها المسح. ويعتبر ابتكار التصميم على عكس براءات الاختراع، فهو شكل من أشكال الابتكار الذي يعتمد بشكل أساسي على الإبداع. ولا يعتبر كثيف من حيث رأس المال مثل الابتكار التكنولوجي. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون في طليعة التكنولوجيا ليخرج بتصاميم مبتكرة. ويبدو أن نظام التصميم الصناعي يلعب دورا داعما لمبدعي التصميم في بلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا الثلاث المعنية. وعلاوة على ذلك، يشارك حوالي 20% من مودعي التصاميم الذين شملهم المسح في التصدير، وهو رقم مرتفع نسبياً. وبالنظر إلى الدراسات التي أُجريت في مجال التجارة الدولية والتي أظهرت النسبة المتوقعة للشركات العاملة في التجارة، كانت النسبة منخفضة للغاية، في العادة أقل من 5% من جميع الشركات المشاركة في الاقتصاد. وقد يكون التصميم الصناعي وسيلة لاقتحام الأسواق الخارجية، وقد يكون الميزة التنافسية الوحيدة التي تتمتع بها الشركة مقابل غيرها في السوق الأجنبية. ويتماشى ذلك مع الأبحاث التي أُجريت في مجال التجارة الدولية بشأن ما يسمى بالشركات غير المتجانسة، وهي الأبحاث التي نظرت في سبب نجاح بعض الشركات في التصدير وعدم نجاح الشركات الأخرى في ذلك. وذكرت الأمانة أن الدراسة نظرت في الشركات التي تستخدم نظام التصميم الصناعي، ولذلك كان الخاضعون للمسح متحيزين. كما أن هناك مسألة السببية من حيث ابتكار التصميم الناجح والتصدير. وأفادت أن قدرات الشركات عادة ما تكون هي التي حددت كليهما. وذكرت أنه عندما تقوم الشركات بالتصدير، ففي الغالب كانت تصدر داخل المنطقة. وفي حالات قليلة، قامت بتصدير وتصميمها الصناعية في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن معظم الشركات التي قامت بالتصدير، قامت بذلك على المستوى الإقليمي. وأفادت بأن الدراسة الكاملة مع الكثير من النتائج متاحة على موقع الويبو.

398. وفتح الرئيس باب الملاحظات أو التعليقات أو الأسئلة.

399. وأعرب وفد تايلند عن اهتمامه الكبير بنتائج الدراسة، كما أعرب عن سروره لمعرفة أن المشروع يستحق التنفيذ رغم كونه كثيف الاستخدام للموارد. وذكر أن التصميم الصناعي هو أحد أشكال الملكية الفكرية التي أضفت قيمة إلى المشاريع واستفاد منها رواد الأعمال في البلدان التي أُجريت فيها الدراسة. وذكر أنه في عام 2018، من شهر يناير إلى شهر أكتوبر، تلقت إدارة الملكية الفكرية في تايلند أكثر من 4500 طلب للحصول على براءات تصاميم. وأفاد أن الدراسة جيدة وتحظى بتقدير كبير من الدول المعنية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون النتائج بمثابة أساس لمزيد من الدراسات في المستقبل.

400. وأعرب وفد الفلبين عن اهتمامه الشديد بآثار السياسة المترتبة على الدراسة الاستقصائية. وأفاد أنه أثناء القراءة السريعة للنتائج، تساءل عن سبب تردد المشاركين في ملء نموذج الاستبيان، وما إذا كان هذا التردد يعني عدم وجود تقدير للملكية الفكرية أو ما إذا كان الأمر يتعلق بدرجة أكبر بكيفية نظر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للملكية الفكرية بشكل عام.

401. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأعرب عن سروره لأن التصميم الدقيق للاستبيان والمتابعة الاستباقية من جانب مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، التي أعرب أيضاً عن امتنانه بشأنها، قد أثارا عدد كبير من الردود الجيدة من جانب المصممين الصناعيين. وأفاد أن ذلك يوفر رؤى مهمة بشأن مجال يحظى بدراسات قليلة نسبياً من مجالات نظام الملكية الفكرية، وهو مجال التصاميم الصناعية، بما في ذلك السلوكيات الملموسة والمخاوف والدوافع ووسائل المصممين الصناعيين الذين يسعون لحماية إبداعاتهم. وشكر المصممين الذين شاركوا في المسح على مساهماتهم القيمة، وأحاط علماً على النحو الواجب بهذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن منهجية الدراسة الناجحة توفر دروساً مفيدة يمكن تطبيقها في الدراسات أو المشروعات المستقبلية القائمة على المسح. وكما هو الحال بالنسبة لدراسة السياحة في مصر (الوثيقة CDIP/22/INF/4)،

كانت تلك الدراسة مثالا مفيدا على أنه يمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تدعم على حد سواء الشركات الكبيرة والصغيرة التي تعمل في مجموعة واسعة من المجالات .

402. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن نتائج الدراسة مثيرة للاهتمام للغاية وشكر وفود إندونيسيا والفلبين وتايلند على اهتمامهم وملكيتهم بالمشاريع. وأعرب عن سروره لملاحظة أن المشروع قد حقق نتائج ناجحة.

403. وشارك وفد الهند بتجربته الوطنية فيما يتعلق بالموضوع. وأفاد أن التصميم هو أحد خصائص الملكية الفكرية التي يستخدمها الجميع على نطاق واسع، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة. وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، يمثل التصميم أداة عامة للابتكار لتسويق منتجاتها لأن الاستثمار ضئيل للغاية والتسجيل رخيص ويستغرق وقتا طويلا. وعلاوة على ذلك، يسهل على المنتجات المسجلة جذب عملاء جدد، وبالتالي تشجيع الأعمال التجارية. وأثنى على ملخص الدراسة، وأفاد بأنه سيكون من المثير للاهتمام أن تتداول الدول الأعضاء بشأن العوائق التي يواجهها مبتكرو التصميم المحليون الناجحون في دخول الأسواق الدولية من منظور السياسة العامة، كما ذكر في التقرير.

404. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علما بالدراسة التي أظهرت نتائج مثيرة للاهتمام للغاية، لاسيا وأن مودعي الطلبات كانوا من الشركات الخاصة والمملوكة محليا، والتي تجاوزت 21 عاما، وكان المصممون ما بين 35 و50 سنة من العمر أو أكبر. وذكر أنه من المثير للاهتمام أن يكون مودعو الطلبات قد أعطوا قيمة كبيرة لحقوق التصميم الخاصة بهم، حيث يتراوح متوسط القيمة ما بين 30.000 إلى 100.000 دولار أمريكي، وأن هناك خطرا حقيقيا بالتقليد وأن ابتكار التصميم قد يكون وسيلة لاقتحام الأسواق الأجنبية وزيادة الصادرات. كما كشفت الدراسة عن مشكلات محتملة للتحسين، وهي حقيقة أن مودعي الطلبات ينظرون إلى عملية الايداع على أنها طويلة ويصعب فهمها.

405. وشكرت الأمانة (السيد كارستن فينك) جميع الوفود على تعليقاتهم الإيجابية. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الفلبين حول سبب صعوبة الحصول على ردود على الاستبيان، ذكرت أن معدل الإجابة على الاستبيان، والذي كان في حالة الفلبين 12%، لم يكن إجمالا خارج الحدود مقارنة بالدراسات الأخرى. وأفادت أنه لا يوجد أي شيء، على الأقل في ضوء التعليقات الواردة، من شأنه أن يشير إلى أن عدم الاهتمام بالمشاركة في الاستبيان له علاقة بالموضوع المحدد. وذكرت أنه كان بمثابة تحد عام. وتلقت الشركات العديد من المسوح، وكان هناك بعض الإجماع فيما يتعلق بالمسح، وفي كثير من الأحيان كان رواد الأعمال في الشركات الصغيرة محدودة الموارد يرغبون في قضاء وقتهم في أنشطة أخرى بدلاً من الرد على الاستبيان. وأفادت بأنها قضت الكثير من الوقت في البداية للتفكير في طول الاستبيان، وأجرت مناقشات مع الشركاء في البلدان، وشعر البعض أن المسح طويل جدا. واستغرق الأمر في المتوسط حوالي 35 إلى 40 دقيقة لتعبئة الاستبيان. وأفادت أنه لم يكن مسح لمدة عشر دقائق عبر الإنترنت، وقد يكون ذلك بمثابة عائق. ومع الاستفادة من الماضي، لا تزال تدافع عن نهجها. وذكرت أنه ربما تم تقوية بعض الردود على الاستبيان، لكن ردود الاستبيان التي تم تلقيها بالفعل كانت تغطي مجالات واسعة. وبينما كانت ترغب في تلقي المزيد من الردود، إلا أن النتائج كانت مفيدة من الناحية الإحصائية.

406. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، ورحب بتنفيذ المشروع بهدف تضيق الفجوة المعرفية التي يواجهها صناع السياسات في تصميم وتنفيذ نظام الملكية الفكرية المعزز للتنمية، وهو التصميم الصناعي في هذه الحالة، والمساهمة في تحسين المعرفة لفائدة صنع القرار بشأن سياسات الملكية الفكرية. وباعتبار بلاده واحدة من البلدان التي أُجريت فيها الدراسات

البحثية في إطار المشروع الذي أُجري مع الويبو، ذكر أنه تم عقد سلسلة من الاجتماعات وورش العمل والندوات لتعريف صانعي السياسات والشركاء بتحديد نطاق العمل ومناقشة النتائج الأولية والرئيسية للدراسات. وأفاد بأنه لا شك في أن الدراسة مهمة للغاية لتشجيع صانعي السياسات وتنويرهم بشكل أفضل عند اتخاذ القرارات بشأن سياسة الملكية الفكرية والتي بدورها ستفيد السياسة الإندونيسية بشكل عام.

407. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/22/INF/2. وبالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور، أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/INF/3 - ملخص الدراسة بشأن الملكية الفكرية في نظام الابتكار في قطاع الصحة في بولندا

408. قدمت الأمانة (السيد خوليو رافو) ملخص دراسة الملكية الفكرية في نظام الابتكار في قطاع الصحة في بولندا (الوثيقة CDIP/22/INF/3). وذكرت أن تلك الدراسة القطرية بدأت بمناقشات مع الحكومة البولندية في عام 2015. وتم تنفيذ بعثة لتقصي الحقائق في عام 2016، للمشاركة في مناقشات مع مكتب البراءات البولندي (PPO)، الذي كان النظير الرئيسي خلال تنفيذ الدراسة، وكذلك مع العديد من الوكالات الأخرى، لاسيما وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد والمكتب المركزي للمقاطعات في بولندا وإدارة العلوم والتعليم العالي والأكاديمية البولندية للعلوم والعديد من المؤسسات الأكاديمية مثل جامعة وارسو وجامعة جاغيلونيان، وكذلك العديد من ممثلي الصناعة. وعقب تلك المناقشات، تم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة ومنهجية التنفيذ. وتم تنفيذ المشروع من مايو 2016 إلى أغسطس 2018. وكان الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم الابتكار القائم على الأدلة وصنع سياسات الملكية الفكرية، لاسيما في قطاع الصحة في بولندا. وكان هناك العديد من الأسئلة التوجيهية، اثنان منها كانا رئيسيين: (1) ما هي العوامل التي تؤثر على أداء الابتكار في هذا القطاع، (2) ما هي أهمية الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية لهذا القطاع؟ وتم تنسيق الدراسة بالاشتراك مع مكتب البراءات البولندي. وداخل الويبو، قامت شعبة الاقتصاد والإحصاء بمعالجة عملية التنفيذ، مع الاعتماد بشكل كبير على الاستشاريين المحليين الذين اختارهم كل من مكتب البراءات البولندي والويبو. وتم تقسيم التصميم المنهجي إلى ثلاثة عناصر رئيسية، أحدها هو تحليل البيانات الحالية حول الابتكار والملكية الفكرية، مثل مسح الابتكار المجتمعي أو المسوحات الإحصائية الأخرى (مثل مسح البحث والتطوير). وتمثل العنصر الثاني في رسم خرائط الملكية الفكرية أو المخطط العام لمحاولة فهم مقدار استخدام براءات الاختراع والنماذج الأخرى التي وضعها مودعو الطلبات البولنديون من قطاع الصحة وبعض مودعي الطلبات الأجانب. أما العنصر الثالث فهو المسح النوعي. وقد أجرت مقابلات مع حوالي 42 شركة بولندية في هذا القطاع وكذلك مسؤولين من وكالات تمثيلية، لاسيما الوكالة المسؤولة عن التخليص في سوق الدواء والمؤسسات الأكاديمية، للحصول على منظور إضافي حول هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالجدول الزمني للتنفيذ والأنشطة الرئيسية، أفادت الأمانة أن المشروع واجه بعض التأخير. وبشكل عام، كان التنفيذ جيد إلى حد ما. وتضمن بعثة تقصي الحقائق في البداية وبعثة أخرى في سبتمبر 2016 لتنظيم ورشة عمل لجميع الوكالات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الصناعة، والتي كانت بمثابة نقطة هامة للغاية في المشروع. وكان من المهم للغاية في ورشة العمل هذه إعادة توجيه بعض القرارات المنهجية التي أُتخذت في وقت مبكر والتي ثبت أنها ليست أفضل طريقة لمعالجة المشروع. وتم الانتهاء من المشروع رسمياً في أكتوبر عام 2018 من خلال حدث نشر. وكان من المهم للغاية مشاركة النتائج مع الدولة حتى يمكن مناقشتها واستخدامها في النهاية لتنفيذ السياسات. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة في تنفيذ المشروع، ذكر الأمانة أنه بينما كانت هناك ثلاثة تحديات رئيسية عند تنفيذ تلك الدراسة القطرية المحددة، إلا أنه تم التغلب عليها جميعاً في النهاية. وكان التحدي الرئيسي هو أن تنفيذ المسح النوعي المنهجي يتطلب الكثير من الموارد من مكتب

البراءات البولندية. وكانت هناك حاجة لتفعيل اتفاق للتعاون التكنولوجي، وقد تم التقليل من أهمية الوقت للقيام بذلك. وكان من المهم أن تعرف الدول الأعضاء أن هذه الدراسات تستغرق أحيانا وقتا طويلا، اعتمادا على التنفيذ. واستغرق الأمر ما يقرب من عام لتفعيل الاتفاق، كان معظمه لأسباب قانونية وإدارية. وكان التحدي الثاني مشابها للتحدي الذي ذكره السيد فينك. وكان الأمر يتعلق بتنفيذ العمل الميداني. وكان هناك ميل إلى التقليل إلى حد كبير من كيفية العمل الميداني كثيف الاستخدام للموارد. وكانت هناك حاجة لتنسيق مقابلات مع أصحاب المصلحة. وكان لا بد أن تكون المقابلات مقبولة، وكان لا بد من وجود شخص ما إجراء المقابلات والعمل على النصوص وتحليل جميع البيانات. كما كان هناك 500 - 600 صفحة من النصوص من تلك المقابلات تحتوي على معلومات قيمة للغاية. وكان هناك الكثير الذي يحتاج إلى معالجته وتحليله وتحويله إلى دراسة ذات صلة. وأعربت الأمانة عن امتنانها لعمل مكتب البراءات البولندي في هذا الصدد. وأفادت بأنه قام بعمل يستحق الثناء. وذكرت الأمانة أن أي من الصعوبات لم تأتي من هذا الجانب، ولكن كان من المهم أن تفهم الدول الأعضاء عندما طلبت تلك الدراسات، لاسيما تلك التي تتطلب العمل الميداني، أنها قد تستغرق الكثير من الوقت والموارد. وكان على مكتب البراءات البولندي تخصيص الكثير من الموارد من حيث الموظفين والشبكات الشخصية لإقناع الشركات بقبول إجراء المقابلات. وكان التحدي الثالث هو إدراك أن وجود استشاري واحد فقط لتنفيذ المنهجيات الثلاث (التي كانت مختلفة تماما وتتطلب مجموعة مهارات مختلفة جدا) لم يكن أفضل استراتيجية. ومن ثم تم اتخاذ قرار بتقسيم العمل الذي كان من المفترض أن يقوم به مستشار واحد إلى ثلاث مجموعات مختلفة لثلاثة مستشارين. وكان ذلك جزءا من قصة نجاح المشروع. ومع ذلك، كانت هناك مفاضلات. وكان للاستشاريين أساليب ومنهجيات مختلفة. ومع ذلك، كان هناك مكسب متنوع. وكان ذلك درساً مهماً للدول الأعضاء عند تنفيذ الدراسة. وكان من الصعب للغاية العثور على مجموعة المهارات اللازمة في دولة عضو. وخلال عملية رسم خريطة الملكية الفكرية على وجه الخصوص، كان من الصعب للغاية العثور على مستشار خارجي. واضطلع مكتب البراءات البولندي ذلك الجزء من التحليل بموارده الخاصة وموظفيه. وكان لذلك أثر كبير على سير العمل الخاص به بالنسبة للأنشطة الوطنية. وكان ملخص النتائج ذا أهمية ليس من حيث النتائج الاقتصادية فحسب، بل أيضا من حيث الآثار المترتبة على السياسات. وفيما يتعلق بالابتكار في الصناعات الصحية البولندية، ذكرت أنه كان يعتمد في الغالب على الأبحاث حول البيانات الحالية للإدارة وأن قطاع الصحة حقق نمواً ملحوظاً منذ انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي. وأفادت أن القطاع الصيدلي الفرعي تباطأ قليلاً بعد أزمة عام 2011، لكن الصناعة أظهرت ديناميكية كبيرة. وكان النمو من حيث الشركات والانتاج مثيراً للإعجاب، رغم أنه ظل قطاعاً صغيراً. وعادة ما كانت شركات التكنولوجيا الطبية صغيرة الحجم، وبعضها متناهية الصغر، لذا فإن المساهمة في الإنتاج الكلي لم تكن جوهرية مثل بعض الشركات الصيدلانية الكبرى في بولندا، لكنها كانت رائعة للغاية من حيث الديناميكية. وكانت صناعة الأدوية وقطاع الصحة يهيمنان بشكل عام على إنتاج الأدوية الجنيسة. ومع ذلك، كان هناك في بعض الأحيان قدرة تكنولوجية حيوية متنامية داخل شركات الأدوية هذه. وكان من المهم عند تحليل استخدام بروتوكول الإنترنت معرفة كيف سيطرت الشركات التوجيهية على ذلك. وكانت الصناعات المرتبطة بالصحة، لاسيما الصناعات الدوائية، من بين أهم صناعات الابتكار داخل البلاد، ولذلك كانت عادة هي التي تنفق أكثر على البحث والتطوير وهي التي تستخدم نظام الملكية الفكرية أكثر. وفيما يتعلق بالنتائج المبتكرة، فقد كان أداؤها أفضل من المتوسط الوطني، لكنها ما زالت لا تتمتع بنفس معدلات أداء الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي. وأفادت بأن أداءها كان أفضل من بلدان وسط أوروبا الشرقية الأخرى ولكن ليس على مستوى متوسط الاتحاد الأوروبي الأوسع. وكانت الحصة الأكبر من تلك المبيعات المبتكرة تتوافق مع المنتجات الجديدة بالنسبة للشركة ولكنها ليست جديدة في السوق وبالتأكيد ليست جديدة بالنسبة للعالم، الأمر الذي كان له آثار على استخدام بروتوكول الإنترنت. ولأن الشركات العامة للأدوية والشركات ذات العلامات التجارية كانت تهيمن عليها، فقد كان هناك القليل من الاستخدام للملكية الفكرية الأخرى

مثل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، ولكن كان هناك بعض الاستخدام الذي يستحق التحليل في المستقبل. وأفادت الأمانة أنه في الدراسة الثانية حول نماذج رسم خرائط براءات الاختراع ونماذج المنفعة للتكنولوجيات البولندية المتعلقة بالصحة، واتباع نفس السلوك الاقتصادي لذلك القطاع، كانت هناك زيادة ملحوظة في استخدام الملكية الفكرية، سواء براءات الاختراع أو النماذج على حد سواء من قبل هذا القطاع. وبلغ متوسط النمو السنوي 13%، وهو أمر مثير للإعجاب للغاية، لكن ذلك كان يبدأ من نقطة منخفضة للغاية. ولم يكن المستوى العام لاستخدام الملكية الفكرية في هذه الحالة، بما في ذلك براءات الاختراع والنماذج، مشابهاً لبعض الاقتصادات الكبرى للاتحاد الأوروبي. وكان يمثل أقل من ثلاثة في المائة من إيداعات الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع. ويستخدم قطاع الأدوية في الغالب الملكية الفكرية على المستوى الوطني، ولكن نادراً ما يستخدمها على المستوى الدولي أو في بلدان أخرى، ولا حتى في البلدان المجاورة. وكان ذلك مرتبطاً بالاستراتيجية الاقتصادية، وكيف تم تصور الملكية الفكرية. وكما هو الحال في العديد من البلدان النامية، كان هناك عدد كبير من الإيداعات الأكاديمية، لذلك كان هناك قدر كبير من استخدام براءات الاختراع من قبل مودعي الطلبات المحليين من المؤسسات الأكاديمية والجامعات ومراكز البحوث، وكان عدد قليل منهم يمثل الحصة الأكبر، أي حوالي 42% من جميع براءات الاختراع المقدمة تعزو إلى حفنة من المؤسسات الأكاديمية. وذكرت الأمانة أنه بالنسبة للدراسة الثالثة حول التقييم النوعي للصناعات الصحية البولندية، جاءت النتائج من الآراء الفردية للمستخدمين، وبالتأكيد ليس رأي مكتب البراءات البولندي أو الأمانة. وكان من المثير للاهتمام أن نرى كيف تصوروا نظام الملكية الفكرية والابتكار في قطاعهم. وكان القطاع الصيدلي البولندي عاملاً في الغالب، وكان قطاع صناعة الأدوية العام هو الذي يطور الابتكارات الدوائية الثانوية، لذلك لم يكن ينتج حتى أساليب جديدة لإنتاج الابتكارات الصيدلانية الحالية. ومع ذلك، كان المجال الفرعي للتكنولوجيا الحيوية والبيولوجيا الجزيئية داخل القطاع واعداءً، وكان على الأرجح قطاعاً فرعياً مبتكراً داخل الصناعات الدوائية. وكانت الصناعة الطبية متنوعة للغاية. وكان لا يزال يعتبر قطاعاً صغيراً جداً، ولكن كان لديه بعض الابتكارات المذهلة، على الرغم من أنها ركزت على الأدوات والمدخلات وليس بالضرورة على المعدات. وستكون هذه الفقرة النوعية مهمة للمستقبل. وعلق أولئك الذين أجريت معهم مقابلات على العقبات والتحديات التي تواجه تحقيق الابتكار، وكان الدعم المالي إحدى العقبات النموذجية التي ظهرت، إلى جانب عدم وجود تعاون بين القطاعات وعدم وجود نقل تكنولوجي من الأوساط الأكاديمية إلى القطاع الخاص. ومن المحتمل أن يكون الشركاء الأكاديميين قد تصوروا الأمر بطريقة أخرى، لكن مع ذلك، كان هذا التشخيص الفردي مهماً. وكان هناك نقص في الأرضية المشتركة لتبادل المعلومات. ووفقاً للاستشاري وتحليل الإجابات، كان هناك تصور عام بأن معرفة الملكية الفكرية وفهمها من جانب من تمت مقابلتهم لم تكن عميقة أو معقدة للغاية، مما يعني ضمناً أن التدريب والأنشطة المماثلة قد تكون مفيدة. وحدد هؤلاء المستجيبون براءات الاختراع على وجه الخصوص كأداة للدفاع. وفي معظم الحالات، لم يكونوا يفكرون بالضرورة في براءات الاختراع كوسيلة لجمع حصص السوق أو الحصول على التراخيص ولكن في الغالب كحريّة للعمل في سوقهم المحلي. وهذا ما يفسر سبب استخدامهم للبراءات المحلية فقط. ولم يكن لديهم أي نية لاستخدام ذلك لحماية أسواق جديدة في الخارج أو لحماية اختراعاتهم الجديدة. وكانت هناك بعض الاختلافات بين الصناعات. وعادة ما تكون شركات التكنولوجيا الطبية أكثر عرضة لتصور براءات الاختراع على أنها تحفيز الابتكار، وبالمثل، فإن فرعا من صناعة الأدوية كان يحاول تطوير منتجات جديدة أو جزيئات جديدة أو مخرجات جديدة للتكنولوجيا الحيوية. وكانت أهمية براءات الاختراع بالنسبة لهم ترجع إلى حقيقة أنه كان من الواضح أنهم لم يتمكنوا من المضي قدماً من الاختراع إلى السوق، لذلك أرادوا اتخاذ الخطوات الأولى للبحث والتطوير وتصفية السوق، وعند هذه النقطة يبيعون هذا المشروع لشركة أكبر من شأنها أن تتخذ الخطوات الأخيرة. وكانت تلك الشركات معقدة بما يكفي لكي تفهم أن براءات الاختراع مهمة للغاية لأنه سيكون من الصعب جداً بيع هذا البحث إلى الشركات الكبرى إذا لم يكن محمياً ببراءات الاختراع. وكانت هناك

بعض الشركات المتخصصة في التصنيف الصحي والتي واجهت صعوبة في رؤية الفائدة في براءات الاختراع لأسباب واضحة. وكان أحدها هو قطاع الأدوية الجنيسة، حيث لم تكن هناك مواد قابلة للحماية. ويتعلق الثاني بالبيولوجيا الجزيئية لأنه كان هناك اعتقاد بأن الأسرار التجارية يمكن أن تكون أداة أكثر ملاءمة. وكان هناك فرع للتكنولوجيا الطبية المتعلقة بالتطبيق عن بعد، أي الطب على الإنترنت. وحاول هذا الفرع استخدام براءات الاختراع ما لم تكن الاختراعات التي في معظمها خوارزميات وبرامج مرتبطة بإدارة، مما أدى إلى حدوث بعض المشكلات. وأخيرا، كان هناك رد موضوعي من أجريت معهم المقابلات بأنهم استخدموا حقوق الملكية الفكرية الأخرى مثل العلامات التجارية ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية، كأصول مكملة في محفظة الملكية الفكرية الخاصة بهم.

409. وأعرب وفد بولندا عن رضاه الشديد بنتائج الدراسة. وذكر أن المشروع كان يركز على الابتكار في قطاع الصحة العامة في بولندا. وسمح التحليل لبلاده باكتساب المعرفة حول الآليات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الابتكار في هذا القطاع. وذكر أنه سيكون لنتائج الدراسة تأثير إيجابي على سياسة أكثر وعيًا في مجال الملكية الفكرية على الصعيدين المحلي والوطني في بولندا. وأفاد أن بلدانا أخرى قد تستفيد من هذا المشروع في المستقبل لمواجهة تحدياتها وحل المشكلات الماثلة في القطاع الصيدلي والطبي.

410. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، وذكر أن الدراسات والتحليلات التي أُجريت في إطار المشروع تلقي الضوء على التخصصات الأكثر ابتكارا وكذلك نقاط القوة والضعف في قطاع التكنولوجيا الصيدلانية والطبية في بولندا. وتم تحديد العوائق التي تحول دون الابتكار والتحديات التي يواجهها قطاع المستحضرات الصيدلانية في سياق حماية حقوق الملكية الفكرية. وبفضل هذا البحث، أصبح من الممكن اكتساب فهم أعمق للآليات والظواهر القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الابتكار في هذا القطاع. وأفاد أن المشروع يغطي تحليلات في ثلاثة مجالات، هي البيانات الإحصائية والاقتصادية وبراءات الاختراع والبيانات النوعية، والتي تمثل مزيجا فريدا من المنظورات التحليلية في مثل هذه المشروعات. وقدمت النتائج المحققة إلى صانعي السياسات وصانعي القرارات في بولندا، ومن المتوقع أن تساعدهم في صياغة سياسة الابتكار الوطنية وتطوير الحلول التشريعية المثلى في هذا القطاع وزيادة كفاءة إنفاق الأموال العامة على أنشطة البحث والتطوير. كما ستكون مفيدة في تصميم استراتيجيات براءات الاختراع المثلى في المؤسسات والجامعات ومعاهد البحوث. وأعرب عن أمله في أن تفيده منهجية المشروع وكذلك بعض النتائج البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة في قطاع التكنولوجيا الصيدلانية والطبية.

411. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأشار إلى نهج الدراسة الشامل ثلاثي الجوانب بما في ذلك التقييم النوعي الذي يستند إلى نتائج ما أُجري من مقابلات. وذكر أن هذا النهج يقدم نظرة شاملة ومحدثة للأدوار المعقدة والمتعددة الجوانب واستخدامات الملكية الفكرية في قطاع الصحة في بولندا، وكذلك عن الفرص والتحديات ذات الصلة. وفيما يتعلق ببعض براءات الاختراع والاتجاهات المذكورة، أشار إلى أنه تم تحديد عدم وجود تعاون بين القطاعات وكذلك القضايا المحيطة بالوعي بقواعد الملكية الفكرية باعتبارها بعض العقبات الرئيسية أمام الابتكار. وأفاد أن تلك الاستنتاجات أكدت بشكل ملموس على أهمية العمل الذي تقوم به الويبو في ربط المبتكرين بالمستخدمين وزيادة الفهم الواسع لأدوار وقواعد الملكية الفكرية.

412. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علما على النحو الواجب بموجز الدراسة، التي كشفت عن حقائق مثيرة للاهتمام للغاية فيما يتعلق بالصناعة والاقتصاد البولندي. وذكر أنه على سبيل المثال تمثل الأدوية

الجنيسة حصة كبيرة من السوق البولندية للأدوية ويعد سعر المستحضرات الصيدلانية من بين الأدنى في أوروبا. كما أنه على الرغم من أن بولندا لديها أكبر صناعة تكنولوجية طبية بين بلدان وسط أوروبا الشرقية، إلا أنه قد يكون هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بالإنتاجية. وأفاد أنه من المثير للاهتمام أيضاً أن صناعة الصحة في بولندا قد ابتكرت بأكثر من المتوسط الوطني. ومع ذلك، لا يزال القطاع بعيداً عن مستوى الاتحاد الأوروبي، كما ذكر أن بيع الحقوق الحصرية وترخيصها ليس شكلاً شائعاً من أشكال التسويق.

413. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/22/INF/3. وبالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور، أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة.

### البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (تمة)

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/13 - مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات أجندة التنمية (تمة)

414. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/13. وأعاد ذكر الخيارين المتعلقين بنص اختتام المناقشة حول هذه القضية. وذكر أن الخيار الأول هو أن اللجنة أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/13، وتضمنت طلباً إلى الأمانة بالتشاور مع أمانات اللجان الأخرى المعنية فيما يتعلق بمساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. أما الخيار الثاني فهو ببساطة أن اللجنة أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/13. وأفاد أن الطلب إلى الأمانة بالتشاور مع اللجان الأخرى يمكن أن ينعكس في ملخص الرئيس لأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأنه.

415. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن ثقته في عمل اللجان والهيئات الأخرى داخل الويبو. وذكر بأنه تم تخصيص مجموعة واحدة فقط من توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين للعمل المعياري، ولذلك أعرب عن اقتناعه بأن الدور الرئيسي لأجندة التنمية يكمن داخل لجنة التنمية. كما أعرب عن رضائه عن هذا الوضع داخل الويبو، ولم ير ضرورة لسؤال اللجان الأخرى عن سبب عدم تنفيذها لتوصيات أجندة التنمية.

416. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه ينبغي لجميع لجان الويبو أن تساهم في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أن تقديم تقارير عن مساهماتها هو بمثابة مؤشر جيد على أنها تعمل في الاتجاه الصحيح. وأفاد أن لجنة التنمية هي لجنة متخصصة معنية بالملكية الفكرية والتنمية بهدف متابعة تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن ثقة في جميع اللجان لأنه كان عضواً في هذه اللجان. وأفاد بأن اللجان ليست مختلفة. ومن المؤسف أن اللجنة الحكومية الدولية هي الوحيدة التي قدمت تقريراً في هذا الاتجاه. ولم يكن التقرير على هذا النحو موضوعياً، ولكنه جمع فقط البيانات التي أدلت بها الوفود. ولم تتمكن اللجان الأخرى من تقديم نفس التقرير والذي يمكنه ببساطة تجميع الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء. ولم يؤيد مطالبه اللجان الأخرى بعمل شيء أو توجيهها أو دفعها. ولم يؤيد منح لجنة التنمية أولوية على اللجان الأخرى كهيئة عليا لاتخاذ قرار نيابة عنها. وذكر أنه نظراً لأن لجنة التنمية متخصصة ومعنية بقضايا التنمية، يمكنها أن تشجع تلك اللجان ودعوتها لإعداد وتقديم تقرير عن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

417. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد مداخلة وفد الجمهورية التشيكية. وأعرب عن اتفاقه بأن جميع لجان الويبو تعمل على قدم المساواة وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة. وأفاد أنه إذا قررت الجمعية العامة إحالة



تلك التقارير إلى اللجنة، فستأخذ لجنة التنمية ذلك في الاعتبار. ومع ذلك، ينبغي الحرص على عدم التدخل في شؤون لجان الويبو الأخرى، وبالتالي ضمان العمل السلس والفعال للمنظمة.

418. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأيد البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية ووفد النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

419. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأفاد أنه في الوثيقة CDIP/22/13، يعتبر مصطلح "الهيئات" في صيغة الجمع، مما يعني أن جميع الهيئات دُعيت إلى تقديم تقاريرها. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة من الهيئات المعنية أن تدرج في تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة وصفا لمساهماتها في توصيات أجندة التنمية. وليس هناك سبب قانوني يمنع اللجنة من مطالبة اللجان الأخرى بتقديم مساهماتها. كما لم ير سبب لمحاولة بعض الدول الأعضاء منع هذا الاقتراح، وهو اقتراح بسيط للغاية.

420. وأيد وفد البرازيل التعليقات التي أدلى بها وفد إيران (جمهورية - إسلامية) والمغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأنها مسألة تأطير. وأقر الوفد بالشواغل التي أعربت عنها وفود كندا بالنيابة عن المجموعة باء والنمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وليتوانيا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأعرب عن مشاركته بهذه المخاوف. وذكر أن أحد الأفعال المستخدمة هو "التدخل". ومع ذلك، يمكن للمرء إضافة المزيد من التأطير من حيث التفاعل أو الحوار. وأفاد أن لفظ "التدخل" هو لفظ قوي للغاية، ولم يكن ذلك هو الهدف. وذكر أن للجنة التنمية دور في تعميم أجندة التنمية، وكلما زاد التفاعل والحوار مع اللجان الأخرى، كلما كان التعميم أفضل. ويعد ذلك لمنفعة جميع البلدان، فالقضية ليست الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب. ويتعين على الأعضاء التوقف عن التفكير بهذه المصطلحات. وذكر أن تلك العقلية لم تعد مفيدة. ويجب أن يكون هناك المزيد من التفاعلات بين اللجنة واللجان الأخرى، لمجرد معرفة إلى أي مدى تم تنفيذ أجندة التنمية بالفعل. وأفاد بأن وفد إيران (جمهورية - إسلامية) ذكر أن مساهمة اللجنة الحكومية الدولية ليست كافية، وهو لا ينتقد العمل الذي قامت به الأمانة. ويجب أن يكون هناك المزيد من الحوار مع تلك اللجان، وينبغي للجنة التنمية أن ترشدها، ولا يتعلق الأمر بالتدخل، بل يتعلق بالتفاعل والحوار لصالح جميع الأمم.

421. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأيد البيانين اللذين أدلى بهما وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأيد تعليقا أدلى به في اليوم السابق وفد دولة عضو من مجموعته مفاده أن اللجنة ليست فوق اللجان الأخرى. وأفاد أنه من الصعب على لجنة التنمية تقديم التوجيه للجان أخرى حول كيفية إدارة وضع التقارير.

422. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء ووفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وذكر بالمناقشات المطولة التي جرت في الماضي والتي لم تؤد إلى أي نتيجة. وذكر أنه لا يرغب في إثارة أمور قديمة والنظر إلى شيء استغرق الكثير من الوقت والطاقة في الماضي، نظرا لعلمه أن هناك وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه القضية. ولذلك، اقترح إتباع اقتراح الرئيس، وهو ببساطة الإحاطة علما بالتقرير. ودعا جميع الوفود إلى تجنب بدء مناقشة عميقة قد تكون لها عواقب فيما يتعلق بجو المناقشة في اللجنة.

423. وأشار الرئيس إلى الخيارات التي اقترح أن يعكسها في ملخص الرئيس. وذكر أن بعض الأعضاء ترغب فقط في "الإحاطة علماً بالتقرير"، ويرغب آخرون أن يعكس في الملخص أنه ينبغي للجان الويبو الأخرى أن تساهم في التقرير المرفوع إلى لجنة التنمية. ثم اقترح بديلاً نصه كما يلي: "أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/13، كما أحاطت علماً بأنه منذ عام 2017، قدمت اللجنة الحكومية الدولية فقط مساهمتها في تنفيذ ما يعنيه من توصيات أجندة التنمية." وذكر أن هذا النص واقعي، ولا يتضمن طلباً، بل مجرد اعتراف بأن اللجنة الحكومية الدولية قامت بذلك. وأفاد أن هذا الأمر قد يشجع ذلك اللجان الأخرى على أن تحذو حذوها.

424. وأيد وفد الجمهورية التشيكية اقتراح الرئيس كحل وسط مقبول.

425. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وذكر أنه يحتاج إلى وقت للتشاور.

426. وطلب الرئيس عرض النص على الشاشة.

427. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأفاد بأنه وجد اقتراح الرئيس واقعياً. وأعرب عن أمله في أن تدعم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ذلك.

428. وأفاد وفد سويسرا أن اقتراح الرئيس يتضمن جوانب مثيرة للاهتمام، لكنه أيد طلب وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية بالعودة إلى ذلك لاحقاً، حيث سيكون من المفيد الحصول على الوقت اللازم للنظر في ذلك الاقتراح ومناقشته مع أعضاء اللجنة الآخرين.

429. وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس على دفع لجنة التنمية إلى العمل. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية بأن الجمعية العامة هي التي طلبت ذلك وليس هيئات الويبو، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها، وأن اللجان نفسها هي المسؤولة عن الوفاء بهذا الاتجاه. وأفاد أن الأمر لا يتعلق بلجنة معينة لكي توجه أو تتحكم في لجان أخرى أو تذكرها بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة. وأفاد أن الأمر متروك للجمعية العامة للإشراف على التفاعل. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل والرغبة في مزيد من التفاعل، لكنه ذكر أنه يحق للجمعية العامة الإشراف على التفاعل بين اللجان ولا يحق ذلك للهيئات الفرعية الأخرى. وأفاد أن أفضل طريقة لتحفيز هذه النقطة هي التراجع إلى القاسم المشترك الأقل شيوعاً، وهو القرار الأصلي المقترح الذي يجب أن يبقى على الطاولة كإحدى الخيارات.

430. وأشار الرئيس إلى الموقعين المعروضين على الطاولة وطلب من الوفود التشاور والعودة بعد الظهر بحل حازم وتوافق في الآراء.

431. وتحدث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وذكر أنه سيتشاور بشأن ذلك، ولكن بالنظر إلى وجود نظرتين مختلفتين تماماً، وحيث أنه ملخص واقعي، اقترح بأن يتضمن الملخص المقدم من الرئيس أن هناك اثنين من وجهات النظر المتباينة. إحداها أن بعض الوفود توقعت من أمانات اللجان الأخرى تقديم مساهمتها، بينما لم يعتقد آخرون أنه من المهم القيام بذلك. وطلب أن تنعكس وجهتي النظر في ملخص الرئيس.

432. وأفاد الرئيس بأن وجود موقفين منعكسين في ملخص الرئيس يشير إلى نص غير عقلائي، ويجب تجنب ذلك لأنه سيشكل سابقة. وذكر أنه حاول التوصل إلى اقتراح يمكن أن يحظى بردود فعل إيجابية، ولكن من حق وفد المغرب تقديم

اقترح بإدراج نص في ملخص الرئيس. وأكد الرئيس بأن تقرير الاجتماع سيعكس وجهة نظر كل وفد. ومع ذلك، يجب على ملخص الرئيس أن يعكس نصا توافيقيا. وأفاد أنه من المهم الاعتراف بمساهمة اللجنة الحكومية الدولية. وبالنظر إلى طلبات المشاور، أرجأ الرئيس المناقشة.

## البند 8 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية

### عرض من الأمانة حول "المرأة والملكية الفكرية"

433. أشار الرئيس إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها اللجنة المسائل الموضوعية في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". وتقرر في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية أن يكون الموضوع الأول الذي ينبغي مناقشته في إطار هذا البند من جدول الأعمال هو المرأة والملكية الفكرية، مما يعكس أهمية هذا الموضوع. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط لضمان إجراء مناقشة هادفة. وذكر أن القضايا الجنسانية تأتي في مقدمة مناقشات التنمية في جميع أنحاء العالم. ولا تعتبر المساواة بين الجنسين حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا أداة حيوية للتنمية المستدامة. وذكر أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو. وأفاد أن المكانة البارزة للقضايا العامة في جدول أعمال الأمم المتحدة تتحدث عن الإشارة إلى تلك القضية وطابعها الحاسم. وأفاد أن منذ عام 2010، لدى منظومة الأمم المتحدة هيئة تسمى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي مخصصة على وجه التحديد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، تم الاعتراف بالمسائل المتعلقة بالمرأة في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الويبو. وتعد المساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من كل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في أجندة التنمية لعام 2030. ويدعو الهدف الخامس، وهو المساواة بين الجنسين، على وجه التحديد لاتخاذ إجراءات في هذا المجال. كما أن إدراك أهمية مشاركة المرأة في الابتكار والإبداع يتماشى مع تلك الجهود. وفي هذا الصدد، ينبغي للهيئات الوطنية أن تعتمد سياسات وتدابير تدعم المرأة المبتكرة والمبدعة. وذكر أنه يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يعمل كأداة مفيدة للغاية لتعزيز مساهمة المرأة وجعلها تجني فوائد عملها بالكامل. وأفاد أنه كما هو موضح في سياق اليوم العالمي للملكية الفكرية 2018، أظهرت البيانات اتجاهها إيجابيا في مشاركة المرأة في الملكية الفكرية، لكن الفجوة بين الجنسين لازالت مستمرة. وشجع الدول الأعضاء على استغلال المناقشة في وضع الأساس في هذا الاتجاه، سواء من جانب الويبو أو الدول الأعضاء. كما شجعهم على تبادل ممارساتهم والدروس المستفادة والتحديات التي يواجهونها في اعتماد التدابير اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عالم الملكية الفكرية بهدف التعلم من بعضهم البعض واستخلاص استنتاجات ذات مغزى من شأنها أن تساعد في تصميم وتنفيذ الإجراءات المستقبلية بشكل أفضل.

434. وأعرب المدير العام، د. فرانسيس غري، عن سروره لأن الدول الأعضاء اختارت تناول هذا الموضوع في سياق لجنة التنمية. وأفاد أنه موضوع مهم ومتسق مع التأكيد على أن الويبو ككل، ليس فقط الدول الأعضاء فحسب، بل الأمانة أيضا، تضع هذه المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياق الملكية الفكرية. وأشار إلى التزام الويبو العميق بالمساواة بين الجنسين من جميع النواحي، وهو ما تم التعبير عنه بعدة طرق مختلفة. وذكر أنه تم التعبير عن ذلك أولاً وقبل كل شيء في أدوات السياسة الداخلية التي تحكم الأمانة. كما اعتمدت الويبو سياسة للمساواة بين الجنسين في عام 2014. وداخل الأمانة، كان على خمسة وعشرين جهة اتصال وتنسيق معنية بالشؤون الجنسانية التأكيد على أن مديري برامجها يراعون القضايا الجنسانية عند وضع برامجهم وتنفيذها. وذكر أنه تم اقتراح عدد من التوجهات البرنامجية المختلفة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتم تخصيص اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 لموضوع "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار

والإبداع". كما شهد هذا الموضوع مشاركة قياسية في جميع أنحاء العالم. وتم تنظيم عدد كبير للغاية من الأحداث في جميع الدول الأعضاء حول هذا الموضوع، مما يعزز الوعي بالقضايا إلى حد كبير. وأفاد أن الويبو وضعت أدوات داخلية لرصد مؤشرات المساواة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية. ويعمل كبير الخبراء الاقتصاديين للويبو على ذلك بشكل منهجي منذ عدة سنوات وتم نشر النتائج في تقرير مؤشرات الملكية الفكرية العالمية، والذي ستصدر النسخة الجديدة منه في الأسبوع التالي، وفي الاستعراض السنوي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من حيث مشاركة المرأة كمخترعة ومودعة طلبات براءات دولية. وذكر أن 52% من المشاركين في التعلم عن بعد، الذين يبلغ عددهم حوالي 65.000 شخص في جميع أنحاء العالم كل عام، من النساء. كما أفاد أن الويبو تتعاون مع عدد كبير من الدول الأعضاء في تنظيم فعاليات على الصعيد الوطني بشأن تمكين المرأة في مجال الابتكار والإبداع والصناعات الإبداعية والملكية الفكرية. وشكر لجنة التنمية على إتاحتها الفرصة لعرض أعمال الويبو والحصول على التوجيه والإرشاد من الدول الأعضاء. وأعرب عن تقديره البالغ للتركيز على هذا الموضوع المهم للغاية. وأبرز أهمية بيان الرئيس فيما يتعلق بالفرصة الضائعة التي يتيحها موضوع عدم المساواة بين الجنسين.

435. وقدمت الأمانة (السيدة كورنيليا موسى) وصفا للتقدم الذي أحرزته الأمانة في مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين. وذكرت أنها لم تكن مشكلة موارد بشرية في حد ذاتها، لكنها مشكلة تعاملت معها الموارد البشرية القوى العاملة. وأفادت أن خبير الشؤون الجنسانية والتنوع، الذي تم تعيينه في عام 2014، يرفع تقاريره لمدير الموارد البشرية ويقوم بتنسيق عمل 25 جهة اتصال في جميع أنحاء الويبو في جميع البرامج، وله دور رئيسي. وأفادت أنه من حيث المنظور الجنساني، لا تعمل الويبو بمعزل عن غيرها ولكنها تعمل مع منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أطلقت منظومة الأمم المتحدة في عام 2012 خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN SWAP)، والتي أقرتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والمجلس التنفيذي الرئيسي والتي كانت عضوا فيهما. وشاركت الويبو في خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام 2012، وفي ذلك الوقت استوفت ما يصل إلى 7% من مؤشرات الأداء الخمسة عشر. وعملت الويبو بجد منذ ذلك الحين. وبحلول عام 2017، تقدمت الويبو إلى معدل 46% من تحقيق المؤشرات. وتم تضمين ذلك في التقرير السنوي للموارد البشرية كل عام. وكانت نسبة الـ 46% أعلى من المتوسط الذي حققته هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها تركيز تقني، حيث كان المتوسط حوالي 42%. وجاءت الويبو في المقدمة قليلاً ولكن هناك حاجة إلى المزيد. ويعد مؤشر مراعاة المنظور الجنساني جزءاً من خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما يعني أنه يتعين عليها تضمين نتيجة واحدة مرتفعة على الأقل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وثائق الويبو الاستراتيجية، مثل البرنامج والميزانية. كما أظهر ذلك تقدماً جيداً. ففي عام 2016، عندما تم تقديم المؤشر لأول مرة، لم تذكر الويبو سوى القليل جداً حول المنظور الجنساني في برامجها. وتم إحراز تقدم لرفع المؤشر إلى 47%. وكمثال على ذلك، أبرزت أنه في قانون حق المؤلف والأقسام القانونية الأخرى، أكدت الويبو على أن النصوص القانونية تشمل مراعاة المنظور الجنساني. وشجعت الوحدات التي نظمت ورش عمل لبناء القدرات المرأة على المشاركة، وكانت الوحدات التي تنظم الفرق تهدف إلى تشكيل مفرق مختلطة من الجنسين. وأطلقت إدارة الموارد البشرية عدداً من المبادرات لإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في القوى العاملة. وتتمتع المنظمة بالمساواة بين الجنسين بشكل عام ولكن ليس في المستويات العليا. وهناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، من مستوى P4 فما فوق. ولا تزال المرأة تمثل أقل من نصف القوى العاملة، ويمثل ذلك تحدياً كبيراً، حيث أن النساء يتقدمن بأقل من نصف طلبات الوظائف الشاغرة. وقد أصرت الدول الأعضاء على أن تقوم الويبو بالتعيين على أساس الجدارة وأن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المسألة هو تشجيع المرأة المؤهلة تأهيلاً عالياً على

التقدم للوظائف، وهي ليست مهمة سهلة. وأفادت أنه من أجل العمل على ذلك، تحاول الويبو تحديد النساء الموهوبات داخليا اللائي يمكن أن يصلن في النهاية إلى مستويات أعلى. وبدأت الويبو برنامجا رائدا في عام 2015 بنتائج مشجعة، حيث خضعت النساء المختارات لبرنامج دعم مكثف لمدة عام من أجل الوصول إلى منصب يمكنهن فيه التنافس على الوظائف الشاغرة عندما تكون هذه الوظائف الشاغرة متاحة. وتقدمت بعض النساء بالفعل بطلب للحصول على وظائف في المستوى الأعلى وتمكنن من الحصول على وظائف في المناصب العليا. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الويبو في مبادرة التنمية المشتركة بين الوكالات، حيث عملت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة مع النساء العاملات في المستوى P3. وهناك عدد من موظفي الويبو في هذا البرنامج ممن تلقوا ردود جيدة. وأخيراً، لدى الويبو مجموعة من المواهب النسائية، بحيث عندما يتم تحديد النساء الواعدات بشكل خاص، سيتم إضافتهن إلى مجموعة المواهب. إذا كانت المناصب ذات الصلة مفتوحة، فسوف تضمن الويبو أن النساء على دراية بتلك ويمكنهن تقديم الطلبات. وأفادت الأمانة أن هناك مبادرات أخرى تتعلق بموضوعات أوسع. وأبرزت أن المدير العام يعد بطل دولي في مجال مراعاة المنظور الجنساني منذ عام 2016. وشكل الأبطال العالميون في مجال مراعاة المنظور الجنساني شبكة تضم أكثر من 200 شخصية من كبار القادة الملتزمين بالمساواة بين الجنسين. وكان على المدير العام أن يحقق عدة أهداف كل عام، وهو ما يفعله باستمرار.

436. وتناولت الأمانة (السيدة كاثرين جيويل) الطريقة التي تتواصل بها الويبو بشأن المنظور الجنساني. وأفادت بأن زيادة الوعي بمراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين تمثل أولوية مرتفعة في عمل شعبة الاتصالات، من حيث اللغة المستخدمة، والمبادئ التوجيهية التحريرية، وتعميم الحياد الجنساني، والرسائل عند الإبلاغ عن رؤى الويبو وخبراتها وإنجازاتها في دعم الجهود لتمكين مشاركة أكبر للمرأة في الملكية الفكرية والابتكار والإبداع. وفيما يتعلق بالقصص الواردة في منشورات الويبو وتقارير وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي والمواد السمعية البصرية وموقع الويبو على الانترنت وخط الويبو الإخباري ومجلة الويبو، بذلت قصارى جهدها لإبراز عدد متساو من النساء والرجال في المخرجات المنتجة لشرح كيف كان الناس يستخدمون نظام الملكية الفكرية. واستكشفت العديد من القصص التي ظهرت عبر قنوات الاتصال في الويبو كيف كانت النساء الملهيات يستخدمن نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك الخدمات التي تقدمها الويبو للنهوض بأهدافهن. وهناك نساء مثل دوروثي غيتوبا، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سبيلوروكس ميديا (Spielworks Media)، التي تروج للمحتوى المحلي في إفريقيا والمبدعين المحليين؛ أو كيران مازومدار شو الهندية التي تقود بيوكوم، أكبر شركة أدوية في الهند يقودها الابتكار؛ أو البروفيسيرة البرازيلية جوانا دي أرك فيليكس دي سوزا التي ترفع الوعي بالملكية الفكرية بين الشباب الضعفاء اجتماعياً لتمكينهم من إدراك إمكاناتهم في الإبداع والابتكار وأن يصبحوا مبتكرين أو رواد أعمال؛ أو شخصيات مثل المبتكرة وسيدة الأعمال البريطانية ماندي هارمان، التي أحدثت منتجاتها، بما في ذلك "Any Way Up Cup" للأطفال الصغار ثورة في صناعة الحضانات وجلبت الراحة لملايين الأسر حول العالم. وتعتبر تلك النساء مصدر إلهام للجميع وكانت إنجازاتهن الرائعة إرثاً لا يقدر بثمن للفتيات الصغيرات في كل مكان وتطلعاتهن لأن يصبحن مبدعات المستقبل. ومكنت قصصهم الويبو من التواصل مع الجماهير وإظهار قيمة الملكية الفكرية وأهميتها في العالم الواقعي. ومن الدلائل الأخرى على التزام الويبو القوي بالمساواة بين الجنسين أنه تم إطلاق حملة اليوم العالمي للملكية الفكرية في عام 2018 بتوجيه من المدير العام تحت شعار "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار والإبداع". وفي تلك المناسبة، أكد المدير العام التزام الويبو بالمساواة بين الجنسين، ودعا "الجميع في كل مكان لضمان قيامنا بكل ما في وسعنا لزيادة المشاركة الكاملة للمرأة في مجال الابتكار والإبداع". وأفادت أنه من خلال مضاعفة الجهود لتشجيع المزيد من النساء على الانخراط في مجال الملكية الفكرية والابتكار والإبداع، هل سيكون من الممكن "للإنسانية أن تدرك إمكاناتها الابتكارية والإبداعية الكاملة". وذكر أن حملة اليوم العالمي

للملكية الفكرية لعام 2018 كانت أنجح حملة للويبو حتى ذلك التاريخ، حيث تم تنظيم أكثر من 600 نشاط في 135 دولة ومنطقة. وأفادت بأن الحملة احتفلت بذكاء وإبداع وفضول وشجاعة النساء اللاتي يقودن التغيير في العالم. وكانت الحملة فرصة للنساء في جميع أنحاء العالم للتعبير عن آرائهن حول سبب أهمية مشاركتهن في مجال الملكية الفكرية والابتكار والإبداع. وأثناء الحملة، أصدرت الويبو أيضا أرقاما محدثة حول استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات من قبل النساء المخترعات وأنشأت سردا حول ذلك مما أدى إلى تغطية إعلامية أكثر انتشارا للحملة. كما أكدت الحملة على قيمة التنوع. وذكرت أنه عندما تعمل المرأة والرجل معا، فإن ذلك يعزز من الإنسانية ويحسن من القدرة على إثراء الثروة الثقافية المشتركة وإيجاد حلول فعالة للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الصحة العالمية وحماية البيئة. وأفادت بأن شعبة الاتصالات ستواصل دعم عمل الويبو في زيادة الوعي بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وستواصل تطوير طرق مثيرة وجذابة لإشراك المرأة، لاسيما من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وتشجيعهن على إدراك أكثر للملكية الفكرية واستخدام نظام الملكية الفكرية والمساعدة في تقليل الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية.

437. وتبادلت الأمانة (السيد ميشال سيفتر) إجراءات إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة (TDC) لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء ووضعهن على نحو أفضل في مجال الإبداع وفي نظام الملكية الفكرية بأكمله. وأفادت أنه تم النظر في المساواة بين الجنسين عند إعداد الأنشطة النهائية لعام 2019 وفي تصميم برنامج وميزانية أفضل لعامي 2020 و2021. وذكرت أن تم الحصول على ردود إيجابية بشأن تصميم وتطوير أنشطة لتشجيع الابتكار لتحقيق قيمة مضافة للويبو. وأفادت بأن الالتزام والاهتمام الشديد لدى الدول الأعضاء والسلطات الوطنية (المكاتب الوطنية للملكية الفكرية والهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات ذات الصلة التي تتناول تعزيز إبداع النساء والفتيات في مجال الاختراعات والملكية الفكرية) قد يسّر ذلك. وذكرت حديثا نُظِم في الفلبين بهدف استكشاف المرأة لكيفية تعزيز وجود الفتيات في مجال الابتكار وفي نظام الملكية الفكرية بطريقة أكثر جاذبية وفعالية. وأفادت بأن هناك عدد كبير من النتائج والتوصيات الملموسة، التي تعمل الإدارة العليا عليها والتي سيتعامل معها فريق إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة خلال العامين أو الثلاثة أعوام التالية. وأشارت إلى أنه تم إعداد ورقة معلومات تعكس بعض الأنشطة التي ذكرتها السيدة كورنيليا موسى. وأفادت بأن الأمانة سترد على الأسئلة وتقدم المزيد من المعلومات، إذا لزم الأمر.

438. وعرضت الأمانة (السيد أوزالدو جيرونس جوردا) أنشطة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأفادت بأن المكتب، جنبا إلى جنب مع بلدان المنطقة، يدرج في خطط عمله السنوية بشكل تدريجي سلسلة من الإجراءات وأنشطة المساعدة التقنية، التي إما تتضمن أو تنظر على الأقل في قضية المنظور الجنساني، وبالتالي يشجع على المساواة بين الجنسين مع استخدام والوصول إلى نظام الملكية الفكرية في المنطقة. وذكرت بأن المكتب يعمل على خطين رئيسيين؛ الخط الأول، تحليل كيفية ربط الملكية الفكرية بالسياسات الجنسانية القائمة أو التي تم تطويرها على المستوى الوطني؛ والخط الثاني، تحديد كيفية إدراج المساواة بين الجنسين في مكاتب الملكية الفكرية نفسها، أي وضع الممارسات اللازمة بحيث تعتبر تلك المكاتب قضية المنظور الجنساني جزءا لا يتجزأ من الإدارة المؤسسية والخدمات المقدمة. وأفادت أنها نظمت اجتماعين حول الملكية الفكرية والابتكار والمساواة بين الجنسين في المنطقة في عامي 2017 و2018، حيث عُقد الاجتماع الأول في كولومبيا، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية، في 19 و20 أكتوبر 2017 في بوغوتا. وكان القصد من ذلك هو أن يكون بمثابة منتدى عام للنقاش بهدف مناقشة وجهات النظر والخبرات حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين في سياق استراتيجيات الابتكار وحماية الملكية الفكرية. وارتبطت مشاركة كل من الخبراء من النساء والرجال من كولومبيا ارتباطا مباشرا بقضية المنظور الجنساني. كما شاركت المنظمة العالمية للمخترعات ورائدات الأعمال. وتم إقرار سلسلة من الاحتياجات

من نتائج اجتماع بوغوتا: تعزيز تطوير وتنفيذ المساواة بين الجنسين؛ وإدراج هذه الجهود في الملكية الفكرية لتشجيع وتعزيز التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن القضايا الجنسانية؛ وتشجيع المرأة على استخدام الملكية الفكرية وتيسير تنمية قدراتها على حفر تبادل الخبرات على المستوى الإقليمي والحاجة إلى دمج المساواة بين الجنسين في سياق سياسات مكاتب الملكية الفكرية وإدارتها وأقسامها. وتم تنظيم الاجتماع الإقليمي الثاني في مونتيفيديو مع المديرية الوطنية للملكية الفكرية ولجنة التنمية الاجتماعية والجنسانية بوزارة الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي في نوفمبر 2018. وكان الهدف المحدد هو التفكير في خطوط العمل المحتملة على النحو المحدد في اجتماع بوغوتا وحول كيفية دمج قضية المساواة بين الجنسين في سياق إدارة السياسات وأقسام مكتب الملكية الفكرية. وفي ذلك الاجتماع، سمحت مشاركة ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى إنشاء رابط للتعاون المستقبلي المحتمل، بزيادة الوعي بالمبادرات في مجال السياسة العامة والبرامج التي تشجعها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل المساواة بين الجنسين. وأفادت بأن أحد خطوط العمل الرئيسية المنبثقة عن اجتماع مونتيفيديو هو إثبات أن الطلبات يجب أن تتضمن خطأ جنسانيا وإنشاء آليات لربط المعلومات حول مقدم الطلب بمختلف قواعد البيانات من أجل الحصول على معلومات حول المنظور الجنساني. كما كانت الحاجة إلى بناء مؤشرات حول المنظور الجنساني مهمة أيضا. واستكشف الاجتماع إمكانية إنشاء فريق عامل بين الويبو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومجموعة من البلدان من أجل تحليل الآليات الممكنة لوضع هذه المؤشرات وتحديد كيفية قياسها. كما حدد الاجتماع الحاجة إلى تحديد الممارسات في بعض المكاتب الوطنية في المنطقة لتصميم أو تنفيذ سياسات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين، لتكون مرجعا لتطوير السياسات المؤسسية في مكاتب الملكية الفكرية. كما نظر الاجتماع في إمكانية تعزيز الإجراءات والأنشطة للمجموعات النسائية من أجل تمكينها اجتماعيا واقتصاديا من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية، مع الاعتراف بأن مثل هذه الإجراءات وهذا الترويج يجب أن يدعم النساء اللاتي سيساعدن في تطوير مبادرات الملكية الفكرية تلك، لاسيما عندما كانت تلك جمعيات نسائية. وذكرت بأنه يمكن تطوير الأدوات والآليات التي لها شخصية جنسانية، بما في ذلك إتاحة الموارد البشرية في المكاتب التي تراعي المنظور الجنساني. كما عمل الاجتماع على تحديد معلومات أصحاب المصلحة المؤسسيين والمنتسبين ومجموعات المصالح، والتي يمكن أن تيسر بناء شبكة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية والمنظور الجنساني. وأفادت بأنه حدث زيادة لدى بلدان المنطقة في عامي 2017 و2018 في الطلب على الأنشطة التعاونية وتطويرها، بما في ذلك البعد الجنساني، سواء من وجهة نظر بناء القدرات لدى المجموعات النسائية فيما يتعلق باستخدام نظام الملكية الفكرية في قطاعات مثل التصميم أو من خلال الأنشطة الرامية إلى تعزيز أهمية الملكية الفكرية في الابتكار ودور المرأة. وذكرت أنه تم تطوير أنشطة في كوبا والمكسيك وجامايكا وترينيداد وتوباغو وأوروغواي. وتضمنت خطة عملها لعام 2019 عقد اجتماع إقليمي فرعي ثالث في ليا، بيرو، بهدف متابعة الإجراءات والنتائج التي حققتها مكاتب الملكية الفكرية في دمج القضايا الجنسانية في هيكلها الإداري.

439. وتبادلت الأمانة (السيد وليد عبد الناصر) بعض الأنشطة التي اضطلع بها المكتب الإقليمي للبلدان العربية منذ عام 2016 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأفادت أنه في عام 2016، وبناء على تعليمات من المدير العام، قام المكتب الإقليمي للدول العربية بتعيين أحد موظفيه كمنسق معني بالشؤون الجنسانية. وبدأ المكتب بعد ذلك بالتنسيق مع منسق الويبو المعني بالشؤون الجنسانية في إدارة الموارد البشرية وتطوير الإدارة. وجرى النشاط الإقليمي الرئيسي لعام 2017 بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومقرها القاهرة وكذلك مع الرابطة العالمية للنساء المخترعات ورائدات الأعمال، وهي منظمة غير حكومية مقرها جمهورية كوريا. ونسقت اجتماعا إقليميا بعنوان "تشجيع المرأة على الابتكار في العالم العربي"، الذي انعقد في الفترة من 7 إلى 10 مايو 2017 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. وحضر الاجتماع 17 دولة من أصل 22 دولة

عربية وكان تقييم المشاركين إيجابيا للغاية. كما عقدت لأول مرة على المستوى الإقليمي اجتماعا إقليميا يركز على العلاقات بين المرأة والملكية الفكرية والابتكار. وتماشيا مع موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار والإبداع"، خلال الاجتماع الإقليمي لمديري مكاتب الملكية الفكرية في البلدان العربية الذي استضافته أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمنعقد في القاهرة في أبريل 2018، تم تخصيص جلسة ليوم كامل لموضوع تشجيع الابتكار والإبداع للمرأة من أجل التنمية الاقتصادية. وشارك منسق الويبو المعني بالشؤون الجنسانية في إدارة الموارد البشرية. وترأس الاجتماع نائب المدير العام السيد ماريو ماتوس. وفي 23 و24 أبريل 2018، نظمت جامعة الدول العربية ندوة إقليمية في مقرها في القاهرة حيث حضرها ممثلو 13 دولة عربية وشاركت الويبو بعرض تقديمي. وفي نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر 2018، عُقد اجتماع إقليمي فرعي للدول العربية حول دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وخصّصت جلسة خاصة حول المنظور الجنساني والملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية للعلاقة بين المرأة والابتكار في مجال الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية. وعند إعداد خطة العمل المقترحة للمكتب الإقليمي للدول العربية لعام 2019، اقترحت المملكة الأردنية الهاشمية استضافة اجتماع إقليمي حول الملكية الفكرية وريادة الأعمال في المنطقة العربية. وتنص التوصية السادسة للاجتماع التنسيقي الإقليمي العربي الثامن لرؤساء مكاتب الملكية الصناعية، الذي انعقد في الفترة من 10 إلى 12 أبريل 2018، على ما يلي: "وإقرارا بالدور المهم والحيوي للمخترعات والمبدعات من النساء في تطوير المزيد من الاقتصادات الوطنية، أشاد بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية لما تبذله من جهود لتشجيع المخترعات والمبدعات، لاسيما من خلال تخصيص موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 لتمكين التغيير والابتكار والإبداع لدى المرأة". كما أشاد المشاركون بالتعاون بين الويبو وجامعة الدول العربية خلال عام 2017، ودعوا إلى زيادة تعزيز التعاون العربي مع الويبو في هذا المجال. ومن خلال عمل مكتب الخبراء الاقتصاديين في الويبو، أتيحت بعض الإحصاءات حول الطلبات المقدمة بمشاركة امرأة واحدة مخترعة على الأقل في بلدان عربية مختارة خلال الفترة بين عامي 2008 و2016 في الجزائر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالنسبة لمعظم هذه البلدان، كان عدد الطلبات يتحرك تصاعديا خلال تلك الفترة. ووأعربت الأمانة عن تمنها بأن يتم تعميم ذلك على الدول العربية الأخرى في المستقبل القريب. كما نظمت الويبو اجتماعين إقليميين، أحدهما بالتعاون مع جامعة الدول العربية في مقرها بالقاهرة في الفترة من 7 إلى 8 نوفمبر 2018، تحت عنوان: "الملكية الفكرية والشباب". وكان ما يقرب من 65% من المشاركين من النساء. وشاركت الويبو في تنظيم اجتماع إقليمي آخر مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). وكان الاجتماع عبارة عن ورشة عمل إقليمية حول الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة استضافتها دولة الكويت بمدينة الكويت في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2018. ومن بين 35 مشاركا في ورشة العمل، كانت هناك 21 امرأة، أي 60%. ويشير هذان الاجتماعان إلى درجة الأهمية التي توليها البلدان العربية لتمثيل المرأة في أنشطة الملكية الفكرية والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، في معارض الابتكار التي يتم تنظيمها بشكل متزايد من قبل عدد من البلدان العربية، بما في ذلك الكويت والجزائر ومصر والمغرب وتونس، كانت هناك زيادة في النسبة المئوية للاختراعات التي اضطلعت بها وقدمتها وعرضتها المخترعات. وكانت حالة الأحدث هي الحدث الذي تم بالقاهرة في الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجيا في 8 و9 نوفمبر 2018، حيث تم منح 72% من الجوائز للمخترعات. وفي يناير 2018 بالكويت، في معرض الكويت الدولي العاشر للاختراعات، تم منح 56% من الجوائز للمخترعات. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تتحسن هذه الأرقام في السنوات التالية. كما أعربت عن تقديرها للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية والبعثات الدائمة للبلدان العربية لتعاونها في تعزيز قضية المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في أنشطة الملكية الفكرية والابتكار التي تضطلع بها الويبو.



440. وذكرت الأمانة (السيدة كورنيليا موسى) بعض الأنشطة الإضافية الجديرة بالملاحظة. وذكرت أن منتدى إقليمي يضم نساء وباحثات أفريقيات قد انعقد في المغرب في عام 2017 وضم أكثر من 200 امرأة تعمل في قطاع الزراعة والأعمال التجارية الزراعية. وفي عام 2018، قدمت الويبو برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية لأكثر من 140 من كبار المسؤولين من أقل البلدان نمواً، نصفهم من النساء، بالتعاون مع المكتب السويدي للبراءات والتسجيل. وشمل ذلك بندا في جدول الأعمال حول المنظور الجنساني والملكية الفكرية، يشجع مشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً. كما دعمت الويبو مجتمعاً محلياً يضم أكثر من 400 امرأة من نساءات السلال في جمهورية كينيا لتشكيل جمعية لاكتساب علامة تجارية وتنمية سبل معيشتهم. وفي آسيا، دعمت الويبو منتدى كوريا الدولي للاختراعات النسائية وورش العمل بالتعاون مع مكتب كوريا للملكية الفكرية والجمعية الكورية للمخترعات. واجتذبت منتدى عام 2018 أكثر من 370 سيدة مبتكرة من أكثر من 20 دولة يمثلن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد بدأت الويبو، من خلال أكاديميتها، في التعاون مع برنامج اليونسكو في مجال المرأة والعلوم. وفي مارس 2018، شارك 10 علماء حائزون على جوائز من خمس مناطق في العالم في زيارة دراسية للويبو لتعزيز معرفتهم بالملكية الفكرية. وأفادت بأن تلك هي بعض الأمثلة التي أظهرت مجموعة واسعة من الأنشطة المعنية بالمنظور الجنساني التي تضطلع بها الويبو.

441. وقدمت الأمانة (السيد كارستن فينك) لمحة عامة عن العمل المنجز في مجال الاقتصاد والإحصاءات. وأفادت بأن السيد برونو لوفير والسيد خوليو رافو سيقدمان إحصاءات واتجاهات وأنماط ملموسة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية. وذكر بأن العمل في مجال المنظور الجنساني قد بدأ في عام 2016 في شكل مشروع تجريبي لتحديد جنس المخترعين المدرجين في طلبات البراءات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان هذا المشروع ناجحاً إلى حد كبير. وأقرت الأمانة بالمساهمات الرائدة للسيد خوليو رافو. وأفادت بأن نماذج طلبات البراءات لم تسمح بالتعرف السريع على جنس المخترعين، لذلك كانت قوائم الأسماء مطلوبة لتحديد جنس الأسماء الأولى للأعراق المختلفة ومقارنتها مع سجلات البراءات. وقد جرى ذلك على أكثر من 90% من جميع الأسماء المدرجة في طلبات براءات الاختراع. وكانت المهمة أصعب بالنسبة للبلدان الآسيوية، ولكن حتى في هذه الحالة كانت هناك معدلات مرتفعة لتحديد الهوية. وبعد هذا المشروع التجريبي الناجح، قامت الأمانة بتعميم هذا العمل في شكل مؤشرات تم إنتاجها بانتظام منذ ذلك الحين في تقارير رئيسية، مثل المؤشرات العالمية للملكية الفكرية. وفي الواقع، وفر الموضوع الخاص لمؤشرات الملكية الفكرية العالمية لعام 2016 مقدمة في قياس مشاركة المرأة في نظام براءات الاختراع، ومنذ ذلك الحين، تم تحديث الأرقام التي تعكس أحدث البيانات المتاحة بانتظام. وذكرت بأنه قد حدث نفس الشيء بالنسبة للمراجعة السنوية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وهي التقرير الإحصائي الذي يركز على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. واعتباراً من عام 2018، يمكن تحميل البيانات المتعلقة بالمشاركة حسب الجنس في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من مركز بيانات إحصاءات الملكية الفكرية. وكان هذا المركز عبارة عن أداة عبر الإنترنت تتيح اختيار البيانات حسب السنوات والبلدان. كما ذكرت أنها عملت مع عدد من مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم والتي استلهمت عملها من عمل الويبو وأصدرت إحصاءات مماثلة لمجموعاتها الوطنية. وأفادت بأن تلك المكاتب قد اعتمدت، جزئياً على الأقل، على قاموس الأسماء المتاح على موقع الويبو على الإنترنت. وأفادت أنه إذا رغبت أي دولة عضو أخرى في الاضطلاع بمهمة مماثلة، فسيكون من دواعي سرورها تقديم المساعدة في حدود الموارد المتاحة. وذكرت الأمانة أنها بصدد توسيع هذا العمل. وسيقوم السيد خوليو رافو بمشاركة بعض البيانات فيما يتعلق بإيداع التصاميم في إطار نظام لاهاي. وأعربت عن أملها في أن تضطلع مستقبلاً بمشاريع دراسة أكثر استهدافاً لتجاوز

الإحصاءات واستكشاف الأسباب الكامنة وراء معدلات مشاركة النساء في نظام الملكية الفكرية على النحو المبين في الإحصاءات.

442. وقدمت الأمانة (السيد برونو لو فيوفر) لمحة عامة عن الاتجاهات والأنماط الرئيسية الموجودة في إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات بشأن المخترعات. وذكر أن الاتجاه الممتد من عام 2003 إلى عام 2017 يظهر أن حصة الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي تضمنت امرأة واحدة مخترعة على الأقل آخذة في الازدياد بمرور الوقت، وهو أمر إيجابي للغاية. وذكرت أن حصة الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بمشاركة المخترعات تميل إلى الزيادة مع مرور الوقت، لكن النتيجة الأخيرة لعام 2017 أظهرت أن 31% من الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات جاءت من جانب المخترعات. وبعبارة أخرى، فإن ما يقرب من 70% من الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات قد أدرجت فقط مخترعين من الرجال. وهناك فجوة كبيرة، على الرغم من تحسن الوضع بمرور الوقت. وهذا ما تؤكد حصة المخترعات من بين جميع المخترعين، وهو ما يتزايد بمرور الوقت. وبالنسبة لعام 2017، كانت نسبة 16.4% من المخترعين من النساء، أي أن حوالي 83% من المخترعين كانوا من الرجال، لذلك هناك فجوة كبيرة بين الرجال والنساء. وذكرت أنه لوحظ نفس الشيء على المستوى الإقليمي، حيث كانت آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية أعلى من المتوسط العالمي. وكانت أوروبا وأوقيانوسيا وإفريقيا أقل من المتوسط. ولم يكن هناك منطقة بارزة. وكانت الحصص مماثلة. ومن المشجع أنه في كل منطقة جغرافية في العالم، زادت حصة الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات مع جانب المخترعات خلال العقد الماضي. وفيما يتعلق بحصة الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تشارك فيها امرأة واحدة مخترعة على الأقل في أكبر 20 دولة من أصل الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، تباينت الأرقام بين البلدان، حيث حصلت جمهورية كوريا والصين على أعلى حصة، حوالي 50%، وهذا لا يعني أن تلك الدول حققت المساواة بين الجنسين، ولكن تم إدراج بعض المخترعات في نصف الطلبات، وتم إدراج الرجال المخترعين فقط في النصف الآخر. وهذا يعكس فجوة، هي مع ذلك أقل من مثيلاتها في بلدان أخرى مثل اليابان أو ألمانيا أو إيطاليا أو النمسا. وهناك عوامل كثيرة يمكن أن تفسر تلك الاختلافات ويعد مجال التكنولوجيا أحدها. ففي علوم الحياة، والتكنولوجيا الحيوية، والصيدلة، والكيمياء العضوية، تم إدراج المرأة في الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات أكثر من إدراجها في مجالات مثل الهندسة الميكانيكية، أو العناصر الميكانيكية، أو مضخات المحركات، أو التوربينات، حيث جاءت أسماء النساء أقل تواتراً.

443. وذكرت الأمانة (السيد خوليو رافو) أنها تستكشف تسجيلات التصميم الصناعية في نظام لاهاي لدراسة عدد النساء اللاتي أُدرجن في قائمة المبدعين أو كم عدد التسجيلات التي تشتمل على امرأة واحدة على الأقل. وأفادت أنه كانت هناك بعض التحديات. لقد اعتمدت، حسب البيانات المقدمة من نظام معلومات مدريد، على نسخة محسنة من قاموس الاسماء، في محاولة لدمج تنوع أكبر من حيث تغطية الاسماء والبلدان. كما كان هناك أعمال تنظيف البيانات الهامة التي يتعين القيام بها. وكانت هناك بعض التغييرات في أنظمة تسجيل البيانات بالنسبة لنظام لاهاي. وكان هناك تحدٍ آخر يتمثل في وجود قدر كبير من التسجيلات من بلدان لا تشترط فيها القوانين الوطنية إدراج المبدعين. وبدون قائمة المبدعين، لا يمكن استخدام القاموس. وهناك ثمة تحدٍ إضافي يتمثل في أن الأعضاء الجدد في نظام لاهاي قد غيروا التكوين وليس لدى جميع الدول الأعضاء نفس حصص مشاركة المرأة في التصميم الصناعية أو لديها نفس الهيكل من حيث الصناعات. وهذا ينطبق على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام لاهاي. وفي السنوات الثلاث الأخيرة التي تمت تغطيتها، كانت هناك زيادة في تسجيلات نظام لاهاي، الأمر الذي يعكس إلى حد ما انضمام الأعضاء الجدد، ولكن يرجع ذلك أيضاً إلى حقيقة أن

الأعضاء الجدد طلبوا قائمة المبدعين. وكانت النسبة المئوية لتسجيلات لاهاي التي تشتمل على امرأة واحدة على الأقل مدرجة كمصممة تعادل حوالي 43% أو 44%. وهناك اتجاه متزايد في مشاركة المرأة في التصميم الصناعية، على الرغم من أن هذا الاتجاه غير منتظم إلى حد ما. وبالمقارنة مع اتجاهات معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن المؤشرات أعلى ولكن لم تتزايد بالسرعة المطلوبة. وتشتمل الدرس المستفاد من بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات في أنه حتى في القطاعات التي تشارك فيها النساء بصورة أقل، كانت المشاركة في ازدياد. وهناك أدلة قاطعة أقل على هذا الموضوع وهناك حاجة لمزيد من التحقق. واختتمت الأمانة بإلقاء الضوء على بعض الدروس المستفادة. وذكرت أن مشاركة المرأة تتزايد في جميع الأبعاد تقريباً فيما يتعلق بالبراءات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به ويمكن وضع العديد من السياسات الوطنية والدولية. وأفادت أن الملاحظة الإيجابية تتمثل في أن التحليل قد تم تعميمه وأن الأمانة تقدم تقارير عن الموضوع كل عام في كل منشور. وتحاول المضي قدماً في التصميم الصناعي. وأظهرت بعض البيانات الأولية أن مشاركة المرأة أعلى من مشاركتها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، لكنها لا تزال بعيدة عن التوازن بين الجنسين. وذكرت أن هناك بعض التحديات المتعلقة بالبيانات التي تنطبق على هذا التحليل. وتحاول الأمانة استكشاف طرق بحثية أخرى مثل كيفية إجراء التحليل داخل نظام مدريد، والذي يشكل أيضاً بعض التحديات. وعلى الرغم من أن بيانات العلامات التجارية غنية للغاية، إلا أنه لا يوجد هناك معادل للمبدعين والمخترعين، لذلك يمكن فقط للمودعين الأفراد الذين تقدموا بطلبات العلامات التجارية أن يخضعوا للتقييم. كما تحاول أيضاً استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات والبيانات الوطنية لاستكشاف المزيد حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وأفادت بأن العمل استكشافي للغاية، ولكن العديد من الدول الأعضاء ستقدر هذا البحث. كما أنها تحاول تطوير أداة متطورة للبناء على القاموس الجنساني الذي يمكن أن يستخدمه الباحثون والدول الأعضاء لعزو المنظور الجنساني إلى مجموعاتهم الوطنية. وأفادت بأن هناك بعض القيود التي يمكن مناقشتها في مناسبة أخرى.

444. واختتمت الأمانة (السيدة كورنيليا موسى) عرض الأمانة. وذكرت أن الويبو شاركت بجدية في تعزيز مشاركة المرأة في الملكية الفكرية. واستمرت في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها وسياساتها وتنفيذ سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال مجموعة من برامج التدريب وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية. وأفادت بأن الأمانة حريصة للغاية على العمل عن كثب مع الدول الأعضاء في هذا المسعى الهام.

#### مناقشة حول "المرأة والملكية الفكرية"

445. فتح الرئيس باب المناقشة حول المرأة والملكية الفكرية.

446. وقدم وفد جمهورية كوريا، متحدثاً نيابة عن بلدان ميكنا الخمسة (المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا)، ملخصاً للندوة حول "المرأة في مجال الابتكار في بلدان ميكنا" التي عُقدت في 19 نوفمبر 2018 تحت رئاسة إندونيسيا. وأفاد أن ميكنا هي شراكة مبتكرة تضم في المجموع عدد يزيد عن 545 مليون نسمة، واقتصادات نابضة بالحياة وثروة متنوعة. وأفاد أن شراكة ميكنا تقدر مهارات المرأة وإبداعها في المجتمع تقديراً عالياً وتلتزم باتخاذ إجراءات هادفة لتمكين المرأة من خلال استخدام الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، تعترف بأهمية تعزيز المناخ المناسب الذي يمكن للمبدعات أن يدركن كامل إمكاناتهن به، ونتيجة لذلك، يساهمن بنشاط في تحويل الحياة في جميع المجالات. وأكد التزامه بدعم الويبو والتعاون معها في جهودها لزيادة وعي المرأة بالملكية الفكرية وتشجيع الأنشطة الإبداعية للمرأة في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه في الواقع، واحتفالاً باليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 في 26 أبريل الذي استضافته الويبو، نظمت بلدان ميكنا معرضاً بعنوان "المرأة المبتكرة من دول ميكنا". ومن خلال هذا الحدث، عرضت كيف أحدثت المرأة في بلدان ميكنا تغييراً قوياً من خلال

الابتكار والإبداع. وذكر أنها كانت فرصة لتقديم نساء ناجحات يسلكن طريق الابتكار وبغيرن حياة الكثير للأفضل. وأفاد أنه في 19 نوفمبر 2018، بمناسبة الدورة الثانية والعشرين للجنة، عقدت ميكتنا ندوة حول المرأة والابتكار في بلدان ميكتنا. وسمحت تلك الندوة لبلدان ميكتنا بمشاركة جهودها من خلال تقديم سياسات أو قصص نجاح فيما يتعلق بالمرأة والابتكار. وبالنسبة للمشاركين، وفرت الندوة منتدى لتبادل وجهات النظر حول طرق تيسير استخدام المرأة لنظام الملكية الفكرية، وبالتالي زيادة مشاركة المخترعات والمصمات والفنانات في جميع أنحاء العالم. وفي تلك الندوة، كان محور العرض الذي قدمته المكسيك موضوع نماذج التدخل التربوي لتعزيز دمج الفتيات والمراهقات في العلوم والتكنولوجيا. وذكر الخبير المكسيكي أنه وفقا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الرغم من أن أكثر من 30% من أرباب العمل في المكسيك يواجهون صعوبات في العثور على أشخاص ملء الشواغر الوظيفية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، إلا أن 8% فقط من النساء المكسيكيات اخترن تلك الوظائف المهنية، مقارنة بـ 27% من الرجال المكسيكيين. وأبرز الخبير المكسيكي العديد من الإجراءات الإيجابية وأشار إلى طرق مختلفة لتهيئة بيئة أكثر أمانا وشمولية للفتيات والنساء، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لتلك الإجراءات على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. كما ذكر أن إندونيسيا أبرزت دور الاقتصاد الإبداعي والملكية الفكرية في تعزيز تمكين المرأة في إطار موضوع تعزيز الاقتصاد الإبداعي. وأفاد أن المرأة في مركز الصدارة في إنشاء الصناعات الإبداعية والثقافية في إندونيسيا والحفاظ عليها وصونها وتطويرها. ووفقا لبيانات الوكالة الوطنية للاقتصاد الإبداعي لعام 2017، تمثل المرأة 54% من القوى العاملة في الصناعة الإبداعية في إندونيسيا. وذكر بأن حوالي 11 مليون أو 43% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة البالغ عددها 26 مليون مشروع في إندونيسيا هي مشروعات نسائية. ونفذت الحكومة الإندونيسية التزامها بتتمكين المرأة في الصناعات الإبداعية من خلال سياسات منسقة من قبل وكالتها الوطنية للاقتصاد الإبداعي على الصعيدين الوطني والمحلي. وسلطت جمهورية كوريا الضوء على العديد من المشاريع السنوية التي ينفذها المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) والتي ساهمت في تعزيز وإلهام اختراعات المرأة وأنشطتها الابتكارية. وتهدف هذه المشروعات إلى إتاحة الفرصة للمرأة لتنمية المعرفة في مجال الملكية الفكرية وتعزيز شبكة عالمية من النساء المخترعات وسيدات الأعمال ودعم تسويق الأفكار المتميزة من قبل المبتكرات. وذكر أنه من خلال الشراكة بين الـويو وجمعية المخترعات الكوريات، استضاف المكتب الكوري للملكية الفكرية المعرض الدولي الكوري لاختراعات المرأة وورش العمل ذات الصلة كل عام، الذي يضم مبتكرات من كوريا ومن الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب الكوري للملكية الفكرية بتشغيل برامج تدريب ودعم للمرأة لتعزيز الوعي والقدرات في مجال الملكية الفكرية. وعرضت تركيا دور المرأة في الأنشطة الإبداعية من خلال الإشارة إلى الدراسات التي تركز على أرقام الملكية الفكرية. كما أكدت أهمية وضع سياسات لتشجيع الأنشطة الإبداعية للمرأة وزيادة الأعمال وأبرزت استراتيجية "ورقة وخطة عمل" لتمكين المرأة في تركيا. كما أبرزت تركيا السياسات والمبادرات وأفضل الممارسات من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية وأكدت أهمية التعاون بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع مجالات السياسة. وأكدت تركيا أيضا على أنه ينبغي اعتبار التطورات التكنولوجية والرقمنة بمثابة فرصة لتمكين المرأة من خلال الابتكار والإبداع. وأخيراً، سلطت أستراليا الضوء على دراسات الحالة والسياسات والبرامج التي تدعم نساء الشعوب الأصلية في الأعمال التجارية. وركز احتفال أستراليا الوطني بالشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس، من خلال موضوع "بسببها أصبحنا قادرين"، على الدور النشط والهام الذي لعبته نساء الشعوب الأصلية في أستراليا ولازالت تلعبه في مجال الابتكار. واعترافاً بأهمية سياسات وممارسات حماية الملكية الفكرية والابتكار كعوامل ذات صلة تدعم نجاح الأعمال التجارية، قدم عرض أستراليا أطر عمل تدعم نساء الشعوب الأصلية في أستراليا في مساعين الخصة بالأعمال. فعلى سبيل المثال، كان برنامج (Nanga Mai Arung) أو (درع الأحلام) مورداً عبر الإنترنت يقدم المشورة التأسيسية في مجال الملكية الفكرية للشعوب الأصلية الأسترالية. وذكر

أنه باتهاز هذه الفرصة تمشياً مع مبدأ تمكين المرأة وتحسين المساواة بين الجنسين في الملكية الفكرية، رحبت بلدان ميكتا بالاقترح المقدم من المكسيك بشأن المرأة والملكية الفكرية. وأفاد أن بلدان ميكتا ستواصل استثمار الجهود في تيسير زيادة مشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية، مما يدل على التزامها بتحقيق الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

447. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، وذكر أن عروض الأمانة مفيدة للغاية وتعرض عمل الويبو المتميز في مجال المرأة والملكية الفكرية. وأعرب عن سروره لأن اللجنة قررت إثراء جدول أعمال اللجنة من خلال مناقشة موضوع المرأة والملكية الفكرية، مما سيستجيب لإجراء تبادلات هادفة وبناءة حول الخبرات وأفضل الممارسات. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تجارب الدول الأعضاء الأخرى وإلى تبادل تجربة بلاده. وذكر أنه، من منظور الملكية الفكرية، أطلقت بلاده أول استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في أبريل 2018. وتهدف الاستراتيجية إلى مساعدة المبتكرين على التنافس على الساحة العالمية وتضمنت مجموعة متنوعة من التدابير التي تستهدف على وجه التحديد المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل منهجي داخل نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك المرأة. وذكر أن المكتب الكندي للملكية الفكرية (CIPO) أعلن في عام 2018 أنه سيزيد من عدد مبادرات التعليم والتوعية المقدمة بالشراكة مع الشركات والوسطاء والأوساط الأكاديمية لضمان فهم الكنديين للملكية الفكرية واستغلالها بشكل أفضل، ودمجها في استراتيجيات العمل. وأفاد أن ذلك قد يشمل مبادرات مستهدفة لدعم المرأة والفئات الأخرى ذات التمثيل الناقص. وذكر أنه حتى هذا التاريخ، وضع المكتب الكندي للملكية الفكرية عدداً من مبادرات التوعية والتثقيف بشأن الملكية الفكرية التي تستهدف على وجه التحديد احتياجات المرأة المبتكرة. وفي عام 2018، استضاف المكتب الكندي للملكية الفكرية ستة فعاليات لليوم العالمي للملكية الفكرية في جميع أنحاء البلاد أبرزت مساهمات المرأة في الابتكار وعرضت نجاحات المرأة في مجال الملكية الفكرية على موقعها على شبكة الإنترنت، وشاركت في استضافة ندوات عن الملكية الفكرية في اليوم العالمي للمرأة مع غرفة التجارة الهندية الكندية. وأفاد أنه من بين المبادرات الأخرى، اشترك المكتب الكندي للملكية الفكرية مع المنظمات التي تدعم رائدات الأعمال من أجل زيادة المعرفة بالملكية الفكرية والاستخدام الفعال لها، وتطوير دراسات حالة للملكية الفكرية مصممة خصيصاً لرائدات الأعمال، وبناء وإطلاق مركز للملكية الفكرية يعمل بمثابة رابط بين الشركاء وتقديم الدعم لرائدات الأعمال. وبالإضافة إلى قيادة الويبو في دراسة نسبة المخترعات ونسبة الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تضم امرأة مخترعة واحدة على الأقل، أجرى المكتب الكندي للملكية الفكرية ونشر دراسة متعمقة بعنوان "مشاركة المرأة في البراءات الدولية وتحليل طلبات البراءات الدولية الناشئة" في كندا". وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن عدد طلبات البراءات المودعة من المخترعات على الصعيد العالمي قد زاد بصورة تدريجية على مدار العقد الماضي، إلا أن عدد طلبات البراءات المودعة في كندا قد تباطأ بالمقارنة. وكشفت بيانات الالتحاق بعد المرحلة الثانوية أن نسبة النساء اللائي يتخرجن بشهادات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات قد ازدادت في السنوات الأخيرة، مما يعني أن الفجوة بين الجنسين في براءات الاختراع لم تكن مجرد مشكلة عابرة ولكنها هيكلية ونظامية. وأبرزت هذه النتيجة الحاجة إلى مزيد من البحث حول العوائق التي تواجهها المرأة والتي تعيق مشاركتها في أنشطة البراءات. وذكر أن الفهم الأفضل لتلك العوائق هو الذي سيسمح بتطوير حلول فعالة لمواجهة التحديات التي تواجهها المرأة المشاركة في نظام الملكية الفكرية. وأفاد أن مثل هذه الفرص، مثل مناقشة لجنة التنمية حول المرأة والملكية الفكرية، توفر خطوات انطلاق ذات مغزى في هذا الاتجاه.

448. وذكر وفد المكسيك أن الفجوة بين المرأة والرجل حقيقة مؤلمة تؤثر على جميع البلدان. وأفاد أن التقرير العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ذكر أنه "عندما لا يتم دمج النساء والفتيات، يفقد المجتمع العالمي

المهارات والأفكار والمنظورات المهمة من أجل التغلب على التحديات العالمية". وأضاف التقرير أن الفجوات الأكبر موجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وفي مجالات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في مجال الطاقة والتعددين. وقد يستغرق تغيير الوضع والوصول إلى التوازن أكثر من قرن، وهو أمر غير مقبول في عالم تمثل فيه النساء نصف السكان ويسهم في الاقتصاد العالمي رغم مواجهة عقبات متعددة. وأعطى الوفد الأولوية للقضية وأعرب عن اقتناعه بضرورة معالجتها من وجهة نظر مستعرضة. وذكر أنه يجب أن يكون عدد النساء في مجالات تطوير الملكية الفكرية والبحث والابتكار أكبر. وأفاد أنه ظل يشجع عدد من الإجراءات في الويبو في هذا الصدد لفترة من الزمن. وذكر أن وفد جمهورية كوريا أشار إلى بعضها. كما ذكر أن المشروع حول "زيادة دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع المرأة في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية" (الوثيقة CDIP/21/12 Rev). المقدم مع وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والذي يسعى لتشجيع المرأة في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه بمبادرة من المكسيك، نظرت لجنة التنمية في قضية المرأة والملكية الفكرية لأول مرة في إطار البند 8 من جدول الأعمال. وأعرب عن أمله في أن تتيح الأفكار المفيدة، نتيجة لهذا النقاش، لأعضاء الويبو تشجيع مشاركة أكبر للنساء والفتيات في مجال الملكية الفكرية. وذكر أن هذا هو القصد من الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/22/16 Rev. وأفاد بأن الويبو تعمل على تحسين فهم دور المرأة في الملكية الفكرية. وشكر الوفد المدير العام والأمانة على العروض التي أظهرت مدى التزام الويبو بأجندة المساواة بين الجنسين. وذكر أن الأرقام مشجعة. ومع ذلك، يلزم مضاعفة الجهود لزيادة مشاركة النساء والفتيات في نظام الملكية الفكرية. كما يجب إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة، وينبغي تشجيع قدراتها وإمكاناتها وتوفير الأدوات اللازمة لها للوصول إلى نظام الملكية الفكرية وحماية اختراعاتها وابداعاتها. وأفاد أن نظام الملكية الفكرية هو أداة تشجع على التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والصناعية، والتي استخدمها رائدات الأعمال في الماضي ويمكن استخدامها أكثر بكثير لصالح المجتمع ككل. وذكر أن لدى المكسيك برامج تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين، مثل البرنامج المكسيكي للتنمية العلمية والتكنولوجية، الذي يسعى لتطوير قدرات المرأة في مجال الملكية الفكرية. وذكر أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأعرب الوفد عن التزامه بمواصلة التقدم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بما في ذلك مجال الملكية الفكرية.

449. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تتيح الأمانة عرضها للدول الأعضاء. وذكر أن المرأة تشكل حوالي 49.6% من سكان العالم، وحوالي 50.5% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وأفاد أنها قدمت مساهمات هامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي نجاح المؤسسات في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، أظهرت الأبحاث بوضوح أن النساء المشاركات في نظام الملكية الفكرية أقل بكثير من الرجال. فعلى سبيل المثال، في عام 2015، كان 29% فقط من طلبات البراءات في جميع أنحاء العالم تضم امرأة مخترعة واحدة على الأقل و4.3% فقط من تلك الطلبات أتت من جهات تملكها امرأة مخترعة، مما يبرز مدى الفجوة بين الجنسين في الإبداعات الدولية للبراءات. كما يعتبر إشراك المرأة وغيرها من المجتمعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أمراً حاسماً لتحقيق الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية الكاملة والحفاظ على الريادة في الابتكار. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكخطوة أولى، يدرس مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) خصائص واتجاهات البراءات الممنوحة للمخترعات. وقام كبير الاقتصاديين في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية باعداد تقرير سينشر قريباً بعنوان "التقدم والإمكانات: لمحة عن المخترعات حول البراءات الأمريكية". وأفاد بأن التقرير يقدم لمحة عن المخترعات فيما يتعلق بالبراءات اعتباراً من 1976 إلى 2016 ويفحص اتجاهات وخصائص اختراعهن. وأفاد أن عدد براءات الاختراع التي تضم امرأة مخترعة واحدة على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع من حوالي 7% في الثمانينات إلى 22% في عام 2016. وفي حين أن هذا الاتجاه واعد، لا تزال المرأة تشكل أقلية صغيرة من المخترعين، حوالي 12% فقط.

وأفاد أن الإمكانات الإبداعية للمرأة غير مستغلة. وذكر أن الفجوة بين الجنسين في مجال الاختراع لا تزال مستقرة على الرغم من زيادة مشاركة المرأة في وظائف العلوم والهندسة في مجال ريادة الأعمال. وهكذا، في عام 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت المرأة حوالي 28% من إجمالي القوى العاملة في مجالي العلوم والهندسة، لكنها شكلت 12% فقط من المخترعين الذين منحوا براءات الاختراع، مما يشير إلى نقص محتمل في استخدام المواهب المبتكرة ذات المهارات العالية. وقد تبين سابقاً أن العوامل التي تحول دون أن يصبح المهنيون العلميون ورواد الأعمال عموماً من المخترعين تؤثر بشكل غير متناسب على المرأة. فعلى سبيل المثال، وجدت الأبحاث السابقة أن العلماء الإناث يواجهن المزيد من الصعوبات في تأمين التمويل وأكثر عرضة للافتقار إلى الشبكات الاجتماعية التي يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة للبراءات وتسويق الابتكارات. وذكر أن تقرير مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يشير إلى أن المخترعات يتركز بشكل متزايد في تقنيات محددة مثل التكنولوجيا الحيوية، والمستحضرات الصيدلانية، والكيمياء العضوية ومنظمات براءات الاختراع بأنواعها مثل الجامعات ومؤسسات البحوث العامة. وهذا يشير إلى أن المرأة متخصصة في مجالات التكنولوجيا والقطاعات التي نجحت فيها سلفياتهن في الحصول على البراءات، بدلاً من الدخول في شركات أو مجالات يهيمن عليها الذكور مثل الهندسة الميكانيكية. كما يعكس تقرير مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية دراسات مماثلة أجرتها الويبو وغيرها من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة وكندا. وقدم التقرير أيضاً مساهمات جديدة من حيث المنهجية والنتائج. ففي 31 أكتوبر 2018، تم التوقيع على قانون دراسة الفئات ناقصة التمثيل في العلوم والهندسة لعام 2018 أو قانون النجاح. ووجه القانون مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية بالتشاور مع إدارة المشروعات الصغيرة، وغيرها من رؤساء الوكالات الحكومية الأمريكية المعنية. بإجراء دراسة تحدد البيانات المتاحة للجمهور حول عدد براءات الاختراع التي يتم طلبها والحصول عليها سنوياً، وفوائد زيادة عدد طلبات براءات الاختراع التي حصلت عليها المرأة والأقليات والمحاربين القدامى والمشروعات الصغيرة التي تملكها المرأة والأقليات والمحاربين القدامى، وتقديم توصيات تشريعية بشأن كيفية تعزيز مشاركة المرأة والأقليات والمحاربين القدامى في أنشطة ريادة الأعمال وزيادة عدد النساء والأقليات والمحاربين القدامى الذين تقدموا بطلب للحصول على براءات الاختراع. وأفاد أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يقوم بمبادرات أخرى للوصول إلى النساء وغيرهم من أصحاب المصلحة ناقصي التمثيل. ففي عامي 2017 و2018، استضاف مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية عدداً من الفعاليات في جميع أنحاء البلاد احتفالاً بالفتيات والنساء في الابتكار والإبداع. كما نظم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية عدداً من الندوات وورش العمل وغيرها من البرامج التعليمية والشبكات للنساء والفتيات تركز على الملكية الفكرية ودورها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار. وشمل ذلك البرنامج ندوة عن المرأة وريادة الأعمال في سينسيناتي وأوهايو وبيتسبيرج بولاية بنسلفانيا، ووشة عمل عن المرأة والمساواة وبراءات الاختراع والابتكار في واشنطن العاصمة، والعديد من الفعاليات الأخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية التي ركزت على المخترعات والمبتكرات وأهمية الملكية الفكرية للابتكار والإبداع. كما تلعب المرأة منذ فترة طويلة دوراً حيوياً في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، وتشكل النساء 36% من إجمالي القوى العاملة و39% من كبار التنفيذيين. وأفاد أن معدل التناقص لفاحصات البراءات من الإناث منخفض للغاية، حيث كان أقل من 5% على مدار 10 سنوات، مقارنة بالوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات خلال نفس الفترة الزمنية، الذي كان حوالي 50%. وذكر أنه في مكتب السياسات والشؤون الدولية، شغلت المرأة المناصب القيادية الثلاثة الأولى وتمثل حوالي 63% من جميع الموظفين. وفي الختام، أفاد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتشجيع الجيل القادم من المخترعات ورائدات الأعمال. وأعرب الوفد عن التزامه الكامل بتحقيق المساواة بالنسبة للمرأة في مجال الابتكار لصالح الجميع.

450. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن سروره خاصة أن المناقشة الأولى في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن " الملكية الفكرية والتنمية " تتناول الموضوع المهم والشامل المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية. وأشار إلى أن مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية حصل، عن بحثه المقدم في عام 2016، على جائزة بحثية في جوائز المساواة والتنوع العالمي في عام 2017 كمثل بارز لطرق البحث والأفكار فيما يتعلق بالتنوع والمساواة. واستخدم هذا البحث التمييز المراعي للنوع الاجتماعي في عدد الإناث مقابل المخترعين الذكور بناءً على إيداعات البراءات. وخلص البحث إلى أنه منذ عام 1975، هناك زيادة قدرها 500٪ في نسبة البراءات التي تنطوي على مخترعة أُنثى وزيادة قدرها 400٪ في عدد المخترعات الفرديات. وفي السنوات الأخيرة، كان يوجد في أكثر من 25٪ من جميع البراءات مخترعة واحدة على الأقل مُسأة وما زال هناك تفاوت هائل بين الجنسين، حيث تأتي 0.3٪ فقط من البراءات من جميع الفرق النسائية. وعلى الرغم من أن التحليل التاريخي يكشف عن زيادة مستويات البراءات لدى الإناث، إلا أن معدل النمو بطيء ولا تزال الأرقام المطلقة منخفضة، حيث يبلغ المتوسط العالمي ما نسبته 7.2٪ فقط من المخترعات. وبالنظر إلى الأساء الكبيرة للمخترعين البريطانيين، مثل روزالين فرانكلين الذين يعملون في مجال اكتشاف الحمض النووي، أو آدا لوفليس، التي تسمى أول مبرمجة كمبيوتر، فإن المملكة المتحدة حريصة على البناء على هذا العمل ودعم التبادلات الدولية لتوجيه مزيد من البحوث إلى الأدلة والأسباب ودعم مشاركة المرأة في الملكية الفكرية. ورحب الوفد بمزيد من الفرص لمناقشة وتبادل تجارب الويبو وتجارب الدول الأعضاء الأخرى.

451. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الويبو على الدعم المقدم وتنظيم الاجتماعات دون الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وكذلك تلك الكيانات التي تشمل تمكين المرأة في مجال الملكية الفكرية المضطلع به داخل المنطقة. وتحدث الوفد بصفته الوطنية، وأيد بيانه الذي ألقاه باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى خطة التنمية الخماسية للفترة من عام 2014 إلى 2019 بعنوان "السلفادور المنتجة والمتقنة والآمنة"، التي توجه مساعيه السياسية، وأوضح أن أمل الحكومة هو أن تصبح السلفادور بحلول عام 2034، بلدا مزدهرا ومنصفا وشاملا وداعما وديمقراطيا يوفر فرصا للرفاه لجميع سكانه. وتلك هي الرؤية للعشرين سنة التالية. ومن بين العناصر الثلاثة اللازمة لوضع السياسة العامة، تحظى قضية النوع الاجتماعي بالأهمية وتم تحديدها كوسيلة لإعطاء الأولوية للمرأة في أعمال محددة. وفي سبيل تشجيع الابتكار في استخدام الملكية الفكرية، أقامت السلفادور تحالفات مع مؤسسات أخرى من بينها لجنة الإدماج الاجتماعي ومعهد السلفادور لتنمية المرأة وبعض رابطات النساء المهنيات، من أجل إدراج مسألة الملكية الفكرية في تلك البرامج المكرسة لتمكين المرأة. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك تدريب النساء في مجال الملكية الفكرية في مشروع مدينة المرأة (Ciudad Mujer) في نموذج الاستقلال الاقتصادي ودعم روح المبادرة. وأفاد بأنه، في الاجتماع دون الإقليمي الذي عُقد في مونتيفيديو في نوفمبر 2018، على نحو ما ذكره المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أدخل المتغير المراعي للنوع الاجتماعي في أنظمتها الحاسوبية من أجل تحديد المتقدمات من النساء وتحليل البيانات والحصول على معلومات حول استخدام النساء لنظام الملكية الفكرية. وبحلول عام 2019، ستكون هناك أداة إضافية تسمح بإجراءات توجيهية تهدف إلى تشجيع النساء على استخدام نظام الملكية الفكرية. وتحدث باسم وفد أوروغواي، وأيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الويبو على الدعم المقدم لتنظيم الاجتماع دون الإقليمي الثاني بشأن الملكية الفكرية والابتكار والمساواة بين الجنسين في أوروغواي في الفترة من 12 إلى 14 نوفمبر 2018، بالتعاون مع المديرية الوطنية للملكية الصناعية واللجنة الاجتماعية الجنسانية بوزارة الصناعة والطاقة والتعدين. وأفاد بأن الأمر يستلزم اتخاذ خطوة نحو تفاعل أكبر بين القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والملكية الفكرية، وزيادة مشاركة المرأة في الاختراعات والإبداع، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.



452. وذكر وفد باكستان أن النساء يمثلن 49٪ من إجمالي سكان باكستان، ويلعبن دوراً مهماً في خدمة باكستان بشغف والتزام من خلال مساهماتهن العديدة في مختلف المجالات، بدءاً من الطب والرياضة والإعلام والصناعة والمصارف والعلوم والتكنولوجيا. وهن يشكل جزءاً لا يتجزأ من واقع الملكية الفكرية في باكستان. وأعرب عن التزامه بتسخير إمكانيات أصول الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار وزيادة الأعمال وتعزيز العمل من أجل مجتمع قائم على المعرفة. وأوضح الوفد أنه احتفل، في عام 2018، باليوم الوطني لباكستان في الويبو من خلال موضوع يوم الويبو العالمي للملكية الفكرية وهو "تعزيز التغيير: ابتكار المرأة وإبداعها" الذي يعرض عمل المبدعات ورائدات الأعمال الباكستانيات. وقال إنه سيشترك أيضاً كأحد البلدان التجريبية في مشروع تعزيز دور المرأة في الابتكار وزيادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12 Rev). وأشار إلى أن المؤسسات الأكاديمية الوطنية تلعب دوراً أساسياً في تشجيع المبدعات والمصمات على المنافسة في السوق على الصعيدين المحلي والدولي من خلال الاستخدام الحكيم للملكية الفكرية وتطوير علامتهن التجارية الخاصة. وتم ربط 27 جامعة ومعهد بحوث في باكستان بمجتمع الملكية الفكرية العالمي في إطار برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بدعم فعال من لجنة التعليم العالي والويبو. ويتم تشجيع عدد كبير من الطالبات ورجال الأعمال من خلال جهود التوعية بالملكية الفكرية لتسجيل إبداعاتهم في سجلات الملكية الفكرية الباكستانية. وهناك غرف منفصلة للتجارة والصناعة في خمس مدن رئيسية، وأنشأت هيئات التنمية الصغيرة والمتوسطة مراكز حاضنات أعمال للنساء في جميع المكاتب في جميع أنحاء البلد لتقديم المشورة إلى رائدات الأعمال. وستنظم إحدى الجامعات الرائدة للنساء معرضاً لريادة الأعمال في الفترة من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2018. وسيستقطب هذا الحدث حوالي 5000 زائر و70 عارضاً، بما في ذلك الطلاب والشركات الناشئة والكليات النسائية والحاضنات والكليات المهنية والتقنية والمؤسسات النسائية. وأشار إلى أن مؤسس باكستان، محمد علي جناح، صرح بأنه "لا يمكن أن ينجح أي كفاح بدون مشاركة النساء جنباً إلى جنب مع الرجال". وأفاد الوفد بأن دور المرأة في الملكية الفكرية والتنمية عملية مستمرة، وتُظهر إحصاءات إبداعات الملكية الفكرية العالمية بأن الطريق لا يزال طويلاً للوصول إلى الوجهة المثلى. وأعرب الوفد عن التزامه بالعمل في هذا الاتجاه وحث الويبو وجميع الدول الأعضاء على الانضمام إليه.

453. وشدد وفد تونس على أهمية الموضوع. وأفاد بأنه يحاول ضمان المساواة بين الجنسين على جميع المستويات من خلال تحقيق التكافؤ بينها. وهنأ الويبو وشكرها على الأنشطة التي تُنظم لدعم المرأة العربية، والتي تُعد مفيدة للغاية. وشجّع البلدان الأخرى على تعزيز الجهود في هذا المجال.

454. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن الفجوة بين الجنسين في الأنشطة الاقتصادية قد نوقشت منذ فترة طويلة من قبل العلماء وصانعي السياسات. وأفاد بأن الدراسات والتقارير العملية قدّمت أدلة على أن مشاركة المرأة غير الكافية في الأنشطة الاقتصادية تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والتنمية. وتعتمد استراتيجية التنمية الوطنية إلى حد كبير على الطريقة التي يتيح بها المجتمع الفرص للسماح للمواهب النسائية بالازدهار والاستفادة من مهارتهن ومعارفهن وإنتاجيتهن. وهي تعلق أهمية على شؤون المرأة، بما في ذلك تعزيز وضعها الاجتماعي والصحي وإشراكها في الأنشطة الإنمائية. ولهذه القضية أولوية ومكانة مهمة في خطط التنمية الوطنية. وأوضح بأن هناك عدداً من القوانين الوطنية المتعلقة بمسائل تمكين المرأة في ولايتها القضائية. ويمثل الهدف الأساسي من هذا التشريع في تحقيق النهوض بالمرأة وتطويرها وتمكينها في المجتمع الإيراني. ورأى الوفد أن التعليم العالي هو أحد أهم وسائل تمكين المرأة في المجالات المبتكرة. وأشار إلى أن سياساته تُظهر تقدماً ملحوظاً في تعليم الفتيات والنساء. وذكر الوفد أنه، في ذلك الوقت، تشكل الإناث ما نسبته 50٪ من طلاب الجامعات الحكومية (الجامعات المؤهلة أكثر). ويشهد اتجاه دمج شؤون المرأة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية اتجاهها تصاعدياً

في العقود الأخيرة. وأوضح أن ما لدى بلده من تنوع ثقافي وتراث يوفران أرضا خصبة لتطوير الصناعات الإبداعية للمرأة. وأفاد بأن لدى بلده مجموعة متنوعة من الأشكال الفنية وأنماط مختلفة من الموسيقى والأداء. وتشكل النساء نسبة عالية من منتجي المؤشرات الجغرافية أيضا. وحدثت تغيرات إيجابية في مساهمة المرأة الإيرانية في العمل العلمي وعدد المطبوعات والمنشورات التي تقدمها النساء المؤلفات. وعلى الرغم من أن مشاركة النساء أقل من الرجال، إلا أن النسبة المئوية للنساء المخترعات شهدت اتجاها تصاعديا خلال السنوات السابقة. وهناك حوالي 12٪ من البراءات المسجلة في البلاد تخص النساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 60٪ من موظفي مكتب الملكية الفكرية الإيراني من الإناث، مما يُظهر الدور الهام للمرأة في أداء نظام الملكية الفكرية. وأشار إلى أن تمكين المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كحل مناسب في سبيل تمكين مهارات وقدرات النساء الإيرانيات، تقوم به هيئة مختصة على سبيل الأولوية.

455. وأيد وفد غواتيمالا المبادرة المهمة المتمثلة في دمج مبدأ المساواة بين الجنسين في التنمية الاقتصادية الشاملة. وأشار إلى أن للمرأة تأثير إيجابي على الابتكار والنمو الاقتصادي. وأفاد بأن هناك فجوات بين الجنسين في المجتمع تعكس عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وهو ما يمكن ملاحظته في طلبات البراءات، حيث أن معظم المخترعين من الرجال. وذكر أنه يحاول تطوير مهارات المرأة على وجه التحديد في مجال الملكية الفكرية. وقد بذلت وزارة الاقتصاد، من خلال شعبة الشؤون المراعية للنوع الاجتماعي التابعة لها، جهودا هامة في مجال المساواة بين الجنسين مما يتيح مشاركة أكبر للمرأة. وفي ذلك الوقت، فإنه يعمل على وضع سياسة وطنية للنهوض بالمرأة وتطويرها على نحو شامل. ويمثل الهدف من هذه الأدوات في تعزيز مجالات تدريب النساء.

456. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن تمكين المرأة ذو صلة بالتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن تمكين المرأة في مجال الملكية الفكرية أصبح أكثر إلحاحا في أوقات الثورة الصناعية الرابعة والتغلغل السريع للتكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي في الاقتصاد والحياة اليومية. ورأى أن كلا الجانبين التاليين مهمان، وهما: ضمان وصول النساء والرجال على قدم المساواة إلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وكذلك تشجيع النساء على تسجيل براءاتهن أو تسجيل علامتهن التجارية أو استخدام نظام الملكية الفكرية بطريقة أخرى. وأفاد بأن هناك حاجة لفهم أفضل للحواجز التي تمنع النساء من المشاركة الفعالة في الملكية الفكرية من أجل وضع طرق لمعالجتها.

457. وصرّح وفد غابون بأن مكافحة التمييز ضد المرأة تمثل شاغلا رئيسيا في غابون. وفي الفترة من عام 2005 إلى عام 2015، استحدثت منصة تقاسم لعقد المرأة، ليس فقط لتعزيز المرأة ككل في الغابون، ولكن أيضا للدفاع عن قانون الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية الذي قدمه وفد المكسيك يؤيد شواغله فيما يتعلق بتعزيز مكانة المرأة. وأعرب عن رغبته في أن تقدم الويبو والدول الأعضاء المزيد من التدابير والبرامج لإشراك الإناث في مسائل الملكية الفكرية.

458. وأعرب وفد أستراليا عن سروره لأن الموضوع الأول في إطار البند الجديد من جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشارك آراءه في الجهود التي يبذلها لتحقيق تلك النتائج والتعرف على التحديات المشتركة التي تواجه زيادة السماح بإطلاق إمكانات المرأة للمشاركة في أنظمة الملكية الفكرية والابتكار. وقال إنه، مع وجود بيانات تتيح القدرة على التنبؤ وتوفر القود اللازم للنمو الاقتصادي، فمن دواعي سروره أن بيانه قد بدأت تُظهر أن التباين بين المشاركة بين الجنسين يتراجع ببطء في مجال الملكية الفكرية والابتكار. وأعرب عن سروره لأن النساء في أستراليا ينخرطن بشكل متزايد في ريادة الأعمال. وأشار إلى أن دراسة استقصائية أجريت عام 2017 وشملت 7000 من

مؤسسي الشركات الناشئة ومؤسسين محتملين أفادت بأن 25.4٪ من المؤسسين من الإناث، مما يمثل زيادة قدرها 16٪ في عام 2011. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية، زاد عدد النساء المخترعات الأستراليات المدرجات في طلبات البراءات في الفترة بين عامي 1980 و2016. وفي مجال المستحضرات الصيدلانية والكيمياء، ارتفعت نسبة النساء المخترعات من أقل من 10٪ إلى أكثر من 40٪ بين عامي 1980 و2016. وفي الوقت نفسه، في التكنولوجيا الحيوية والكيمياء العضوية الدقيقة، فإن زادت نسبة النساء المخترعات من أقل من 20٪ في عام 1980 إلى أكثر من النصف في عام 2016. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتحسين معدلات مشاركة المرأة في الملكية الفكرية. وفي الهندسة المدنية، هناك ما يزيد قليلاً عن 10٪ من المخترعين من النساء. وأشار إلى أن دراسة أسباب انخفاض مشاركة الإناث في الملكية الفكرية، وعلى نطاق أوسع، العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مهمة معقدة. وأشار إلى أن تقرير من إعداد كبير العلماء الأستراليين في عام 2016 كشف عن مجموعة من الأسباب المختلفة، بما في ذلك التحيزات على أساس الجنس في تصورات من يمكن أن يكون مخترعاً، والفجوات في الأجور، والعمر، والتعليم، والوضع العائلي، والخلفية الثقافية، ومسؤوليات الرعاية. وأشار الوفد إنه أنه، تقديراً لتلك التحديات ولأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل، فقد وضع مجموعة من المبادرات لتشجيع النساء في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك: سفيرة النساء في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي ستقوم ببناء رؤية للمساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ ومجموعة أدوات للفتيات في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لمساعدة الفتيات في سن المدرسة على فهم ما يمكن أن تنطوي عليه مهنة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومساعدتهن على مطابقة اهتمامتهن مع مهنة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ واستراتيجية المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتي من شأنها أن تساعد في تنسيق جهود الحكومة الأسترالية لزيادة مشاركة المرأة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبرنامج المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وريادة الأعمال الذي يدعم الشركات والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات البحثية من خلال توفير التمويل لدعم برامج التوعية التي تهدف بشكل خاص إلى مساعدة الفتيات والنساء على متابعة مهنهن في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأبدى الوفد التزامه بدعم النساء من السكان الأصليين ومن سكان جزر مضيق توريس اللاتي لكي يتعاملن مع أنظمة الملكية الفكرية ويصبحن مبدعات. وتم تسليط الضوء على المبادرات الأسترالية في هذا المجال مثل "دريم شيلد" في مؤتمر مجموعة التعاون الاقتصادي فيما بين القارات (MIKTA). وأعرب عن التزامه بتقليل الفجوة بين الجنسين في الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وأبرز العمل المنجز من خلال مبادرة الصناديق الاستثمارية المشتركة بين اليويو وأستراليا. وشجع على المشاركة المتوازنة بين الجنسين في المشاريع والمؤتمرات وورش العمل، حيث بلغت معدلات مشاركة النساء المستهدفة 50٪ على الأقل. وأفاد بأنه، في إطار مشروع "المرأة وتسويق الملكية الفكرية في آسيا"، تم استضافة ورشة عمل إقليمية في الفلبين، جمعت بين باحثه ومبتكرات من كمبوديا والفلبين وإندونيسيا وسري لانكا وفيتنام لمناقشة الفرص المتاحة للنساء وتسويق الملكية الفكرية في بلدانهن. وبينما تُعد مساهمة المرأة بارزة في أنشطة البحث والابتكار، فإن الهدف من ورش العمل هذه هو معالجة التمثيل الناقص الحالي للمرأة التي تقوم بتسويق أبحاثها. ورحب المشاركون بالاجتماع وأبرزوا الحاجة إلى نماذج لدور المرأة وموجهين وشبكات لها لزيادة وتشجيع مشاركة المرأة في الملكية الفكرية. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات والنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية.

459. وأعرب وفد الهند عن سعادته لسماح أحد المتحدثين ذكر السيدة كيران مازومدار شو من شركة بايوكون، وهي واحدة من أكبر شركات الأدوية في الهند. وأعرب عن سروره بأن يؤكد أن حصة النساء الهنديات المخترعات في طلبات البراءات تبلغ 28.3٪. وأعطى أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين وشدد على دور المرأة في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى أن

حكومة الهند دشنت برنامج المنح الدراسية للعلماء من النساء (WOS-C) لتوفير الفرص للعلماء من النساء الراغبات في العودة إلى العلم والعمل السائدين في مجال حقوق الملكية الفكرية. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين النساء الموهوبات والمهارات اللائي درسن العلوم والهندسة والطب والمجالات المتوافقة للإسهام بفعالية في النهوض بالعلوم والتكنولوجيا في البلاد، ولتدريب النساء الموهوبات والمشهود لهن في القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وإدارة الملكية الفكرية وتحديد حداثة وأصالة الملكية الفكرية باعتبارها اختراعات معينة متعلقة بالأهلية للبراءات مثل قواعد البيانات المتعلقة بالبراءات وغيرها من جوانب الملكية الفكرية. وهذا سيمكنهم من البحث عن عمل متخصص أو العمل لحسابهم الخاص. ولدى برنامج المنح الدراسية للعلماء من النساء برنامج لتدريب النساء الحاصلات على مؤهلات في العلوم والهندسة والطب أو المجالات المتوافقة في مجال إدارة الملكية الفكرية لمدة سنة واحدة. ويقوم بتنفيذ هذا البرنامج مراكز مرفق البراءات (PFC) للمعلومات التكنولوجية من أجل تقدير التكاليف وتقديم المشورة فيما يتعلق بالتقييم. وقد تم بالفعل تدريب حوالي 500 امرأة في إطار هذا البرنامج، من بينهن 200 امرأة اجترن فحص وكيل البراءات الذي أجراه مكتب البراءات الهندي؛ ويتابع 60٪ من هؤلاء النساء مسيرتهن المهنية في مجال الملكية الفكرية؛ وبعضهن من أصحاب المشاريع الخاصة.

460. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أنه دائماً ما يدعم حقوق المرأة بشكل عام، وبالتالي فإنه يدعم حقوقها في مجال الملكية الفكرية. ومن ثم، أعرب عن اهتمامه بتبادل الخبرات والتعرف على الأفكار والأنشطة التي تهدف إلى تمكين المرأة من الاستفادة الكاملة من قدراتها الإبداعية والابتكارية. وأشار إلى أنه شاهد بالفعل بعض تلك الأفكار في الأنشطة التي نظمتها بلدان مجموعة التعاون الاقتصادي فيما بين القارات (MIKTA). وأفاد بأن المساواة بين المرأة والرجل تمثل أولوية للاتحاد الأوروبي. ورأى الوفد أن الابتكارات الناجحة تجارياً المقدمة من النساء المخترعات ورائدات الأعمال لن تسهم في التمكين الكامل للنساء والفنيات فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير دائم على المجتمعات ككل. وبهذا المعنى، فإن تشجيع ودعم النساء للاستفادة الناجحة من قدرتهن الإبداعية من شأنه أن يسهم ضمناً في تحقيق هدف المساواة الكاملة بين الجنسين. وأبدى حرصه الشديد على المساهمة بشكل بناء في المناقشات المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية.

461. وأشار وفد البرازيل إلى أن المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية أظهرت قيادة كبيرة فيما يتعلق بهذا الموضوع. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُعد هذه البلدان الثلاثة من بين أفضل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بسياسات المرأة الشاملة. وأشار الوفد إلى أنه أيد بشدة موضوع المرأة والملكية الفكرية واقترح وفد المكسيك.

462. وذكر وفد سويسرا أن المرأة السويسرية تشكل حوالي نصف السكان وتشارك بشكل جيد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد بُذلت جهود كثيرة لتوفير فرص متساوية للمرأة والرجل في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة، إلا أن التوازن الأمثل لم يتحقق بعد. ومجال الملكية الفكرية ليس استثناءً. وليس هناك البيانات متاحة عن بعض مجالات الملكية الفكرية، لكن المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات تُظهر بوضوح أنه في المتوسط هناك عدد أقل من النساء المخترعات. ولقد وصل عدد قليل فقط من البلدان إلى توازن في عدد المخترعين من الرجال والنساء أو اقترب من ذلك. ومع ذلك، فإن هذه الإحصاءات لا تعني بالضرورة أن نظام الملكية الفكرية في حد ذاته يواجه مشاكل متعلقة بنوع الجنس. وفي جميع الاحتمالات، تكمن العقبات العامة والاجتماعية والثقافية في أساس الخلل في التوازن بين الجنسين، والذي يظهر بدوره في جوانب مختلفة، لا سيما في

مجال الملكية الفكرية. ولذلك، يجب البحث عن أساس المشكلة خارج نظام الملكية الفكرية وستتجاوز الجهود المبذولة لحلها المشكلات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتُظهر الإحصاءات المتعلقة بطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات أن عدد النساء المخترعات في بعض المجالات التكنولوجية والميكانيكية أقل بكثير. وفي حالة سويسرا، يعود ذلك إلى حقيقة أن عدداً أقل من النساء يخترن التخصصات التكنولوجية والميكانيكية والعلمية لدراساتهن في المدارس الثانوية والجامعات. وخلال العقد الماضي، تم اعتماد تدابير مختلفة لتيسير تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم والبحث مثل المنح البحثية الخاصة وبرامج التمويل. وكمثال على ذلك، أطلقت سويسرا منذ عام 2000 سلسلة من البرامج الرامية إلى خلق فرص متساوية في التعليم للمرأة. وتُظهر الإحصائيات نمواً وتحسناً كبيرين في عدد النساء اللاتي يخترن المجالات التكنولوجية والميكانيكية لدراساتهن. وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة المخترعات السويسريات من 16٪ في عام 2000 إلى 28٪ في عام 2017. وقد تضاعف هذا الرقم تقريباً في 20 عاماً، مما جعل سويسرا تأتي في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث تقليص الفجوة بين عدد المخترعين من الرجال والنساء. ويمكن أن تشير هذه الإحصاءات إلى وجود علاقة بين التدابير المعتمدة لتشجيع المزيد من النساء على اختيار الدراسات التكنولوجية وزيادة عدد النساء المخترعات. وتُظهر دراسة أجريت في سويسرا أيضاً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها فرق مخترعة مختلطة من الرجال والنساء، وكذلك فرق مخترعين من الإناث فقط تتفوق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها مخترعين من الرجال فقط. ويمكن أن يشير ذلك إلى وجود علاقة بين زيادة مساهمة النساء من جانب وزيادة الكفاءة في الأداء على الجانب الآخر. وأفاد الوفد بضرورة أن تكون النساء أكثر مشاركة في استخدام نظام الملكية الفكرية. وبناءً على تجاربه الوطنية، أيد الوفد اعتماد تدابير عملية وفعالة لتيسير وتسريع مشاركة وإشراك المرأة في استخدام نظام الملكية الفكرية.

463. وأشار وفد الصين إلى البيانات المنشورة في اليوم العالمي للملكية الفكرية 2018 والتي تبين أن المرأة تلعب دوراً متزايد الأهمية في الابتكار والإبداع. ومع ذلك، قال إن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة. ورأى أن زيادة قدرة المرأة في مجال الابتكار لها أهمية في رفع مستوى الوعي العام بهذه القضية وفي دفع التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية الوطنية والعالمية إلى الأمام. ويمكن أن تساعد أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والابتكار. وأفاد بأن هناك قولاً صينياً مفاده أنه "يمكن للمرأة امتلاك نصف السماء"، مما يعني أن دور المرأة أمر لا غنى عنه للأسرة والمجتمع والتنمية وفي تعزيز مفهوم الأمة. وأشار إلى أن الدستور الوطني لبلاده يشتمل على مبدأ المساواة بين الجنسين وأن المساواة سياسة أساسية لتنمية المجتمع. وأنه يعمل باستمرار على تحسين القوانين واللوائح والسياسات العامة وخطط التنمية للمضي قدماً في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي مجالات الابتكار والملكية الفكرية، تزوّد الصين النساء المبتكرات بمساحة مفتوحة وعادلة. وتنفذ كل من الحكومة والمؤسسات أنشطة مواضيعية لتشجيع النساء على المشاركة في الابتكارات واستخدام الملكية الفكرية. وتشمل الأمثلة على ذلك مختلف المنتديات والمسابقات حول هذا الموضوع. كما تشارك بنشاط في المنتديات العالمية للمرأة، بما في ذلك القمة العالمية للقيادة النسائية والقمة العالمية للنساء المبتكرات. وتُظهر البيانات التي نشرتها الويبو بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 أنه من بين طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المقدمة من المواطنين الصينيين، هناك 48٪ من النساء المبتكرات. وأصبحت النساء أكثر نشاطاً في هذا المجال في الصين. وفي الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية (CNIPA)، تبلغ نسبة الموظفات 50٪، بما في ذلك الفاحصات. ورأى الوفد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به وكذلك هناك مجال للتحسين. وأعرب عن استعداده للاستماع إلى مبادرات وإنجازات الدول الأعضاء الأخرى. وحثّ على التعاون لتعزيز النهوض بالمرأة.

464. وعبر وفد مصر عن امتنانه للمدير العام والأمانة على جهودهما المبذولة لإدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال لجنة التنمية، ولا سيما المكتب العربي الذي يعكس جهود المكتب الرامية إلى تعزيز أدوات الملكية الفكرية على المستوى الوطني في مصر والدول العربية الأخرى.

465. وذكر وفد شيلي أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أمران أساسيان في شيلي. وقال إنه يعمل على المستوى الوزاري من أجل تمكين المرأة. ومن بين مبادراته، برنامج تلفزيوني ينظمه المعهد الوطني للملكية الفكرية يناقش الملكية الفكرية ويقدم النساء المبتكرات والمبدعات في شيلي. وقدم معلومات إحصائية عن طلبات البراءات المقدمة من النساء وعن المؤلفات الشيليات. وأفاد بأن هذا الموضوع يُعد أحد أولويات عام 2019 عندما تستضيف شيلي قمة أليك، حيث ستكون المرأة والمجتمع الجامع أحد الموضوعات الرئيسية. وأعرب عن أمله في أن تشجع تلك القمة على مشاركة أكبر للنساء المبتكرات والمبدعات وزيادة مشاركة المرأة في المجالات غير التقليدية.

466. وأعرب وفد إكوادور عن التزامه بالمشاركة الكاملة والعدالة للمرأة في المجتمع وأقر بقيمة وجودها في مختلف المجالات. وأشار إلى أنه يسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية. وشدد على أهمية قضية المرأة والملكية الفكرية في لجنة التنمية وأكد مجدداً تأييده لاقتراح وفد المكسيك. وأفاد بأن مشاركة النساء والفتيات في الابتكار والأنشطة الإبداعية مهمة للغاية لتنمية المجتمعات. وتشكل النساء غالبية العمال في القطاع المهم لإنتاج البن. ويُقر تقرير الويبو لعام 2017 بأهمية البلدان المنتجة في تطوير القيم غير الملموسة. وأوضح أن هدف إكوادور هو زيادة الإنتاجية وإجراء تغيير هيكلي من أجل تطوير أصول غير ملموسة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع المرأة. وأفاد بأن مساهمة الويبو ستظل أساسية.

467. وذكر وفد نيبال أنه لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، كما هو موضح في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن من الأهمية بمكان تشجيع الابتكار والإبداع. وفي نيبال، يتم ضمان حقوق الملكية الفكرية كحقوق أساسية في الدستور بموجب الحقوق المتعلقة بالملكية. كما يكفل الدستور حقوق المرأة كحقوق أساسية. وقد وضعت نيبال فكرة إنشاء مجتمع جامع من خلال تعزيز تمكين المرأة والعدالة الاجتماعية وكذلك تنمية روح المبادرة. وتلعب المرأة في نيبال دوراً مهماً في إبداع المعارف الثقافية التقليدية وحفظها وتعزيزها. واستحدثت حكومة نيبال سياسة وطنية للملكية الفكرية في عام 2017 لتعزيز الابتكار والإبداع وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد تبنت السياسات والمبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما قضيتين شاملتين. وتم إنشاء هيئة مستجيبة للنوع الاجتماعي منذ عام 2007. وتم تنفيذ برامج مختلفة لتنمية المرأة، ولا سيما برنامج الرئيس للنهوض بالمرأة، لتمكين المرأة من خلال تنمية القدرات والتدريب. ولقد أحرزت تقدماً ملحوظاً من الناحية القانونية والمؤسسية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، مما يحفز التأثير المضاعف على تمكين المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أعطيت الدوافع اللازمة فيما يتعلق بالوصول إلى تعليم العلوم والتكنولوجيا، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات. وأفاد الوفد بأن ما يقرب من نصف السكان من الإناث. وتأتي نيبال ضمن أولى الدول التي تمثل فيها النساء أعلى نسبة في البرلمان والهيئات المنتخبة. وتم انتخاب حوالي 41٪ من النساء في الهيئات المحلية في عام 2017. ويكفل الدستور أن لا تقل نسبة تمثيل النساء في البرلمان عن 33٪. وأضاف أن مشاركة المرأة في القطاع الخاص آخذة في الازدياد. وترأس النساء المنظمة الجامعة لجميع مجتمعات الأعمال الخاصة في نيبال، حيث تشغل منصب رئيسة غرفة التجارة والصناعة في نيبال (NCCI). كما اتخذت حكومة نيبال العديد من الإجراءات الإيجابية لتمكين المرأة من ضمان مشاركتها في آلية الدولة. وهناك حوالي 23٪ من النساء في الخدمة المدنية وأكثر من 30٪ في الخدمات التعليمية. وأفاد الوفد بأنهم أنشؤوا لجنة وطنية للمرأة كهيئة دستورية للنظر في القضايا المتعلقة بحماية حقوق المرأة

والحفاظ عليها ورصدها. ويشكل قطاع التعاون دعامة هامة للتنمية الاقتصادية في نيبال، حيث أن أكثر من نصف الأعضاء من النساء. وأوضح أنهم شجعوا الإدماج المالي، والمشاريع الصغيرة والوصول إلى الأسواق وخدمات الرعاية الصحية والوصول إلى الطاقة وفرص التعلم على المستويات المحلية. وأشار إلى أن عدد النساء في قطاع الأعمال، ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في ازدياد مستمر. ووفقاً للتقرير، فإن هناك حوالي 10٪ من رواد الأعمال من النساء في نيبال، وهناك أكثر من 14000 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تملكها سيدات أعمال. وتقوم الحكومة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ برامج لإقامة المشاريع الصغيرة التي تركز على المرأة في المناطق الريفية. وقد شجعت الحكومة رائدات الأعمال من خلال تنمية المهارات وتعزيز القدرات وكذلك التدريبات. وتم تنفيذ برامج لريادة أعمال للشباب لتعزيز الأنشطة الصناعية والتكنولوجية وأنشطة ترويج السوق. وتشكل المرأة والملكية الفكرية بالتأكيد جدول أعمال وثيق الصلة. ورأى الوفد أنه ينبغي للويبو تعزيز المهارات وريادة الأعمال والابتكارات التي تعد أمورا أساسية للتمكين. وأعرب الوفد عن حاجته إلى تعزيز القدرة على وضع بيانات قابلة للمقارنة ومصنفة بشأن النوع الاجتماعي لأصحاب حقوق الملكية الفكرية والمبدعين، بما في ذلك في البلدان الأقل نمواً. وحث لجنة التنمية على مواصلة تناول جدول الأعمال هذا من أجل الإسراع بتمكين المرأة والتنمية الشاملة للجميع. وتوجه بالشكر إلى وفد المكسيك على الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/22/16.

468. وقال وفد اليابان إنه يدرك أهمية النقاش حول المرأة والملكية الفكرية، وبالتالي فهو يهدف إلى المساهمة فيه بفعالية. وأشار إلى أن "إنشاء مجتمع تتألق فيه جميع النساء" يعد إحدى السياسات المميزة للحكومة اليابانية. وبموجب هذه السياسة، تعمل الحكومة على دعم المزيد من النساء للمشاركة في المجتمع. وتمثل "مسابقة دعم رائدات الأعمال" واحدة من الأساليب لإنشاء شبكة تدعم النساء لتمكينهن من تحقيق التوازن بين الأسرة والعمل. وأفاد بأن المشروع الذي يدعم الباحثات، والذي تقدمت به وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا منذ عام 2006، يحقق نتائج رائعة. وانخفض معدل تبدل العلماء الإناث بشكل ملحوظ، في حين أن النسبة المئوية للباحثات زادت بسرعة. وفي 26 أبريل 2018، أقام مكتب الويبو في اليابان (WJO) حدثاً للاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو. ونظم المكتب هذا الحدث الذي ضم ثلاثة من النساء المبتكرات البارزات كمتحدثات ضيوف وهن: السيدة لينينغ شين، رئيس معهد أبحاث التكنولوجيا المتقدمة التابع لشركة هيتاشي كيميكال ليمتد، والتي تحدثت عن العمليات والأنظمة الداخلية للشركة التي ساعدت الشركة على تحقيق أعلى نسبة للنساء المخترعات المدرجات في الطلبات اليابانية لمعاهدة للتعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن التزامه الشديد بتمكين المرأة في القطاع الإبداعي وعن عزمه المشاركة باستمرار في مناقشة هذا الموضوع.

469. وصرّح وفد الجزائر بأن تعزيز دور المرأة في مجال الملكية الفكرية أمر ضروري، بالنظر إلى أهمية مشاركة المرأة في التقدم على الصعيد الوطني. وأفاد بأن النساء أظهرن باستمرار قدرتهن على الابتكار. وأشار إلى أنه يجب تعزيز الآليات التي تحقق المساواة بين الجنسين، وينبغي مساعدة النساء على التغلب على العقبات للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

470. وتحدّث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أنه يجب النظر في المناقشة من وجهتي نظر. أولاً، وجهة نظر الأمانة، وهي تمكين الموظفين في الويبو من الاهتمام بمسألة المرأة والملكية الفكرية، ومراعاة المنظور المراع للنوع الاجتماعي. ويعكس ذلك الأنشطة التي تتم داخل المنظمة، لأن المساواة ليست عددية بل فكرية ومنتصلة بالمهارات. وفي الواقع، فمن الضروري تمكين النساء من الارتقاء إلى أعلى المستويات داخل المنظمة. ويشير المنظور الثاني إلى مساهمة المرأة في مجالات الملكية الفكرية. وهذا يهم البلدان نفسها. ويتطلب الأمر وعياً أكبر بالملكية الفكرية بين النساء، ويرتبط بالمستويات التعليمية بالإضافة إلى درجة مشاركة البلدان في تشجيع الملكية الفكرية. وأفاد بأن الآليات، مثل المساعدة التقنية وتحسين المهارات، أو

النهج الشاملة والتشاركية الرامية إلى تحقيق الأهداف، تعد أمورا ضرورية. ويمكن أن يساعد ذلك في تعزيز دور المرأة ودعم حقوقها. ويمكن أن يلعب التعاون الثنائي والتعاون الإقليمي دورا مهما ويسهم في رفع مستويات الوعي بالملكية الفكرية لدى النساء. وأثنى الوفد على جهود الويبو كتلك التي تبذلها المكاتب العربية والإفريقية. وأعرب عن أمله في أن يتم دعمها باستمرار.

471. وأعربت الأمانة (السيدة كورنيليا موسى) عن امتنانها لكلمات التأييد والتشجيع الغامرة وتبادل أفضل الممارسات في مختلف البلدان. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء قدمت عددا من المقترحات التي يمكن للويبو من خلالها أن تفعل المزيد للنهوض بجدول الأعمال المراع للنوع الاجتماعي، مثل البحث والتدريب وجمع البيانات وإعداد التقارير. وأفادت بأن الأمانة ستنظر فيها بعناية وتقيم أفضل السبل للمضي قدما في جدول الأعمال هذا في المستقبل.

472. وذكر سفير المكسيك أن المناقشة وفرت إطارا إيجابيا للغاية للمضي قدما نحو اعتماد الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/22/16 Rev. وأفاد بأنه أجرى مشاورات مع جميع أعضاء اللجنة تقريبا من أجل ضبط الصياغة اللغوية للاقتراح. وأشار إلى أن النص بسيط جدا ويحتوي على ثلاثة أجزاء. يشير الجزء الأول إلى القرارات التي وافق عليها المجتمع الدولي بالفعل. ويتعلق الجزء الثاني بالمجالات التي يمكن للدول الأعضاء فيها الاضطلاع بأنشطة لتشجيع وتعزيز مشاركة المرأة. ويتضمن الجزء الثالث عددا من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أمانة الويبو. ومن شأن القرار السماح بمواصلة العمل في منطقة ما زال بها الكثير الذي يجب عمله. وأشار الوفد إلى أنه تلقى بعض الملاحظات الإضافية وسيصدر نسخة جديدة لتعكسها. وطلب من الوفود التي لديها أي ملاحظات إضافية على الاقتراح الإبلاغ بها لإظهارها وفقا لذلك. واختتم كلامه بأن المناقشة كانت مشجعة له.

473. واختتم الرئيس المناقشة حول موضوع المرأة والملكية الفكرية. وأبلغ الدول الأعضاء أن اللجنة ستنظر في نسخة معدلة من اقتراح المكسيك بشأن المرأة والملكية الفكرية في جلسة بعد ظهر يوم الجمعة.

## البند 6 (1) من جدول الأعمال: المساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (تمة)

### حوار تفاعلي حول المساعدة التقنية

474. أشار الرئيس إلى أن الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية قررت عقد حوار تفاعلي بشأن المساعدة التقنية، في سياق المناقشات حول إنشاء منتدى على شبكة الإنترنت بشأن المساعدة التقنية. واستندت المناقشة إلى اجتماع المائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات الذي عُقد على هامش الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية، وكذلك مجموعة ممارسات الويبو ومنهجياتها الحالية وأدواتها لتقديم المساعدة التقنية المقدمة في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية (CDIP/21/4). وقال إن الأمانة أعدت ورقة مفاهيمية بهدف تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشة وتوفير هيكل للحوار التفاعلي. كما تقدم ورقة المفاهيم اقتراحات بأن يتم تنظيم عرض المشاركين الرئيسيين حول صياغة المعلومات الأساسية حول مكتب الملكية الفكرية، والخبرة الحديثة فيما يتعلق بتقديم و/أو تلقي المساعدة التقنية، وطبيعة المساعدة التقنية المقدمة و/أو تلقيها، والمنهجيات والأدوات والممارسات المستخدمة، وقصص النجاح في المساعدة التقنية والدروس المستفادة. وقد دُعيت كل مجموعة إقليمية إلى ترشيح بلد واحد للمشاركة كمشاركين رئيسيين. وأعرب الرئيس عن تقديره لوفود الولايات المتحدة الأمريكية من المجموعة باء، وجمهورية كوريا من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة يوان تشي من الصين، وبيرو من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب أفريقيا من المجموعة الأفريقية على مساهمتهم كمشاركين رئيسيين. ومن شأن العرض التقديمي المقدم من المشاركين الرئيسيين أن يؤدي إلى تنشيط الحوار التفاعلي. وشجع الرئيس



جميع الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشة والمشاركة بنشاط بعد العروض. وأفاد بأن موظفي الويبو المعينون حاضرون لتقديم توضيحات أو معلومات إضافية خلال الدورة، إذا طُلب ذلك. ثم فتح الرئيس الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية وأعرب عن أمنياته بإجراء مناقشة مثمرة وذات مغزى.

475. وقدّم وفد الولايات المتحدة الأمريكية، المشارك الرئيسي الذي رشحته المجموعة باء، عرضاً تقديمياً عن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي قام بها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. كانت مهمة المكتب تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي محلياً وخارجياً من خلال تقديم ما يلي: "1" الفحص ذو الجودة العالية وفي الوقت المناسب لطلبات البراءات والعلامات التجارية؛ و"2" توجيه سياسة الملكية الفكرية المحلية والدولية؛ و"3" تقديم معلومات الملكية الفكرية والتعلم في جميع أنحاء العالم مع قوة عاملة متنوعة من ذوي المهارات العالية. وأشار إلى أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وكالة تابعة لوزارة التجارة. ويعمل به حوالي 13000 موظف وله ميزانية سنوية تزيد قليلاً عن ثلاثة مليارات دولار أمريكي. ويعمل في مكتب السياسات والشؤون الدولية حوالي 100 شخص، معظمهم من المحامين. وأفاد بأنه، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وتكوين الكفاءات، يُقدم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية برامج تعليمية وتدريبية في مجال الملكية الفكرية لتحسين قوانين الملكية الفكرية (القوانين الموضوعية للبراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف) وإدارتها في مختلف أنحاء العالم. وأشار إلى أنه يقدم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات أو التعليم في مجال الملكية الفكرية منذ حوالي 50 عاماً، ولكن لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك إلا في عام 2005 في الأكاديمية العالمية للملكية الفكرية (GIPA)، وهي منشأة مقرها الرئيسي في الإسكندرية، فرجينيا. وزاد عدد وتنوع برامج الأكاديمية على مر السنين. وهناك برامج لتكوين الكفاءات في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وفي الخارج. ويتم تسمية أي برنامج، على سبيل المثال في المكسيك أو كوستاريكا أو تايلند، بـ "برنامج الأكاديمية العالمية للملكية الفكرية". كما أنه يقدم الكثير من التثقيف على الصعيد المحلي للشركات الأمريكية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الجامعات. وفي عام 2017، قدّم حوالي 150 برنامجاً تدريبياً لعدد 7000 مسؤول حكومي وأصحاب مصلحة في الولايات المتحدة، محلياً ودولياً. ويتم تصميم برامج التدريب والتوعية وتكوين الكفاءات والتدريب في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في الخارج من قبل فرق مكتب السياسات والشؤون الدولية. وشاركت الفرق الموضوعية المعنية بالملكية الفكرية (فريق البراءات وفريق العلامات التجارية وفريق حق المؤلف، وفريق إنفاذ الملكية الفكرية)، بالإضافة إلى فريق صيني منفصل. وتتألف تلك الفرق من محامين أمضوا معظم حياتهم المهنية في تلك الميادين. ويضم فريق البراءات عدداً من فاحصي البراءات السابقين ويضم بعضاً من الخارج قد لا يكونوا قط فاحصين ولكن لديهم خبرة كبيرة في قانون البراءات. وينطبق نفس الحال على فريق العلامات التجارية. ويتم تشكيل حوالي 50 إلى 60٪ من فريق حق المؤلف من قبل أشخاص من مكتب حق المؤلف أو الذين قضوا بعض الوقت في مكتب حق المؤلف بالولايات المتحدة. ويوجد المندوب في فريق إنفاذ الملكية الفكرية في المقر ولديه خلفية في الجمارك. وقد أمضى 12 عاماً في الجمارك الأمريكية (فيما بعد في الجمارك وحماية الحدود) يعمل في الاحتيال التجاري، وهي مجموعة فرعية منها إنفاذ الملكية الفكرية. وكان البعض في القطاع الصناعي في إنفاذ الملكية الفكرية والبعض الآخر جاء من مناطق أخرى من مكتب الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك فاحصون سابقون للعلامات التجارية والبراءات اندمجوا في فريق الإنفاذ لمشاركة مستوى عام من الخبرة. وفي الفرق الموضوعية الأربعة، يتم تكليف المحامين بواجبات إضافية تتعلق بالفرق الإقليمية أو يقومون بتلك الواجبات. وهناك رابطة أم جنوب شرق آسيا والصين وروسيا ورابطة الدول المستقلة وأوروبا وشبه القارة الهندية وأمريكا اللاتينية والمكسيك والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهم يقومون جميعاً بمهام مزدوجة أو ثلاثية، وأحياناً لا يركزون فقط على السياسة الداخلية

للولايات المتحدة فيما يتعلق بمجالهم الموضوعي، ولكنهم يشاركون أيضا في الفرق الإقليمية. ويتم تطوير الكثير من المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من قبل الفريق الإقليمي. وهناك برنامج ملحق الملكية الفكرية منذ عام 2006. وقبل ذلك، أدرك مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أهمية نشر خبراء الملكية الفكرية في الخارج. وفي الواقع، تم إرسال الملحق الأول في جنيف خلال جولة أوروغواي، في أوائل عام 1990 للتفاوض على قضايا الاتفاق الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس). ورأى أنه من المفيد أن يكون هناك شخص ما في الميدان بدلا من السفر جوا من واشنطن. وفي عام 2006، قام المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية بوضع شخص في الصين لأن ذلك بلد ذو أهمية كبيرة للولايات المتحدة. ويعزز الملحقون سياسة حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بالملكية الفكرية على الصعيد الدولي. ويساعدون في تأمين معايير عالية في الاتفاقيات الدولية وقوانين البلد المضيف ويقومون بأنشطة تدريب وتوعية. ويقوم الملحقون، كجزء من مسؤوليتهم، بتنظيم برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. كما يشجعون على الإنفاذ الفعال لحماية الملكية الفكرية من قبل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة لفائدة أصحاب المصلحة الأمريكيين. وتواجه بعض الشركات صعوبات في فهم نظام الملكية الفكرية المكسيكي أو الهندوراسي وتمثل مهمة الملحق في مساعدتهم على فهم ذلك. وهناك حوالي 13 ملحق. وبعض هذه الوظائف شاغرة. وهناك ثلاثة في الصين (واحد في بكين وواحد في شنغهاي وواحد في قوانغتشو) وواحد في تايلند وواحد في الهند وواحد في مدينة الكويت يغطي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإلى حد ما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهناك ملحقان في جنيف (أحدهما يغطي الويبو والآخر يغطي منظمة التجارة العالمية). وهناك إضافة حديثة إلى الاتحاد الأوروبي في بلجيكا، وستضع شخصا في أوكرانيا قريبا. وهناك شخص في بيرو يغطي بلدان الأنديز وشخص في ريو دي جانيرو يغطي بلدان ميركوسور (الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي). وأشار الوفد إلى أن لديه مدى واسع جدا، على الرغم من عدد الأشخاص. وحوالي 95٪ من الملحقين هم من مكتب السياسات والشؤون الدولية. وأفاد أنه يقوم، من وقت لآخر، بتوظيف أشخاص من الخارج يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال الملكية الفكرية، سواء كانت براءة أو علامة تجارية أو حق المؤلف أو سيرة ذاتية شاملة. ويحتوي موقع الويب [usipr.u](http://usipr.u) المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. gov على تقييم للأنشطة المقبلة والسابقة مرتبة حسب المجال والمنطقة. ويستطلع الموقع آراء الحضور من خلال رابط تسجيل الاستطلاع. ويمكن يمكن للوكالات أيضا إدخال المعلومات في ذلك الرابط. وليس الأمر أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يقوم بتنفيذ برنامج للتدريب على إنفاذ القانون على الحدود في سانتو دومينغو، وبعد أسبوع، تقوم وزارة الأمن الداخلي أو الجمارك وحماية الحدود بتنفيذ برنامج لإنفاذ القانون على الحدود في سانتو دومينغو. وهناك جهود للتنسيق، على الرغم من وجود بعض التداخل من وقت لآخر. وأفاد الوفد بأنه، على مدار الأشهر الستة الماضية، نفذ برنامجا لحماية الأصناف النباتية في اليابان وبرنامجا مشترك بين مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والانتربول لمكافحة الاتجار غير المشروع. وأشار إلى أنه يحاول تطوير تلك البرامج كبرامج إقليمية لأن هناك الكثير من الفوائد لإتاحة مساحة للناس لبدء التواصل والتحدث مع بعضهم البعض. ويمكن لموظفي الجمارك من أي منطقة بناء شبكات مهمة لأن ما يدخل إلى بلد ما وقد يمر عبر بلد آخر سيكون خطأ ذلك البلد الآخر. ويجب إجراء تلك الاتصالات. ورأى الوفد أن البرامج الإقليمية هي أفضل طريقة لإيصال الرسالة. وأفاد بأنه تم تنظيم برنامج تنفيذ وتطبيق بروتوكول مدريد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مصر. وتم تنظيم برنامج للمواد الكيميائية الزراعية المقادة في بلدان ميركوسور، مثل برنامج فحص البراءات في الكويت، وبرنامج فحص العلامات التجارية في السلفادور وكوستاريكا. وتعد ورش العمل القضائية مهمة لأن القضاة يمثلون الجزء الأخير من المعادلة، وإذا لم يفهموا قانون الملكية الفكرية وأهمية حماية الملكية الفكرية وإنفاذها، مهما كان عدد الحالات القضائية التي يوجه فيها محقق الشرطة والنيابة العامة تهما، إذا لم يفهم القضاة ذلك، تذهب تلك الحالات سدى. وقال إنه يحاول التركيز على القضاء قدر الإمكان. وعادة ما تكون هذه البرامج مع القضاة فقط، في حين أن البرامج الأخرى

لها نهج أكثر شمولية، بدءاً من الجمارك، ثم الشرطة والمدعين العامين. والقضاة فريدون ويفضلون أن يكونوا في غرفة واحدة مع قضاة آخرين وليس مدعين عامين وضباط شرطة. وأوضح الوفد أن ذلك يشكل تحديات، لكنه نجح في ذلك بطرق مختلفة. كما أنجز برنامجاً للمدعين العامين في تايلند وبرنامج آخر لأفضل ممارسات فحص العلامات التجارية في رواندا وورشة عمل حول انتهاك الملكية الفكرية الرقمية في ليا لدول الأنديز، وورشة عمل حول نقل التكنولوجيا في مصر. وتلك لمحة بسيطة. وأفاد بأنه، في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ليس لفريق الإنفاذ سلطة تنفيذية. ويتواصل المكتب مع شركاء، بعضهم منسوقو إنفاذ قانون الملكية الفكرية التابعون لوزارة العدل، في مكتب المساعدة والتدريب لتطوير نُظم الادعاء العام في الخارج (OPDAT)، الذين تم تعيينهم في أماكن كثيرة كملحقين. وتشهد الأعداد ازدياداً ويركزون أكثر على الإنفاذ الجنائي للملكية الفكرية. كما أقام الوفد شراكة مع وزارة الأمن الوطني، سواء أكانت تحقيقات تقوم بها وزارة الأمن الوطني، أو حماية للجمارك والحدود، اعتماداً على نوع البرنامج. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمنتجات الغذائية أو الأدوية المزيفة، فقد تتشارك مع إدارة الغذاء والدواء أو جهاز حماية البيئة. كما أقام شراكة أيضاً مع المحاكم الأمريكية. وأفاد بأن القضاة مهمون للغاية، لا سيما بالنسبة للندوات القضائية. وأوضح الوفد أنه، في منطقة المكسيك وأمريكا الوسطى، يحاول الحصول على قضاة إسبان ناطقين باللغة الأم إما من بورتوريكو أو ميامي أو أماكن أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتعاون الوفد إلى حد ما مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. ومكتب التحقيقات الفيدرالي ولاية مختلفة قليلاً عن تحقيقات وزارة الأمن الوطني حيث يظلم بموضوعات محددة. وأشار الوفد إلى أن جعل هذه البرامج مدفوعة الطلب يشكل تحدياً. ورأى أنه لا جدوى من إنشاء برنامج في غواتيمالا بمجرد أن الجمارك أو الشرطة الغواتيمالية ستجد تلك المعلومات مفيدة. وتمثل الفكرة في الخروج والتحدث مع النظراء والتعرف منهم على اهتماماتهم واحتياجاتهم. وأفاد بأنه يحاول تشجيعهم على أن يكونوا مدفوعين باحتياجاتهم، كمنقطة انطلاق. وأفاد بأن المضي قدماً ومحاولة جعل حكومة الولايات المتحدة كلها في إطار واحد من التفكير بشأن ما تريد القيام به يُعد أمراً صعباً أيضاً. وذكر الوفد أنه اتخذ عدداً من الإجراءات التي تساعد على المضي قدماً في هذه العملية. وعادة ما يستغرق الأمر فترة من شهر إلى ثلاثة أشهر من تطوير الفكرة إلى التوعية بالبرنامج ثم تقديمه بالفعل. وفي كثير من الأحيان تكون هناك فرص محدودة جداً لتنفيذ تلك البرامج. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقف في شهر رمضان كل شيء في وقت معين من العام. وتنتهي السنة المالية في نهاية سبتمبر وتبدأ في أول أكتوبر ولكن قد لا يكون لديه تمويل حتى أواخر أكتوبر ثم تكون هناك العطلات. ويجب أن تؤخذ كل هذه الأشياء بعين الاعتبار. ويلعب التنظيم الجيد دوراً هاماً. وتمثل التحدي الآخر في دوران الموظفين. وليس هذا هو الحال في حكومة الولايات المتحدة على الرغم من حدوثه، لكن الناس يغيروا وظائفهم ومواقعهم بشكل متكرر في بعض البلدان. وسيكون هناك فئة من مفتشي الجمارك في الميدان، وبعد ذلك سيتم تنفيذ برنامج إقليمي آخر في مكان آخر، وسيكون نصف تلك الفئة قد انتقل إلى وكالة أخرى. وأفاد بأن دوران الموظفين دائماً ما يشكل تحدياً. ولا يمكنه السيطرة على ذلك. وتمثل التحدي الآخر في التشجيع. ففي كثير من الأحيان يكون الذين يحضرون الأحداث هم نفس الأشخاص. ومن الصعب تحديد هؤلاء الأشخاص مقدماً ومن الصعب إخبارهم بأدب أنهم كانوا في هذا البرنامج قبل ستة أشهر أو عامين، والمطلوب فتحه أمام شخص آخر لأنه ربما تكون هي وظيفته في ذلك الوقت. وقال إن التدريب المفرط يُعد تحدياً ولكنه يحاول الحفاظ على التدريبات مثيرة للاهتمام ومتنوعة قدر الإمكان. وأفاد بأنه يدرّب المدعين العامين والشرطة والقضاة وفاحصي العلامات التجارية وفاحصي البراءات، حتى على الإنفاذ وعلى المستحضرات الصيدلانية المزيفة والمنتجات الزراعية المزيفة والتحقيقات في المحيط الرقمي. ويستخدم خبراء التقنيين والقانونيين. وأوضح أنه، في أي برنامج، سواء كان في الأكاديمية العالمية للملكية الفكرية في الإسكندرية، أو في الخارج، فإنه يستخدم المواهب الخاصة به، وهم أشخاص من الفرق المعنية بالعلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف والإنفاذ لأن لديهم أحدث المعلومات عن سياسة الولايات المتحدة وتحديثاتها القانونية. وتتعاقد وكالات أخرى في حكومة الولايات المتحدة مع

مدربين محترفين لتقديم تدريبهم. ومع ذلك، عند القيام بذلك، تفتقد المراسلات إلى الترابط المنطقي. ولا يتلق المتدربون نفس الرسالة. وأشار الوفد إلى أنه يحاول حقا تجنب التدريس في القانون الأمريكي أو الممارسة الأمريكية لأن ذلك لا يحقق أي فائدة في رواندا أو كازاخستان أو أوكرانيا. وهو يركز بدلا من ذلك على التدريب على أفضل الممارسات الدولية، على سبيل المثال، الاعتماد على المادة 4 من اتفاق تريبس المتعلق بالإفناذ أو اتفاقية كيوتو المعدلة في المنظمة العالمية للجوارك. وأفاد بأنه يشرح النظام الأمريكي ويوضح بعض الفوائد والتحديات التي تواجهه.

476. وقدّم وفد جمهورية كوريا، المشارك الرئيسي المرشح من قبل مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، تجارب جمهورية كوريا في تقديم المساعدة التقنية. وذكر أن المكتب الكوري للملكية الفكرية هو الوكالة الحكومية المسؤولة عن إدارة ومعالجة البراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والملكية الفكرية الجديدة. وهناك حوالي 1700 موظف يعملون في المكتب الكوري للملكية الفكرية، بما في ذلك 843 فاحص براءات و157 فاحص علامات تجارية وتصاميم. وهناك منظمتان مساعدتان هما "1" مجلس المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف في مجال الملكية الفكرية و"2" المعهد الدولي للتدريب على الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، يعمل المكتب الكوري للملكية الفكرية مع الويبو بشكل رئيسي من خلال صندوق الاستئماني المشترك بين الويبو وكوريا منذ عام 2004، ويهدف الصندوق إلى تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية وزيادة الوعي بالملكية الفكرية وتحسين نوعية الحياة في البلدان النامية. وفي إطار الصندوق يتعلق المشروع الذي تم تنفيذه بمسابقات تكنولوجيا المعلومات. وتدعم مسابقات تكنولوجيا المعلومات الطلاب والمخترعين في البلدان النامية من خلال تعريفهم بكيفية استخدام معلومات البراءات من أجل ابتكار حلول تكنولوجية للمشاكل في مجتمعهم المحلي. وتلك هي عملية مسابقات تكنولوجيا المعلومات. وبمجرد تأكيد جدول أعمال مسابقة تكنولوجيا المعلومات، يتم الترويج للمسابقة من قبل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية للبلدان المضيفة ووسائل الإعلام والمنظمات ذات الصلة بها. وتُعقد ورشة عمل في بداية المسابقة لتقديم معلومات حول الغرض من المسابقة والجدول الزمني لها ومعايير تقييمها، وما إلى ذلك. ويتم تقييم الإجابات المقدمة فيما يتعلق بالمسابقة وتحصل ثلاث قوائم نهائية على ميداليات وشهادات من الويبو والمكتب الكوري للملكية الفكرية. وستتاح للفائز بالمركز الأول الذي يحظى بأفضل إجابة فرصة لزيارة دراسية إلى جمهورية كوريا في العام التالي. وأفاد الوفد بأنه تم استضافة المسابقات 16 مرة في 12 دولة حول العالم من عام 2011 إلى عام 2017. وفي عام 2017، عقدت المسابقات على التوالي في أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية، وحظيت بالكثير من اهتمام وسائل الإعلام المحلية. وفي عام 2018، لعب المكتب الكوري للملكية الفكرية الدور المحوري في عقد مسابقات تكنولوجيا المعلومات في جمهورية الدومينيكان وفيتنام. واستضافت جمهورية الدومينيكان مسابقات تكنولوجيا المعلومات لمدة ثلاث سنوات متتالية بما في ذلك عام 2018. وتحت شعار الحلول المبتكرة للحياة اليومية، يركز الطلاب والمخترعون والباحثون على استخدام قاعدة بيانات البراءات لفائدة أفكارهم في المجال الزراعي. وتؤدي مسابقة تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة وعي البلدان النامية بالملكية الفكرية وتمكين التنمية المستدامة من خلال السماح للسكان المحليين بإيجاد حلول للمشاكل القائمة في مجتمعهم. وفي كل عام، تشعر البلدان بارتياح متزايد كمتلقي للمسابقة ويزداد عدد البلدان التي تطلب استضافة مسابقة لتكنولوجيا المعلومات. ومن من المهم للغاية أن تكون هناك مشاركة نشطة وفعالة لكل بلد من أجل استضافة مسابقة تكنولوجيا معلومات ناجحة. ويدعو المكتب الكوري للملكية الفكرية، إلى جانب الويبو كل عام، الفاحصين وخبراء الملكية الفكرية من البلدان النامية للمشاركة في دورة تدريبية عن قانون البراءات وحقوق الملكية الفكرية بغرض تعزيز معارفهم ومهاراتهم. وهناك مشروع آخر هو مدرسة الويبو الكورية الصيفية. ودعا الوفد طلاب الجامعات المهتمين بحقوق الملكية الفكرية والمهنيين الشباب من البلدان النامية إلى زيادة وعيهم بالملكية الفكرية. ويمثل الهدف الرئيسي للمدرسة الصيفية في إتاحة الفرص لاكتساب رؤى أعمق في ما يتعلق بقضايا وأدوات الملكية

الفكرية من أجل إدارة الملكية الفكرية والتعرف على دور ووظائف النظام العالمي للملكية الفكرية. والفريد من نوعه في المدرسة الصيفية في كوريا هو استخدام المنهج طريقة تدريس تفاعلية من خلال تقديم جميع المواد الدراسية من خلال أجهزة الكمبيوتر اللوحية. وتمثل نتيجة هذه الدورة التدريبية في شعور المشاركين بأن المحاضرين أكفاء، وإعراهم عن ارتياحهم الكبير لمستوى التواصل مع المحاضرين. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه برنامج التدريب التعليمي هو أنه على الرغم من الاهتمام الكبير في تلك البلدان، لا يتم دعوة سوى عدد معين من المشاركين في كل دورة بسبب الموارد المحدودة. ولحل هذه المشكلة، سيتم إطلاق الدورة التدريبية المصممة خصيصاً حول الملكية الفكرية في الموقع، والتي تهدف إلى تقديم برنامج تدريبي مخصص عن الملكية الفكرية لكل دولة مشاركة في المستقبل القريب. وفي عام 2005، قام المكتب الكوري للملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو بتطوير أداة التعليم الإلكتروني للتعليم، بانوراما الملكية الفكرية، لزيادة الوعي بقضايا الملكية الفكرية من منظور الأعمال التجارية. وتتوافر بانوراما الملكية الفكرية في 24 لغة مختلفة، بما في ذلك اللغة الكورية ولغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي عام 2010، من خلال التعاون بين الويبو والمكتب الكوري للملكية الفكرية والمعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا والرابطة الكورية للملكية الفكرية، تم تكييف بانوراما الملكية الفكرية في برنامج تدريب دولي سنوي يُعرف باسم دورة الشهادة الدولية المتقدمة (AICC). وتبدأ الدورة بدورة عبر الإنترنت مع بانوراما الملكية الفكرية. وبمجرد الانتهاء من الدورة التدريبية عبر الإنترنت، يكتب المشاركون مقالاً استناداً إلى محتوى الدورة التدريبية. ويتم تقييم المقالات من قبل الويبو وتتاح لأولئك الذين يُظهرون أداءً ممتازاً فرصة للمشاركة في الدورة المقدمة خارج الإنترنت التي تُعقد في جمهورية كوريا. ولمدة أربعة أيام، يتعلم المشاركون حول الملكية الفكرية من منظور الأعمال ويتبادلون الأفكار مع خبراء الملكية الفكرية والمحامين والعلماء والمسؤولين الحكوميين المعنيين بها ويطورون قدرات تتعلق بالاستفادة من الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بالنتائج، يشهد البرنامج زيادة مستمرة في عدد المشاركين. وبحلول عام 2018، زاد عدد المشاركين إلى أكثر من الضعف، سواء في الدورات عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت، مقارنة بعام 2010. ومن أجل تضمين حالات العمل الآتية، تقرر إجراء عملية متجددة في 2019. وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية في مجال حق المؤلف، قامت وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، المسؤولة عن سياسات حق المؤلف والمحتوى وإدارتها، بإنشاء ثلاثة صناديق استئمانية مع الويبو منذ عام 2006. وتمثل المجالات فيما يلي: "1" تعزيز نظام حق المؤلف؛ و"2" تحقيق الاحترام لحق المؤلف؛ و"3" تعزيز التداوير البديلة لتسوية المنازعات. وتعمل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة مع الويبو في العديد من الأنشطة التي من شأنها تعزيز تطوير النظام الوطني والدولي لحق المؤلف وإفادة حق المؤلف والمحتوى ككل بالإضافة إلى دعم الاستفادة من حق المؤلف من قبل أصحاب الحقوق.

477. وأبرز وفد جنوب أفريقيا (السيد مارومو نكومو)، المشارك الرئيسي الذي رشحته المجموعة الأفريقية، بعض المبادرات الرئيسية في مجال المساعدة التقنية وتمية القدرات التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا بالتعاون مع الويبو. كما تحدث الوفد عن بعض الدروس والنتائج الرئيسية المستفادة من منظوره. وقدم لمحة عامة عن كيفية صياغة سياسة الملكية الفكرية وقانونها وإدارتها في جنوب أفريقيا. وأشار إلى أنه توجد داخل السلطة التنفيذية 12 وزارة تشارك يومياً بشكل ما، حتى على نحو عَرَضي، في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأنه، عند البدء في صياغة سياسة الملكية الفكرية في عام 2016، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في مايو 2018، قام بتحديد الحاجة إلى ضمان التنسيق وصياغة السياسات وإدارة الملكية الفكرية، وبالتالي أنشأ اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالملكية الفكرية برئاسة وزارة التجارة والصناعة. ويُعد مكتب الملكية الفكرية هو السلطة التنفيذية للسياسة الموضوعة والمطورة من خلال وزارة التجارة. وهناك مجموعة كبيرة من الوزارات تشكل جزءاً من تلك اللجنة المشتركة، بما في ذلك، على سبيل المثال، قسم العلوم والتكنولوجيا، الذي يُعد شريكاً رئيسياً.

وتناول الوفد إحدى المبادرات المهمة التي اتخذت بالتعاون والتنسيق مع الويبو في عام 2016 عندما تم إنشاء اللجنة المشتركة، فقد قام بتنظيم ورشة عمل لتكوين الكفاءات. وحضر إلى جنوب إفريقيا مؤسسات مختلفة من التعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وعقدت دورة تدريبية للتأكد من وجود تفاهم مشترك حول مختلف مبادئ الملكية الفكرية بين الوزارات لأنه بقدر ما يكون لوزارة التجارة والعلوم من تفاعل قوي مع الملكية الفكرية يوميا فقد يكون لوزارة التكنولوجيا وبعض الوزارات الأخرى نفس القدر من التفاعل، وهذا ليس شائعا في جميع المجالات. وهناك حاجة للتأكد من وجود تفاهم مشترك أساسي وتعتبر تلك مبادرة مفيدة للغاية تساهم في استدامة المبادرات التي تتخذها اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالملكية الفكرية. ومن بين النتائج الرئيسية أن المساعدة التقنية، في غياب تكوين الكفاءات، لا تكون مستدامة لأنه لكي يكون للمساعدة التقنية تأثير، يجب أن تكون هناك قدرة استيعابية، وهو أمر مهم للغاية لاستدامة المشاريع المتواصلة.

478. وواصل وفد جنوب أفريقيا (السيدة نوموند مامبيلا) العرض الذي قدمته اللجنة المعنية بالشركات والملكية الفكرية (CIPC). وعلى عكس معظم مكاتب الملكية الفكرية، فإن لدى اللجنة المعنية بالشركات والملكية الفكرية عنصر آخر يتعامل مع الشركات المنظمة بلوائح. ويرأس المؤسسة المفوض، وفي شعبة الملكية الفكرية، يتناول القسم الخاص بدعم الابتكار وحمايته البراءات والتصاميم. ويعمل في هذه الوحدة 44 موظفا. ولا تُعد مكتبا كبيرا جدا. وهناك قسم آخر يُسمى الصناعات الإبداعية التي تتألف من وإنفاذ حق المؤلف ونظم معارف السكان الأصليين (IKS) والملكية الفكرية. ويضم القسم 13 موظفا فقط. وهناك قسم يتناول سياسة الابتكار والتواصل وينسق مع الإدارة فيما يتعلق بتاسك السياسات. وأشار الوفد إلى أنه يقوم بالإجراءات الشكلية فقط فيما يتعلق بطلبات البراءات ولكنه قام لمدة ثلاث سنوات بتدريب فاحصي البحث الموضوعي للبدء في برنامج فحص البحث الموضوعي. وقد تم تدريب ستة عشر فاحصا. وبدأ عملية تعيين 30 فاحصا إضافيا في عام 2018، والذين سيدأون البرنامج في عام 2019. وأهمى الفاحصون الستة عشر المشاركون في البرنامج تدريباتهم ويمارسون عملهم حاليا. وأعرب عن أمله في تعزيز أعداد الفاحصين. وأفاد بأن هناك العديد من برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي يتم تنفيذها في جنوب إفريقيا. وقال إنه يدير مدرسة صيفية كل عام وهي تحظى بالترحيب والحضور الجيد. وفي نوفمبر 2018، كان هناك تقدير للمؤتمر الدولي للملكية الفكرية وحظي بحضور وترحيب جيدين. وتم تمثيل حوالي 80 دولة، بحوالي 400 مشارك. ويلعب هذا المؤتمر في حد ذاته دور بناء الوعي وتكوين الكفاءات. وأوضح الوفد أنه تعاون مع الويبو والإنترنت والاتحاد الجمركي العالمي وأقاموا مؤتمرا ناجحا. وأضاف بأنه يتلقى تكوين الكفاءات من الويبو وساعدت معظم مكاتب الملكية الفكرية في وضع هذا البرنامج وبدء تشغيله. وهو فقط في انتظار صدور الإجراءات القانونية لبدأ في تنفيذه من الناحية القانونية. وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة، هناك ورش عمل تختلف مدتها حسب الموضوع. وعقدت ورشة عمل لفاحصين بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات في مارس 2016، وتناولت معلومات البراءات والأدبيات السابقة ومنهجيات البحث وما إلى ذلك. ويتعلق المشروع الآخر بالملكية الفكرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم إطلاق هذا المشروع في نوفمبر 2016. وعندما بدأ هذا المشروع، تم إجراء دراسة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جنوب إفريقيا ككل. ولم تتلق الدراسة الردود المطلوبة وبالتالي لم تكن العينة مثالية. ومع ذلك، بعد التداول مع الشركاء، قرر الوفد استخدام تقرير الدراسة كوثيقة أساسية يمكن الاعتماد عليها. ويمثل الغرض من البرنامج في زيادة الوعي والدراية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشأن الملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأنه تحدّث إلى إدارة تطوير شركات الأعمال الصغيرة في جنوب إفريقيا لاستخدام الهياكل الأساسية الموجودة بالفعل، وقاعدة البيانات عبر الوكالات التي تعمل مع الشركات الصغيرة ولديها بالفعل برامج تدريبية لها. وأشار إلى أنه يتحدث إليهم فيما يتعلق بتعزيز علاقتها وتوقيع مذكرات التفاهم حتى يدمجوا الملكية الفكرية في برامجهم التدريبية.

وأوضح أنه بدأ تنفيذ البرنامج في جميع أنحاء البلاد، من خلال شركاء مختارين بذكاء شديد لتحقيق أهدافه في فترة زمنية قصيرة. وقد أنشأ، بمساعدة من الويبو، مجموعة أدوات ويقوم بإعداد برامج تدريب المدربين في جميع تلك الوكالات. ويوجد لدى الوكالة التي يعمل معها، وهي وكالة تنمية المشاريع الصغيرة، مكاتب في جميع أنحاء البلاد. ومن السهل تدريب المدربين المقيمين في جميع المقاطعات والمدن حتى يتمكنوا بالفعل من تدريب مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة. وقال إن هذا البرنامج يحظى بترحيب الجمهور والحضور على نحو جيد. وذكر الوفد أنه أطلق البرنامج في عام 2016 وأن التعاون مع الشركاء الآخرين مهم لتحقيق النتائج. ويساعد الهيكل الذي تم إنشاؤه من قبل وزارة التجارة والصناعة على الجمع بين جميع الأطراف وأصحاب المصلحة. ويتعلق المشروع التالي بنظام أمتة الملكية الفكرية (IPAS). وأفاد بأنه بدأ للتو في تنفيذ برنامج فحص البحث الموضوعي وأنه يتحدث إلى الويبو للنظر في النظم الأخرى القائمة. وقد قرر المكتب بالفعل تبني واستخدام نظام أمتة الملكية الفكرية. وكانت الويبو بالفعل موجودة في جنوب إفريقيا لإجراء اختبارات في الأسبوع السابق. وأشار إلى أنه دعا مكاتب البراءات ومحامي البراءات للحضور ورؤية النظام. وسيقدم تقرير تقييم إلى اللجنة التنفيذية حتى يمكن اتخاذ قرار رسمي ونشر البرنامج. وهناك برنامج آخر هو ورشة التدريب على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأنه، في الواقع، يفعل بعض ذلك لكنه يفعله بطريقة مختلفة. وقد تعاون مع المسؤولين عن إنفاذ القانون من خلال منحهم التدريب. ولديه عدد قليل جدا من الموظفين في اللجنة المعنية بالشركات والملكية الفكرية للتعامل مع أي مشكلة كبيرة. وأوضح أن تدريب الموظفين القانونيين يتم بمساعدة الويبو وأنه يقوم بنشر البرنامج التدريبي في جميع أنحاء البلاد للمساعدة في القيام بعمليات الإنفاذ. وقد أعد كتيباً يستند إلى كتيب الويبو بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، وجعله متوافقاً مع بيئة جنوب أفريقيا بحيث يتواءم مع احتياجاته القانونية. وهو يقوم بذلك بالتعاون مع الشرطة ومسؤولي الجمارك وهيئات الادعاء وهو أحد البرامج التي تلقت قبولا حسنا. وذكر الوفد أنه، فيما يتعلق بالنجاحات والدروس المستفادة في تنفيذ تلك المشروعات، فإنه عندما يحدد الحاجة، فإنه يعرف من هم الشركاء الذين سيساعدون في تنفيذ البرامج على نحو أكثر فعالية. وهذا ما رآه قد حدث في مشروع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوفد بأنه، في الواقع، مع تنفيذ مشروع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد، فقد قام بدمج البرنامج مع الويبو في برنامج مساعدة المخترعين. ولقد تلقت عددا من الطلبات وبدأ للتو ويعمل على نحو جيد. وأوضح أنه مشغول بالتحدث مع عدد أكبر من المحامين لتبني البرنامج المجاني ومساعدة الشركات الصغيرة التي لديها اختراعات مؤهلة للحصول على براءة وتكاليف من أجل تمويل طلبات الحصول على البراءات. وأشار إلى أنه قادر على استهداف المجموعة بهذه الطريقة. وهو يعمل مع الإدارات اعتمادا على المكان الذي يذهب إليه حتى يتمكن وكلاء الشركات الصغيرة في تلك المقاطعات من دعوة الأشخاص المعنيين لهذه البرامج التدريبية. وأفاد بأن التعاون هو المفتاح وأنه أصبح قراره الاستراتيجي. وحتى لو حصل على مواد مهمة من مكان آخر، فإنه يساعد في تخصيص تلك المواد للسوق المستهدف. ورأى الوفد أن من الأفضل أن يكون هناك نهج كلي بدلا من الحصول على قطع وأجزاء من التدريب في أماكن مختلفة. ويجب أن تكون المساعدة التقنية مصحوبة دائما بتكوين الكفاءات ليتمكن المرء من القيام بالأمر بنفسه. ويجب تنمية قدرات المتدربين ليكونوا قادرين على التعامل مع القضايا بأنفسهم.

479. وتحدث وفد الصين (السيدة يوان تشي، نائبة المدير العام، بإدارة التعاون الدولي، في الإدارة الوطنية للملكية الفكرية، المشاركة الرئيسية من الصين). وقالت إنها مسؤولة، منذ فترة طويلة، عن صياغة النصوص المتعلقة بالملكية الفكرية. وشاركت في مفاوضات الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية. ويتكون العرض الذي قدمته من خمسة أجزاء: "1" مقدمة للإدارة الوطنية للملكية الفكرية (الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية)؛ و"2" تنمية الملكية الفكرية والمساعدة التقنية في الصين؛ و"3" الخبرة الصينية في تقديم المساعدة التقنية؛ و"4" خبرة الصين في تلقي المساعدة التقنية؛ و"5" الخبرات

والاقتراحات. أولاً، في مارس 2018، من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية واستخدامها وتحسين الهيكل والوظائف الحكومية، أعادت الحكومة الصينية هيكله المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية (SIPO) وتحويله إلى الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية، حيث تكون البراءات والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وتصاميم مخططات الدوائر المتكاملة جميعاً في إدارة واحدة. وقد وسَّع المكتب الجديد نطاق العمل. وتضم الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية 16500 موظفاً، من بينهم 12000 فاحص للملكية الفكرية. ويُعد المكتب كبيراً جداً. وتتكفل الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية بتطوير وقيادة تنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية، وحماية الملكية الفكرية، والترويج لاستخدام الملكية الفكرية، وإدارة فحص الملكية الفكرية والفصل الإداري، وبناء نظام عام لخدمات الملكية الفكرية، وتنسيق شؤون الملكية الفكرية التي تشمل البلدان الأجنبية. ثانياً، لعبت المساعدة التقنية دوراً كبيراً في تطوير الملكية الفكرية في الصين. فقبل أكثر من 30 عاماً، عندما كانت الصين في مراحلها الأولى من تطوير الملكية الفكرية، كانت مستفيدة من المساعدة التقنية. وفي ذلك الوقت، قدمت الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) ومكتب الملكية الفكرية الألماني قدراً كبيراً من المساعدة التقنية، بما في ذلك المساعدة القانونية وتدريب فاحصي البراءات وفاحصي طلبات نظام مدريد. وفي وقت لاحق، بدأت الصين تدريجياً في تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان أخرى. وفي عام 2005، أنشأت الصين صندوقاً لعشرين دولة نامية يُقدّم حوالي 500000 دولار أمريكي لاستخدامها في أنشطة التدريب. وفي عام 2016، أنشأت الصندوق الاستئماني المشترك بين الويبو والصين وساهمت بما مجموعه مليون دولار أمريكي للمساعدة التقنية للبلدان النامية بالتعاون مع الويبو. وفي الوقت نفسه، تتعاون الصين أيضاً مع حكومات أخرى أو تستخدم الصناديق الخاصة للمناطق الأخرى، مثل الصندوق الآسيوي، وصندوق الآسيان، وغيرهما، لتعزيز المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية. وفي عام 2017، وقعت الحكومة الصينية اتفاقية تعاون في مجال الملكية الفكرية مع الويبو كجزء من مبادرة الحزام والطريق لتقديم المساعدة التقنية للبلدان. ثالثاً، هناك جانبان للمساعدة التقنية هما: "1" تكوين الكفاءات و"2" المساعدة التقنية في مجال المعلومات. وفيما يتعلق بتكوين الكفاءات، فقد نُفذت الصين أربع فئات من الأنشطة بما في ذلك التدريب، والندوات والدرجات، والتعليم، وزيادة الوعي. ويتمثل النشاط الأول في تكوين الكفاءات للبلدان النامية. ومن عام 2016 إلى النصف الأول من عام 2018، عُقدت 20 دورة تدريبية حضرها 400 شخص. وعلى مدى السنوات الأربعة عشر الماضية، درّبت الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية أكثر من 1000 شخص. وهناك ندوات تدريبية على نظام الملكية الفكرية. وهناك ورشة حول إدارة سياسة الملكية الفكرية لبلدان أمريكا اللاتينية والمدربين الذين يتم إرسالهم إلى بلدان أخرى مثل إثيوبيا. وهناك تدريب أيضاً مع مجلس التعاون الخليجي والمكتب السعودي للبراءات ومكتب الإمارات العربية المتحدة. وفيما يتعلق بالأنشطة التدريبية، قامت الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية بتصميم نموذج تشغيل منتظم يضم مجموعة كاملة من المعايير. وقد درّبت الإدارة بالفعل 84 مدرباً و118 فاحصاً على طلبات البراءات الدولية. وفي الوقت نفسه، عيّنت خبراء خارجيين لتقديم دورات تدريبية. وكتبت 46 برنامجاً للدورات التدريبية تتناول استراتيجية الملكية الفكرية، وقوانين الملكية الفكرية، والامتحانات، وما إلى ذلك. وقد أُجرت الأنشطة التدريبية بأشكال متعددة وتمتاز جميع تلك الدورات التدريبية بحسن الاستهداف والتوجه. وتتعلق الفئة الثانية من الأنشطة بالمؤتمرات والندوات الدولية. وفي عام 2018، تم عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية للبلدان التي تقع على طول الحزام والطريق. وقد دعت الإدارة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في تلك البلدان. كما عقدت مؤتمراً رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية مع الندوة الصينية الأفريقية. وفي تلك الندوة، يمكن للمشاركين تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وتمثل الفئة الثالثة من الأنشطة في تمويل الطلاب من البلدان النامية للحصول على درجة الماجستير في الملكية الفكرية. وفي الفترة من عام 2017 إلى 2018، تلقى 12 متدرباً من 11 دولة هذا النوع من التعليم. ومن عام 2018 إلى 2019، تلقى 35 متدرباً من 21 دولة نفس التعليم. ومع الصناديق الاستئمانية المشتركة بين الويبو والصين في الفترة من 2017 إلى 2018 ومن 2018



إلى 2019 على التوالي، حصل طالبان على درجة الماجستير المقدمة بالتعاون بين الـويو وجامعة تونغجي. أما الفئة الرابعة من النشاط فهي رفع الوعي. فقد أولت الحكومة الصينية اهتماماً لتعليم الشباب بشأن الملكية الفكرية. وفي هذا المجال، قامت بالتعاون مع الـويو بنشر كتب مدرسية عن الملكية الفكرية للشباب. وهناك كتاب مدرسي بعنوان "أسئلة وإجابات عن الملكية الفكرية للشباب" يتضمن المعلومات الأساسية المتعلقة بحق المؤلف والبراءات والعلامات التجارية وأشكال الملكية الفكرية الأخرى، في شكل 130 سؤالاً وإجابة. وصدرت النسخة الإنجليزية من الكتاب بمناسبة المائدة المستديرة الرفيعة المستوى لعام 2018 بشأن الملكية الفكرية ومبادرة الحزام والطريق. وفي المستقبل، تريد الحكومة الصينية ترجمتها إلى لغات أخرى وتوفيرها مجاناً للبلدان المحتاجة. وإلى جانب تكوين الكفاءات، قامت الحكومة أيضاً ببعض الأعمال في مجال المعلومات. وقامت الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية منفردة بتطوير نظام سحابي لفحص البراءات (CPES)، وهو عبارة عن منصة لتبادل الخبرات ومهارات الفحص. وتعمل مكاتبها بكفاءة معاً. وقد أتاحت استخدام هذا النظام مجاناً لمعاهد الملكية الفكرية في 49 دولة ومنطقة. ويشمل نظام الإدارة الصينية الوطنية للملكية الفكرية للبحث عن البراءات وتحليلها بيانات البراءات في 103 دولة ومنطقة ومنظمة. ويدعم تسع لغات ويقدم خاصية الترجمة الآلية. وهو مفتوح للجمهور في الداخل أو الخارج مجاناً. رابعاً، تشمل الخبرات التقنية للصين في تلقي المساعدة التقنية إنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار في الصين بالتعاون مع الـويو. وقد تم تحديد المجموعة الأولى من سبعة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار. وتضم المجموعة الثانية من 13 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار قيد الاختيار. وعلى مدى سنوات، تعاونت الإدارة مع الـويو للترويج لخدمات الملكية الفكرية العالمية في الصين وأعدت دورات عن بعد في الصين. كما أرسلت أشخاصاً لحضور دورات تدريبية يقدمها المكتب الأوروبي للبراءات، في اليابان وجمهورية كوريا. وشاركت أيضاً في مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المرحلة الأولى. ووفقاً لتجارها كمزود وكمستفيد من المساعدة التقنية، فإن لديها تجارب وبعض الاقتراحات القليلة. فيمكن أن تعزز أنشطة المساعدة التقنية بشكل فعال قدرة الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في البلدان النامية ويمكن أن تُسهل تبادل أفضل ممارسات الملكية الفكرية. وينبغي تقديم المساعدة التقنية بناءً على الطلب والاحتياجات، على نحو ما ذكر وفد جنوب إفريقيا. وقال وفد الصين إن بلده ستواصل تقديم المزيد من المساعدة التقنية، في حدود قدرتها. وأعرب عن أمله في أن تواصل الـويو الاضطلاع بدور الميسر لتشجيع أنشطة المساعدة التقنية بين البلدان القادرة والمحتاجة لها. وأضاف أنه، عن طريق المساعدة التقنية، ستواصل الـويو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

480. وعرض وفد بيرو، المشارك الرئيسي الذي رشحته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية في بيرو وفي المنطقة على نطاق أوسع. وأوضح الوفد أنه ليس لديه نفس ميزانية الـويو أو مكتب البراءات الصيني، لكنه تمكن من القيام ببعض الأشياء المثيرة للاهتمام، من خلال استخدام الموارد بفعالية لتوفير الاستراتيجيات. وأشار الوفد إلى أنه استحدث المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI). ولا تتعامل وكالة الملكية الفكرية في بيرو مع الملكية الفكرية فقط ولكن مع بعض الموضوعات الأخرى. وأفاد بأنه تلقى الكثير من المساعدة التقنية في المقام الأول من الـويو، وأعرب عن امتنانه لهذا. وأوضح أنه يقدم أنشطة تكوين الكفاءات. وهناك الكثير من المواهب والكفاءات المحلية في بيرو. وذكر أن تكوين الكفاءات مشابه لديه لما عرضه وفد جنوب إفريقيا. وهو يحاول نقل المساعدة التقنية التي تلقاها إلى بلدان أخرى في المنطقة. وهناك إحدى قصص نجاح المساعدة التقنية تتعلق بالأطر القانونية. وأوضح أنه ما زال يتلقى مساعدة تقنية من الـويو. ويعد المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية مؤسسة عامة تشرف على العديد من الموضوعات إلى جانب الملكية الفكرية. وهو يغطي، داخل المنطقة، حق المؤلف والبراءات والعلامات التجارية وكذلك المعارف التقليدية وتسميات المنشأ. ويحاول ضمان احترام المنافسة العادلة في بيرو. كما أنه يوفر

حماية للمستهلكين، وينظر في المنافسة غير العادلة، ويجاول مكافحة الحواجز البيروقراطية، ويعاقب على ممارسات الإغراق، ويتعامل مع حالات الإفلاس. كما يجاول تسهيل كل هذه العمليات بحيث يعمل السوق بشكل صحيح. وأشار الوفد إلى أن تلك نظرة عامة على هيئات صنع القرار في المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأنه لديه محكمة للملكية الفكرية وثلاث إدارات مختصة بها. ويضم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية لجان مسؤولة عن مختلف الموضوعات. لقد وقع اتفاقيات مع العديد من دول المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم. ولديه اتفاق وطني مع السجل الوطني في كوستاريكا ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ومكتب الملكية الفكرية في شيلي والبرازيل والبرتغال، وكثيرا ما يوقع اتفاقات جديدة. وأشار الوفد إلى أنه، في إطار جميع اتفاقاته، فإنه يتلقى مساعدة تقنية من مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EU IPO) والويبو والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الفكرية ومحكمة العدل لجماعة دول الأنديز. كما سينفذ برنامجا مع مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية لتعزيز المعرفة، ولديه أيضا مشروع مع المكتب السويسري للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه عند تلقي المساعدة التقنية، فإن تلك الأنشطة تتعلق بتنفيذ أدوات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وأوضح أن المكتب يستخدم جميع الأدوات التي تقدمها الويبو تقريبا، بمساعدة من الفريق التقني بأكمله. ويستخدم حاليا نظام أتمتة الملكية الفكرية لتحسين نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به. وهناك مجالات أخرى لتكوين الكفاءات، مثل التدريب المباشر وحما لوجه والتدريب الداخلي والندوات عبر الإنترنت أو المؤتمرات الافتراضية لتحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة. ومن المفهوم في بيرو أن الملكية الفكرية هي أداة للتنمية الاقتصادية التي تحتاج إلى معالجة على المستوى الوطني. وهناك عدة مراكز لتطوير الملكية الفكرية (CEPIs). وأفاد بأنه، بمبادرة من المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، فإنه يروج لاستخدام الملكية الفكرية ويعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإتاحة أدوات الملكية الفكرية لهم. وفي بيرو، 90٪ من الشركات هي شركات صغيرة. ونظرا لأن الملكية الفكرية أداة للنمو ولخلق القيمة، فهناك حاجة إلى إتاحتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتلك أولوية حقيقية لحكومة بيرو. وأوضح بأنه يقدم إرشادات ومعلومات إلى جميع الأطراف المعنية بشأن مختلف الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية ويقدم لهم المساعدة على فهم تعقيدات نظام الملكية الفكرية. ولديه منصة ناجحة للغاية لأصحاب الأعمال متناهية الصغر لمساعدتهم على فهم الكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية إضافة قيمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد تم إنشاء المراكز المتخصصة لتطوير الملكية الفكرية هذه في ستة أقاليم ويعتزم الوفد مواصلة نشرها في مناطق البلاد الأربع والعشرين. وأفاد بأنه، من بين أشياء أخرى يقوم بتنفيذها حاليا مع الويبو، يعمل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وفي عام 2018، أنشأ 22 مركزا من هذه المراكز، العديد منها عامة وبعضها خاصة. وتم تأسيس ثمانية عشر مركزا من الـ 22 وعشرين مركزا في الجامعات، معظمها جامعات عامة. وتقدم هذه المراكز الكثير من أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات، بمساعدة الويبو، للميسرين ومختلف الموظفين الذين يتعاملون مع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بطرق مختلفة. ويأمل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بدعم من الويبو، في الحصول على ما مجموعه 42 مركزا من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بحلول نهاية عام 2019. وهناك تجربة أخرى فيما يتعلق بأدوات تعزيز الملكية الفكرية في بيرو تم إنشاء مدرسة وطنية للملكية الفكرية، وهي المدرسة الوطنية التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. ولا يتعلق الأمر بالملكية الفكرية فقط فهناك العديد من مجالات الدراسة الأخرى، ولكن تتعلق مجالات الدراسة الرئيسية بقضايا الملكية الفكرية. وهناك 93 نشاطا أكاديميا متعلقا بالملكية الفكرية في الثنائية 2017-2018 ومعظمها عبارة عن ندوات وورش عمل وبعض الدورات الافتراضية والتدريب الداخلي، ليس فقط لموظفي المؤسسات، ولكن أيضا للموظفين الخارجيين، اعتمادا على الموضوع. كما أنه يعمل على نحو استراتيجي بالتعاون مع دورات معينة، على الرغم من عدم وجود الكثير. ويُعد الترويج بالتعاون مع شركاء استراتيجيين في هيئات أخرى في حكومة

بيرو أمراً مهماً. وهناك العديد من الأنشطة التمهوية التي تدار في بيرو من خلال وزارة التعليم أو وزارة الإنتاج أو وزارة التجارة أو وزارة الثقافة. وانضم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية إلى مبادرات الدولة هذه وأضاف إليها مكون ملكية فكرية ناجح للغاية وذو قيمة مضافة. وفي البداية، أُطلقت أنشطة تكوين كفاءات حيث لا يفهم الناس حقاً مفهوم الملكية الفكرية. وتمثل الفكرة في التوصل إلى مكونات ملكية فكرية لأغراض التدريب الحكومي، لا سيما الوصول إلى الأشخاص العاملين في قطاعي الصناعة والتجارة وتحققت الكثير من النتائج الإيجابية التي كان لها تأثير مضاعف في العمل مع تلك الوكالات. كما يتم تنظيم أنشطة تكوين الكفاءات مع حلفائه الإستراتيجيين حول الموضوعات التي تهتم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. كما يتم تنظيم هذه الأنشطة مباشرة بالاشتراك مع المنتجين الوطنيين حول أهمية وجود علامات تجارية واستخدامها للترويج لمنتجاتهم. وهناك برنامج وطني للعلامات الجماعية يبحث في التسجيل الذي تقوم به تعاونيات العلامات الجماعية وشرح الرسوم المستحقة. ويشهد استخدام العلامات الجماعية في بيرو نمواً سريعاً للغاية. ويمكن للمرء الحصول على علامة تجارية في أقل من 40 يوماً من تقديم الطلب. وهناك إجراء تسجيل مبسط يسمح بمدة قدرها 25 يوماً ويُعد ذلك مهم جداً للمنتجين. وأضاف الوفد بأنه نظم كثيراً من ورش العمل والندوات على المستوى الوطني حول مثل هذه الموضوعات. وتسجل بيرو أكثر من 850 علامة في عام واحد، وذلك بفضل البرنامج الوطني للعلامات الجماعية من خلال إشراك المنتجين وتدريبهم على إمكانية تسجيل منتجاتهم بعلامات جماعية. وهناك تطورات في هذا المجال سريعة. وتعمل بيرو أيضاً على تطوير برامج تدريب داخلي مع دول أخرى، على سبيل المثال، من مجموعة دول الأنديز وأمريكا الوسطى. وتعمل بيرو كمنصة لتطوير وتيسير تطوير المساعدة التقنية التي تقدمها أو تيسرها بيرو للبلدان الأخرى. وتضع بيرو سياستها الوطنية للملكية الفكرية، بدعم من الويبو وأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها. وهناك سياسات متعددة القطاعات للنهوض بالملكية الفكرية من خلال مختلف الوزارات التي قد تكون لها علاقة بالملكية الفكرية، وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للويبو على ما تقدمه من دعم إلى بيرو لتمكينها من الحصول على رؤية جديدة للمضي قدماً بالملكية الفكرية، مما يؤدي إلى صياغة سياستها الوطنية للملكية الفكرية التي يقدمها رئيس الجمهورية نفسه، في أبريل 2019. ويُظهر ذلك أهمية وجود الويبو. وأفاد الوفد بأن هذا النجاح يتم تحقيقه من خلال تكوين الكفاءات أفقياً مع الدول الأخرى.

481. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، وأعرب عن تقديره لفرصة المشاركة في الحوار التفاعلي لتبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات في مجال المساعدة التقنية. وشكر وفود الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا والصين وجنوب أفريقيا وبيرو لتمثيلهم لمناطقهم. وأفاد بأن رئيس الوزراء قال إن النهج والمنظور الكنديين يمثل في أن لكل فرد إمكانية بناء عالم أكثر ازدهاراً وشمولاً وعدالة. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم دعم شخصي بطريقة تعاونية. وأشار إلى أن التجربة الكندية تتعلق بتبادلات مصممة خصيصاً حول تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية. وأفاد أنه بفضل تكامل هذه العناصر، تمكن من توفير تدريب مصمم خصيصاً وملائم والحفاظ على علاقات سرية مع المشاركين في ورش العمل. وقبل التحضير لورش العمل، يتشاور مع مركز أكاديمية الويبو للتدريب والتعليم بشأن قضايا الملكية الفكرية من أجل تحديد الاحتياجات اللغوية للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة تقنية. ووفقاً لتوصيات أكاديمية الويبو، فإنه يقرر سنوياً تقديم ورش العمل باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويُعد اختيار المشاركين مهماً للغاية لتعظيم تأثير المساعدة التقنية، حيث أن الخيارات التي تم وضعها في اختيار المرشحين تسهل التواصل بين المشاركين وتنوع المكاتب والتبادل بين بلدان الجنوب. ويُعد هذا التبادل حيويًا للغاية للتكامل بين جميع أشكال المساعدة لأنه يمكن المشاركين الذين لديهم خبرة أساسية مماثلة من تبادل خبراتهم. وبمجرد اختيار المشاركين وإجراء الحوار، يتم تقاسم الاستبيانات لفهم احتياجات وتوقعات المشاركين. ومن المهم للغاية إقامة اتصال مع المشاركين في أقرب وقت ممكن وتحقيق التزام طوال العملية. ثم يتم وضع جدول أعمال استجابة للردود على الاستبيانات. ويجب أن يكون هناك قدر معين من

المرونة في جدول الأعمال وطبيعة المحتويات من أجل الاستجابة لاحتياجات المشاركين. وأشار الوفد إلى أنه، بالإضافة إلى ذلك، لاحظ من خلال ورش العمل، نتائج إيجابية ناتجة عن دمج الأنشطة العملية في ورش العمل. ويُمكنه هذا من دمج وتنفيذ التدريبات المشتركة بسهولة أكبر، لتقديم مساعدة تقنية كاملة ومتكاملة. وشدّد الوفد على أهمية الشمول في عملية التقييم. وأفاد بأنه، في كل ورشة، يوزع استبيانات التقييم اليومية والأخيرة، حتى يتمكن مع الويبو من معرفة ما إذا كانت ورش العمل مناسبة وتلبي احتياجات المشاركين لضمان التحسين المستمر لدوراتها الدراسية على أساس سنوي.

482. وأعرب وفد توغو عن امتنانه لكونه أحد المشاركين في ورشة عمل استضافتها كندا. وأعرب عن تقديره أيضا للصين، وسروره الشديد بالورشة الكندية، قبلها وأثناءها وبعدها. فقبل ورشة العمل، كان سعيدا جدا بالطريقة التي تم بها تحديد المشاركين واختيارهم. وفي عملية الاختيار، طُلب من المشاركين التعبير عن احتياجاتهم وتحدياتهم. وتُعد تلك فرصة للتعرف على المخاطر الكبيرة في إدارة الملكية الفكرية في البلدان. وخلال ورشة العمل، أعجبه تنوع البلدان التي جاء منها المشاركون. وتمكن كل مشارك من تقديم تحديث حول استخدام نظام الملكية الفكرية في بلده والإنجازات والتحديات المتبقية. وكانت ورشة العمل بناءة للغاية ومكنت من تبادل المعلومات والخبرات بين المشاركين. وأشار الوفد إلى أنه استفاد من الاهتمام الشخصي من جانب السلطات الكندية خلال زيارة للقصر والاجتماعات مع السفراء الممثلين في كندا. وأفاد بأنه يعمل على تحسين استخدام نظام الملكية الفكرية وإنشاء مركز حاضنات مثل الذي زاره في كندا. وأعرب عن امتنانه البالغ لما قدمته كندا من دعم في مساعدة المشاركين على المساهمة في بلده في إنشاء أعمال ابتكارية يمكن أن تشارك في البرنامج الوطني للتنمية. وأعرب عن امتنانه لوفد كندا والمكتب الكندي للملكية الفكرية لمشاركته التجربة الكندية. وأعرب عن امتنانه لوفد الصين الذي دعم، خلال عام 2018، المشاركين التوغوليين في التدريبات التي عُقدت بالتزامن مع لقاء رؤساء دول وحكومات إفريقيا في الصين مع نظرائهم الصينيين ومع الرئيس الصيني. وخلال التدريب، تمكن من المشاركة فيه 31 من موظفي توغو من المؤسسات العامة والخاصة، المختصين بالنواحي القانونية والجمارك وممثلي المخترعين والأشخاص من الأوساط الأكاديمية بالإضافة إلى موظفي مكتب الملكية الفكرية، للبحث في إنشاء مراقبة الجودة في المؤسسات من خلال اتباع إستراتيجية الصين لمكافحة التقليد وإدارة الملكية الفكرية. وفي نهاية هذا التدريب، تمكن المشاركون البالغ عددهم 31 مشاركا من إنشاء منصة لتبادل الآراء بشأن قضايا التزوير وإنشاء الأعمال التجارية وإدارة الملكية الفكرية. وأعرب عن امتنانه لوزارة التجارة والصناعة الصينية لتقديمها هذه الندوة وقال إن التعاون ممتاز بين توغو والصين. وأفاد بأنه يعمل بالتعاون الوثيق مع السفارة الصينية في توغو، وخاصة مكتبها الاقتصادي. وأعرب عن امتنانه البالغ لجميع الجهود المبذولة من أجل ضمان أن تتمكن توغو من الاستفادة بشكل أفضل من نظام الملكية الفكرية في المستقبل.

483. وتقاسم وفد إسبانيا أنشطة التعاون التي قام بها المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (SPTO). وأشار إلى أن المكتب هيئة حكومية مهمتها تشجيع الابتكار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المعلومات التكنولوجية وتوفير حقوق الملكية الفكرية والبراءات ونماذج المنفعة والرسوم والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية. ولدى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية خبرة طويلة في توفير حقوق الملكية الفكرية والعمل مع الجامعات ورجال الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعمل في التنسيق مع المؤسسات والهيئات الأخرى، والمشاركة في اللجان التي تنظر في انتهاكات الملكية الفكرية والقيام بتوعية أصحاب المصلحة. وفي إطار التعاون الدولي، يقدم المكتب، بالإضافة إلى تمثيل إسبانيا في مختلف المنتديات الدولية حول الملكية الفكرية والصناعة، المساعدة التقنية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية أو مباشرة مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية ضمن الأطر الثنائية. ويحافظ المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية على تعاون مكثف مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الملكية الفكرية التابع للاتحاد

الأوروبي وهيئات الاتحاد الأوروبي الأخرى. ومن خلال اتفاقيات التعاون الثنائي، يحدد إطار التعاون بين المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الوطنية في قضايا مثل التدريب والمساعدة التقنية وتقديم المشورة وتبادل أفضل الممارسات. ويعمل المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية عن كثب لأكثر من عقدين مع الويبو بشأن منتجات التعاون في أمريكا اللاتينية. ومن بين المعالم المهمة إنشاء صندوق الويبو الاستئماني المشترك بين الويبو وإسبانيا في عام 2004، والذي يمثل هدفه الأساسي في تعزيز المعرفة بحقوق الملكية الفكرية واستخدامها لصالح بلدان أمريكا اللاتينية. وهناك جزء من مشاريع المساعدة التقنية التي تبرزها وتمولها تلك الصناديق الاستئنافية تتعلق بتكوين كفاءات الموارد البشرية من خلال الندوات وورش العمل الإقليمية السنوية. ومن خلال توقيع مذكرة تفاهم بين المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والويبو بشأن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يعمل المكتب مع أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في ورش عمل مماثلة. وبالتعاون مع أكاديمية الويبو، نظّم المكتب سلسلة كاملة من الندوات والدورات التدريبية لأمريكا اللاتينية. وشارك فيها أكثر من 500 من فاحصي العلامات التجارية من أمريكا اللاتينية. وهناك أيضا دورة تدريبية وتدريب افتراضي لأمريكا اللاتينية يتم تنظيمها كل عام. وينظم المكتب ثلاث دورات عبر الإنترنت مع تلك البرامج. وقام بتدريب أكثر من 700 مهني من 76 مؤسسة إيبيرية أمريكية مختلفة ويتم دمج الكثير منهم في شبكات الخبراء البالغ عددهم 900 عضو. كما أجرى تبادلات مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى حول تحسين فهم العاملين في الخطوط الأمامية وأدواتهم، وفي المقر الرئيسي له استضاف فاحصين من الصين والمغرب واليابان وجمهورية كوريا. كما زار المغرب وإسرائيل. وكما حدث في السنوات السابقة، عقد المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية في سبتمبر 2018 الندوة الإقليمية السابعة عشرة حول الملكية الفكرية للقضاة والمدعين العامين في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الويبو، في أنتيغوا، بغواتيمالا. ومنذ البداية، درّب المكتب أكثر من 300 قاضٍ، في متابعة لأهداف السنوات السابقة. ويمثل الهدف من ذلك في وضع خطة متكاملة لتدريب المدربين من أجل القضاة والمدعين العامين في أمريكا اللاتينية، وإنشاء شبكة من الاتصالات لتحقيق معاملة أفضل للحماية القانونية للملكية الفكرية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ومن وجهة نظر ثنائية، يوجد لدى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية سلسلة كاملة من الاتفاقات مع مكاتب الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية ويضع خطط وطنية لتحسين البحث واستخدام التكنولوجيا في الفحص. ويتم تدريب خبراء أمريكا اللاتينية على مختلف الخدمات التكنولوجية المتاحة. وفي عام 2018 في مقر المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، كانت الأرجنتين وكوبا والمكسيك وبيرو ممثلة في التدريب. وفيما يتعلق بتعزيز أنظمة الملكية الفكرية، عقد المكتب أيضا خمس جلسات حول أفضل الممارسات بين عامي 2013 و2017. وشاركت كل من البرازيل وشيلي وكولومبيا وكوبا والمكسيك والجمهورية الدومينيكية وبيرو وإسبانيا. وتمثل الفكرة في وضع دليل لأنظمة إدارة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، يوجد لدى المكتب العديد من البرامج الإقليمية والشائبة والمتعددة الأطراف بشأن تأسيس وتعزيز الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق بتخصص مشاريع التعاون وتحديداتها، سلّط الوفد الضوء على برنامج الملكية الفكرية الأيبيرية الأمريكية. وأشار إلى مجال آخر من مجالات الاهتمام يتناول قواعد البيانات والمنصات العالمية لتكنولوجيا المعلومات للتعاون بين المكاتب في مختلف المجالات المختلفة بما في ذلك برنامج منصة براءات منطقة أمريكا اللاتينية (Latipat). وينبثق البرنامج من مشروع تعاون بدأ في عام 2003 بين المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والويبو والمكتب الأوروبي للبراءات بالتعاون مع 19 مكتبا للملكية الفكرية من أمريكا اللاتينية لإطلاق قاعدة بيانات باللغتين الإسبانية والبرتغالية تحتوي على وثائق البراءات المنشورة من جميع تلك البلدان. وتحتوي قاعدة بيانات المنصة على أكثر من 3 ملايين من بيانات السيرة الذاتية و1.7 مليون صورة. وخلال الندوة الإقليمية الثالثة عشرة، في عام 2018 بالتعاون مع قطاع البنية التحتية العالمية للويبو، تم عقد ورشة عمل تدريبية هدفها الرئيسي هو البحث من خلال التعرف البصري على الحروف. وسيكون هناك أيضا تدريب في الأسبوع التالي في كوستاريكا لمجموعة

أولية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التشريعية، شارك المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية في مشاريع مختلفة تتعلق بقواعد البيانات الإقليمية والمشورة بشأن التحول القانوني فيما يتعلق بقاعدة البيانات القانونية. وتمثل الفكرة في تسهيل تفسير القوانين وتعزيز استخدام معايير موحدة في منح حقوق الملكية الفكرية. وقدم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية هذا المشروع مع الويبو ومختلف بلدان منطقة أمريكا اللاتينية. وهناك أداة أخرى للاتحاد الأوروبي وهي برنامج تبادل معلومات المساعدة التقنية. وهي أداة لتحويل قانون الاتحاد الأوروبي إلى قوانين وطنية واستخدامه مرة أخرى. ويشترك المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية مع تركيا في تدريب القضاة الأتراك على حماية حقوق الملكية الفكرية في السياق الأوروبي. فقد ذهب خبير من المكتب إلى تركيا للمشاركة في تلك الأنشطة التدريبية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية. كما زار ستة من قضاة المحكمة العليا التركية المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية في مارس 2018، مما سيساعد في مجال الممارسات الجيدة ومكافحة انتهاك الملكية الفكرية في تركيا. وهناك أداة تعاونية أخرى بين السلطات العامة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي برنامج البحث الدولي التكميلي "سيسبو" (SISPU) في أوكرانيا الذي يعمل مع المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الحكومي للبراءات والعلامات التجارية في أوكرانيا. وهناك العديد من المكونات، ومن بين الأنشطة التي يتم القيام بها، هناك ندوات تدريبية لفاحصي البراءات والعلامات التجارية، وندوات حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لموظفي الجمارك والمدعين العامين وضباط الشرطة، وتوصيات للسياسيين الأوكرانيين فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وفي هذا السياق، عقد المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية مؤتمراً مع شركات بين القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات حول منتجاتها وابتكاراتها. كما يتم عقد ورش عمل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. ومن المبادرات والأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها في إطار برنامج المناخ "بيوروكليما" (برنامج تابع للمفوضية الأوروبية يهدف إلى تشجيع التعاون بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي في قضايا تغير المناخ) الدعم المقدم للتحقيق والبحث في الاحتياجات والنظر في الملكية الفكرية لتحسين الإدارة في مجال تغير المناخ والملكية الفكرية. وتناول الوفد نشاط تكوين الكفاءات لديه وذكر أنه ينظر في تقييم الملكية الفكرية وأشار إلى أن منهجته في تقديم المساعدة التقنية تشمل الدروس المستفادة والنتائج المحققة من أنشطته السابقة.

484. وأعرب وفد نيبال عن تقديره لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل أنشطتها وتجاربها في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى أن أحد أنشطته الرئيسية تتمثل في مدرسة صيفية للملكية الفكرية لطلاب الجامعات الشباب. ورأى الوفد أنها فكرة جيدة للغاية تكوين خبراء في الملكية الفكرية للمستقبل وتنمية الاهتمام بالشباب. وأوضح أنه استفاد من المساعدة المقدمة من وفد جمهورية كوريا والمكتب الكوري للملكية الفكرية ووفد الصين ومن أنشطة الأعضاء الآخرين المتعلقة بالملكية الفكرية على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية. وشكر جميع المشاركين الرئيسيين على عروضهم الممتازة.

485. وأعرب وفد زيمبابوي عن امتنانه للجلسة التوضيحية. كما أعرب عن تقديره للعروض الشاملة والتنويرية التي قدمتها وفود جنوب أفريقيا وبيرو والصين والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وإسبانيا نيابة عن مجموعاتها الإقليمية، والتي أظهرت أهمية المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات للدول الأعضاء. وأعرب كذلك عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه الويبو. وأشار إلى أنه في إطار دعم القضايا المتعلقة بتنمية الملكية الفكرية، تساند حكومة زيمبابوي المخرجات الملموسة لابتكار البحوث التي تضيف قيمة من خلال إنشاء صناعات جديدة. وأفاد بأن البلد معروفة باسم "زيمبابوي المفتوحة للأعمال". وأنه يجب على الجامعات أن تساند وتدفع الابتكار وتسويق التكنولوجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء مؤسسات تخلق فرص عمل وتفيد جميع القطاعات.

486. وتحدّث وفد السلفادور بصفته الوطنية، وأعرب عن تقديره لجميع المشاركين الرئيسيين على عروضهم الممتازة. وأفاد بأنه جهودته تتعلق أساساً بإدارة الملكية الفكرية ومراعاتها وكذلك زيادة الوعي بالمؤسسات التعليمية وعامة الجمهور. وفي السنوات الأخيرة، وأنه شهد تغييراً كبيراً في المساعدة وفي الطريقة التي تُستخدم بها، مما يزيد من فعاليتها. وعلى المستوى الوطني، فإنه يعمل مع الويبو في برامجها ومشاريعها لتقديم مساعدة ملموسة للتنمية. وسلّط الضوء على بعض المبادرات الناجحة التي لها تأثير كبير في المنطقة. أولاً، فيما يتعلق بالملكية الصناعية، اعتمدت المكاتب الإقليمية لكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وبنما والجمهورية الدومينيكية كتيبات عامة لمواءمة التشريعات، بما في ذلك بشأن البراءات بدعم من الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمعهد المكسيكي للملكية الفكرية. ويتم استخدام هذه الكتيبات كل عام وأصبحت مفيدة للغاية ليس فقط للفاحصين، ولكن أيضاً للمستخدمين وفي إطار أنشطة تكوين الكفاءات. ثانياً، عُقد اجتماع وزاري بشأن الملكية الفكرية لبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وقدّم معلومات حول الفرص التي توفرها الملكية الفكرية وكان فرصة لتنسيق المبادرات في المنطقة. وقد حظي بدعم الويبو، كما حضر المدير العام الاجتماع مع الوزراء، مما أدى إلى إجراء حوار مثمر بشأن الملكية الفكرية وتعزيز التعاون بين البلدان. وذكر الوفد أنه عقد خمسة اجتماعات وزارية وسيعقد الاجتماع السادس في عام 2019. وأفاد بأن النتيجة الملموسة الأولى لهذا المنتدى الوزاري حول التعاون هي وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، قدم الوزراء في تلك الاجتماعات مبادئ توجيهية عامة ساعدت في تنسيق الأنشطة على المستوى الإقليمي. وقد أتاحت هذه الديناميكية جعل التعاون والمساعدة التقنية جزءاً من برنامج متكامل. وفي عام 2015، طلب الوزراء إجراء دراسة حول استخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى، كجزء من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (CDIP/20/INF/3). وقد وفرت الأنشطة المنفذة على المستوى الإقليمي الاستخدام الفعال لإجراءات التعاون. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، أوضح الوفد أن العناصر الأساسية للمساعدة التقنية التي يتم الحصول عليها تمثل في وضع هدف عام ينص على خطة منظمة تحدد احتياجات المساعدة التقنية وتضمن استمرارية الأنشطة المنفذة، وتحديد الآليات المناسبة لتنظيم وتنفيذ الإجراءات بالاشتراك مع الويبو والمكتب الإقليمي، وإجراء التقييمات اللازمة وصياغة واعتماد السياسات المؤسسية التي يمكن للمستفيدين من خلالها تلقي المساعدة المقدمة على النحو المناسب.

487. وصرّح وفد سنغافورة بأنه، كبلد صغير مورده الوحيد هو شعبه، فإنه يرى أن تنمية الموارد البشرية حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن سعادته بمشاركة تجاربه في مجال الملكية الفكرية مع البلدان الأخرى. وأفاد بأنه منذ عام 2006، ينظم مكتب الويبو في سنغافورة حلقات عمل وندوات إقليمية سنوياً في سنغافورة للمشاركين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك بنغلاديش وبوتان وفيجي ونيبال وباكستان وبنما وغينيا الجديدة، وكل ذلك في إطار مذكرة تفاهم بين الويبو وسنغافورة. وحتى الآن، شارك أكثر من 900 مسؤول حكومي في الدورات التدريبية التي تمت من خلال مذكرة التفاهم هذه. وتُنظم دورات تكوين الكفاءات هذه في إطار برنامج سنغافورة للتعاون (SCP)، وهو المنبر الرئيسي لسنغافورة لتقديم المساعدة التقنية. ويتم تحديد موضوعات الأحداث مع مراعاة الاحتياجات والاهتمامات التي تُعرب عنها مكاتب الملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتتراوح بين أفضل الممارسات لمختلف أنواع الملكية الفكرية إلى تحسين أداء مكاتب الملكية الفكرية في ضوء الاتجاهات الاقتصادية أو التكنولوجية الحالية. ومن المقرر عقد ورشة عمل إقليمية حول المشهد الدولي للعلامات التجارية في 13 و14 ديسمبر 2018. وبالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في إطار مذكرة التفاهم، تعمل سنغافورة مع شركاء، مثل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج سنغافورة للتعاون لإجراء برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية في سنغافورة لبلدان

أخرى. وفي عام 2017-2018، نفذت سنغافورة برامج مع اليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وسنظم ورشة عمل حول حقوق الملكية الفكرية مع أستراليا في الفترة من 3 إلى 7 ديسمبر 2018. وجاءت ردود فعل المشاركين إيجابية على الأحداث التي جرت في إطار مذكرة التفاهم وبرنامج التدريب القطري الثالث بين سنغافورة والولايات المتحدة، حيث ذكر بعض المشاركين أنهم تمكنوا من تطبيق المهارات والمعارف المكتسبة في عملهم على الفور. وأفاد الوفد بأنه سيستمر في تحسين تقديمه للمساعدة التقنية من أجل تحسين دعم احتياجات ومصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تطلعه إلى معرفة المزيد عن تجارب البلدان الأخرى في مجال المساعدة التقنية.

488. وأعرب وفد تونس عن تقديره لجهود مختلف المتحدثين فيما يتعلق بمشاركة خبراتهم المفيدة للغاية. وأفاد بأن كل هذه الخبرات تُظهر مدى أهمية المساعدة التقنية، وخاصة في مجال التدريب وتكوين الكفاءات، ولهذا السبب فمن الضروري إجراء تقييم مستمر، قبل النشاط وبعده، لمواصلة تحسين الأساليب المتبعة. وذكر أنه استفاد من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأعرب عن تقديره لتقديمها من أجل مساعدة تونس في مختلف المجالات والأنشطة. وأوضح أنه، في أكتوبر 2018، عُقدت ورشة عمل إقليمية بشأن الملكية الفكرية للبلدان العربية نظمها الويبو ومكتبها العربي. وهناك أيضا مشروع رائد بالتعاون الوثيق مع المكتب العربي واجتماعات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنشاء أربعة مكاتب لنقل التكنولوجيا في تونس. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مشروع في عام 2018 يتعلق بصياغة استراتيجية لتحسين هيكلية المكتب الوطني للملكية الفكرية في تونس.

489. ورأت الأمانة (السيد ماريو ماتوس) أن المناقشة مثيرة للاهتمام. وأشار إلى أنها هي الفرصة الثانية لمناقشة مسألة المساعدة التقنية، حيث كانت الأولى هي اجتماع المائة المستديرة الذي عُقد في عام 2017. ثم قدمت الأمانة عرضا عن أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، تمحور حول أربعة ركائز هي: "1" استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية وسياساتها؛ و"2" تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لإنشاء أو ترقية قواعدها وأنظمتها؛ و"3" البنية التحتية لمكتب الملكية الفكرية؛ و"4" التعزيز والتعليم والتثقيف والتدريب. وقال إنه كانت هناك عدد من العروض التقديمية، بعضها رسمي وبعضها عن طريق التعليقات، وتشترك تلك في ست سمات. وتختلف المساعدة التقنية المقدمة حسب نوع المكتب أو حجمه. وتقدم المكاتب الكبرى، أي التي تضم أكثر من 10000 موظف، المساعدة التقنية لأفرادها، ولكن للخارج أيضا. أما النوع الثاني من مكاتب الملكية الفكرية فهو تلك التي يكون التعاون خارج بلدها عن طريق الويبو، عادة، من خلال الصناديق الاستئمانية. وفي الفئة الثالثة، تتلقى مكاتب الملكية الفكرية المساعدة التقنية من الويبو أو من شركاء آخرين. ومن حيث النطاق، فإن نوع المساعدة التقنية المقدمة يتمثل في التوعية العامة بشكل أساسي بشأن السياسات العامة والبراءات والعلامات التجارية والتصاميم وحق المؤلف وبعض المجالات المحددة حسب الطلب. ومن حيث الشكل، عادة ما تكون هناك طرق قليلة لتقديم المساعدة التقنية. الأول من خلال دورات التعلم عن بعد أو الإنترنت، والثاني مباشرة وجهًا لوجه، والثالث من خلال برنامج تدريب داخلي. والعنصر الرابع المشترك هو الدورات الصيفية وورش العمل والندوات والبرامج الخاصة لتلبية الاحتياجات المحددة حسب طلب الأعضاء. أما بالنسبة إلى متلقي المساعدة التقنية، فهؤلاء هم الجمهور العام والخبراء في جميع مجالات الملكية الفكرية والقضاة ووكالات الإنفاذ والمواضيع القطاعية، مثل الزراعة وتغير المناخ، وما إلى ذلك. وقال إن الدروس المستفادة تتمثل في أن المساعدة التقنية الناجحة يجب أن تكون مدفوعة بالطلب عليها. ويجب تحديد الفئات المستهدفة والاحتياجات بوضوح. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة مكثفا قدر الإمكان. وينبغي، من الناحية المثالية، تخصيص التدريب ليناسب احتياجات محددة. وأشار إلى أن الويبو ستواصل العمل مع الدول الأعضاء بشأن هذه الجوانب.



ثم أشار إلى بيان المدير العام الذي ذكر أن حوالي 20٪ من ميزانية الويبو مخصصة للمساعدة التقنية. وهي بذلك تُعد من بين أكبر مقدمي المساعدة التقنية في هذا المجال. وقال إن التعاون هو الرسالة الأساسية، وأنه سوف يستمر في ذلك.

490. وتحدّث وفد المغرب بصفته الوطنية، وذكر أن لديه تعاون مثمر مع الويبو. وشكر المكتب العربي ليس فقط على المساعدة المقدمة للمغرب بل للمنطقة بأسرها. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن المكتب المغربي للملكية الفكرية والويبو عززا تعاونهما بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة للتعاون في البلدان العربية. كما استضاف المكتب وشارك في تنظيم أنشطة إقليمية وزيارات دراسية لممثلي المكاتب داخل المنطقة من أجل تبادل الممارسات والمعرفة حول كيفية تطوير الملكية الفكرية. وبالتعاون مع الويبو، ركّز على التدريب والتحكيم والملكية الفكرية داخل الجامعات ومؤسسات البحث وكذلك البرامج المجاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي. ويواصل المكتب المغربي للملكية الفكرية تطوير البرامج الدولية ويعزز بشكل خاص الأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك دراسات وتبادل المعلومات، لا سيما في المجالات التالية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، والزيارات الدراسية للمغرب وكذلك زيارات الخبراء المغاربة إلى البلدان الأفريقية والعربية إلى جانب الشركات الناشئة الأفريقية والعربية والشركات الصغيرة. وأكد الوفد من جديد تمسكه بأهمية المساعدة التقنية والتعاون مع الويبو ومختلف الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن يستمر في العمل بنفس روح التعاون.

491. وشكر الرئيس المشاركين الرئيسيين والدول الأعضاء على مساهماتهم. وقال إن المناقشة بشأن المساعدة التقنية حققت الغرض المتعلق بتبادل المعرفة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، سواء في تقديم أو تلقي المساعدة التقنية. وأعرب عن أمله في ألا يكون مجرد حدث، بل عملية يمكن فيها للدول الأعضاء الاستماع إلى برامج وأنشطة البلدان ذات الصلة وأن تكون متصلا. وأفاد بأنه يمكن لجميع الدول الأعضاء التواصل مع تلك التي الدول عرضت بالفعل برامجها وأنشطتها في مجال المساعدة التقنية. ويمكن أن تكون هناك موارد جديدة تعمل بالشراكة مع تلك التي قُدمت بالفعل وأن تواصل تقديم المساعدة التقنية وكذلك تلقيها. وشكر الرئيس نائب المدير العام، السيد ماريو ماتوس، والأمانة، التي أحاطت علما باقتراحات الأعضاء.

492. وأحاطت اللجنة علما بالعروض والمداخلات.

## البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل المتعلق بتنفيذ التوصيات المعتمدة (تتمة)

الوثيقتان قيد النظر CDIP/21/8 Rev و CDIP/22/17 - المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال  
المُعنون "الملكية الفكرية والتنمية" (تتمة)

493. استأنف الرئيس النقاش حول القضايا التي ينبغي معالجتها تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنمية". وذكر بالاقتراح قيد المناقشة بشأن الموضوع المزمع تناوله في إطار بند جدول الأعمال المُعنون "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية؛ بعنوان "المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار، بما في ذلك العلامات التجارية". وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

494. وتحدّث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأشار إلى التقرير المشترك المقدم من وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة (الوثيقة CDIP/22/17) وذكر أن بعض الوفود طلبت توضيحات حول القطاعات المشمولة تحت مصطلح "الصناعات الإبداعية". ولأغراض التقرير المشترك، تشتمل القطاعات الفرعية للصناعات الإبداعية على مسائل مثل الهندسة

المعمارية والتصميم المادي والتصميم الداخلي وتصميم المنتجات والسينما والرسوم المتحركة والفيديو والتصوير الفوتوغرافي والحرف اليدوية وفن الطهي والموسيقى والأزياء، وتطوير التطبيقات والألعاب، والنشر والإعلان والتلفزيون والإذاعة وفنون الأداء التمثيلي والفنون الجميلة. وأعرب الوفد عن تقديره للملاحظات الإيجابية والتأييد فيما يتعلق بالتقرير المشترك.

495. وتحديث وفد كندا باسم المجموعة باء، وقال إنه مستعد لتأييد اعتماد الموضوعات التالية للمناقشة في الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين للجنة التنمية، على التوالي، وهي: "المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والابتكار والملكية الفكرية" والذي سيجتمع بين اقتراحات وفد البرازيل والمجموعة باء، و"الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" والذي سيعكس الاقتراح المقدم من وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة. وأفاد بأن المجموعة باء واثقة من أن كلا الموضوعين من شأنهما أن يجعلا التبادلات مثمرة ومثيرة للاهتمام. ورأى أنه ينبغي الحفاظ على الشكل والإجراءات المتفق عليها في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية في الدورات المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتفاظ بموضوع واحد في كل دورة من شأنه أن يوفر الوقت والشكل المثاليين لدراسة كل موضوع على نحو مثمر من قبل اللجنة. وأعرب عن أمله في أن يستمر الحماس الواضح خلال النقاش في الدورات المقبلة وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المشاركة في هذه المسألة.

496. وتحديث وفد جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأيد أن يتم تناول موضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" الذي اقترحه وفدا إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، والذي ينبغي مناقشته في الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات بناءة في المستقبل.

497. وتحديث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وطلب تأجيل اعتماد الاقتراح المتعلق بالقضية المزمع معالجتها في إطار "الملكية الفكرية والتنمية".

498. وأيد وفد البرازيل الاقتراح وشكر وفدي إندونيسيا وكندا بالنيابة عن المجموعة باء لكونهما بناءين للغاية. ورأى ضرورة أن تستمر هذه الروح في الدورة التالية.

499. وأيد وفد شيلي الاقتراح الداعي إلى أن يكون موضوع الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنمية هو الموضوع الذي اقترحه وفدا إندونيسيا والإمارات. وقال إنه يمكن أن يوافق أيضا على أن يكون موضوع الدورة الرابعة والعشرين هو "المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والابتكار والملكية الفكرية". وطلب من وفد إندونيسيا توضيح ما إذا كانت قائمة الصناعات الإبداعية حصرية أم أنه يمكن إدراج قطاعات أخرى أيضا بها.

500. وأعرب وفد تايلند عن تأييده للبيان الذي أدلت به جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وكذلك أيد مناقشة موضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" في الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنمية. ووافق على تناول موضوع "المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والابتكار والملكية الفكرية" في الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

501. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) المواضيع المقترحة المزمع مناقشتها في الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين للجنة التنمية.

502. وأعرب وفد نيبال عن تأييده للبيان الذي أدلت به جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأيد المواضيع المقترحة للدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين للجنة التنمية.

503. وتحدّث وفد إندونيسيا باسم كل من وفد إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، وأعرب عن تقديره للملاحظات الإيجابية والتأييد فيما يتعلق بموضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" المزمع مناقشته في الدورة الخامسة والعشرين للجنة. وفيما يتعلق بسؤال وفد شيلي، ذكر الوفد أن قائمة الصناعات الإبداعية ليست حصرية. وليس هناك نية لفرض تعريف للاقتصاد الإبداعي أو الصناعات الإبداعية على الدول الأعضاء الأخرى.

504. وعلّق الرئيس المناقشة، بناء على طلب وفد المغرب، باسم المجموعة الأفريقية.

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/15 - اقتراح مشروع رائد بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في المحيط الرقمي مقدم من البرازيل (تمة)

505. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/15.

506. وذكر وفد البرازيل أنه، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء الأخرى، فإن اقتراحه هو نفسه الذي تم تقديمه في اليوم السابق، باستثناء بعض التغييرات من حيث الإجراءات الشكلية. وأفاد بأنه أدرج أسماء بلدان المشروع الرائد، على النحو الذي اقترحه وفد المملكة المتحدة، وذكر الدراسات السابقة التي أجرتها لجنة التنمية، على النحو الذي اقترحه وفد سويسرا. وأشار إلى أنه بذل قصارى جهده لإدراج جميع الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى.

507. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه على الرغم من أن النقاش المقترح بشأن الأنظمة الوطنية لحق المؤلف والحقوق المجاورة باعتبارها قابلة للتطبيق على ترخيص وتوزيع المحتوى السمعي البصري في المحيط الرقمي له بالتأكيد ميزة وقيمة، فإنه يبدو أنه يتداخل مع المقترحات الواردة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتعلق بحق المؤلف في العصر الرقمي. وعلى الرغم من ذلك، قال الوفد إنه يمكنه تأييد المشروع، شريطة أن يكون الهدف من المخرجات المزمعة أن تكون لأغراض المعلومات فقط، ولا تشكل بأي حال أساساً لأي عمل معياري. وذكر أنه، من واقع المحادثات التي أجراها مع وفد البرازيل، فإنه يؤيد تأكيدات بآن هذا هو الحال. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري الحفاظ على هذا المشروع المقترح في نطاق احتياجات التنمية حسب ولاية لجنة التنمية. وأخيراً، نظراً لطبيعة الاقتراح، فإنه يجب أن يندرج في المقام الأول ضمن المجموعة "د" من أجندة التنمية، وهي التقدير والتقييم ودراسات التأثير بدلاً من المجموعة "أ"، وهي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. ومع ذلك أشار الوفد إلى أنه، إذا كان الهدف من الاقتراح هو أن يندرج ضمن المجموعة "أ" بالدرجة الأولى، فإنه يلفت الانتباه إلى الفقرة 1 من المجموعة "أ" التي تنص على ما يلي: "يجب أن تكون المساعدة التقنية المقدمة من الويبو، من جملة أمور، موجهة إلى التنمية وقائمة على الطلب وشفافة. ومع مراعاة الأولويات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وكذلك المستويات المختلفة لتنمية الدول الأعضاء والأنشطة، ينبغي أن تشمل أطراً زمنية لإكمالها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون آليات تصميم وتقديم برامج المساعدة التقنية وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد بعينه".

508. وأكد وفد البرازيل أن المشروع هو ممارسة غير معيارية وأنه سوف يقتصر على القضايا الحالية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار إلى أن المحيط الرقمي مجال معقد. وأفاد بأن العديد من الوفود ترحب بالفرص التي يتيحها المشروع لفهم الجوانب القانونية والقضايا المتعلقة بالمصنّفات السمعية البصرية بشكل أفضل، إن لم يكن بوصفهم صانعي سياسات، فرمياً كمستهلكين.

509. وأيد وفد الهند اقتراح وفد البرازيل. وقال إن من شأن هذا الاقتراح التدريجي أن يسفر عن بيانات مقارنة قيمة ويخلق الوعي. وفي المستقبل، يمكن تكراره في مناطق أخرى من العالم.

510. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/22/15. وتمت الموافقة على المشروع، نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

الوثيقة قيد النظر CDIP/20/8 - مناقشة الاقتراح المعدل للمجموعة الأفريقية بشأن تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية مَرَّة كل سنتين (تمة)

511. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/20/8. وبعد التشاور مع مختلف الوفود، اقترح الصياغة التالية للقرار: "قررت اللجنة أن تعقد، مَرَّة كل سنتين، ثلاثة مؤتمرات دولية متتالية تدوم يوما واحدا بشأن الملكية الفكرية والتنمية في اليوم الأول من الأسبوع الذي تنعقد فيه لجنة التنمية، وذلك اعتبارا من الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية التي سيكون فيها موضوع المؤتمر "كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية". وسيحدّد موضوعا المؤتمر الثاني والثالث بموافقة الدول الأعضاء. وأوكلت اللجنة للأمانة مهمة تنفيذ القرار على أساس مبدئي التوازن والعدل، بما ذلك في اختيار المتحدثين وتحديد الشكل". وتم اعتماد القرار، نظرا لعدم وجود تعليقات إضافية من الحضور.

الوثائق قيد النظر CDIP/22/4 Rev و CDIP/21/11 و CDIP/19/3 و CDIP/18/7 - مناقشة بشأن توصيتي الاستعراض المستقل 5 و 11 ومساهمات الدول الأعضاء في الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل (تمة)

512. استأنف الرئيس مناقشة توصيتي الاستعراض المستقل 5 و 11 (الوثيقتان CDIP/19/3 و CDIP/18/7). وبعد التشاور مع مختلف الوفود، اقترح الصياغة التالية للقرار: "وأحاطت اللجنة علما بتوصيتي الاستعراض المستقل 5 و 11 والتمست من الأمانة مواصلة جميع ممارساتها المتعلقة بالتوصيتين 5 و 11 طبقا لولاية الويبو ذات الصلة، وإضافة الرابط إلى النتائج المرتقبة في المرفق الأول من تقرير المدير العام السنوي عن تنفيذ أجندة التنمية". وتم اعتماد القرار، بالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

**البند 6 من جدول الأعمال: رصد وتقييم ومناقشة تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وإعداد تقارير بشأنه (تمة)**

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/13 - مساهمة هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات أجندة التنمية (تمة)

513. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/22/13.

514. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/22/13.

## البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل المتعلق بتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

الوثيقتان قيد النظر CDIP/21/8 Rev. و CDIP/22/17 - المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" (تمة)

515. استأنف الرئيس المناقشة بشأن الوثيقتين CDIP/21/8 Rev. و CDIP/22/17. واقترح أن تقرر اللجنة مناقشة موضوع "المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والابتكار والملكية الفكرية" في إطار البند 24 من جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في دورتها الرابعة والعشرين و "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" في دورتها الخامسة والعشرين. وتم الاتفاق على ذلك، بالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

## البند 8 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية (تمة)

الوثيقة قيد النظر CDIP/22/16 Rev. - اقتراح من المكسيك بشأن المرأة والملكية الفكرية

516. استأنف الرئيس مناقشة اقتراح المكسيك بشأن المرأة والملكية الفكرية. وذكّر الرئيس بأن وفد المكسيك قد وزع نسخة معدّلة من الاقتراح (الوثيقة 2 CDIP/22/16 Rev.) وسأل الدول الأعضاء عما إذا كانت توافق على اعتماد الاقتراح المعدّل. واعتمد الاقتراح، بالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

517. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه للوفود على تأييدها. وقال إنه من الواضح من الحوار أن هناك الكثير من العمل الذي يتم القيام به في كل من الويبو والدول الأعضاء بشأن الموضوع المهم المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية. وليس هناك شك في أن مشاركة النساء والفتيات في نظام الملكية الفكرية يمثل تحدياً لجميع البلدان، سواء كانت متقدمة أم لا وأن العمل في هذا المجال بحاجة إلى تعزيز. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها النظر في الموضوع في الويبو. ودائماً ما تكون الخطوة الأولى صعبة، لكن الويبو منظمة مكرسة للإبداع والابتكار. وشكر جميع الوفود على إسهاماتها وأعرب عن أمله في مواصلة العمل على النحو المبين في الاقتراح.

518. وتحدّث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأيد اقتراح وفد المكسيك بشأن المرأة والملكية الفكرية. وأقر بالجهود العديدة التي بذلها وفد المكسيك لتطوير الاقتراح إلى نتيجة مقبولة للطرفين. وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المشاركة في هذه القضية الحاسمة في لجنة التنمية في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورة السادسة والعشرين للجنة، بما في ذلك مع الزخم المتجدد الذي يقدمه اقتراح وفد المكسيك في الوقت المناسب ونواتجه، والذي يتطلع إليه. وأشار إلى أن الموافقة على تلك الوثيقة استثنائية. وأعرب عن عدم رغبته في إنشاء نموذج مسبق من اللجان داخل الويبو يتعين عليها مناقشة إعلانات مبادئ واسعة النطاق. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح بالنظر إلى أهمية تلك المسألة واستعداد وفد المكسيك لتعديله وفقاً لآراء الدول الأعضاء، بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

519. ووافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب عن خالص تقديره للجهود البناءة التي بذلها وفد المكسيك لتحسين النص بغية تناول العديد من الأسئلة التي أثارها الوفد. وأعرب عن تقديره البالغ لأهمية التقاليد القديمة المتمثلة في اتخاذ القرارات بناءً على توافق الآراء في الويبو. وأقر بأن إشراك النساء والفتيات الأخرى الناقصة التمثيل يُعدّ أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية الكاملة وزيادة التركيز على الابتكار. وأشار إلى أنه تم تكليف عدد من وكالاته الحكومية بدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تكافؤ الفرص في

مشاركة المرأة في أنشطة زيادة الأعمال وزيادة الفرص المتاحة للنساء اللائي يودعن طلبات للحصول على البراءات ويحصلن عليها. ويُعد ذلك مجرد مثال واحد على الجهود المبذولة التي تركز على النساء المخترعات ورجال الأعمال وأهمية الملكية الفكرية في الابتكار والإبداع. وأعرب عن تأييده لغرض الاقتراح الداعي للإشارة إلى أن تعزيز تكافؤ الفرص لإدماج المرأة في نظام الملكية الفكرية يُعد أمراً مهماً لنجاح وتنمية الاقتصادات. وأشار إلى أن القرار بشأن الاقتراح المقدم من المكسيك لا يكرر ولا يعكس بالضرورة التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي أو المحلي. وأفاد بأن كل دولة ستحدد لنفسها كيفية تنفيذ الاقتراح بطريقة تتفق مع القانون والسياسة المعمولين بهما.

520. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لافتتاح وفد المكسيك ومهنته فيما يتعلق بتلقي تعليقات الدول الأعضاء على الاقتراح وتقديم نسخة معدلة من الوثيقة. ورأى الوفد أن موضوع المرأة والملكية الفكرية مهم جداً.

521. وتحدّث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه يوافق تماماً على الغرض من الاقتراح من البداية. وأشار إلى أنه أكد، في مناسبات متعددة، اهتمامه الشديد بتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. ورأى أن المساهمة المتكافئة للمرأة والرجل في الرفاه الاقتصادي بشكل عام، لا سيما في مجال الصناعات الابتكارية، ذات أهمية قصوى للتنمية المستدامة، كما أظهرت العديد من الدراسات العلمية. ورحب بالمبادرة التي اتخذها وفد المكسيك من خلال اقتراح مجموعة متنوعة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها داخل الويبو وخارجها، وكذلك أشاد بروحه البناء.

522. وتحدّث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيد اقتراح وفد المكسيك. كما هتأ لجنة التنمية على التوصل إلى توافق في الآراء، ووفد المكسيك على العمل المنجز نحو تحقيق الموافقة في الوقت المناسب على الاقتراح، مما يعكس أهمية دور المرأة والتزام البلدان بهذا الموضوع.

523. وتحدّث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذكر أن موضوع المرأة والملكية الفكرية وثيق الصلة ومهم لأعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأعرب عن سروره للمناقشة التي دارت على مدار الأسبوع وأعرب عن تقديره لاعتماد الاقتراح.

524. وشكر وفد الاتحاد الروسي مقدمي مشروع القرار لمناقشة هذا الموضوع الهام في لجنة التنمية، وكذلك وجه الشكر للأمانة على عرضها.

525. وتحدّث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر وفد المكسيك وهتأه على الاقتراح المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية وعلى العمل المنجز بشأن التوصل إلى توافق في الآراء. وعلّق الوفد أهمية كبيرة على تمكين المرأة في مجال الملكية الفكرية.

526. وتحدّث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وشكر وفد المكسيك وهتأه على اقتراحه الممتاز وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذه.

527. وتحدّث وفد كندا بصفته الوطنية، وقال إن النهوض بالمساواة بين الجنسين في تمكين المرأة يأتي على رأس أولوياته. وأفاد بأن تعزيز التنوع والإدماج جزء لا يتجزأ من خلق اقتصاد يعمل للجميع، وأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الاقتصاد أمر أساسي لتحقيق التنافس والازدهار في كل بلد في المستقبل. وهتأ وفد المكسيك على قيادته في طرح قضية قوية ومقنعة من أجل زيادة تعزيز الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة في نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن التزامه الشديد

بالمسائل التي يتناولها الاقتراح. ورأى الوفد أن على جميع الدول الأعضاء والويو دور تؤوله في إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في نظام الملكية الفكرية والاستفادة منه. وأفاد بأن اقتراح وفد المكسيك يمثل إجراءً قويا وملموسا في هذا الصدد. وينبغي أن تستمر الأمانة في البناء على عملها الممتاز لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال التركيز على جمع وتصنيف البيانات المصنفة حسب نوع الجنس المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية وملكيته، والتي ستستفيد منها جميع الدول الأعضاء. ورحب الوفد بقرار اعتماد الاقتراح.

528. وشكر وفد تونس وفد المكسيك على الاقتراح ورحب بقرار لجنة التنمية باعتماده. وشدد على دور المرأة في جميع المجالات، لا سيما في مجال الملكية الفكرية والتنمية، والذي ينبغي مراعاته لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وتنمية المرأة.

529. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره لوفد المكسيك على تقديم اقتراحه المفيد بشأن المرأة والملكية الفكرية وهنأه عليه. وعلق أهمية كبيرة على تمكين أنشطة المرأة وزيادة وعي المرأة في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن سروره لتأييد الاقتراح، الذي رأى أنه سيكون مفيدا في هذا الصدد.

530. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة 2 Rev CDIP/22/16.

## البند 9 من جدول الأعمال: العمل المقبل

531. قدّمت الأمانة (السيد عرفان بالوش) قائمة العمل المقبل، والتي تستند إلى الالتزامات السابقة والقرارات التي اتخذت في الدورة الثانية والعشرين. وأشارت إلى أنه، في دورتها التالية، سيُعقد مؤتمر الملكية الفكرية والتنمية. وبعد المؤتمر، ستكون هناك مناقشة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" تدور حول الملكية الفكرية والتنمية في المحيط الرقمي. وستكرّس اللجنة يوما ونصف يوم تقريبا لتلك المناقشات. وستنظر اللجنة في الوثائق التالية: "1" تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية، وفقا للممارسة المعتادة؛ و"2" تقرير عن مساهمة الويو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها، وفقا للقرار المتخذ في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية؛ و"3" تقارير إتمام وتقييم المشروعات التي من المتوقع استكمالها، وهي: التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي، والملكية الفكرية، والسياحة، والثقافة، والتعاون في التنمية والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشارت الأمانة كذلك إلى قرار لجنة التنمية بتنفيذ الاقتراح المتعدد النقاط المقدم من إسبانيا بشأن المساعدة التقنية وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة وأعلنت أنه سيتم تقديم وثيقتين أو ثلاث وثائق في هذا الصدد. وأفادت الأمانة، فيما يتعلق بمسألة توصيات الاستعراض المستقل، بأن لجنة التنمية اتخذت قرارا يقضي بأن تزود الدول الأعضاء المهتمة بالأمانة بمساهمات حتى 31 يناير 2019. وسوف تقترح الأمانة أن تنظر اللجنة في وثيقة تتضمن إجراءات واستراتيجيات تنفيذ، وعملية الإبلاغ والاستعراض، من أجل تيسير اتخاذ قرار من قبل الدول الأعضاء في لجنة التنمية. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، سيتم وضع قائمة بالمواضيع المقترحة من الدول الأعضاء وإتاحتها للدول الأعضاء. ودكرت الأمانة بأنه فيما يتعلق بقاعدة البيانات بشأن مواطن المرونة، فإن الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية قررت أنه إذا تلقت الأمانة تحديثات، فسوف تدمجها في قاعدة البيانات وتقدم تقريرا بذلك إلى اللجنة. وتعتمد بعض الأعمال الأخرى تعتمد على التقدم المحرز. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الدورة التاسعة عشرة قررت عقد مؤتمر حول معلومات القطاع العام في البلدان الأقل نموا وأعلنت أن الأمانة ستقدم عرضا شفويا عن نتائجه، في حالة انعقاد المؤتمر قبل

الدورة الثالثة والعشرين وأن الأمانة لديها الوقت لإعداده. وستعرض الأمانة أيضا نموذجا أوليا لمنتدى إلكتروني عن المساعدة التقنية، استنادا إلى الويكي أو منبر مماثل، وفقا لقرار اللجنة في تلك الدورة. وفيما يتعلق باقتراح المشروع المقدم من وفد بوركينافاسو بشأن موضوع تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينافاسو والبلدان الأفريقية الأخرى، فقد قررت اللجنة مطالبة وفد بوركينافاسو بمراجعة اقتراحه بمساعدة الأمانة وتقديمه إلى الدورة 23. وبالتالي، ستساعد الأمانة وفد بوركينافاسو على تطوير هذا الاقتراح. وقد تقدم الأمانة عرضا أيضا في الجلسة التالية حول نقل قائمة الخبراء الاستشاريين إلى نظام الويبو لتخطيط موارد المؤسسات.

532. ووافقت اللجنة على قائمة الأعمال المقبلة بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور.

### البند 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

533. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع ملخص الرئيس. واقترح مراجعة واعتماد كل فقرة الواحدة تلو الأخرى، ودعا الوفود إلى الإدلاء بتعليقاتها، إن وجدت. واعتمدت الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 و6.1 و6.2 و6.3 و7.1 و7.2 و7.3 و7.4 و8.1 و8.2 و8.3، بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 8.4.

534. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية تغييرا واقعيا صغيرا في الفقرة 8.4، في الجملة الثانية التي تنص على ما يلي: "أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة التمس من الأمانة تقديم مزيد من التفاصيل عن تكلفة تخصيص ودمج ...". واقترح الوفد أنها ليست مجرد تفاصيل "عن تكلفة"، ولكن "مزيد من التفاصيل بالإضافة إلى التكلفة". وبالتالي، ينبغي قراءة النص "... مزيد من التفاصيل وتكلفة ..."

535. وذكر الرئيس أن الفقرة 8.4 اعتمدت، مع التعديل الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. كما اعتمدت الفقرة 8.5، بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل الرئيس إلى الفقرة 8.6. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تفهمه أنه باعتماد الاقتراح المقدم من وفد المكسيك، بما في ذلك الفقرة الأخيرة، ستعيد الدورة السادسة والعشرون النظر في موضوع المرأة والملكية الفكرية وسيتم إدراجه ضمن بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". واقترح إدراج تلك الصياغة في الفقرة الفرعية "5" من الملخص.

536. واقترح الرئيس إضافة الصياغة التالية: "قررت اللجنة إعادة النظر في مسألة المرأة والملكية الفكرية في دورتها السادسة والعشرين بغيّة المضي قدما".

537. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رغبته في توضيح وجود فهم عام بأن كل جلسة ستناقش موضوعا واحدا في إطار بند جدول الأعمال المعتون "الملكية الفكرية والتنمية". وستعقد الجلسة السادسة والعشرون مناقشة حول موضوع تفرره الدول الأعضاء، وليس حول المرأة والملكية الفكرية، لأن ذلك سيكون تكرارا.

538. وأوضح الرئيس أن الصياغة هي "إعادة النظر" وليس "لوضعه كوضوع". وأشار إلى الفقرتين 9 و9.1 من الملخص واقترح إضافة التعديل في الفقرة التي تناقش اعتماد الاقتراح المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية المقدم من وفد المكسيك.

539. وأيد وفد الجمهورية التشيكية اقتراح الرئيس.



540. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية تصحيحاً نحوياً في الفقرة الفرعية "3"، الفقرة 8.6. وطلب كذلك توضيحاً بشأن ماهية البند من جدول الأعمال الذي سيُدْرَج فيه التصحيح. واقترح إدراج قائمة المواضيع في وثيقة.
541. وأوضح الرئيس أن طلب اللجنة يتمثل في إعداد قائمة بالمواضيع المقترحة من الدول الأعضاء لإبقائها مفتوحة لمزيد من الدراسة.
542. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود خطأ مطبعي هو: فبدلاً من "للمواضيع"، ينبغي أن تصحح الفقرة 8.6 "بالمواضيع".
543. وسأل الرئيس الوفود عما إذا كان هناك اتفاق على الفقرة 8.6، بصيغتها المعدلة.
544. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى وجود خطأ مطبعي على النحو التالي: ينبغي أن يصبح النص "تم النظر فيه في الجلسة الرابعة والعشرين". وأفاد بعدم وجود تعارض بين وجهات نظره وتلك الخاصة بوفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ولذلك أيد الفقرة 8.6 بصيغتها المعدلة.
545. ووافق وفد البرازيل على الاقتراح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة طالما أن من الواضح أن الموضوع الذي سيتم مناقشته في الدورة السادسة والعشرين لن يكون "المرأة والملكية الفكرية"، ولن تتم إعادة النظر فيها. ورأى الوفد ضرورة أن يستند الموضوع الذي سيتم مناقشته إلى الوثيقة CDIP/21/8 Rev، دون منع الوفود الأخرى من اقتراح مواضيع أخرى.
546. وذكر الرئيس أن الفقرة 8.6 اعتمدت بصيغتها المعدلة. واعتمدت الفقرات 8.7 و8.8 و8.9 و8.10 و8.11، بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. وأوضح الرئيس أن الفقرة 8.11 ستوضع تحت البند 6 من جدول الأعمال، وأن اللجنة اعتمدت الفقرات 8.12 و9 و9.1 و10 و11، بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور.
547. وذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بالفقرة 12، فإن ملخص الرئيس في الجلسة الثانية والعشرين، إلى جانب ملخص الدورة الثالثة والعشرين، سيشكل تقرير اللجنة الذي ستقدمه إلى الجمعية العامة في سبتمبر 2019.
548. وأكد الرئيس أنه تم تعديل الفقرة 12 حسب اقتراح الأمانة. واعتمدت اللجنة الفقرة 12، بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور.

### البند 11 من جدول الأعمال: اختتام أعمال الدورة

549. شكر الرئيس الوفود وصرح بأنه كان شرفاً وامتنيازاً العمل معهم جميعاً خلال ذلك الأسبوع وخلال الدورة الحادية والعشرين. وأعرب عن تقديره لاحترافهم ومرونتهم في استيعاب مواقف بعضهم البعض. وقال إن المداولات كانت ناجحة للغاية وأنجزت اللجنة جميع المسائل المعلقة. ونجحت في مناقشة موضوع المرأة والملكية الفكرية لأول مرة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، وأجرت الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية. وشكر نائب الرئيس على تعاونها ودعمها، وكذلك شكر المدير العام ونائب المدير العام والفريق بأكمله في الأمانة والمترجمين الفوريين. وفتح الباب للملاحظات الختامية.

550. وتحدّث وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وذكر أن اللجنة تمكّنت من تحقيق نتائج مفيدة للغاية بفضل تعاون العديد من الوفود في التوصل إلى توافق الآراء. وأشار إلى أن اسم لجنة التنمية يشير إلى أن مهمة اللجنة تتمحور حول الملكية الفكرية والتنمية، أي التقدم. وتوجّه بالشكر إلى الرئيس والوفود والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم خلال الدورة.

551. وتحدّث وفد الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الرئيس والوفود والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم خلال الدورة. ورحّب بالنتائج التي تحققت، لا سيما النقاش المهم بشأن المرأة والملكية الفكرية، وأعرب عن سروره لاعتماد القرار الذي اقترحه وفد المكسيك مشيراً إلى أن هذا البند سيظل على جدول الأعمال لأنه يحظى باهتمام الأعضاء. ووصف الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية بأنه مفيد للغاية. وأعرب عن سروره بتحقيق نتائج إيجابية بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، والتوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل، وإسهام اللجان في أجندة التنمية.

552. وتحدّث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن شكره للرئيس ونائبي الرئيس والوفود والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم خلال الدورة.

553. وتحدّث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحّب بالنتائج الإيجابية العامة لدورة هذا الأسبوع. وقال إن روح التعاون والحلول الوسط أدت إلى إحراز تقدم مهم، وهو ما سيسمح بدوره للجنة بالنظر في المزيد من المبادرات والمشاريع المفيدة للجانين. ورحّب الوفد، على وجه التحديد، بالقرارات المتعلقة بالتوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل، وإسهام اللجان في أجندة التنمية، والمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن النتيجة المتوازنة المتوافق عليها بشأن المؤتمر الدولي تعكس مرونة جميع المجموعات الإقليمية. كما أعرب عن تقديره لوجود اتفاق حول الموضوعات التي ستناقش في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وشكر الرئيس ونائبي الرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم.

554. وتحدّث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأثنى على الرئيس ونائبيه والوفود والمنسقين الإقليميين والأمانة والمترجمين الفوريين وهنأهم. ورحّب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في تلك الدورة وأعرب عن تطلعه إلى عقد المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. كما رحّب بالقرار المتعلق بالتوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل، والمناقشة المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة بنشاط في المناقشة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورات التالية. وأفاد بأن اللجنة أنجزت عملية مهمة.

555. وتحدّث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وهنأ الرئيس ونائبي الرئيس والوفود والأمانة والمترجمين الفوريين وشكرهم على عملهم. وأعرب عن تقديره للنتائج التي توصلت إليها الدورة على النحو الوارد في ملخص الرئيس. وأوضح أنه شارك على نحو بناء في المناقشات التي جرت بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وأفاد بأن الأمانة قدمت سلسلة من المشاريع المهمة للغاية وهناك مناقشات مثمرة بشأن عدد كبير من الموضوعات. ويؤكد المسار الناجح لهذا الاجتماع الرأي القائل بأن برامج الويبو للتنمية يتم تقديمها بشكل يناسب التغيرات العالمية وتستجيب لهذه المتغيرات، مما يساهم في مجموعة كبيرة من جوانب التنمية العالمية. وأفاد بأنه سيواصل المشاركة البناءة في المناقشات المستقبلية بشأن هذه القضايا. وأعرب عن استعداده الدائم لبحث أفكار جديدة حول كيفية تعزيز التنمية من خلال الاستخدام الأمثل للملكية الفكرية والموارد المتاحة وفقاً لولايتيه. وقال إنه كان من المثير للاهتمام للغاية المساهمة في بند جدول الأعمال الجديد بشأن المرأة والملكية الفكرية. وأضاف أن المساواة بين المرأة والرجل من أولويات الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أعرب عن تقديره لمناقشة هذه

المسألة في نطاق الملكية الفكرية. وشكر وفد المكسيك على الأسلوب البناء والمرن الذي قدم به اقتراحه. وأعرب عن سروره بالنجاح النهائي لهذا المسعى. وأعرب عن سروره بنفس القدر لأن لجنة التنمية قد حلت عددا من القضايا الصعبة وأنها وافقت بالإجماع على العمل المقبل. ورأى الوفد أن هذا النجاح يعكس الثقة المتنامية التي تم بناؤها. وأعرب عن عزمه الشديد المضي قدما بهذه الروح في المستقبل.

556. وأثنى وفد الصين على التقدم الملموس المحرز خلال تلك الدورة. وأعرب عن تقديره لعمل الرئيس والوفود والأمانة والمترجمين الفوريين.

557. وأعرب وفد تونس عن ارتياحه الكبير للنتائج الإيجابية لتلك الدورة وشكر الرئيس ونائبي الرئيس ونائب المدير العام السيد ماريو ماتوس والأمانة والمترجمين الفوريين والوفود على العمل الممتاز الذي قاموا به.

558. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس والوفود والأمانة على جهودهم خلال الدورة. وأعرب عن أمله في الحفاظ على الثقة المتبادلة التي سادت في هذه الدورة واستمرارها في الدورات المقبلة للجنة التنمية.

559. وشكر وفد البرازيل جميع الدول الأعضاء على روحها البناءة التي أدت إلى التوصل إلى نتائج ملموسة ومتوازنة. وأفاد بأن اللجنة تمكنت من بناء بيئة إيجابية للغاية تقوم على الثقة والاحترام المتبادل. وعليها أن تواصل العمل على بناء الثقة، وهذا أمر مهم للغاية. كما أعرب عنه شكره للرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم.

560. وهنأ وفد ماليزيا الرئيس ونوابه وشكرهم على قيادتهم لتوجيه عمل اللجنة صوب جلسة ناجحة للغاية. كما أعرب عن تقديره للمرونة والطريقة البناءة التي انخرطت بها جميع الدول الأعضاء في أعمال تلك الدورة. وأشار إلى المناقشات الحيوية حول بند جدول أعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". كما أشار إلى اهتمام لجنة التنمية بدراسة جميع المجالات المهمة المتعلقة بالملكية الفكرية في محاولة لتسخير فوائد الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة تلك المحادثة الهادفة بشأن الموضوعات المقترحة والمقررة في تلك الجلسة، وهي المحيط الرقمي والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الإبداعي. وأعرب عن تطلعه كذلك إلى المؤتمر الدولي بُغية تبادل الآراء حول كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية.

561. وهنأ وفد نيبال الرئيس على عمله الممتاز نحو إنجاز الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية وكذلك المنسقين الإقليميين. وأفاد بعدم إرجاء أي بند من بنود جدول الأعمال إلى الجلسة التالية وأن اللجنة توصلت إلى استنتاج بشأن المسائل التي طال انتظارها.

562. واتفق وفد الاتحاد الروسي في الرأي مع جميع الذين أدلوا ببيانات إيجابية فيما يتعلق برئاسة الرئيس. وشكر كذلك جميع الوفود والأمانة على جهودهم.

563. وذكر الرئيس أنه لا يمكنه إعطاء الكلمة لجميع الوفود بسبب ضيق الوقت. وشكر الأمانة والمترجمين الفوريين نيابة عنهم. واختتم الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Kerry FAUL (Ms.), Head, National Intellectual Property Management Office (NIPMO), Department of Science and Technology, Pretoria

Nomonde MAIMELA (Ms.), Executive Manager, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Department of Trade and Industry, Pretoria

Marumo Lubalalo NKOMO (Mr.), Director, Legal, Department of Trade and Industry, International Trade and Investment, Pretoria

ALBANIE/ALBANIA

Dardana GRABOVAJ (Ms.), Specialist, Copyright Department, Ministry of Culture, Tirana

Sonila MEKA (Ms.), Specialist, Copyright Department, Ministry of Culture, Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Tarik SELLOUM (M.), directeur des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Hans-Peter JUGEL (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Carl-Christian ZWICKEL (Mr.), Prosecutor, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Francisco DAMIÃO ANTÓNIO (Mr.), Legal Technician, Support to the Director General, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Luanda

Alberto Samy GUIMARAES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed ALMAHZARI (Mr.), Deputy Director General for Administrative Affairs, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Fahad AL HARBI (Mr.), Examiner, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Kristine HAMBARYAN (Ms.), Deputy Head, Intellectual Property Agency, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Chantel COTTERELL (Ms.), Policy Officer, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER (Mr.), Head, International Affairs Department, Austrian Patent Office, Vienna

Katrin AICHINGER (Ms.), Strategy Officer, Austrian Patent Office, Vienna

Carina ZEHETMAIER (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Sanan TAPDIGOV (Mr.), Deputy Chief of Staff, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BAHREÏN/BAHRAIN

Yusuf ISMAEEL (Mr.), Director, Directorate of Media, Ministry of Information Affairs,  
Manama

BARBADE/BARBADOS

Chad BLACKMAN (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission,  
Geneva

Dwaine INNISS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BHOUTAN/BHUTAN

Tempa TSHERING (Mr.), Deputy Chief, Department of Intellectual Property, Ministry of  
Economic Affairs, Thimphu

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Representante Permanente Alterno, Encargado  
de Negocios a.i., Misión Permanente, Ginebra

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente,  
Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Samo GONÇALVES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade  
Organization (WTO), Geneva

Rafaela GUERRANTE (Ms.), Intern, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Lyudmil KOTETZOV (Mr.), Head of Division, United Nations and Development Assistance Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

BURKINA FASO

Wahabou BARA (M.), directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

Sibdou Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

CABO VERDE

Maria de Jesus VEIGA MIRANDA (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Abraão Andrade LOPES (M.), président, Institut de la qualité et de la propriété intellectuelle du Cabo Verde (IGQIP), Ministère de l'industrie, du commerce et de l'énergie, Praia

Carla MIRANDA SPINOLA (Mme), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève



CAMEROUN/CAMEROON

Rodrigue NGANDO SANDJE (M.), chef, Cellule des études et du contentieux, secrétaire permanent de la Commission de contrôle des organismes de gestion collective du droit d'auteur et des droits voisins, Affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

CANADA

Saida AOUIDIDI (Ms.), Senior Policy Analyst, Policy and International Relations Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

Amélie B. GOUDREAU (Ms.), Trade Policy Officer, Global Affairs, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHINE/CHINA

YUAN Qi (Ms.), Deputy Director General, International Cooperation Department, National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

YANG Ping (Ms.), Project Administrator, National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

KANG Xin (Mr.), Assistant Consultant, Copyright Administration Department, National Copyright Office, Beijing

CONGO

Ludovic Guy LOBOKO (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tanja MILOVIĆ (Ms.), Head, Education, Promotion and IP Development Section, State Intellectual Property Office, Zagreb

CUBA

María de los Ángeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial, La Habana

DANEMARK/DENMARK

Kim FOGTMANN (Mr.), Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Ibrahim MOHAMED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana Violeta HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Fawzi ALJABERI (Mr.), Director, Intellectual Works Department, Intellectual Property Sector, Ministry of Economy, Abu Dhabi

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Representative, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Ali AL HOSANI (Mr.), Under Secretary Assistant, Intellectual Property Sector, Ministry of Economy, Abu Dhabi

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Diego Esteban AULESTIA VALENCIA (Sr.), Embajador, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Ñusta MALDONADO (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Cristóbal GONZÁLEZ-ALLER (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos DOMÍNGUEZ DÍAZ (Sr.), Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Registradora Central de la Propiedad Intelectual, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Eva María PÉRTICA GÓMEZ (Sra.), Jefa de Servicio, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, O.A. (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

Marta MILLÁN GONZÁLEZ (Sra.), Técnica Superior, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Juan LUEIRO GARCÍA (Sr.), Consejero Diplomático, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Todd REVES (Mr.), Regional Intellectual Property Attaché for Mexico, Central America and the Caribbean, Embassy of the United States of America in Mexico, Mexico City

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

William LEHMBERG (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV  
REPUBLIC OF MACEDONIA

Slobodanka TRAJKOVSKA (Ms.), Head, Section for Industrial Design and Geographical Indications, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Natasha ZDRAVKOVSKA KOLOVSKA (Ms.), Deputy Head, General Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Slavica SPIROVSKA-GJORGJIEVSKA (Ms.), Senior Associate, Copyright and Related Rights Unit, Department of Normative and Administrative Affairs, Copyright and Related Rights, Ministry of Culture, Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Pavel SPITSYN (Mr.), Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property of the Russian Federation (ROSPATENT), Moscow

Galina MIKHEEVA (Ms.), Deputy Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property of the Russian Federation (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Yury ZAYTSEV (Mr.), Deputy Head of Quality Monitoring Center, Federal Institute of Industrial Property of the Russian Federation, Federal Service for Intellectual Property of the Russian Federation (ROSPATENT), Moscow

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller diplomatique, Pôle économique, Mission permanente, Genève

GABON

Erick-Blaise NDONG-ABOGHE (M.), directeur général adjoint, Office gabonais de la propriété industrielle (OGAPI), Ministère de la promotion des investissements privés, du commerce, du tourisme et de l'industrie, Libreville

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), première conseillère, Mission permanente, Genève

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Carlos Antonio CASTAÑEDA BOLAÑOS (Sr.), Asesor Jurídico, Registro de la Propiedad Intelectual, Ciudad de Guatemala

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONDURAS

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Mariel LEZAMA PAVÓN (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Nirmalya SINHA (Mr.), Deputy Controller, Patents and Designs, Department of Industrial Policy Promotion, Ministry of Commerce and Industry, Kolkata

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Hasan KLEIB (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fitria WIBOWO (Ms.), First Secretary, Directorate of Trade, Commodities, and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Mohammad Hassan KIANI (Mr.), President, Intellectual Property Center, State Organization for Registration of Deeds and Properties, Tehran

Bahareh GHANOON (Ms.), Legal Expert, Legal and International Deputy, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Baqir RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva



JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission of Jamaica, Geneva

JAPON/JAPAN

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, International Policy Division, Japan Patent Office,  
Tokyo

Tomomi TAGUCHI (Ms.), Administration Officer, International Policy Division, Japan  
Patent Office, Tokyo

Ryoei CHIJIWA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Nidal AL AHMAD (Mr.), Director General, Department of the National Library, Ministry  
of Culture, Amman

Zain AL AWAMLEH (Ms.), Director, Industrial Property Protection Directorate, Ministry  
of Industry, Trade and Supply, Amman

Zeid ABUHASSAN (Mr.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Edward SIGEI (Mr.), Executive Director, Kenya Copyright Board (KECOBO), Office of the Attorney General, Nairobi

David NJUGUNA (Mr.), Manager, Patents, Kenya Industrial Property Institute (KIPI), Nairobi

Daniel KOTTUT (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Jānis GUOBIS (Mr.), Legal Adviser, Legal and Administrative Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Rana EL KHOURY (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LIBÉRIA/LIBERIA

Eric G. CLINTON (Mr.), Assistant Registrar General, Industrial Property Department,  
Liberia Intellectual Property Office (LIPO), Monrovia

Garmai KOBOI (Ms.), Senior Examiner, Industrial Property Department, Liberia  
Intellectual Property Office (LIPO), Monrovia

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joana PIPIRAITE (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Patrick RAKOTOARISON (M.), conseiller technique, Cabinet du Ministre, Ministère de  
l'industrie, du développement du secteur privé et des petites et moyennes entreprises,  
Antananarivo

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Ismail MENKARI (M.), directeur général, Bureau marocain du droit d'auteur, Ministère de la culture et de la communication, Rabat

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MAURITANIE/MAURITANIA

Babacar MOHAMED BABA (M.), directeur du développement industriel, Direction du développement industriel, Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme, Nouakchott

MEXIQUE/MEXICO

Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Ricardo GALLEGOS MATHEY, Jefe, Asuntos Multilaterales, Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MYANMAR

Moe Moe THWE (Ms.), Deputy Director General, Intellectual Property Department, Ministry of Education, Nay Pyi Taw

NAMIBIE/NAMIBIA

Benjamin SHINGENGE (Mr.), First Secretary, Acting Chargé d'affaires a.i., Geneva

Kleopas SIRONGO (Mr.), Commercial Counsellor, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Shatrughna Prasad PUDASAINEE (Mr.), Joint Secretary, Ministry of Industry Commerce and Supplies, Kathmandu

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DÁVILA (Sr.), Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia Carolina VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

OMAN

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Gilbert AGABA (Mr.), Manager, Intellectual Property, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

George Tebagana (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Zunaira Latif (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Johana Méndez (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PARAGUAY

Walter José Chamorro Milto (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PÉROU/PERU

Ray Augusto Meloni García (Sr.), Director, Dirección de Signos Distintivos, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

Cristóbal Melgar (Sr.), Ministro Consejero, Asuntos Económicos, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Francisco SARAIVA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Kassem Darwish FAKHROO (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Yasser SAADA (Mr.), Head, International Treaties Department, Directorate of Commercial Industrial Property Protection (DCIP), Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

LEE Taeyoung (Mr.), Assistant Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Lilia BOLOCAN (Ms.), Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Svetlana MUNTEANU (Ms.), Counsellor of Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ruth Alexandra LOCKWARD REYNOSO (Sra.), Directora General, Dirección General, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Ministerio de Industria, Comercio y Mipymes, Santo Domingo

Lidia MEJIA VALDEZ (Sra.), Analista, Departamento de Relaciones Internacionales e Interinstitucionales, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Ministerio de Industria, Comercio y Mipymes, Santo Domingo

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S  
REPUBLIC OF KOREA

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC



Evžen MARTÍNEK (Mr.), Lawyer, International Department, Industrial Property Office,  
Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Gratiela COSTACHE (Ms.), Head, Legal and European Affairs Division, State Office for  
Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

SÉNÉGAL/SENEGAL

Idrissa BA (M.), chef de la Division informatique, Agence sénégalaise pour la propriété  
industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et des petites et  
moyennes industries, Dakar

Abdoul Aziz DIENG (M.), expert, premier conseiller technique, Cabinet du ministre de la  
culture, Ministère de la culture, Dakar

Lamine Ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SRI LANKA

Abdul Azeez ALIYAR LEBBE (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent  
Mission, Geneva

Samantha JAYASURIYA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission,  
Geneva

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Olga ALLEMANN (Mme), coordinateur de projet, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Zeinab GHAFOURI (Mme), stagiaire internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Pajaree UNGTRAKUL (Ms.), Intern, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

TOGO

Mnanta Komi LAMATETOU (M.), directeur général par intérim, Institut national de la propriété industrielle et de la technologie (INPIT), Ministère de l'industrie et du tourisme, Lomé

Afo Ousmane SALIFOU (M.), deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Ornal BARMAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH (M.), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Holla BACHTOBI (Mme), directrice générale, Direction générale des organisations et conférences internationales (DGOICI), Ministère des affaires étrangères, Tunis

Sami NAGGA (M.), ministre, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Yuriy BALANYUK (Mr.), Deputy Director, State Organization National Intellectual Property Office, Kyiv

Ruslan STEFANCHUK (Mr.), Deputy Director, State Organization National Intellectual Property Office, Kyiv

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Jorge VALERO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Violeta FONSECA (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

HOANG Duy Khanh (Mr.), Official, International Cooperation Division, National Office of Intellectual Property of Viet Nam (NOIP), Ha Noi

DAO Nguyen (Mr.), Second Secretary, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Melody TANGA (Ms.), Principal Examiner, Zimbabwe Intellectual Property Office (ZIPO), Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/  
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Nirmalya SYAM (Mr.), Senior Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Vitor IDO (Mr.), Researcher, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Imadh Abdul AZEEZ (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE EN AFRIQUE CENTRALE  
(CEMAC)

Jose Antonio EDJANG NTUTUMU AVOMO (M.), commissaire en charge, Droits de l'homme et de la bonne gouvernance, Malabo

Gervais Donatien NGOVON-NGBELE (M.), directeur, Droits de l'homme et de la bonne gouvernance, Malabo

FÉDÉRATION DES CONSEILS ARABES DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE  
(FCARS)/FEDERATION OF ARAB SCIENTIFIC RESEARCH COUNCILS (FASRC)

Mubarak MAGZOUB (Mr.), Secretary General, Khartoum

OFFICE DE L'UNION EUROPÉENNE POUR LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE  
(EUIPO)/EUROPEAN UNION INTELLECTUAL PROPERTY OFFICE (EUIPO)

Néstor MARTÍNEZ-AGUADO (Mr.), Expert, International Cooperation and Legal Affairs  
Department, Alicante, Spain

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU  
GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE  
ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Wajd ALMUNEEF (Ms.), IP International Relations Officer, Secretariat General, Riyadh

Maha ALSHEIKH (Ms.), Senior International Relations Officer, Secretariat General,  
Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF  
ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Nassima BAGHLI (Ms.), Ambassador, Permanent Observer, Permanent Delegation,  
Geneva

Halim GRABUS (Mr.), Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET  
L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE  
UNITED NATIONS (FAO)

Ahmad MUKHTAR (Mr.), Economist, Trade and Food Security, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH  
ORGANIZATION (WHO)

Erika DUENAS (Ms.), Technical Officer, Essential Medicines and Health Products, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE  
ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE  
(ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION  
(ARIPO)

Said Hamad RAMADHAN (Mr.), Senior Patent Examiner, Industrial Property Operation, Harare

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Florin TUDORIE (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

III. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association congolaise pour le développement agricole (ACDA)

Daldy Rustichel YOUNG BIAGHA (Mr.), Manager des organisations, Recherche et innovation, Brazzaville

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Sara PEIXOTO SILVA (Ms.), Head of Delegation, Brussels

Belén CASTILLO DÍAZ (Ms.), Delegate, Brussels

Rita Francisca DA COSTA TEMPORÃO REIS (Ms.), Delegate, Brussels

Octavie RALET (Ms.), Delegate, Brussels

Nídia REBELO (Ms.), Delegate, Brussels

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Clara DUCIMETIERE (Ms.), Representative, Geneva

Association internationale des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux (STM)/International Association of Scientific Technical and Medical Publishers (STM)

André MYBURGH (Mr.), Counsel, Basel, Switzerland

Confederacy of Patent Information User Groups (CEPIUG)

Guido MORADEI (Mr.), Delegate, Varese, Italy

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)

Tatjana SACHSE (Ms.), Legal adviser, Geneva

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)

Scott MARTIN (Mr.), Legal advisor, Brussels



Fédération mondiale des organisations d'ingénieurs (FMOI)/World Federation of Engineering Organizations (WFEO)

Yvette RAMOS (Ms.), President, Swiss Engineering, Geneva

Foundation for a Centre for Socio-Economic Development (CSEND)

Raymond SANER (Mr.), Professor, Geneva

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Mme), président, Genève

Pierre SCHERB (M.), conseiller juridique, Genève

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM (Mr.), Geneva Representative, Geneva

Médecins Sans Frontières (MSF)

HU Yuanqiong (Ms.), Senior Legal and Policy Advisor, Geneva

Medicines Patent Pool (MPP)

Francis Charles Storar GORE (Mr.), Executive Director, Geneva

Esteban BURRONE (Mr.), Head of Policy, Geneva

Liudnyla MAISTAT (Ms.), Advocacy and Policy Manager, Geneva

Elena VILLANUEVA (Ms.), Advocacy and Policy Manager, Geneva

Maica TRABANCO (Ms.), Associate Counsel, Geneva

Motion Picture Association (MPA)

Vera CASTANHEIRA (Ms.), Legal Advisor, Geneva

National Intellectual Property Organization (NIPO)

Arthur AKHRAMENKA (Mr.), Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property of the Republic of Belarus, Minsk

RSRIIP Intellectual Property Corporation (RSRIIP)

Vladimir LOPATIN (Mr.), Chief Executive Officer and Chairman of the Board, Moscow

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Hasan KLEIB (M./Mr.) (Indonésie/Indonesia)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Kerry FAUL (Mme/Ms.) (Afrique du Sud/South Africa)

Ray Augusto MELONI GARCÍA (M./Mr.) (Pérou/Peru)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ  
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL  
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Mario MATUS (M./Mr.), vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH (M./Mr.), secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR (M./Mr.), administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division